
KÜT.



KÖPRÜLÜ
621
Asım



بسم الله الرحمن الرحيم

تم الفهرس بعون الله وكرمه وصلى الله على سيدنا محمد وآله اجمعين والحمد لله رب العالمين

داه جنكى غروش

لو يكن لقلّ ما وطلّ ما الآن اما في قلّما وطلّ ما كافة يكف عن الفاعل

المادة والجوهر والاصل مترادفة الهيئة والصيغة والصورة مترادفة

اذا كان بعد جملة التى تكون بمعنى القول ان قلت متى كان ان مفسّرة قلت

اللغة ما جرى على لسان كل قوم اللغة الصوت يعبر بها كل قوم عن اغراضهم

عن اغراضهم

التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب

الاصطلاح في اللغة اتفاق طائفة على تخصيص شىء بشىء

وفي الاصطلاح يعبر كل قوم عن اغراضهم

كل جمع لا واحد لها من لفظها اذا كان لغير الآدميين فالتأنيث لازم والابل كذلك محرّره

المقام بالفتح ...
موضع القيام ومنه مقام ابراهيم
واما مقام بالضم فموضع الاقامة
ح

١٦٢

1

قيل كم من امر ذي بال لم يبدا فيه بسم الله ولم يبق ابتر كما انه كم من مبدا به بقي ابتر والاثار محسوسة لا يمكن انكارها سواء كان صورية ناشئة او ابعاره ومنطوقة والثالث عنه بعد المخالف او الوفق فالجواب عنه يشبه الجواب عما يورد على قوله عليه السلام حين شكى اليه بعض الصحابة الفاقة فقال عليه السلام دم على الطهارة يوسع عليك الرزق فقال كم من مستديم للطهارة لا يترتب كفايته فضلا عن ان يوسع عليه والتوجيه عن الشق الاول ان البتارة اعم من بتارة الصورة والصحة كالصوم عند الشافعي فان احمد اسلم لا يصح بدون التسمية لانها جزء من ارض الفاتحة ومن بتارة الثمرة والبركة ولا يلزم انتفاء الكل عند عدم المدار به وعن الشق الثاني وحدث الطهارة ان تخلف الاثر لمانع لا ينافي الاقتضاء كما عرفت اما عند القائلين بتخصيص العلة فظاهر واما عند غيرهم فيجعل عدم المانع جزء العلة ومن الموانع كغلبة خيانة نفس قائلها وعند غلبة احد الضدين لا يبقى للاخر تاثير ومن المانع ايضا غفلة القائل فان الله تعالى لا يقبل الدعاء عن قلب لاه

من حاشية المصنف على شرح ...

قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالتسمية اقتداء بكتاب الله العليم وامتثالا

بقول رسوله الكريم كل امر ذي بال لم يبدا بسم الله فهو ابتر اي كل شيء له خطر والعبد

لا يخرف لم يبدا بسم الله فهو اي ذلك الشيء ابتر اي ناقص لا يعتد به لا يقال هذا معارض

بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدا بحمد الله فهو اجذم وايضا يستلزم التسلسل لانا نقول

محمولا على العرفي الممتد او احدهما على الحقيقي والاخر على الاضافي او الباء للملابسة والمصاحبة نحو

دخلت عليه بثياب السفر او للآلة والاستعانة نحو كتبت بالقلم او ان المراد كل امر ذي بال يلاحظ

لذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء اخر او ان المراد بالابتداء

في وضع العبد ~~ربما يعترض ... على وضع العبد~~ ربما يعترض بان الابتداء بالتسمية

ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء ولفظة اسم ليس بشيء منهما اسما لله تعالى ويجاب بان الاسم مضاف الى

الله تعالى يراد به اسمه فقط فذكرهما اسمه لكن لا بخصوص لفظ دال عليه مطلقا فيستفاد التبرك

بجميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدي الى جعله مبتدأ الفعل فهو من تتمة ذكره

على الوجه المعظم وجملة البسملة اسمية اذ التقدير ابتدائي بسم الله وهو قول البصريين وفعلية اذ التقدير

ابتداء بسم الله وهو قول الكوفيين وهو المشهور في التفاسير والاحاديث ولم يذكر المتعلق

عمدا لانه يقدر الفعل متاخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدا له فيقدر بسم الله اقرأ بسم الله

اكل بسم الله ارتحل ويؤيد الحديث باسمك ربي وضعت جنبي والاسم في الاصل عند البصريين سمو

بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمي وتكسيره على سمت لا اسماء وسميت ولو كان الاصل

كما قال الكوفيون وسما كان كل منهما على العكس وفيه خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها

والكسر اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى والقياس الخطي فيه ان لا يحذف الالف من اسم

في الخط

لان الابتداء بحمده

٢

في الخط كما لا يحذف في باسم ربك وكما لا يحذف في حال الابتداء في اللفظ الا انهم اتبعوا في حذفها

خطا حكم الدرج في اللفظ لا حكم الابتداء في اللفظ فحذفوها في بسم الله لكثرة الاستعمال

قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربي لاثبت الالف واما الله فهل هو لفظ عربي

كما هو مذهب الاكثرين او عبراني او سرياني كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم

كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول

هل هو من الاعلام الموضوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى

الاول هل هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثاني هل هو

مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب البعض واختاره الجم الغفير

من المحققين وعلى الثاني هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم او لا كما هو مذهب بعضهم

فيه عدة وجوه ذكرها الشيخ اكمل الدين مع ما لها وما عليها في شرح المشارق والتفسير في شرح

البزدوي وانا اورد بعضا منها فاصله اله على ما اختاره القاضي فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل

الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار الله وقطع همزته مختص بالنداء لتمحضها للتعويض

وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذف الهمزة الثانية ونقلت حركة

الهمزة الثانية الى اللام فصار اللاه ثم ادغمت الاولى في الثانية فصار الله وفي نقل حركة الهمزة الثانية

الى اللام في هذا الاصل تسامح لانه بعد ادغامها يحتاج الى اليائها ثم جعلت علما للذات الواجب الخالق

لكل شيء الخالق الى انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر

في فرد فلا يكون علما لانا [illegible] مفهوم العلم جزئي وفيه نظر لانا لا نسلم انه اسم لهذا المفهوم

الكلي وكيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلي

لما افادت التوحيد لان الكلي من حيث هو كلي يحتمل الكثرة ولان المراد بالاله في هذه الكلمة اما

المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات

الباطلة فيجب ان لا يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق

وما لهم

المعبود

والله علم للذات واجب الوجود واصله لاه ... فجعل على صورة ... حذفت ... لاه ... لام

عبراني

للمعبودية له في الوجود او للموجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول صاحب الكشاف
اي الله تعالى مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي الفرد الموجود الذي يعبد بالحق فان قيل اذا
جعل علما لا يظهر فائدة لحمل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى قل هو الله قال
الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة ان يقال زيد احد ولا شك في احد في اوايلا
واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون كلاما مفيدا بمنزلة قولنا الواجب لذاته او المستحق للعبودية احد
قلنا يعتبر الاحدية بحسب الوصف بمعنى انه احد في وصف مثل الوجوب والاستحقاق العبادة او
الذات اي لا تركيب فيه اصلا فيفيد ولا يكون مثل زيد احد وذكر في اشتقاقه وجوه ترتقي الى احد عشر وجها
في التيسير فاكتفينا بالاشهر فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمي الباري تعالى به لان العقول تتحير
في معرفته وقيل انه من اله بالفتح الاهة اي عبد عبادة وقيل انه من وله الرجل اذا اشتد شوقه ووجد
وسمي به لكون كل مخلوق واله نحوه الرحمن الرحيم قيل هما بمعنى واحد وهو ذو رحمة مثل ندمان ونديم
ومنهم [illegible] من فرق بينهما بان الرحمن عام والرحيم خاص فالرحمن بمعنى الرازق في الدنيا فيعم المؤمن
والكافر وغيرهما من الحيوانات والرحيم بمعنى المعافي في الاخرة وهو للمؤمنين خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن
الدنيا ويا رحيم الاخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى لانه لا يقال الرحمن الا
الله تعالى ويقال رحيم ولا يقال رحمن واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب تعنتهم ومعنى وصف الله تعالى
بالرحمة ومعناها لغة الحنو والعطف مجاز عن انعامه تعالى على عباده من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم
لان واحدا من الملوك اذا اعطف على رعيته من رعاياه انعم عليه واصابه بمعروف وكذا بولك الكيفيات النفسية
المنسوبة اليه تعالى في القران العظيم كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل على نهاياتها قوله ان احق ما تغرد
في رياض الكلام من الاكمام وابهج عبر حدائق بستان البيان وكستان الاقلام اروى اسم تفضيل من روي
بالماء بالكسر اروى ريا وريا ايضا مثل رضي وارتوت وتروت كله بمعنى وهو ضد العطش وهو هنا
كناية عن النضارة والطراوة لان الزهرة اذا رويت ظهرت نضارتها وزادت طراوتها وحسنها فلذلك
جملة لا بد ان يثبت لها وجه المشاركة المستفادة من تفسير افعل التفضيل من كونه بتحقيقه في يكون

خبره

مطلب كيفية حمل الاحد على الله تعالى في قل هو الله احد

مطلب الفرق بين الرحمن والرحيم

رحمن

مطلب

تقريرية

تقريرية وفرضية اعتقادية وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا
ونحو قوله عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم وابدلهم بي شرا مني اي في اعتقادهم والا
فليس عليه السلام شر ومن هذا القبيل قولهم زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح من الاحجار اي لو كان للحمار
علم وللاحجار فصاحة وفائدة هذا الشرط الشرك في شيء معلوم الانتفاء قطعا للاغراض
الزيادة بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل افعل لبيان الكمال والزيادة في وصف الخاص والا لم يكن
الوصف الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم الصيف احر من الشتاء اي الصيف اكمل في حرارته
من الشتاء في برودته وقد يقصد تجاوز صاحبه وتباعده عن الغير في الفعل لا بمعنى تفضيله
بالنسبة اليه بعد المشاركة في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزايد الى كماله قصدا
الى تمايزه عنه في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد وجود اصل الفعل في الغير ووجوده الى
كماله فيه على وجه الانحصار فيحصل كمال التفضيل وهو المعنى الاوضح في الافعل في صفاته تعالى اذ لم يشاركه
احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر وامثاله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية
عن يوسف عليه السلام رب السجن احب الي مما يدعونني اليه وقول علي رضي الله عنه لان اصوم يوما من شعبان احب
الي من ان افطر من رمضان ومثله كثير وقد يجرد افعل التفضيل ويؤول بالوصف وذلك مشروط
بان يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن وهذا قياس عند المبرد وسماع عند غيره
وان لا يفصل بينه وبين من التفضيلية وقد يفصل بينهما بلو وفعله نحو هم احسن لو انصفته
من الشمس ولا يتقدم عليه من فلا يقال عمرو من زيد افضل وما ورد من هذا القبيل فمحمول على الاستفهام
والتعبير ولا بأس باجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما يقال
زيد افضل البصرة من كل فاضل فالاضافة الى البصرة للتوضيح وحذف من في افعل شايع اذا جرد
الوصف لان الخبر كما يجوز حذفه بالكلية لقيام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا وقد يجرد المفضل
عليه اما للاجلال للمفضل من ان ينسب اليه كما قال القاضي في تفسير قوله تعالى لمثوبة من عند الله خير
واما للتعميم كما قال ابن الحاجب في قول الفرزدق بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول اي من كل عالم

مطلب لطيف في افعل التفضيل
وفيه انه صاحب الكشاف والقاضي وغيرهما ذكروا في
تفسير قوله تعالى سواء ان الذنب بعمله الا انه هو ان سواء ان مع الاضافة
بمعنى الشيء الناقص عدلا انه حر ومن افعل العاري
وقال ابن مالك وقد يستعمل افعل بالاسم الفاعل
ثم من وغير من التفصيل مؤولا بالصفة
كقوله تعالى هو اعلم بكم وبعض فاعلم
المشبهة كقوله تعالى وهو اهون عليه فاعلم
ههنا بمعنى عالم اذ لا مشاركة له تعالى بالاك
واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت في نسب القدر
الى قدرته تعالى
منه

في علم

بمعنى التفضيل

كل بيت قال ابن الرشيق في العمدة قال الطرماح يوما للفرزدق انت القائل ان الذي سمك السماء
البيت اعز من ذا واذن المؤذن فقال له الفرزدق يا لكع الا تسمع ما يقول المؤذن
الله اكبر من ذا فانقطع الطرماح انقطاعا فاحشا وبهذا اتضح ان ما زعم بعضهم من ان
مراد الفرزدق عزيز وطويل ولكنه بناه على افعل مثل احمر وابيض ومثله كلها فجمل الازهار
لما في ذلك من الفخامة في اللفظ ليس بذلك والظاهر ان حذفه في الله اكبر للتعظيم
فنظير الفرزدق في مجرد حذف المفضل عليه لنكتة والزهر بفتح الزاء والهاء جمع زهرة بفتح
الزاء وسكون الهاء نور النبت بالفتح والرياض جمع روضة وهي موضع فيه البقل والعشب الكلأ
الرطب في زينة الجياد والاصل رواض قلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة
يطلق على قسمي الدوال الاربعة كالخط والاشارة وما يفهم من حال الشيء مجازا وعلى
التكلم كذلك وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب افاد او لم يفد
مجازا على ما صرح به سيبويه في مواضع من كتابه من انه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة
وهو مذهب ابن جني فعلى هذا مجاز في الثلاثة وهو احد المذاهب وقيل حقيقة في اللفظ
مجاز في تلك الجمل وحقيقة فيهما على مذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به كلمة
على حرف واحد كواو العطف او اكثر من كلمة مهملا كان او لا وعرفه بعض الاصوليين بانه
المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزاد فيه قيدان آخران فيقال المتواضع عليها الصادرة
عن مختار واحد وقال الرضي الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق
على كل حرف من حروف المعجم او المعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا لكن الكلام اشتهر
لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم والقول فلا يقال
لفظ الله كما يقال كلام الله والقول اشتهر في المفرد وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى
اقبل ومال والمزاح وغلب وبمعنى الرأي والمذهب وبمعنى المتصور في العقل وبمعنى
المصدرية الفعل وقال صاحب النهاية العرب تطلق القول على غير الكلام باللسان

[هامش: مطلب معاني الكلام والفرق بينه وبين اللفظ والقول]
[هامش: والتكلم صح]
[هامش: مطلب معاني القول]

[فوق السطر: عنانا صح]

وللخد وقالت له سمعا وطاعة اي اومأت ومنه الحديث سبحان الذي تعطف بالعز
وقال به اي احبه واختص به نفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال فتقول قال بيده اي اخذ
وقال برجله اي ضرب بها او مشى وقال برأسه اي اشار وقال بالماء على يده اي قلبه وقال بثوبه
اي رفعه قال ابن الخباز واختلف في مصدريته وعدمها فقال بعض هو مصدر كلم وقال
بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وههنا فائدة ينبغي ان ينتبه لها وهي ان الفرق بين
المصدر واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه على
وجه الابهام ولذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى تعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع
لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب اليه وان كان له تعلق في الواقع
ولذا لا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل
موضوع لحدث ولمن يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة تامة بينهما
وعلى وجه كونها مرآة لملاحظتها وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل ملحوظ فيه على وجه
التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظ على وجه الاجمال وتعلق الحدث بالمنسوب
اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضي الفاعل والمفعول وتعيينهما ولك ان
تفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق وقال بعض المغاربة الفرق بين المصدر واسم المصدر
هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل الحقيقي ومبدأ الفعل الصناعي ان اعتبر فيه تلبس الفاعل به و
صدوره منه وتجدده فاللفظ الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم يعتبر
فيه ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره
شهاب الدين [redacted] الطيبي في حواشي الكشاف وقيل المصدر [redacted] عبارة عن فعل جارحة اللسان
واسم المصدر عبارة عما هو عبارة عن فعل جارحة الانسان وعليه الجمهور وفي كلام
ابن فلاح انه لا فرق بينهما من جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر واسم المصدر هو ان المصدر
له معنى معقول نسبي لا يكون له في الخارج ظرف الوجود واسم المصدر له معنى حاصل فيمن قام به المصدر

[هامش: اي صح]
[هامش: واختصه صح]
[هامش: مطلب الفرق بين المصدر واسم المصدر]
[هامش: مطلب الفرق بين الفعل واسم الفعل]
[هامش: الاول صح]
[هامش: اللسان صح]

ليس بامر نسبي بكون الخارج ظرفا لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف
في سورة الزلزال فان قيل قد صرح الرضي به في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لابد له من محل
يقوم به ومن البين ان العرض من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده أجيب بعد تسليم كون كلامه
حجة في مثله ان الحاصل بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا وان رأيه التفتازاني في التلويح وحقق
ههنا بحث وهو ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان والامتناع
فتأمل والكم والكمامة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه والجمع كمام واكمة واكمام
والكمائم والابهى تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفي فعله ثلث لغات بهي يبهو
وبها بالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك في كتاب المثلث والحبر وكذا الحبرات بكسر الحاء المهملة
وفتح الباء جمع الحبرة على وزن العنبة برد يمان بضم الباء وهو كساء اسود مربع يلبسه الاعراب والجمع
برد بفتح الراء واليمان منسوب الى اليمن والالف عوض من ياء النسبة فلا يجتمعان [illegible]
والبنان اطراف الاصابع واحدته بنانة والمراد به الاصابع والبيان في الاصل مصدر بان بمعنى
تبين وظهر او بمعنى بين كالكلام والسلام من كلم وسلم يطلق على اظهار الشيء وعلى ما به الاظهار
وكذلك التبيان وهو مصدر جاء على الشذوذ اذ القياس بفتح التاء ولم يجئ بالكسر الا التبيان
والتلقاء وقد يفرق بينه وبين التبيان بان التبيان يحصل على كد الخاطر واعمال القلب وقريب
ما قيل التبيان اظهار مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وهذا
الحكم اكثري لا كلي اذ هو مشروط بعد كون البنائين متفقين من اصل واحد باتحادهما في النوع
فلا ينتقض بالصفة المشبهة اذ اخص من اسم الفاعل كحذر وحاذر [illegible] وكلس وربما
يجاب بان حذرا انما يكون ابلغ لالحاقه في الثبوت بالامور الجبلية فجاز ان يكون
حاذر ابلغ منه لدلالته على زيادة الحذر وان لم يدل على الثبوت والمراد
ههنا المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير والانسان جمع انس قوله حمد الله لما انعم
الله تعالى عليه بافاضته نفس الناطقة المتحلية بالعلوم والمعارف التي تأليف هذه

وأكمة والكمائم

مطلب بيان ما ذكر ان الالف عوض من ياء النسبة

مطلب لفظ التبيان

المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية صح

دوام صح

الرسالة

الرسالة اثر من آثارها وفيض من انوارها وكان شكر المنعم واجبا اراد في التسمية بحمد
الله تعالى اداء لحق شيء من ذلك والا فالتوفيق بالحمد والاقتدار عليه ايضا مما يقتضي
شكرا وهلم جرا فلا يفي بحقه قوة الحامد والحمد هو الوصف بالجميل مطلقا سواء كان الجميل اختياريا
او غيره على الجميل الاختياري مطلقا انعاما كان ذلك الجميل او غيره على جهة التعظيم
والحاصل ان الحمد يقتضي ايضا محمودا له خبرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه
اختياريا وبه يمتاز عن المدح اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف
يصح قولهم الحمد لله على ارادته الكاملة وقدرته الشاملة وحمدت زيدا على حسبه ونجابته
وعلى علمه وكرمه وحمدت اللؤلؤ على صفائها مع ان المحمود عليه في هذه الامثلة غير اختياري
لان صفاته الذاتية غير اختيارية لكونه لو كان اختيارية لكان حادثا وكذا البواقي غير اختيارية اما
الحسب فلانه ما يعد للمرء من المفاخر سواء كان مفاخر نفسه او آبائه وهو اعم من ان يكون فعلا
اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصفوة فلانها كلها من قبيل الكيفيات لا من الافعال الصادرة
بالاختيار قلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو انا لا نسلم انه حمد بل مدح كما قال في باب التفاسير ان
الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله عز وجل كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله
كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل ولو سلم انه حمد فنقول تلك الصفات اما
اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع اقتضاء الاختيار للحدوث بناء على جواز قصد مستمر
ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر بالذات او هي بمنزلة افعال اختيارية لاستغنائها عن الافعال
الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما لا يحتمل في الافعال الاختيارية فيها او نقول ان تلك
الصفات مبدأ الافعال الاختيارية والحمد باعتبار تلك الافعال فالمحمود عليه فعل اختياري
واما عن المثال الثاني فهو ان الحسب وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد
الحقيقة هو افعاله الاختيارية لا كلها اللهم الا على التغليب واما الشجاعة فتطلق على الكيفية
النفسانية التي هي مبدأ الالقاء النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الالقاء فيها فيحمل على الثاني بلا تأويل

مطلب بيان الحمد على التفسير

حامدا ومحمودا وهو ظ ويقتضي صح

درع

عليها صح

وعلى الاول بتاويل دلالتها على الافعال الجميلة الاختيارية ومما هرنا قيل الجميل لا يجب ان يكون نفسه اختياريا
بل هو كما قد يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقه وسبب تحصيله اختياريا كما في العلم فانه
يكون ثمرات واثار اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما عن المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة
وليس من كلام العرب العرباء فاعلم ذلك فان غاية التخليص في هذا المقام الذي تزل فيه اقدام الاقوام

قوله سبحانه على تواتر نعمائه الزاخرة الظاهرة وترادف الائه المتوافرة المتظاهرة سبحان علم للتسبيح
مصدر سبح بمعنى نزهه تنزيها بليغا من سبح اذا ذهب وبعد لانك ابعدته من الجهة عما نزهته عنه او من
السبح بمعنى الفراغ من الشغل كانك جعلته فارغا عنه ولا قصد لا يكون لتنزيه الله تعالى لفظ بركه
مخصوص به جعل بمعنى التنزيه البليغ من جميع القبائح لازم الاضافة اليه تعالى بحيث لا يقطع عنها
في اللغة الفصيحة وقول العلامة في الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير
منصرف للالف والنون مع العلمية وزعم ابن الحاجب وسوافقوا انه اذا افرد عن الاضافة كان
علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد
عما نزهه عنه من المنزه فكانه قيل ما ابعد من هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شيء فتارة يقصد به
التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعا كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده وتارة يقصد به التعجب
ويجعل التنزيه ذريعة كما في قوله تعالى سبحانك هذا بهتان عظيم اذ المقصود التعجب من عظم امر الافك
وانتصابه بفعل مضمر متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده
ودل على التنزيه البليغ من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداء الله تعالى اي تبارك وتعاظم وههنا
فائدة جليلة وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه ويحافظ على كتبة الصلوة
والسلام على رسول الله صلى الله عليه السلام ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل ومن غفل عنه فلا
حرم خطا عظيما ويصلي بلسانه كلما كتبه ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء
ويكره الاختصار على الصلوة دون السلام وبالعكس ويكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة
بل يكتب ذلك بكماله واما تقطيع المصنفين الحديث في الابواب حاجة فالى الجواز اقرب وقد فعله

التلخيص
التلخيص
مطلب كلمة سبحان ومواضع استعماله
يستعمل مضافا فلا يكون علما بل اسم المصدر لان الاعلام لا تضاف واذا صح
مطلب في كتابة اسم الله ورسوله والصحابة والعلماء

ابن مالك والبخاري ومن لا يحصى من الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من كراهية ويعلم منه ان
تقطيع الايات للاحتجاج اشد كراهة التواتر التتابع من قولهم تواتر الكتب اي جاءت بعضها
في اثر بعض من غير ان ينقطع وفي النعماء لغتان فتح النون وضمها فان فتحت النون امدودة كما هو
في الرسالة والا ضمت قصرته وقلت نعمى الزاخرة الكثيرة الترادف التتابع والالاء جمع الى
بالفتح والكسر وهما اي الالاء والنعماء مترادفان لغة وقيل الالاء هي النعم الظاهرة والنعماء
الباطنة المتوافرة المتكثرة من قولهم هم متوافرون اي هم كثيرون او تتوفر وتتوافق بحيث ان يعمي او اللام
من الوفور بمعنى التمام المتظاهرة المتعاضدة من ظهر بالظاء المهملة يظهر اذا وثب **قوله** ثم الصلوة
على نبيه محمد المبعوث من اشرف جرائم الانام ثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف المفرد على
المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد يجيء ثم لمجرد الاستبعاد قوله تعالى يعرفون
نعمة الله ثم ينكرونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يجعل تغاير المجتمعين والكلامين
بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل له لفظ ثم ذكره في حاشية الضوء وقد يجيء للتنبيه على انه ينبغي
ان يتادى السامع في تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وقد
يجيء فصيحه كما قيل في قول المفتاح ثم يتفرع في حالة الموصول لافصاحها عن محذوف ان يحصل
الايمان ثم يتفرع وقد يجيء لمجرد الترقي كقول الامرؤ ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فان المقصود
هيهنا اظهار الترقي بذكر درجات فضيلة المدوح من سيادة نفسه وسيادة ابيه وسيادة جده
فهو انتقال من الاخص الى الاخص وقد يجيء للترتيب في الاخبار كما يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم
ما صنعت امس اعجب يراد ثم اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب وقد يجيء لمجرد المفتاح الكلام
ذكره في شرح المشارق وقد يجيء زائدة اثبته الاخفش والكوفيون ولما كان كل سعادة دينية
او دنيوية عاجلة او اجلة واصلة الينا بوسيلة النبي عليه السلام وقد امر الله تعالى بان نصلي عليه حيث
قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة عليه السلام الصلوة في اللغة
الدعاء وابقي عليه فيما صدر من الملائكة والمؤمنين وللمؤمنين واما الصلوة من الله تعالى على عباده

لا يخفى التناقض بين هذا وما سابق في تمثيل كون ثم لمجرد العطف من قوله تعالى ثم ساد ابوه [illegible] محمد [illegible]
مطلب يعرف فيه استعمال ثم
[illegible]
ثم سادس

فقيل هي بمعنى الرحمة مرادا بها الانعام وقيل هي ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلي عليهم يدعو لهم ل
الخير اللهم فصلوته تع على النبي عليه السلام تعظيم شانه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته
وابقاء شريعته وفي الاخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هي مشتركة بين الرحمة
من الله تعالى والدعاء من عباده والاستغفار من الملائكة وشرعا الافعال المعلومة والاركان
المخصوصة ولكن المذكور في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقتها تحريك الصلوين الصلوين
سميت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي بالمصلي في تخشعه فيكون
الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا مرسلا واما ما قيل ان الله وملائكته
يصلون على النبي عم فمحمول على ان المراد به معنى مجازي اعم من المعنى الحقيقي وايصال النفع وكان ل هو صح
واحد والاختلاف في طريقه وقال بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح تطلق على عشرة معان
وعند اهل المعرفة على اربعة معان واحال معرفتها الى التحقيق لا يقال الدعاء اذا استعمل بكلمة
على يكون للمضرة لانا نقول ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة كذلك
كيف وقد قال النبي عليه السلام اللهم صل على آل ابي اوفى فان قيل ان النبي عليه السلام مغفور له
ومعصوم فما الفائدة في الصلوة عليه قلنا فيها فائدتان احديهما اظهار راجعة الى المصلي كما يدل
عليه قوله عليه السلام من صلى علي مرة فقد صلى الله تعالى عليه عشر مرات الثانية راجعة الى النبي عم
فان الدرجات غير متناهية فيزيد درجته عم بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء
عليهم السلام جائزة على سبيل التبع اما بالاصالة فمكروه قيل كراهة تحريم وقيل تنزيه ولكن
القياس ان يجوز ذلك على كل مؤمن بدليل قوله تع هو الذي يصلي عليكم الآية وبدليل ما ذكر
من قوله عم اللهم صل على آل ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك
صار شعار الانبياء عم ولانه يؤدي الى الايهام بالرفض وقد يقال الصلوة بمعنى التعظيم
لا يقال لغيرهم عم وبمعنى الدعاء يقال وان لصاحب الحق ان يتبرع بحقه لمن شاء وبالجملة ان لفظ
الصلوة في لسان السلف مخصوصة بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة والدعاء بالرحمة جائز

مطلب جواز الصلوة على غير الانبياء وعدمها

لكل

لكل مسلم كما يقال قال الله عز وجل ولا يقال قال النبي عز وجل وان كان عزيزا وجليلا عند الله
واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا يفرد به غير الانبياء فلا يقال علي وعند البعض صح
عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات وهذا عند البعض وعند الاخر يجوز واما الحاضر فيخاطب به
ولكن يستحب الترضي للصحابة والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والزهاد وسائر الاخيار
وقيل هل يجوز رضي الله عنه ام لا قال بعض العلماء لا يجوز لان الترضي مخصوص بالصحابة الكرام
وذكر الطيبي في تفسير سورة الاحزاب من شرح الكشاف وما قاله بعض العلماء من ان قول رضي
الله عنه مخصوص بالصحابة ويقال في غيرهم رحمه الله تعالى فليس كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور
استحبابه ودلائله اكثر من ان تحصى وذكر في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يقال لهم رحمهم الله
لان في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان احدا لا يستوجب الرحمة الا باتيان ما يلام عليه والعفو
عند توهم العصيان ونحن امرنا بتوقيرهم وتعظيمهم قال صاحب فتاوى الصوفية ولهذا ذكر
الائمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والفقهاء عند ذكر المشايخ رضي الله عنهم لتعظيمهم وتوقيرهم
واما اذا ذكر من اختلف في نبوته كلقمان وذي القرنين فقال بعض العلماء لا يجوز الصلوة
عليه الا بالتبعية بان يقال صلى الله تعالى على الانبياء وعليهم وسلم وقال النووي لا بأس بان يقال
لقمان او ذو القرنين صلى الله عليه والاصح عندي انه لا يجوز لان هذا من سنة الانبياء ولم يثبت نبوتهما
حتى يجوز الصلوة عليهما النبي فقيل بمعنى فاعل من النبأ وهو الاخبار يقال نبأ وانبأ ونبأ
اي اخبر وجمعه نبآء كعلماء وجمع ايضا على انبياء وتصغيره نبيئ على وزن نبيع ذكره الجوهري وقيل
نص عليه سيبويه واقتضته القاعدة او بمعنى مفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفعة لانه مرتفع
على سائر الخلق او الارتفاع ومنه يقال نبأ فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو الطريق
ومنه يقال الرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى والنبي انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ ما اوحاه اليه وعلى هذا لا يشمل من اوحي اليه ما يحتاج اليه لكماله في نفسه من غير
ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل اللهم الا الاستنكاف والرسول قد يستعمل

مطلب يستحب الترضي للصحابة والترحم العلماء

مطلب لفظ النبي

ذكر النووي في شرح مسلم ان الرسول اعم من النبي [illegible] لانه [illegible] ان نبيا [illegible] ملك نبيا

مطلب الفرق بين الرسول والنبي

مراد قاله وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره في شرح العقايد العضدية وقيل الرسول
هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله وان لم ينزل عليه جبرائيل عم وامره بالتبليغ
والنبي غير الرسول من سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الدعوة واظهر المعجزة او هو لا
كتاب معه ولا يرد المنع من كون احاد الناس نبيا لان المراد نبي لا كتاب معه وقد اعطي حكما لم يكن
من يحكم من الانبياء بدون كتاب ولا متابعة من قبله فخارجا من النبي والرسول معا الا ان يبني
ان لا وجود له لمثله ودونه خرط القتاد ولم يكتف بما قيل قوله او نزل عليه كما اكتفى القاضي
في سورة الحج باشتراط الشريعة المجددة في الرسول لانه نفسه صرح في سورة مريم ان بني
ابراهيم كانوا على شريعته مع ان اسمعيل عم رسول بصريح النص وقد يراد العقد المشترك
بينهما وهو المرسل من عند الله تعالى لدعوة عباده سواء كان صاحب شريعة ام لا قيل وعليه
ورد قوله عليه السلام الايمان ان تؤمن [illegible] الحديث لوجوب الايمان بالانبياء عم مطلق
ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل لان الانبياء عم تابعون لهم متمسكون بشرايعهم فكان
الايمان بهم ايمانا بالانبياء والتصديق لهم بقي ههنا شيء وهو ان ظاهر كلام الكشاف
في سورة الحج تشعر بان الرسول مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي بعد ملحوظ كلامه في سورة مريم
مشعر بان النبي اعم فان قيل ان عدد الرسل ثلث مائة وثلثة عشر وعدد الكتب مائة واربعة
فالاربعة منها الزبور لداود عم والتوراة لموسى عم والانجيل لعيسى عم والفرقان لمحمد عم
والمائة منها عشرة لادم وخمسون لشيث وثلثون لادريس وعشرة لابراهيم فلا يصح الاشتراط
اجيب بانه يحتمل الاشتراط مع الرسول كتابا سواء نزل عليه او لا ويحتمل ان يكرر نزول بعض
الكتب كما في الفاتحة الكريمة وبهذا يندفع اعتراض علاء الدين المشهور ورد على صاحب
الكشف في شرح الارشاد ان الاكثر من الرسل كاسمعيل والياس ويونس ولوط لم يكن من فوق
كتاب قال الثعلبي والمذكورون في القران العظيم باسم العلم ثمانية وعشرون نبيا ومحمد
معناه الوصفي لولا هو التبليغ في كونه محمودا يقال حمد الرجل فهو محمد اذا كثرت خصاله

المحمودة

المحمودة فالهم الله تعالى اهله عليه السلام تسمية به لما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف
بيان لنبيه لا صفة له لتصريحهم بان العلم لا ينعت ولا ينعت به وما ذكره صاحب الكشاف في قوله
الحكيم في قوله تعالى ذلكم الله ربكم من انه يجوز ان لا يكون في حكم الاعراب ايقاع اسم الله
صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم خبرا انما يصح بناء على تاويله بالمعرف باللام كالمستحق
للعبادة والاصح ان نعت اسم الاشارة بما ليس معرفا باللام وما ليس بموصول مما اجمع
النحاة على بطلانه وقد صرح هو ايضا بامتناع كلا الامرين في مفصله وايضاح في اوائل
الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته واما ما ذكره في تفسير سورة
ص حيث قال في توجيه قراءة نصب تخاصم من قوله تعالى ان ذلك لحق تخاصم اهل النار انه
صفة لذلك فهو مخالف لذلك الاجماع قطعا واني هو مجرد قياس بان تعريف المضاف كتعريف
المضاف اليه عند الجمهور فيرفع ذو الابهام كما يرفع ذو اللام مع ان القياس مع الفارق لان الليق
بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف الذي يكتسب
التعريف من تعرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على المعرف باللام والموصول
الحق به بشهادة النقل والاستعمال على ان فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين اسم الاشارة وصفته
وقد صرحوا بامتناعه بخصوصه لا بين صفة المبهم معه من شدة الاتصال وشبه الاتحاد ثم البدلية
وان جوزوها في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده ذكريا لكن الاظهر ان المعنى الاصلي ايضاح
الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس الشرف العلو واجرائهم جريرته وهو الا صل
الانام كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام الزبيدي الانام الخلق ويجوز
الانيم وقال الامام الواحدي قال ابو الليث الانام ما ظهر على الارض من جميع الخلق وقيل اسم بمعنى الاناسي
وههنا فائدة جليلة وهي الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع الاول ما لا يكون له مفرد
من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط والثاني ان كان له مفرد من لفظه الا انه وضع للكل
من حيث هو احاد بلا ملاحظة كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه فيصح ان يكون مفردا له
والثالث ما يكون موضوعا للاحاد المتكثرة باعتبار كونها كثيرة لواحد مفهوم من لفظه فلا يكون مفردا له

ههنا ص

مطلب الفرق بين اسم بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع

وايما الجموع سماعية صرح به المحققون فلا وجه لقول الشريف في شرح المفتاح الاخوص
اسم جمع الخاصة اذ لم يقل به احد من علماء اللغة قوله وعلى اله واصحابه الائمة الاعلام وائمة
السلام ولما امر النبي عم بقوله اذا صليتم على فهو احد في الصلوة على اله واصحابه في الصحاح
آل الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه والمراد ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب
وبس ههنا قيل كلما ذكر الاول وحده يكون المراد اعم من اهل البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب
يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس
ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب مع تقدم الال بمعنى الاتباع فهو
تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي ان عطف العام على الخاص
وبالعكس مختص بالواو نص عليه ابن مالك في التسهيل والتفتازاني في حواشي الكشاف
عند [redacted] الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شيء الاية وغيرهما وبحتى نص عليه
ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء ال النبي بنو هاشم [redacted] هذا اختيار
الشافعي وقيل عترته واهل بيته وقيل جميع امته وهو قول مالك قالوا ولا يستعمل الا
غير مضاف الا نادرا [redacted] كقوله نحن آل الله وفي بلدتنا لم يزل الاعلى عهد
ادم والصحيح جواز اضافة الال الى المضمر وقال جماعة من اهل العربية لا يجوز اضافته
الا الى المظهر ويختص الال بالاشراف دينا او دنيا او اخراجا من العقل الى الذكور
فلا يقال ال الاسكاف ولا ال مكة ولا ال فطمة واجيب انهم قالوا ال المدينة وال البصرة
لا يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تصغيره لانا نقول يجوز
قصدهم بتحقيره لخطر او تقليله على ان الخطرة نفسه لا ينافي التصغير بالاضافة
الى اولي الاخطار العظيمة واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم
فلا يمنع اختصاصه بالاشراف ذلك فقد نوقش بان التصغير للتعظيم فرع
تصغير التحقير كما صرح به وقال المنوفي في شرح الكافية ذكر البصريون ان الال

مطلب اختصاص عطف العام على الخاص وبالعكس بالواو وحتى م

مطلب لفظ الال وبيان اصله م

وبنو المطلب صح

لا يعم صح

آل صح

في معنى الاهل ولا فرق بينهما اعلم ان في اصله وجوها اصحها ان اصله اهل لان تصغيره اهيل فقلبت
الهاء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ال وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدل الهاء
همزة توصلا الى الف ثم ابدل الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتدا الفا لم يجئ في موضع اخر
وقبلها همزة متحققة كما ان اصله ماء بدليل امياه وقلب الهمزة الفا شايع واما كان
تصغيره اويل واعلاله مثل مار واول لان تصغيره اويل اعلاله ظاهر وقيل قلبت الواو
همزة فصار اول ثم قلبت الواو الثانية الفا فصار ال واول يكون الهمزة الثانية اعلالا
والاعتماد على الاول والثالث والاصحاب جمع صحب بالكسر مخفف صاحب كنمر وانمار او صحب
بالسكون اسم جمع كنهر وانهار لا صاحب لان فاعلا لم يثبت جمعه على افعال كذا ذكره الشارح
في حاشية الكشاف وفي مختار الصحاح وجمع الصاحب صحب كراكب وركب وصحبة وصحاب
وصحبان والاصحاب جمع صحب كفرخ وافراخ فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب ان الاصحاب
جمع صاحب كاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع صيغي له وقد يقال هذا الجمع ثابت بشهادة
الائمة كصاحب القاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهير والجمع اطهار
وصاحب الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جمع تابع كشاهد واشهاد وقال
في الفائق الامجاد جمع ماجد كشاهد واشهاد والمبرد الخ حيث قال في جمع الامثال ان هذا
الجمع عزيز في الكلام وهذا صريح في ثبوته فان القلة لا تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا
انما المنافي لها الشذوذ وذو القرائن والصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عم لكونها
اخص من الاصحاب لكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عم كالعلم لهم ولهذا نسب الصحابي
اليها بخلاف الاصحاب ثم المختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي كل مسلم رأى الرسول عم
حقيقة او حكما فيدخل ابن ام مكتوم وقيل او طالت صحبته وقيل وروى عنه الحديث وقيل او له
الرسول عم وقيل من رأى النبي عم وقد ادرك الحكم والعلم او عقل امر الدين ولو ساعة ومن ثبت
له وجود الرؤية للنبي عم كمن كان مع ابيه فاراه النبي عم يعد من الصحابة عند ائمة الحديث

مطلب لفظ الاصحاب والفرق بينه وبين الصحابة

لا وجه لقول الشارح في المطول ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب اللهم الا ان يقال مراده لكون الاطهار جمع طاهر صح

في اللغة صح

وكذا من تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام عنده لقوله الردة لا تحبط العمل الا بالموت
على الردة والذي عليه ابو حنيفة ومالك ان مجرد الردة محبط للعمل فالصحابي على قولهما من لقي
النبي عم مسلما ومات على الاسلام من غير تخلل ردة والاصح ان اللغوي لا يحتاج الى ما عدا
الرؤية مما ذكر والعرفي بحسب العرف والظاهر ان المراد كل مسلم ممن صحب النبي عم ولو ساعة واما
الملازمة المفهومة من نحو اصحاب الجنة واصحاب النار فعرف متجدد وقيل كان اهل الرواية
عند وفاته عم وقيل كان اهل الرواية عنه وممن رآه وسمع منه عليه السلام مائة الف واربعة عشر الف
واما التابعي فلم يشترط فيه ان يكون ولادته في زمانه عم ولا ان لا يكون له صحبة مع الصحابة
ولا ان يكون له رواية منهم بل عدم الصحبة تمام شرط وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه تابعيا اذا
لم يكن له صحبة به عم بل التابعي هو الذي رأى الصحابي ولقيه وروى عنه او لا يقال للواحد تابع
وتابعي الاعلام جمع علم وهو الراية والجبل والعلامة الازمة جمع زمام وهو المقود الاسلام
شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر
رمضان وحج البيت ان وجب والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الاخر
وبالقدر خيره وشره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما بطن من الاعتقادات الحقة ومعنى
الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر اثرها على صفحة
الاعمال الصالحة واثار الاعتقادات الحقة هي اعمال الصالحة دون العكس اي رب شخص يصلي ويحج
الظ وهو غير منقاد ومعتقد في الباطن وعند اكثر المتكلمين هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم
وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول
والاسلام هو الدخول في السلم والوصول وباقي البحث مذكور في الاصول قوله وبعد فيقول العبد الفقير الى الله
الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني بيض الله غرة احواله واورق اغصان آماله وهو من الظروف
الزمانية المقطوعة عن المضاف اليه منويا وان كان في الاصل من الجهات الست لا يستعمل للزمان اذا كان
مضافا اليه فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله تعالى كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا هو من

مطلب فيه تعريف الاسلام

مطلب لفظ بعد

الظروف

الظروف الزمانية التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست لتنوينه الصحاح والقاموس وقد
يعترض في مثله بانه شهادة على النفي في غير محصور وبان الاستقراء على النفي وبانه نقل على النفي والحاظر
مقبول للمقدمة القائلة ان عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان هذه مقدمة ذكرت
في المطالب العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية يقينية لا يكتفى بالظن لا بعض هذه المقدمة ذكره
في بعض حواشي التلويح وبان العالم يقبل اذا علم منه التفحص والتحقيق قبول منه النفي فيه ذكره في شرح المنهاج
للسنوي وبان هذا ليس شهادة نفي وانما هو اخبار مبني على الظن الغالب المستند الى الاستقراء ممن هو اهل لذلك
ذكره في حواشي جمع الجوامع وبانه لا يدعي القطع بل يمنع الورود ذكره العبري وبان هذا كلام في مقابلة
من يدعي الوجود والكثرة ذكره في حواشي الشريف في المطول فتامل ثم هو اما ان يكون معطوفا على ما قبله
عطف قصة والجامع الاول ممهد للتصنيف وهذا بيان لسببه فاندفع ما قيل في الكتب الواو
لو جعلت عاطفة لا عوضا يلزم عطف الاخبار على الانشاء لان الكلام السابق انشاء الحمد والصلوة
واللاحق اخبار واما الجواب بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء الحمد لانه ثناء على المحمود لانه ثناء
عليه بجهة التعظيم فلا يتاتى مثله في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار بانه عليه السلام متعلق الصلوة
او مستحق لها الصلوة عليه اعني الدعاء له والعامل في الظرف يقول ودخول الفاء على توهم اما اجراء للموهوم
مجرى المحقق اوله في توهم الاضافة او لكون بعد قائما مقام اما الشرطية واما ان يكون مفصولا
من فصل الخطاب وهو نوع من الاقتضاب قريب من التخلص واما والفاء مقدرة قرائنها دالة على مكانها
وهي العامل في الظرف والواو مزيدة نحو حينئذ صورة اما وتزيينا للفظ وقد يقال كون الواو
عوضا يقتضي منافاة بين الواو واما لتعويضها عنها ولا يجوز الجمع بينها وبين اما وما وقع في
عبارة المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصلين فليس من الاقتضاب في شيء بل هو
فذلكة لما سبق وضبط اجمالي بعد بيان تفصيلي كان بمنزلة ان يقال وبالجملة والواو فيه للعطف
وفائدة اما تاكيد مضمون الكلام واستدعاء اصغاء السامع وتفصيل الاجمال الواقع في هذه الافعال
الفاء تكرار في معنى البعدية لانا نقول كون هذه الفاء للتعقيب ممنوع ولو سلم ففيه تفصيل لما اجمل

صاحب صح

العلم صح

على قصة صح

محضة صح

ثم صح

مطلب اما

مقدرة صح

صح

الغرة بالضم بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى بيض الله غرة آماله
اي كثر بياضها الآمال جمع امل وهو الرجاء **قوله** لما رأيت لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين و
يستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون
مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت
الاول والوجه ما تقدم ورد ابن خروف على مدعي الاسمية لجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم
لانها اذا قدرت ظرفا كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا مثل
ان كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان يثبت ان كنت قلته وكذا
ههنا المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لي امس اكرمتك وقال الشارح في شرح الكشاف وليس كلمة لما للزمان
المتضايف بل الممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في يوم واحد او شهر واحد او سنة
واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما ظهر الكلام طهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد
ولما ركب السلطان قمع آثار الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا
او ماضيا مقرونا بالفاء وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفاء عند ابن مالك وفعلا
مضارعا عند ابن عصفور ويكون حرف استثناء بمعنى الا فيدخل على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى
ان كل نفس لما عليها حافظ اي الا عليها حافظ وعلى الماضي لفظا لا معنى نحو انشدك الله لما فعلت
اي ما اسألك الا فعلك فقول الجوهري ان لما … بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على ما ينبغي
ويكون فعلا نحو لم لما لم وجازمة اذا على المضارع **قوله** مختصر التصريف الذي صنفه الامام
الفاضل الكامل قدوة المحققين عز الملة والدين الزنجاني رحمة الله عليه مختصرا منطويا على مباحث
شريفة ويحتوي على فوائد لطيفة لكن الشرح له شرحا يذلل لاهل الفضل صعابه ويكشف
عن وجه المعاني نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج … مضمنا
فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثرت عليه بتكرار الفائز ونظر الفاحص بعون الله القادر والمرجو
ممن اطلع فيه على عثرة ان يدرأ بالحسنة السيئة فانه اول ما افرغته في قالب الترتيب والترصيف

مطلب لما

لانتفاء الثاني

وفيه سهو

مختصرا

مختصرا اي هذا المختصر ما قرأته في علم التصريف ومن الله الاستعانة واليه الزلفى وهو
كاف لمن توكل عليه وكفى الاضافة بمعنى في اي مختصرا في علم التصريف والمختصر ما قل لفظه
وكثر معناه مأخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق الوركين ومنه الخنصر فان الجوهري ذكره
في مادة خصر فيكون وزنه فعللا قال الخليل الكلام يبسط ليفهم ويختصر ليحفظ يقال
صنف الشيء اذا جعله اصنافا وميز بعضها من بعض ويقال صنفت الشجرة اذا
اخرجت ورقها فمعنى صنفه على الاول ميزه وعلى الثاني اخرجه والامام الذي يقتدى
به ذكرا كان او انثى ومنه قيل لخيط البناء امام وامام كل شيء قيمه والمصلح له والقرآن امام
الامة والخليفة امام الرعية والجمع امام ايضا ذكره في القاموس ونظيره هجان
فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري والقاضي ومن تبعهما في قوله تعالى واجعلنا للمتقين
اماما تمحل لا ضرورة اليه وكثيرا يجمع على ائمة والاصل أئممة على وزن افعلة القدوة
بضم القاف وكسرها الاسوة المقتدى به والتحقيق اثبات الشيء بالدليل والدين لغة
الطاعة والعادة بدليل قول الفراء وغيره دين الرجل عادته والحق في قوله تعالى ذلك
الدين القيم اي الحق المستقيم وعرفا وضع الهي يسوق لذوي العقول باختيارهم المحمود
الى ما هو خير بالذات ويقال له اي لهذا الوضع الالهي من حيث انه يطاع به دين ومن حيث
انه يملى ويكتب ملة والاملال بمعنى الاملاء وقيل من حيث انه يجمع عليه ملة ومن حيث انه
يظهره الشارع اياه شرع وشريعة والكل واحد بالذات مغاير بالاعتبار ثم الدين يقع على الحق
والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا ولهذا يقال دين اليهود
والنصارى باطل ودين الاسلام حق والملة لا تضاف الى الله تعالى ولا الى آحاد امة النبي الذي
هو صاحب ذلك الدين ولا تطلق على آحاد الشرائع بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة
زيد ويقال دين الله ودين زيد ولا يقال الصلوة ملة الله وملة زيد ويقال دين الله
ودين زيد وقال الشارح في شرح تلخيص الجمع الدين والجزاء والطاعة والملة اعني الطريق الخاص

مطلب مهم

مطلب لفظ الامام

مطلب لفظ الدين والملة والشريعة والفرق بينهن

قال الجوهري هو على الحكاية كما تقول الرجل … فيفعل نحو … وقال … لسبحان معاني … الكافي توجيه للدلالة على المعنى وعدم … في اصله … اولانه مصدر … اللبس … منا اولا … كل واحد … جعل كل واحد … المراد … منه

مطلب مهم

من النبي عم المعبر عنه بوضع الرسائل الى الجزاء الحقيقية والسعادات الابدية لقضاء فالى
الى الله تعالى لصدور ه عنه والى النبي عم لظهوره منه والى امته لتدينهم به وانقيادهم له والانطوا
مطاوع طوى يقال طواه يطويه طيا فانطوى وتعديته بعلى لتضمين معنى الاشتمال
وقد يجعل حرف الجر في امثاله من صلة معناه لا من صلة لفظه كما قيل في قول المفتاح ثم يترك
الى غير معنى لفظه الى صلة ما في الترك من معنى العدول لا صلة لفظه وقال الامام الواحدي
في شرح قول المتنبي له ايادٍ الي سابقة يقول له احسان الي والي من صلة معنى الايادي لا من صلة
لفظها لانه يقال لك عندي يد ولا يقال لك الي يد لكن لما كان معنى الايادي الاحسان وصلها
بالى وقال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وقد يجعل بعض اجزاء مفهوم اللفظ عاملا
في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الاجزاء وهذا من بديع القواعد
وقال البيضاوي في قوله تعالى الذين عاهدت منهم ومن لتضمن المعاهدة معنى الاخذ
فالمصير في امثال ذلك الى التقدير والتضمين ناشئ عن عدم الوقوف لهذا النوع من التوسع وصاحب
الكشاف مع كونه عالما بالوقوف على اسرار كلام العرب وقائما بانواع الادب قال في تفسير قوله
تعالى سأل سائل بعذاب واقع ضمن سأل معنى دعا فعدي تعديته كانه قيل دعا داع بعذاب داع صح
واقع وتعديته بالباء باعتبار جانب المعنى لا باعتبار التضمين لان السؤال مشتمل على معنى الدعا
فلا حاجة الى التضمين والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا هو اثبات المحمول
للموضوع والزرف والعلو والاحتواء الجمع قال الجوهري حواه يحويه حيا اي جمعه واحتواه
مثله فاستعماله بعلى باعتبار تضمينه معنى الاشتمال اعلم ان التضمين ان يقصد بلفظ فعل فعل صح
معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته او حذفه وانما
قلنا ذلك لدفع توهم الاختصاص بالذكر كقولهم هيجني شوقا فان الاستعمال فيه على ذلك فلانا صح
بالحذف لا بالذكر كقولك احمد اليك فلانا لاحظت مع الحمد معنى الانهاء ودللت عليه بذكر
صلته اعني كلمة الى اي انهي حمده اليك وفائدة التضمين اعطاء مجموع المعنيين على حقيقتها فالفعلان

مقصودان

مقصودان معا قصدا وتبعا قال صاحب الكشاف من شانهم انهم يضمنون الفعل معنى
فعل آخر فيجرونه مجراه فيقولون هيجني شوقا فعدوه الى مفعولين وان كان هو يتعدى الى
الثاني بالى يقال هيجه الى كذا لتضمينه معنى ذكر وقال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب
لاجتمعت مجلدات فان قلت اللفظ ان كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين
الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما ولم يقصد به الاخر فلا تضمين قلت هو مستعمل
في معناه الحقيقي والمعنى الاخر مراد بلفظ محذوف آخر مراد يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل
المذكور اصلا والمحذوف حالا كما قيل في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم كانه قيل ولتكبروا الله حامدين
على ما هداكم وتارة بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر او حالا كما قيل في
قوله تعالى يؤمنون بالغيب انه ضمن معنى الاعتراف اي يعترفون به مؤمنين فان قلت اذا كان
معنى الاخر مدلولا عليه بلفظ محذوف لم يكن في ضمن المذكور فكيف قيل انه متضمن اياه قلنا
لما كانت مناسبة المعنى المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في ضمنه ومن ثم
كان جعله حالا او تبعا للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلة المتروك يدل على انه المقصود وربما
اختير اعلى انه مراد في الجملة اذ لولاه لم يكن مرادا وربما يقال اريد المعنيان معا في التضمين بلفظ
واحد على انه كناية اذ يراد بها معناها الاصلي ليتوسل بفهمهم الى ما هو المعنى الحقيقي فلا حاجة
الى تقدير الا لتصوير المعنى وابرازه وفيه ضعف لان المكني به في الكناية قد لا يقصد ثبوته والمضمن صح
وفي التضمين يجب القصد الى ثبوت كل من المضمن فيه والاظهر ان يقال اللفظ مستعمل في
معناه الاصلي فيكون هو المعنى اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير الاستعمال في
ذلك اللفظ او تقدير له لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من قبيل
الحقيقة التي قصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة وحينئذ يكون معنى
التضمين واضحا بلا تكلف كذا في حاشية الكشاف للشريف واعلم ايضا ان التضمين وكذا الحذف
والايصال وقد سمع حمدا بالنصب على نزع الخافض لسماعي لا قياسي صرح به في مغني اللبيب

وحواشيه شرح المفتاح ولكثرتها لشيوعها صار كالقياسي حتى كثر للعلماء التصرف والقول
بها فيما لا سماع فيه ونظيره ما ذكره الفقهاء من ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا
يكون كالثابت بالقياس في جواز القياس عليه ذكره في التسهيل وشرح المنار والقواعد جمع
قاعدة هي والاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته وبالتفصيل مقدمة
كلية تصلح ان تكون كبرى لصغرى سهلة الحصول ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل واللطيفة
الدقيقة والعصمة واللطافة تطلق على اربعة معان رقة القوام وقبول الانقسام
الى اجزاء صغيرة جدا وسرعة التأثر من الملاقي والشفافية نحو الكثافة تطلق على مقابلات
هذه المعاني والسنوح الظهور والتذليل التليين قال الجوهري الذل بالكسر اللين وهو ضد
الصعوبة والصعاب جمع صعب نقيض ذلول والنقاب ما تستر المرأة على وجهها
والمكنون المستور من كننت الشيء اي سترته والعاصم من الخلل اخلاق الواضح والسر
ما يكتم والجهر مقابله كما ذكروا وذكر البيضاوي ايضا وان كانا مصدرين
في الاصل فقوله في تفسير سورة الانعام ولبرئه السموات وفي الارض متعلق بالمصدر
وهو السر والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغي على ما ذكره علاء الدين
البسطامي في شرح اللباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل مؤول بان مع الفعل على الاطلاق
بل يكون عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شيء مما في حيزه عليه لانه في تأويل ان مع الفعل ليس
على ظاهره اذ قد يعمل بدونه فيصح التقديم فقول البيضاوي ايضا في تفسير سورة الرعد
ان بما صبرتم متعلق بعليكم لا بالسلام فان الخبر فاصل ليس على ما ينبغي على الصحيح الكثير
وقد ذكر ان عليكم نظرا الى الاصل ليس باجنبي فجاز ان يفصل ثم قد ذكر علاء الدين في شرحه للهداية
الفصل بين المبتدا ومعمول الخبر ممتنع عند النحاة والحلو ضد المر والحامض من حمض الشيء من باب كمل
نادر مثل فاره وقبله خبض وقرنه مثل صغر فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة والاكف فيه
المنزنقال اضفت اليه والفائدة اسم ما استفدت من علم او مال [illegible] من باب نصر

من لطف الشيء اي دق وصغر واللطف في العمل الرفق فيه ومن الله تعالى التوفيق صح

الفعل صح

مطلب مهم في جواز تقديم ما في خبر المصدر عليه

اي ضممت اليه صح

علم

علمه والفكر بالكسر اسم وبالفتح مصدر والفتور الضعف والنظر في المشهور مرادف
للفكر وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر ملاحظة المعقول
الواقعة في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات اي حركة
كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان ويقابله التخييل وهو حركتها في المحسوسات
وعلى الحركة [redacted] الاولى من الحركتين وحدها والعون الظهير على الامر والجمع الاعوان والمعونة
الاعانة يقال ما عنده معونة ولا عون قال الكسائي والعون ايضا المعونة وقال الفراء
هو جمع معونة والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك واما الذي ان شاء فعل وان لم يشأ
لم يفعل فهو المختار ولا يلزمه ان يكون قادرا لجواز ان يكون منشأ الفعل لازما لذاته وصحة
القضية الشرطية لا تقتضي وجود المقدم والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله
ويرادفه الامل ويفرق بينه وبين الرجاء بمعنى الخوف باستعمال الاول في الايجاب والنفي نحو لم
نخف ونرجو من الله ما لا يرجون والثاني بالنفي فقط نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين
التمني بانه في ممكن فحسب والتمني في ممكنة ومستحيلة وقال بعضهم لا يختص الرجاء بمعنى
الخوف بالنفي لقوله تعالى وارجو اليوم الآخر وقال الجوهري الرجاء الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف
التمني ويتعارضان والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل في المتوقع فيه لعل وفي المطموع فيه عسى
والعثرة الزلة والدرك الدفع والحسنة والسيئة من الصفات الغالبة التي تجري مجرى الاسماء
في الاستعمال من غير موصوف كالصالحة وهما تطلقان على كل ما يحمد ويذم والصالحة من الاعمال
ما سوغه الشرع وحسنه وقال صاحب الكشاف كل ما استقام من الاعمال والكتاب والسنة ان رد الى
مذهب [redacted] الى الحسن عنده ما حسنه العقل وتأنيثها على تأويل الخصلة او الخلة وقيل
يجوز كون تأنيثها للنقل وافرغنه من فرغ الماء بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع سماعا اي انصب وافرغته
انا وفرغته اي صببت والقالب آلة يصب فيها الاجسام المذابة حتى يتشكل بشكله ويتقدر بقدره
لا يكون ناقصا ولا زائدا والمراد من الاستعارة التمثيلية انما هو القيد الاخير والترتيب في اللغة

مطلب الفرق بين الفكر والنظر

ولا معاونة صح

مطلب الفرق بين الرجاء ومرادفه الامل والرجاء بمعنى خوف وبين التمني والتوقع

بدليل العقل صح

مطلب الحسنة والسيئة والصفات الغالبة

جعل كل شيء في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها
نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والترصيف من رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا اذا
ضممت بعضها الى بعض وقوله مختصرا على لفظ اسم الفاعل حال من فاعل الفت وما قرأته مفعوله
وكان ابتداء يوم تأليف هذا الشرح ابن ستة عشر سنة وفي تلك السنة ولد الشريف الجرجاني كذا مطلب سن الشارح حين تأليف هذا الشرح
الشريف الجرجاني ذكره في روضة ابن القاسم ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص في المعاني
قد صنفه حين كان من الطلبة ولذا ذكره الاكثر في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض
الطلبة حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي اختصره منه بعد سنين وشرح المفتاح
في المعاني والارشاد في النحو وشرح الكافية فيه وشرح الشمسية في المنطق وشرح العقايد مطلب مصنفات الشارح
والمقاصد وشرحه في الكلام وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول
وشرح الغاية القصوى في فقه مذهبه مذهب الشافعي وشرح الفرايض السجاوندي وشرح
الجامع الكبير الاخلاطي في فقه الحنفية وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه والاستعانة طلب
المعونة وهي ضرورية وهي ما لا يتأتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول
الة ومادة يفعل فيها وعند اجتماعها يوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير مطلب الاستطاعة والاستعانة
ضرورية وهو تحصيل ما يتيسر به الفعل ويسهل كالراحلة في السفر للقادر على المشي او يقرب الفاعل
الى الفعل ويحثه عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والزلفى وكذا الزلفة القربة
والمنزلة ومنه قوله تعالى عندنا زلفى وهو اسم المصدر كانه قال عندنا ازلافا والتوكل لغة
تفويض الامر الى الغير واصطلاحا طرح البدن في العبودية وتعلق القلب بالربوبية في البداية
بتعلقه صح والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى بالاعتماد عليه مع رعاية الاسباب لكن لا يقول بها
بالمشاورة صح بل يقول بعصمة الله تعالى كما قال اعقل قيدها وتوكل على الله وامر الله تعالى ~~بالتوكل~~ قوله وهو
حسبي ونعم الوكيل الحسب بمعنى المحسب غير حقيقية ذكره في الكشاف ويقال احسبه الشيء اذا مطلب حسبي وعطف نعم الوكيل عليه
كفاه قيل زاد الشارح في بعض كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا تعطف على الاولى

بدليل انك تقول هذا رجل حسبك بوصف النكرة لان اضافته لكونه بمعنى المحسب صح

الاخبارية

[redacted]

الاخبارية ولا على حسبي باعتبار تضمنه معنى يكفيني لانه خبر ايضا واجيب بان المراد
بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبار عنه تعالى بانه كافيه وبانه يجوز ان يعتبر عطف
القصة على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ورد بان حسبي لو كان انشاء
لكان لانشاء معنى الكفاية لله تعالى كما في بعت اذا كان انشاء يكون لانشاء معنى
على القصة صح البيع والعبد لا يقدر على انشاء معنى الكفاية له تعالى وبان المعتبر في عطف القصة ان
يكون كل منها جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواشي المطول
ويمكن ان يقال المراد اظهار معنى التوكل وهو مقدور للعبد والخبر المراد منه مثل هذا لا
يبقى على الخبرية بل يصير انشاء كما صرح به صاحب الكشاف فتأمل والتبادر من عبارة القصة
وان كان كونها زائدة على جملة واحدة لكنه غير لازم على ما ظهر من كلام صاحب الكشاف
حيث قال ان الصلة يجب ان تكون قصة معلومة ومعلوم ان الصلة لا يجب ان تكون
زائدة على جملة واحدة ذكره المدقق ابن كمال باشا في شرح المفتاح واعتبره المحقق
الشريف في مثل زيد يعاقب بالقتل والازهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق
مسوقة لغرض اخر صح جوابا عن الاعتراض بان فيه عطف جمل مسوقة لغرض على جمل اخرى بالقيد بل هنا
جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احديهما على الاخرى ثم انه اراد بذلك المثال قصة
عطف صح عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما قبل
به من الاية لكنه ~~[illegible]~~ اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما وفهم
منه الباقي فكأنه قال زيد يعاقب بالقتل والازهاق فما اسوء حاله وما احوجه
الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما ارجحه ولا يخفى
عليك ان كلا الاعتبارين فيما نحن فيه على تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق
بترتيبه المعطوف صح الشريف عن اصل الرد بانه يجوز ان يقدر مبتدا في المعطوف عليه اي وهو نعم الوكيل
فيكون اخبارية كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تضمين معنى يحسبني لان الجملة

محل بيانه

التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها على المفردات وعكسه ويحسن
اذا روعي في التقيد نكتة وبانه يجوز عطف الانشائية على الاخبارية التي لها محل من الاعراب
ويدل عليه قطعا قوله تعالى فقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذه الواو من الحكاية لا من
المحكي اذ لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو ان يقال بتقدير
وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما بعد القول لحسن قولنا زيد ابوه صالح وما
افسقه ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الاية الكريمة من المحكي بتقدير المبتدا في
المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور بدون التقدير ممنوع و
بعد تقدير المبتدا في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف عليه وبانه يجوز ان يقدر في
المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل
ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكر حجة قاطعة على جواز عطف الانشائية
على الاخبار وبان مذهبه لما كان وجوب تقدير القول في الانشائية الواقعة
خبرا لم يكن عطف ما افسقه من عطف الانشائية على الاخبار اصلا ولا عطف جملة
نعم الوكيل على نفسها حسبي من عطف الجملة التي لها محل من الاعراب على المفرد بل من عطف
المفرد الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث بان هذه الحجة
الزامية قصد بها تبكيت الشارح وبان التقدير خلاف الظاهر لكن كون الحجة قطعية
بهذا القدر محل تامل وفيه عن الاول بان تقدير المبتدا على الوجه المذكور تاويل
بعيد اذ المشهور تقدير المخصوص مؤخرا كقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله
تعالى نعم العبد ايوب وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر
لفظة قلنا بل مجرد ان فيه تقديرا بلا ضرورة فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا مع ان كون
الانشائية خبرا يقتضي التقدير عنده لكان تكلفا عقلا او بحسب المعنى اذ لا يعبر بتبيين
الاخبار بان الله تعالى كافيهم والاخبار بانهم قالوا نعم الوكيل هو مناسبة معتد بها

يحسن بها العطف وهذا البعد موجود في تقدير المبتدا ايضا لان المعنى ح
وهو مقول في حقه نعم الوكيل وهذا مستبعد من قولهم وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني
بان الجواز كاف في الغرض ولا يفيد منع الحسن فتامل وعن الرابع بان مراده تصحيح
عطف الانشائية على الاخبارية بظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي رده الشارح
فتامل وليس له رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد ارتضى الشارح في
في تفسير قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار على الانشاء
باقتضاء المقام وانما مقصوده الاعتراض على صاحب التلخيص او تحقيق لوجه
العطف وتبيين لطريق التركيب على ما نقل عنه فلا يرد على الشارح انه رد هذا التركيب
مطلقا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القران العظيم حيث قال الله تعالى ومأواهم
جهنم وبئس المصير لكن قبل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح نوع قبح
في التركيب وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم الوكيل استينافية
واعتراضية في اخر الكلام وحالية اي مقولا في حقه نعم الوكيل لكن قيل وقوع
في اخر الكلام مذهب ضعيف قال الشارح في شرح المفتاح ومما ينبه على الفرق
بين الواو الاعتراضية والحالية ثم قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية
الى تقييد الحكم ولا يعتبر معنى الاختصاص بما قبله وان رضي صاحب الكشاف
الى ان الحالية قيد لعامل وصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا
بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وبقي هنا فائدة مهمة وهي تخصيص تقدير القول
في تاويل الانشائية بالاخباريات وذلك كونه من قبيل الخطاب العام فكما ان الخطاب
يقتضي المستعمل في الامر الخطير الذي من حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك
ما نحن فيه ينبغي ان يقول كل من يتاتى منه القول في هذا ان العدول من الاخبار الى الانشاء
انما يكون في اخذ زهو وفخر قولك زيد اضربه انما يقال في حقه اذا كان مستحقا للعقوبة

الحال صح

فتعلم صح

مطلب
الفرق بين الواو الاعتراضية والحالية
فائدة مهمة

وبهم

مطلب لزوم كون الخبر اسم اشارة عند دخول هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل

والهوان فكل من رآه يقول لصاحبه في حقه اضرب لاستحقاقه له قوله فها انا الشروع في
المقصود بعون الملك المعبود وفيه اد خال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع
ان خبره ليس باسم اشارة وقد صرح ابن هشام في مغني اللبيب وحواشيه على التسهيل بعدم
جوازه والمَلِك هو المتصرف بالامر والنهي في المامورين من المُلك والمالك هو المتصرف في الاعيان
المملوكة كيف شاء من المِلك والمُلك بضم الميم يعم التصرف في ذوي العقول وغيرهم وبكسر
الميم يختص بغير العقلاء ذكره في شرح المشارق وقال الطيبي نقلا عن الراغب هو بالضم
ضبط الشيء المتصرف فيه بالحكم فكل مالك بالضم مالك بالكسر وليس كذلك العكس والعبادة
اسم لفعل مخصوص ابتلى الادمي بفعله تعظيما لله تعالى واختيار الطاعة على الهوى وفي [illegible]
وهي اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجهه بعض المحققين بان للخضوع حدودا ونهايات
ولفظة الغاية شاملة لها لكونها اسم جنس مضاف فافصح اضافة اقصى اليها كانه قيل اقصى
غايات ● وقيل فعل يؤتى به تعظيما لامر الله تعالى او ترك فعل ومن قال فعل يأتي به المكلف على
خلاف هوى نفسه تعظيما لامر ربه تعالى فعلى ان العبادة غير مختصة بالمكلف وانه ترك احد
قسمي العبادة وهو ترك فعل وانها غير مشروطة بان تكون على خلاف هوى النفس الا يلزم
ان لا يكون افعال من سلس نفسه وجعلها منقادة لامر ربه بحيث لا تهوى غير رضاه عبادة
نعم ذلك غالب فيها لكن المعتبر فيما ذكر في الحدود الاطراد وفيه نظر وقال راغب العبودية اظهار
التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل وقيل العبادة لها ثلث درجات الاولى
ان يعبد الله تعالى طمعا في الثواب وهربا من العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية ان يعبد الله
تعالى لاجل ان يتشرف بعبادته او بقبول تكاليفه او بالانتساب اليه وهذه اعلى من الاولى
لكنها غير خالصة والمسمى بالعبودية والثالثة ان يعبد الله لكونه الها وخالقا ولكونه عبدا له
والالوهية توجب الهيبة وهي توجب الخضوع والذلة وهذا اعلى درجات العبادة وهو المسمى
بان يسمى العبودة فالعبادة لعوام المؤمنين والعبودية للخواص من الموقنين والعبودة لخاص

المتصرف صح

مطلب الفرق بين الملك والملك والمالك

مطلب درجات العبادة

والعزة صح

الخاص

مطلب بيان المقدمة

الخاص من المقربين وقيل العبادة لمن له علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين والعبودة
لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكاة للطيبي رحمه الله قوله فاقول لما كان من الواجب على كل طالب
شيء ان يتصوره اولا ذلك الشيء ليكون جرت عادتهم بتصدير كتبهم بالمقدمة وهي في الظاهر
عبارة عن ثلثة امور ماهية ذلك العلم وبيان ● الحاجة اليه وموضوعه وقد يكتفى بالاوليين
والمص لم يصرح بهما وحصل توجيه الشارح اله وان لم يبدا بهما ظاهرا لكنه بدا بما فيه تنبيه عليهما
فانه يعلم من تفسير لفظ التصريف غاية هذا العلم كانه ابتدا للعلم كما صرح به ومعرفة غاية
العلم منقوص الى معرفته بالرسم فابتداؤه بتفسير لفظ التصريف كانه ابتدا بماهية العلم
وبيان الحاجة ولم يلتفت الشارح الى الاشارة الى موضوعه حيث ذكر الامثلة وههنا توجيهات
اخر منها ما قيل اراد بالتصريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية كي يعرف الحكمة بتكميل النفس الناطقة اه
وانما فعل بناء على التاخي بين العلمين والجزئية ومنها ان المراد بالتصريف هو علم الصرف كما هو الظ
لكن على تقدير مضاف اي التصريف معرفة احوال التحويل اه وهو ايضا تعريف بالغاية ومنها عرف
العلم بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماما بشانه كما يقال الحج عرفة والتصريف كلمة الادب
فان قيل ظاهر قوله من الواجب يدل على ان المراد بالتصور التصور بوجه ما لكن قوله ليكون على بصيرة في
طلبه يدل وقوله ليمكن الشروع يدل على انه اريد به التصور بوجه مخصوص قلنا يمكن ان يقال المراد بالواجب
العرفي المستحسن على ما دل عليه من التبعيضية لان الواجب العقلي الذي لا يمكن الشروع بدونه التصور
بوجه ما والتصديق بالغاية والمراد بالبصيرة اصل البصيرة التي لا يمكن الشروع بدونها ومن بيان ان
يتصوره اه قدمت للاهتمام فان قيل يفهم من تعليق امكان الشروع بالتصور بوجه ما كونه به وقد قالوا
الوجوب يكون بالذات وبالغير وكذا الامتناع واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا قلنا المراد بالامكان
الامكان الوقوعي المتعارف عادة لا الذاتي فيصح توقفه على الغير وكذا المراد بالامتناع في المتعلق [illegible]
ما هو في مقابلة التحصيل والوجود قوله على بصيرة في طلبه البصيرة في القلب ما يستبصر به [illegible]
كما ان البصر في العين ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين قوله والا لكان غاية

بمباينها ويقال الحكمة صح

والتصريف صح

اراد بتصور الغاية التصديق بها لان تصورها السابق من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب عليه
امر ترتبا ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهايته وفائدة من حيث ترتبه عليه
فيختلفان اعتبارا ويعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان لم يدخل في اقدام الفاعل
على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس الى الغير وقد يجامع
الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطا في اعتقادها وهو اذا كان مما يتشوقه الكل طبعا
يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته مطلقا ولا شك ان الغاية اعم
من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعم الافعال الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض
فانه يختص بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله تعالى معللة بالحكم والمصالح والغايات والمنفعة
ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال الامر المرتب على الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار انه
طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعا للفاعل او غيره وحكمة ومصلحة اذا كان مشتملا على
نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية وغيرها لكن الاخيرين لا تثبت ولا
في غير الاختيارية الا لما كان فيه الايجاب ناشئا عن علم الفاعل كافعال الله تعالى على اصل الحكم
دون الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه المذكورات قد توافق العلة الغائية والغرض
وقد تخالفها فبينها وبين العلة الغائية والغرض عموم وخصوص من وجه وقد يستعمل الغاية بمعنى
العلة الغائية وقد يكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل الغرض بمعنى الباعث لو التصور ترتبه اولا
بان يكون حامل الفعل فقط مقدم الوجود عليه **قوله** لانه هو السبب الحامل على الشروع في الطلب
بدا المصنف بتعريف التعريف الضمير الراجع الى تصور الغاية فالتذكير باعتبار الخبر واما قول
القاضي في تفسير قوله تعالى فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي ان تذكير المبتدأ بالنظر الى
الخبر ففيه تامل اذ لا مقتضي لتانيث المبتدأ حتى يحتاج الى جعل التذكير بالنظر الى الخبر فان
الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولذا يقال مؤنث لفظي ويمكن ان
يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق اللفظ عليه يلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ

فهذا

مطلب مهم

مطلب مهم

فلا شيء واه رجع الى الغاية صح

فبهذا الاعتبار يعتبر التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير ونظيره كثير واما ما يقال
من ان تانيث الغاية تحقيقي كتانيث الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا
في الضمير بين ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال الامر اعتبر كون التانيث
من نفس الكلمة لم يجعل مثله مؤنثا لفظيا **قوله** على وجه يتضمن فائدة ان معرفة غاية حيث قال
لمعان مقصودة لا تحصل الا بها **قوله** متعرضا لمعناه اللغوي ان ذكر له بقوله في اللغة
التعبير **قوله** نظرا بالمناسبة بين المعنيين الشعور ادراك بغير اثبات وهو اول مراتب
العلوم وكانه ادراك متزلزل ولذلك لا يطلق في حق الله تعالى وقيل اصل الشعور ومنه الشعار
وما يلي الجسد من الثياب وشعرت كذا وقد يؤخذ من الشعر وتعبير به عن الحس ومنه استعمال الشاعر
للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فهو ابلغ في الذم من قولهم لا يسمع ولا يبصر لان الحس اللمس اعم
من حس البصر والسمع ذكره في شرح التبيان واعلم ان تعيين بعض الالفاظ بازاء بعض المعاني
في اللغة يصح من غير ان يراعى هناك مناسبة كذلك يصح في الاصطلاحات الا ان الغالب
فيها رعاية المناسبة واعتبار المرجحات **قوله** فقال حاطبا الفاء قد يفيد كون المذكور
بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير ان يقصد الى ان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف تفصيل على المجمل نحو قوله تعالى ونادى
نوح ربه فقال ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ورجليه ومسح رأسه وقد يقال في مثل المراد بالفعل
المجمل ارادته قال الشارح في شرح الكشاف والعجب ان صاحب الكشاف حمل قوله تعالى ونادى نوح
ربه فقال على ارادة النداء ليصح الفاء مع ان القول تفصيل لندائه وههنا فائدة وهي
الفاء قد يكون بمعنى ثم وبمعنى الى وللاعتراض وللاستئناف وللتعليل وللتفصيل وزائدة
قوله بالخطاب العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام لكل معين مانع
عن ارادة الغير حين ارادته على ما هو المختار او موضوع لمعنى كلي لكن بشرط استعماله في
جزئياته المعينة فالخطاب اذا لم يقصد به المعين يكون مجازا على كلا التقديرين لان العموم

ليس صح

مطلب الشعور على التفصيل

مطلب معاني الفاء

٢ الواو وقد يكون بمعنى صح

الخطاب عبارة عن ارادة كل شخص ممن يصلح ان يخاطب لا عن ارادة مفهوم كلي بصيغة صح
شامل ولهذا كان اصل الخطاب وحقه ان يكون لمعين واحدا كان او اكثر وقد يترك الى غير معين
ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
وقوله عليه السلام بشر المشائين الى المساجد في الظلم بالنور التام يوم القيامة وقوله
اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا وهذا كثير فلا يراد
مخاطب بعينه بل كل من يتاتى منه الرؤية وكل من يتاتى منه البشارة وكل من يتاتى منه الاكرام
فله مدخل في هذا الخطاب ثم ان كون العموم على سبيل البدل ظاهر اذا كان ضمير الخطاب واحدا
او مثنى واذا كان جمعا فالظاهر اذا قصد غير معين ان يعم جميع المخاطبين على سبيل الشمول
لكن قيل لم يوجد في القرآن العظيم ولا في كلام العرب خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر
تفعيل صح
قوله اعلم ان التصريف وهو من الصرف للمبالغة والتكثير في اللغة التغيير ذكر بعض موالي
الكشف انه اعلم خطاب عام من المتكلم لنفسه بطريق التجريد كانه جرد من نفسه شخصا وخاطبه
فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق آخر كالسكاكي وا
ومن تبعهم قلنا نعم اذ لا منافاة بينهما كما اشار اليه في شرح الكشاف والكرماني في شرح
البخاري وقد يقال مبنى التجريد على مغايرة المنتزع للمنتزع عنه ليترتب عليه ما قصد به من المبالغة
في الوصف ومدار الالتفات على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة
غير ما يليق به بحسب ظاهره ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه يقدمون قبل الشروع ع
فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه فينبه السامع
له ويصغي اليه ويحضر قلبه وفهمه ويقبل عليه بكليته فلا يضيع الكلام وفي معناه حرف التنبيه فاذا ازداد الناس
الاعتناء به يؤخرون ويضمون اليه تقريرا وتثبيتا يعني اذا تقرر هذا وجب عليك علمه فاعلم ذلك ولكن
على بال منك او فتامل او اعرفه فانه دقيق والعلم يقال للادراك الكلي او المركب والمعرفة للجزئي او البسيط
ولهذا يقال عرفت الله تعالى دون علمته وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين

بشيء

بشيء واحد تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم ولا يقال الله عارف فان قيل قوله ان من
العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله ينافيه اجيب بعد تسليم ثبوت هذا الكلام من رسول الله او من علي
رضي الله عنه بمعنى اللام مجازا لا اصله العلم اي العلماء المخلصون كما اشار بقوله عليه السلام من اخلص
لله تعالى اربعين صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه واما قولهم العلماء ثلاثة عالم
بالله تعالى وعالم باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور للزوم التفكيك **قوله** تقول
صرفت الشيء اي غيرته يعني ان التصريف معناه اعلم ان الكلام قد يفسر بان كما يفسر باي لكن قال
الشارح لهادي اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بان ضممت تاء الضمير تقول استكتمته سري
اي سألته كتمانه بالضم لانك تحكي كلام المعبر عنه نفسه واذا فسرتها باي فتحته وقلت اذا سالته ذا قلت صح
كتمانه لانك تخاطبه اي تقول ذلك القول قيل في شرح الكشاف السريفية ان اي مفسرة ينبغي ان يطابق ما بعدها ها
لما قبلها والاول مضموم والثاني مثله ويجوز ان صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال على البناء للمفعول وان
الى بكلمة اذا كان صدر الكلام في موضع الجزاء قال الفاضل مولانا خسرو وح لا يستقيم ان يكون صدر الكلام
على لفظ يقال الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب وقال العلامة الرازي في شرح الكشاف يقال القبيحة
والاقبح اذا الكلمة غير مستقيم لانه يقال غائب فالصواب تقول واعترض عليه ان اراد بعدم الاستقامة
فوت المناسبة فالتعبير به عنه غير مستقيم وان اراد عدم صحة المعنى فمم لانه يقال لازم تقول وكل موضع يصح فيه
وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم واجيب بان ما قال العلامة صحيح بالاعتبارين اما الاول فلان
المراد بالاستقامة ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تناسب
الاجزاء والحسن فعدم الاستقامة مجاز عن عدم المناسب واما الثاني فلان لفظ يقال ليس لازما لتقول بل
هما متباينان وان كان المراد ان معنى يقال لازم لمعناه فقوله كل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه
وضع اللازم مم لانه يصح ان يقال الانسان ناطق ولا يصح كل حيوان ناطق وقد يجاب عن اعتراض العلامة
بمنع لزوم المناسبة ثم تسليم وجعل قوله استقبلته بعد قوله يقال التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير

بطريق آخر كالزمخشري والسكاكي ومن تبعهما وهو ظ وعلى مذهب الجمهور ايضا بدليل ما ذكره بعض
المحققين من شراح المفتاح من ان مثل انا الذي سمتني امي حيدرة ومثل انتم قوم تجهلون مما خولف فيه
طريق الغيبة الى التكلم والخطاب من باب الالتفات فتأمل فيه ليظهر لك ما فيه فان قيل قد نص بعض الادباء
على ان جمع المفرد بط وههنا قد جمع حيث قال عرفت الشيء ان عبرته قلنا بطلان الجمع فيما لم يبق له
الابهام في المفرد اللام حذفه واما المفرد الذي فيه ابهام كمبهور حذفه فيجوز الجمع بينه وبين مفرده
كقولك جاءني رجل ان زيد كذا ذكره الشريف في حواشي الوافية وابنه في الرشاد في شرح الارشاد قوله
لغوي وهو ما وضعه له واضع لغة العرب اي المعنى اللغوي ما وضع واضع لغة العرب لفظ التعريف
لذلك المعنى اللغوي وقس عليه الصناعي قيل استعمال كلمة ما في التعريف مع انه بالعرض العام اشبه كما صرح
به بعض المحققين اما لانه بني الكلام على مختار المتقدمين واما لانه من ذكر العام وارادة الخاص
وقد يقال كلمة ما من الالفاظ العامة فلا يصدق التعريف على البعض بل على الكل كما لو قال ان كان ما
في بطنك غلاما فانت حرة فولدت غلاما وجارية لم تعتق لان الشرط ان يكون جميع ما في البطن
غلاما لكون ما عامة لا يقال فعلى هذا يلزمهم من قوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القران وجوب قراءة
جميع ما تيسر وليس كذلك لانا نقول بناء الامر على التيسير دل على ان المراد ما تيسر بصيغة الافراد عند
الاجتماع ينقلب متعسرا او الجواب ان العموم ما ليس بلازم فلا يرد شيء اختلفوا في واضع لغة العرب
فذهب المحققون كابي الحسن الاشعري الى ان الواضع هو الله تعالى ويسمى هذا المذهب مذهب التوقيف
وذهب الآخرون الى ان واضعها هو الانسان وهذا مذهب الاصطلاح ومنهم من ذهب الى
التوزيع وقال بتوقيف البعض واصطلاح البعض الآخر وقيل اول من تكلم بالعربية اسماعيل
ابن ابراهيم عليهما السلام من الله تعالى قوله واللغة الالفاظ الموضوعة قال صاحب القاموس
اصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم وقال الرازي في شرح الكشف اللغة اللفظ الموضوع لا يقال اللام
التعريف يبطل الجمعية فهذا الجمع والمفرد سواء لانا نقول هذا عند امتناع الاستغراق وعدم العهد
وانتفاء الامرين هنا مسلم فاستواء هذا الجمع والمفرد ممنوع كما في لفظ الجمع من الاشعار بالتعدد وان بطل

معنى

[Margin: والمفرد صح — لانه صح — الهاما صح]

[Margin, red: مطلب جواز الجمع المفرد والمفرد في بعض المواضع]

معنى الجمعية كيف وهذا الجمع لا يكاد يستعمل فيما لا يتعدد غايته انه يصدق على الواحد والكثير
فان قيل بطلان الجمعية باللام اذا لم يكن للاستغراق والعهد واذا كان في موضع النفي واما
اذا كان في موضع الاثبات فلا [illegible] اليه البعض ونص عليه المحقق ابن كمال باشا في اوائل شرح الهداية
لما قالوا في مسئلة الخلع والاقرار والوصية في قولها اخلعني على ما في يدي من الدراهم وقوله لفلان
علي من الدراهم وقوله اوصيت لفلان بالدراهم في هذه الصور الثلث لانها اقل الجمع قلنا ما ذكر
في الاصول من الدليل على بطلان معنى الجمعية باللام لا يفرق بين ان يكون في موضع النفي والاثبات
نص عليه في الهداية والنهاية والمبسوط في كتاب الشهادة ولذا اي نقول اللفظ في الاصل
مصدر فيحتمل القليل والكثير كالمصدر فانهم قالوا في قوله تعالى وجعل لكم السمع والابصار والافئدة
وفي قوله تعالى كانتا رتقا انه جمع السمع ولم يثن رتقا وان كانا بمعنى مرتوقين لكونه في الاصل مصدرا
قوله من لغي بالكسر يلغى بالفتح لغى على وزن فعل بفتح الفاء والعين لان المصدر من باب علم اذا كان
لازما يجيء على فعل غالبا كفرح فرحا واذا كان متعديا يجيء على فعل بكسر الفاء وسكون العين
نحو علم علما وفعل بفتح الفاء وسكون العين نحو جهل جهلا والكثير حقيقة الحال فتتبع الاقوال
واصل لغي مصدر لغو ولغي فاعل اعلال عصي ورحى قوله اذا لهج بالكلام اي تلفظ به والمراد بالكلام
معناها الالفاظ اعم من ان يكون متضمنا لكلمتين او غيره وفي شرح البدايع الاصفهاني
اللغة في اللغة التلفظ بما لا يعني لغى يلغو لغة اذا تكلم بما لا يعنيه وفي فتوح الغيب وفي الاصطلاح
معرفة افراد الكلم وكيفية اوضاعها واللهجة بسكون الهاء اللسان وقد تحرك فيقال فلان
فصيح اللهجة وسميت الالفاظ الموضوعة لغة لان الانسان يلهج بها قوله واصلها لغي او لغو
والهاء عوض وجمعها لغى بضم اللام ولغات ايضا وقال بعضهم سمعت لغاتهم بفتح التاء لانه
شبهها والنسبة اليها لغوي ولا يقال بفتحها كذا في الصحاح قوله مثل برة وبرى
وصناعي وهي ما وضعه له اهل هذه اللغة البرة حلقة تجعل في لحم انف البعير وقال الاصمعي
تجعل في احد جانبي المنخرين قال وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط

[Margin: كما ذهب صح — من انه ينصرف الى الثلثة دراهم صح — ولم يثن صح — م — يقال صح — بالتاء التي يوقف عليها صح]

وضلال واشباهها برة قال ابو علي واصل البرة بروة جمعت على برى مثل قرية على قرى وقال
ابن القطاع اصلها بروة بالضم نحو خصلة وخصل وعرف واذا عرفت هذا فمراد التحرير بقوله مثل برة *وعرفت صح*
وبرى انه مثله في ان لا اصلا قوله واليه اشار بقوله وفي الصناعة جعل المعنى الصناعي للتعريف *مطلب استعمال كلمة اشار*
مشارا اليه مع انه مصرح به تنبيها على جلالة قدره وعلو رتبته عرفا لانهم يقولون للعظماء ثم
الى كذا مع انه صرح به على ان استعمال الاشارة في الصريح اذا لم يقع في مقابلة كثير ولفظ اشار اذا
استعمل بعلى يكون المراد الاشارة بالراي وان استعمل بالى يكون المراد الاشارة باليد ففي استعماله
ههنا بالى تنزيل المشار اليه المعقول بمنزلة المحسوس تنبيها على قوة ظهوره وكمال انكشافه قوله
وفي الصناعة بكسر الصاد الصنعة بفتح الصاد يستعمل في المحسوسات وبالكسر في المعاني وقيل
الصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع وقيل هي اخص من الحرفة لانها تحتاج في حصولها الى المزاولة له
والصنعة بالفتح عمله والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما على
وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان وانما اطلقت عليها لانها المطلوبة
من العلوم العملية قوله وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل مرن على الشيء يمرن بالفتح في
الماضي والضم في الغابر مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه وقيل الصناعة في عرف الخاصة علم يتعلق
بكيفية العمل ويكون المقصود منه ذلك العمل سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او لا كعلم الطب
والاول هو المسمى بالصناعة في عرف العامة وقد يقال لكل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له تسمى
صناعة سواء كان حصوله بمزاولة العمل او لا قوله والمراد ههنا صناعة التصريف من الاضافة
بيانية كشجر الاراك ان اريد بالتصريف ولامية ان اريد به التحويل المخصوص قوله اي التصريف *علم التصريف صح*
في الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة الاصطلاح فان قيل فلم لم يقل في الاصطلاح
قلنا لانه يستعمل غالبا في العلم الذي يحصل معلوماته بالنظر والاستدلال والصناعة الذي
يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب ومعلومات هذا العلم تحصل بالتتبع ثم هو لغة الاتفاق *وعرفا الاتفاق صح*
طائفة على تسمية شيء باسم ينقل عن موضعه الاول وقيل هو كلام متعارف بين طائفة مخصوصة

قوله

قوله بتحويل الاصل الواحد اي تغييره الواحد فعل بمعنى المتوحد وقد يطلق على الواحد الذي هو *مطلب الفرق بين الواحد والاحد*
مبدأ العدد والفرق بين الواحد والاحد ان الواحد اسم لمن لا يشاركه شيء في صفاته والاحد
اسم لمن لا يشاركه في ذاته واصل احد وحد حذفت الواو وابدلت منها الهمزة والاصل الواحد
ما جعل مادة للمعاني المختلفة والمادة منه المصدر عند البصريين والفعل عند الكوفيين و
وانما سمي اصلا لان اصل الشيء ما يبتني عليه ذلك الشيء والامثلة كلها ماخوذة مبنية عليه وواحدا لان
العلة حقها ان تكون واحدة بالنسبة الى المعلول قوله والاصل ما يبتنى عليه الشيء والمراد ههنا المصدر
اما على صيغة المجهول لانه يجيء متعديا قال في الصحاح ابتنى دارا وبنى بمعنى واما على صيغة المعلوم *اصل يكون صح*
يقال بنى عليه فابتنى ولو قيد بقوله من حيث يبتني عليه لكان اولى اذ رب مبني على غيره ثم الابتناء
شامل للحسي كابتناء السقف على الجدار واغصان الشجر على دوحته وللعقلي كابتناء الافعال
على المصادر والحكم على دليله والاحكام على القواعد الكلية والمعلومات على عللها فان قلت ابتناء
على الشيء اضافة بينهما وهو امر عقلي قطعا قلت المراد بالابتناء الحسي كون الشيئين محسوسين
وعرفه الامام في المحصول بالمحتاج اليه ورد بانه لا يطرد لعدم صدقه على العلة الفاعلية
والصورية والغائية والشروط واجيب بمنع اشتراط الطرد في مطلق التعريف لا سيما اللغوي فان
كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بما هو اعم من مفهوماتها وقد صرح المحققون بان التعريف
الناقص يجوز ان يكون لتمييز عن شيء معين فيكتفي بما يفيد الامتياز عنه ورد بان الامام ممن يشترط
المساواة كما صرح في الاشارات وبان المذكور في كتب اللغة انما هو التعريف اللفظي لا الاسمي غالبا *شرح صح*
قوله الى امثلة اي ابنية وصيغ وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد *مطلب الفرق بين الامثلة والشواهد*
واما الشواهد فهي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من القران العظيم والحديث
الشريف وكلام من يوثق بهم من العرب فهي اخص من الامثلة والمراد بها ههنا الابنية الجزئية
قوله وهي الكلم باعتبار الهيئات التي تعرض لها الكلم جمع الكلمة كما ذهب اليه الجمهور جمع الا انه يقع
على الكثير والقليل كالماء لكن غلب على الكثير ولم يقع الا على ما فوق الاثنين لا جمع كما ذهب اليه *مطلب لفظ الكلم*

صاحب الصحاح والمصباح والالباب والكلمة في لغة العرب يقع على جزء من الكلام اسما او فعلا او حرفا
وعلى الالفاظ المنطوقة وعلى المعاني المجموعة وعلى القصيدة والجمل وكتبعد الرضي اشتقاق الكلمة
من الكلم بمعنى الجرح واراد بالكلم المشتقات افعالا كانت او اسماء لا الجوامد والحروف بطريق ذكر
العام وارادة الخاص وفيه انه لا يجوز اذ العام لا يدل على الخاص باحد الدلالات الثلث ذكره في شرح
المفتاح وحاشية تفسير القاضي وفيه انه يجوز مع القرينة للدلالة معها ذكره في حاشية المطول العلامة
الدين وفيه حج لا يبقى عاما وقال الشارح في المطول اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه
بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت [redacted] لم يستعمل الا
فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل اكرمت زيدا واطعمته وكسوته
فقلت نعم ما فعلت حجازا وكذا الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال وهذا بحث
يشتبه على كثير من المحصلين حتى انهم يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص
ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ عدم التفرقة بين
ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج ثم المراد بالكلم حروف
الكلم اذ الكلم كلما بعد عروض الهيئة وسماها كلما باعتبار ما يؤل اليه او باعتبار التجريد
كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة بعدها
تنصيص للتأكيد كما في قولهم العلم صفة قائمة بغيره فان الصفة ما قام بغيره **قوله**
من الحركات والسكنات اراد بها الجنس ولك للقليل والكثير والواو بمعنى او او بمعنى منع الخلو لئلا ينتقض
بمثل ضرب والمعتبر في شخص الصيغة تشخص الحركات فيختلف الصيغة بالتشخص باختلاف شخص
الحركات كاختلافها في ضرب وطلب مثلا مع اتحادهما بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات
فيختلف الصيغة بالنوع باختلاف انواع الحركات كاختلافها في ضرب وضرب **قوله** وتقديم بعض
الحروف على البعض وتأخيره عنه مختلفة باختلاف الهيئات كضرب بعزب ونحوها من المشتقات
في المعاني جميع معنى اعتبار التقديم والتأخير في مفهوم الهيئة للاحتراز عن هيئة حرب اذ مجموع

مطلب مهم

لم يكن لفظ فعلت صح

انما يكون صح

رأيت زيدا فعلت ان تأويل رجلا فلفظ ان او رجل صح

ينتقض

عن ثلثة اشخاص دفعة على وجه يصير لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان
كانت تلك الهيئة حاصلة للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانهما لو كانا معتبرا
في مفهوم الهيئة لكان تقديم الحرف والتأخر على الحرف المقدم موجبا لاختلاف الصيغة
بالنوع كما ان اختلاف الحركة كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة
ربض وليس كذلك واجيب بان المعتبر في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتأخير
لا شخصهما والمقدم والمتأخر ههنا لا يختلف باختلاف نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصهما
وبقي ههنا شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة لهما
باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات متحدة الا ان يمنع اختلاف الصيغة
بالنوع فيهما ثم كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الاخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد
اخرت المقدم عليه من المقدم وينفصل احدهما من الاخر بالقصد دون التحقيق فكان
اعتبر القصد او ذكره تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون **قوله** وهو
في الاصل مصدر ميمي من العناية نقل الى معنى المفعول المعنى بكسر الا يعرض مصدر المعلوم
او المجهول وضع موضع المفعول كما وضع لفظ موضع الملفوظ وضرب الامير موضع مضروب
الامير وان يعتبر اسم مكان على مفعل وان يعتبر اسم مفعول مخفف معني بالتشديد والعجيد وا
منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد وهو ليس بقوي واما مناقشة جمال الدين
الاقسرائي بان صحة اطلاق المصدر على المفعول انما سمعت في غير الميمي من المصادر ولا يلزم منه
صحته في غير الميمي صحة فيه وما في شرح اللب للسيد عبد الله من ان المعهود ~~في اطلاق~~ في هذا الكلام
المصدر الغير المحدود بالتاء فليس بشيء لان المعتبر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع
نوعها من العرب لا سماع شخصها وقال جمال الدين الاقسرائي لا تحول لمعنى المصدر بناء الفعل
للمفعول وذكر في تفسير الفاتحة لمولانا المحقق الفناري الا صيغ المصادر تستعمل اما في اصل
النسبة ويسمى مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتعلق معنوية كانت او حسية كهيئة المتحركية

مطلب كلمة معنى على التفصيل

ل

مطلب مهم في المصدر

الحصلة من اثر الحركة وتسمى الحصل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط لانها لازم
كالمتحركية والقائمية من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كما
لعالمية والمعلومية من العلم وباعتبار تسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي
قد يكون مصدر المعلوم وقد يكون مصدر المجهول يعنون بهما المرتبتين اللتين
هي معنى الحاصل بالمصدر والا كان كل مصدر متعدد مشتركا ولا قائل به بل استعمال
المصدر في المعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه **قوله** وهو ما يراد من
اللفظ اي التعريف تحويل المصدر الى امثلة مختلفة وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على
ما لم يستفد باللفظ اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شيء فذلك الشيء من حيث يدل عليه
اللفظ يسمى مدلولا ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن
حيث كون الموضوع له اسما يسمى والمسمى اعم من المعنى في الاستعمال لتناوله الافراد والمعنى
قد يختص بنفس المفهوم مثلا يقال للكلام زيد وبكر وعمرو مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه
والمدلول فيعم من المسمى لتناوله المدلول التضمني والالتزامي دون المسمى ثم وصف
المعاني بالمقصودة مع ان المعنى هو المقصود اما بالتجريد في الاول او التخصيص
في الثاني للتأكيد **قوله** لاجل حصول معان مقصودة هو في الاصل مصدر اجل شرا اذا
جناه استعمل في تعليل الجنايات كقولهم من جراك فعلته اي من ان جررته اي جنيته
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل **قوله** لا تحصل تلك المعاني الا بها اي بهذه الامثلة اي لا تحصل
افادة تلك المعاني اذ تحققها الواقعي غير موقوف على الامثلة فكان الظاهر ان يقال لا
يستفاد الا بها ليدل على ما ذكرتم انه لا يخفى ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يرد
انه يمكن التعبير عنها بغير تلك الامثلة اعلم ان الكلام الوارد لامر خطابي على وجه لا يطابق
الواقع لا يقصد به معناه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عنه الى معنى يناسب المقام نبه
على ذلك صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير من الناس

فى قوله

مطلب الفرق بين المعنى والمدلول والمفهوم والمسمى

مطلب الكلام الوارد لامر خطابي

في قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين الا ان انه مسلوب الدلالة عن معناه الاصلي
الى المبالغة في الكثرة والمعتبر في الصدق والكذب المعنى المقصود في الكلام لا
المعنى الذي وضع له والكان قد يلاحظ لا لانه مقصود بل للانتقال منه الى ما هو المقصود
وبذلك يندفع الشكوك والاوهام عن الايات والاحاديث النبوية المتضمنة
للمبالغة لامر خطابي يناسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم فان
ما يجعل في الاذان رؤوس الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلا تجوز في لفظ الاصابع
والا لفاتت المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل مجازا عن العادل في قولك رجل
عدل وكقوله عليه السلام فانها نصف العلم في قوله تعلموا الفرائض الحديث فان المراد
منه المبالغة في الكثرة كما في قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين **قوله** وفي هذا تنبيه على ان هذا
العلم محتاج اليه مثلا الضرب هو الاصل الواحد فتحويله الى ضرب ويضرب وغيرهما يحصل
المعنى المقصود لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها الا اذا كان مقصورا على حصول
الابنية التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليه **قوله** من الضرب الحادث
في الزمان الماضي اشارة الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران الحدث اعني
مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل حادث في هذا الزمان ولا يرد
مثل علم الله تعالى ويعلم الله تعالى من الافعال المستعملة في حق الله تعالى لان الحدوث
هناك راجع الى التعلق وهو حادث **قوله** والحال او غيرهما هو التعريف في الاصطلاح
تقديمه لتقدمه في الوجود او لتبادر الفهم اليه عند الاطلاق او لميله الى رجحان كون
المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه في بحث المضارع **قوله** والمناسبة بينهما ظاهرة اذ التعريف
بمعنى التغيير والتحويل لان في التحويل تغييرا والتغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره الفاضل
من ان التعرض للمعنى اللغوي للاشعار بالمناسبة بين المعنيين **قوله** والمراد بالتصريف هنا غير
علم التصريف كان الظاهر ان المصنف قصد تعريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف علم التصريف
لفظ التصريف صح

مطلب كيفية دلالة الفعل على الزمان

تسهيلا للتعلم فلا يرد ان التعريف ليس بجامع لخروج المسائل التي لا تتعلق بتحويل الاصل
الواحد ولا مانع للزوم كون تحويل المصدر المعين كالضرب مثلا تعريفا لصدق التعريف
عليه وهو باطل لامتناع كون الجزء عين الكل وقيل انما قال والمراد بالتعريف ههنا غير علم التصريف نظرا
الى ان قوله تحويل الاصل الواحد الخ لا يحمل على علم التصريف بالمواطاة لان العلم من قبيل الانفعال
والتحويل من مقولة الفعل والتعريف ينبغي ان يحمل على المعرف وفيه بحث اذ ان تقديره التعريف علم
بتحويل الاصل الواحد الخ ولما لم يمكن تعريف علم من العلوم الا باعتبار متعلقه اقتصر في التعريف
عليه تسهيلا الى فهم الطالبين **قوله** الذي هو معرفة احوال الابنية وهذا في تعريف لعلم الاشتقاق
دون علم التصريف المتداول فيما بينهم قال بعض الفضلاء في تعريف علم التصريف علم باصول يعرف
بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب وانما قال احوال ابنية الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج
منه بعض احكام الادغام نحو انا اضرب بعدك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في الابنية
وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شد وشد واذا كان في كلمتين فيجب ان يكون داخلا في الاحوال لانه حال ايراد على الكلمة من
كلمة اخرى ويخرج ايضا بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان
البعض الاخر داخل في الابنية وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو
انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست راجعة
الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وزيد واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء
الكلمة واورد على هذا الحد ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكرتم لكن اخل به من وجه آخر لانه خرج
به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من اسناد المعرفة الى المضاف من اسناده الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون
ابنية الكلم من التصريف وهو منه وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها
اذ هي من مباحث اللغة وليس من مباحث التصريف وان اريد ما يطرأ على الكلمات من الهيئات والاحوال
فهي نفس ابنية الكلم والاضافة بيانية كما في قولهم شجر اراك فمعنى احوال ابنية الكلم على هذا التقرير
احوال هي ابنية الكلم هكذا ذكروه ولكن التحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم الالفاظ

باعتبار

باعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوعة هي لها باعتبار كونها مادة للكلمة وباحوال الابنية
العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض كما ذكره بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان كذلك فلا بد
من زيادة قوله احوال لينطبق الحد على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية
ليست منه فانه انما هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر الى غير
ذلك فان جميع ذلك الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية وهذا التفصيل لطيف فانظر فيه ليظهر
لك ما فيه **قوله** اختار التحويل على التغيير لما في التحويل من معنى النقل قيل الفرق بين التحويل والتغيير
ان التغيير لا يكون الا متعديا يقال غيرت الشيء فتغير والتحويل يكون لازما ومتعديا وقيل التحول
يستعمل في الذوات والتغيير يستعمل في الصفات وقيل التحويل اخص من التغيير كما في الشرح
قوله قال في المغرب هو بالغين المعجمة كتاب في اللغة للمطرزي المعتزلي صاحب المصباح في النحو
واكثر تعلقه باللغة الفقهية وله كتاب في اللغة ابسط واطول منه سماه بالمعرب بالعين المهملة بجعل
مطلب كلمة اخر على وجه يشفي العليل
بيان بعض اللغات اليه **قوله** الى موضع آخر وهو في اصل الوضع افعل التفضيل بشهادة التصرف
نحو آخر آخران آخرون اخرى اخريان اخريات واخر فمعنى آخر في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى
غير فمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال
جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى فاذا قيل جاءني زيد وآخر يفهم منه ان المراد رجل آخر بخلاف
جاءني زيد وغيره ويستعمل اخريات واواخر في المعنى الاول مع اللام او الاضافة كما في قولهم
نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعة المتأخرة فلما خرج آخر وسائر تصاريفه عن معنى
التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من واللام والاضافة فان قيل اخر في قوله
تعالى فعدة من ايام اخر جمع اخرى لانه لليوم وآخر لا يجمع على فعل وانما يجمع عليه اخرى فما وجهه
قلت لما كان اليوم مما لا يعقل اجري مجرى المؤنث لما كان من التناسب بين ما لا يعقل وبين
الاناث مما يعقل لانهن ناقصات العقل فكان آخر اخرى فيجمع على اخر كذا في حكمة الانجد
مطلب لفظ الصحاح وبيان مؤلفه
قوله وقال في الصحاح التحويل التنقل من موضع الى موضع الواقع في الصحاح التحويل التنقل من موضع

٢

الى موضع ولما وقع فيه حول قاصرا جاز للشارح ان ينسب اليه ورود التحويل الذي هو مصدر حول
قاصرا بمعنى التنقل ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صحيح فهو صحيح وصحاح
بالفتح والجاري على السنة الاكثر بكسر الصاد على انه جمع صحيح وبعضهم ينكره بالنسبة الى
تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان يثبت رواية عن مصنفه وهو اسماعيل ابو نصر بن
حماد الجوهري تلقت الامة كتابه بالقبول ولا يمن برز عليه حواشي مفيدة توفي سنة ثلث
وسبعين وثلثمائة ثم قال ياقوت في معجم الادباء كان من فاراب وهي من بلاد الترك وكان من
اذكى العالم اخذ عن خاله ابراهيم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر
فاقام بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فانزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرم مثواه
فاقام بنيسابور مدة يبرز في اللغة وتعلم الكتابة وحسن الخط جدا يذكر مع ابن مقلة و[illegible]
قال القفطي مات مترديا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفتين وشدهما كالجناح
وقال اريد ان اطير ووقع من علو فهلك قال وقيل انه كان بقي عليه من الصحاح بقية غير مبيضة
فبيضها تلميذ له يقال له ابراهيم بن صالح فغلط في اشياء كذا في شرح المغني للشمني قوله
وحول ايضا بنفسه يتعدى ولا يتعدى وكلمة ايضا لا يستعمل الا مع الشيئين بينهما توافق
ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالشيئين نحو جاء لي ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا
وبالتوافق نحو جاءني زيد ومات ايضا وبامكان الاستغناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال
شيء من ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا او حال حذف عاملها وصاحبها
واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد في موضع متعديا بنفسه وفي الاخر لازما ومثل هذا كثير
في كلام العرب يرتقي الى مائة وستين مثل افاد واثار واحسن واوسع واقبل واوحش واحصى
واظلم وانقل وخبز واجلى وارجع الى اخره فاطلب البواقي في الدستور من كتب اللغة قوله الكم
منه الحول قال الازهري الحول مصدر كالصغر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد
كالسيل ولكن ائمة التفسير قالوا انه في الاية مصدر كذا في جامع اللغة قوله ولا يجيء اذا انتقل

مطلب لفظ ايضا

مطلب مهم

حروف

حروف الضرب الى ضرب وغيرهما ولا يوجد صورة خالية عن النقل يستلزم التغيير جزوية
استلزام الخاص العام فيكون التحويل اولى من التغيير لانه لو استعمل التغيير بدل التحويل لذهب
الوهم الى ان تغيير الضرب الى ضرب وغيره قد يكون خاليا عن النقل لانه اعم منه فينبغي ان يوجد
في مادة لا يوجد فيها النقل تحقيقا لمعنى العموم قوله لانه اخص من التعريف اي يعني التغيير
والتفسير بالاخص مما فيه بحث لانهم قالوا التفسير على قسمين تفسير اسمي وتفسير حقيقي
والاول يكون للماهية الاعتبارية والثاني للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد والعكس
ويفهم منه قطعا جواز التفسير بالاعم والاخص فان قيل فينبغي ان لا يجوز تفسير التصريف
اصطلاحا بالتحويل لعين ما ذكرتم قلت ليس التفسير الاصطلاحي لفظ التحويل فقط
بل هو مع ما بعده تأمل وبان لا يظهر بالتامل قوله ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع لو ان يكونا
داخلين فيه والاصل الواحد وهيئته ليس كذلك بالنسبة الى التعريف لانه على ما عرفه
هو الفعل المخصوص وهو التحويل وليس للفعل مادة وصورة واجيب بان ليس المراد من التعريف
بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد انه يوخذ للمعلول بالقياس الى العلل
محمولات او ما يصلح الا يحمل عليه لان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف فيعرف بها ورد عليه
بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك المحمولات لكن التعريف الواقع ليس بالماخوذات من العلل
المحمولات على المعرف وقد يقال ليس المراد انه يوخذ في كل تعريف بالقياس الى العلل محمولات بل المراد
انه يوخذ في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع وههنا تحويل الاصل المحمول
واحد فيه اشارة الى العلل اذ مجموع الامور من تتمة التحويل ولو اريد بالتصريف ما وقع فيه من
الابنية والصيغ لظهور المادة والصورة للاصل وهيئته وقد اجيب عن الاعتراض الاول
بان المعرف مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون المجموع وان لم يكن كل واحدة على حدة
كذلك وبان كون المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات الحقيقية للمعرف بحسب الحقيقة
اما في الكل اي كل الماهيات او المجموع من الاجزاء فلا كالمعجون والبيت ورد عليه ان العلل الاربع

اعترض عليه بان العلل مباينة للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشيء وصورته لا تحمل عليه

مطلب التفسير الاسمي والتفسير الحقيقي

مجموعه تكون علة تامة وان اخذت بخلافها تكون علة ناقصة وكل منها لكونه مغايرا
للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا كذلك اجزاء
المعرف يجب ان يكون محمولا على المشهور وبانه حتى لغو لما هو المشهور بين الجمهور من ان المعرف
يجب ان يكون مساويا للمعرف في العموم والخصوص كما هو مذهب المتاخرين اومستفاد في الجملة
كما هو مذهب المتقدمين وكون الفاعل هو المحول والغاية هو حصول المعاني المقصودة
تحقيقي وكون الاصل الواحد هي المادة والتحويل هي الصورة على سبيل التشبيه لان الفرض لا مادة
له ولا صورة له وقد يناقش فيه بالمنع ثم ترك التاء في اربع علامة التانيث واثباته قبل
للتذكير ذكره في شرح اللباب وهو يخالف ما ذكره في دفع سؤال الانعكاس في الحاق علامة التانيث
من الثلثة الى العشرة بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود المذكر جمع فيكون مؤنث فيلزم
الحاق التاء بعدده واذا الحقه لم يلحق للمؤنث للفرق بينهما فهذا صريح في ان التاء للتانيث
وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ولاهم ينصرون انث ثلثة انفس على تاويل الشخص
واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جميعه اولا والاول العلة التامة والثاني اما ان يكون
داخلا في المعلول اولا والاول اما ان يكون من الاجزاء الذهنية اولا والاول الجنس والفصل والثاني
الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه او لاجله او لا منه ولا [redacted] لاجله والاول ل
الفاعل والثاني الغاية والثالث اما ان يكون المعلول حالا فيه فانما به اولا والاول الموضوع
والمحل والثاني اما ان يكون المعلول موقوفا على وجوده او عدمه او كليهما والاول الشرائط والالات
والثاني ارتفاع الموانع والثالث المعدات قوله ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحول
والاصل الواحد هو المادة يريد به الالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي حتى يرد عليه
يمكن تعقل التحويل مع الذهول عن الفاعل قوله وحصول المعاني المقصودة هي الغايات كالجلوس
في السرير على ما قالوا فان الجلوس كحصول المعاني متاخر فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصوره
قوله المحول هو الواضع ام غيره فان قيل ان الظاهر ان ام متصلة ولا يقع قبلها الا همزة الاستفهام

مطلب ام المتصلة وهل وهمزة الاستفهام

في الاكثر بقي معنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاقل يليها احد المستويين و
والاخر الهمزة كذلك وان كان جملة اسمية او فعلية كما يلي الهمزة كذلك وههنا ليس كذلك
فلا يقدر الهمزة في المعطوف عليه والمبتدا في المعطوف الا عطف على الجملة والا فلا على
ان الرضي قال يجوز المخالفة بين ما ولي الهمزة وام في اعندك زيد ام عمرو وا زيد عندك
ام في الدار والقيت زيدا ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن وبما ذكرنا
من وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في المطول هل هي واقعة ام لا انه
قد تقرر في النحو امتناع ان يؤتى بهل بمعادل ام واجيب انه من قبيل اطلاقات المصنفين
وتسامحاتهم في تراكيبهم قوله قلت الظاهر انه كلام يصلح كذلك قيل وهكذا الهيئة
التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة
لمعنى لما كان تركيب المفردات بمجرد ارادة من يركبها بل توقف كل تركيب على معرفة وضعه
بخصوصه كما في المفردات لكنه ليس كذلك فانا نركب تركيبات مختلفة ولا نعرف ان الواضع
وضعها اولا بل ربما نجزم بانه لم يضع هذا التركيب المخصوص والجواب انا لا نسلم الملازمة و
وانما تصح اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا
ترى ان هيئات تراكيب المفردات تختلف باختلاف اللغة فان تقديم المضاف اليه على المضاف
جائز في الفارسية دون العربية فلولا اعتبار الواضع قواعد في تاليف المفردات في كل لغة
لجاز تاليفها في جميع اللغات على وجه يراد واذا كان وضع الهيئات نوعيا كان الارادة المتكلم مدخل
في خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق تاليف هذه المفردات على قاعدة وان يطبقها
على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك التاليف مفوضا اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد
العربية قوله في العرف وهو خص ان كان لطائفة مخصوصة والعادة وهي ما يستقر في النفوس
من الامور المتكررة المعقولة عند الطباع السليمة تشملهما وقد يفرق بينهما باستعمال العادة
في الافعال والعرف في الاقوال ثم العرف على نوعين لفظي نحو دابة تقيد بالفرس وعلى ان العرف
لفظي

عني ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يلي الهمزة كذلك وان كان فعلا او حرفا كان ما يلي الهمزة

مطلب الهيئة التركيبية

مطلب الفرق بين العرف والعادة

وعام ان كان لطائفة غير مخصوصة

من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ كاللحم فانه لا يتقيد لفظا بالماكول مع انه بحسب لا
الاستعمال مخصوص به والمتبادر منه عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الخارجي
قوله في التحقيق هو رجع الشي الى محض التحقيق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه
شي من المساهلة والاخذ بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس بمحض الحقيقة قوله هو الواضع وههنا
فائدة جليلة وهي ان الوضع اما تشخصي ان اعتبر الخصوص في جانب اللفظ بان يكون
مخصوصا وهي اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين
اللفظ بازائه كالاعلام الشخصية او يكونا عامين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ
بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا وبلاحظ
به جزئياته ويعين بهذه الملاحظة الاجمالية اللفظ دفعة واحدة لكل واحد من تلك
الجزئيات كالمضمرات والموصولات واسماء الاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض
الظروف كاين وكيف وغيرهما مما يتضمن معنى الحرف فاطلاقها على تلك الجزئيات
المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي اذ لم توضع له
وبهذا الوجه امكن تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع ومن لم يعرف
الوضع العام لمعنى خاص وقع في حيص بيص وقال ان الضماير واسماء الاشارات موضوعة
لمعان كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكليات ولو صح ما
قاله لكان انا وانت وهو مجازات لا حقايق لها اذ لا يصح استعمالها فيما وضعت
لها من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام
المجاز للحقيقة ولما احتاج في نفي الاستلزام الى ان يتمسكوا في ذلك بامثلة نادرة و
واما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما فغير معقول واما نوعي ان اعتبر العموم
في جانب اللفظ وهو قد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا
فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل اسم آخره

الف او باء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة فهو لفرديه من مدلوله ما لحق باخره هذه
العلامة وكل اسم غير الى نحو رجال ومسلمين ومسلمات فهو لجمع من مسميات ذلك
الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الى غير ذلك ومثل هذا من باب
الحقيقة بل اكثر الحقايق من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال
والمشتقات والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة وقد يكون
بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى بمعنى عند القرينة الا انه
عن ارادة ذلك المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه انه يفهم
منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع جواز استعمال
اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالته عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ومثله
مجاز لتي ورثة المعنى الاصلي ثم الوضع النوعي ثلثة انواع كالشخصي الاول وضع خاص
مع خصوص الموضوع له كوضع اعلام اجناس الصيغ من فعل يفعل وغيرهما من جميع الهيئات
الممكنة الطريان على تركيب ف ع ل فانها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة
بها وقد لوحظت حين الوضع بعنوان كلي هو ما يطرأ على تركيب ف ع ل فوضع كل
منها وضعا نوعيا في ضمن ذلك العنوان علما لجنس ما يوزن به من الصيغ فالوضع في كل
النوعي في جانب اللفظ وخصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لان مقابله عموم
الوضع ولا شبهة ان ذلك العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع
على وجه العموم والثاني وضع عام مع عموم الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث
وضع عام مع خصوص الموضوع له كوضع عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة
عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة جزئية من النسب فالموضوع له تلك الجزئية الملحوظة
بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع له خاص فالوضع عند الاطلاق يراد
به تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان يفرد اللفظ

بمعنی صح

مطلب مهم

وضعا صح

كل منها خاص مع خصوص الموضوع له وخصوصية الوضع لا ... الوضع صح

مطلب لفظ الاشتقاق واقسامه

بعينه بالتعيين او يندرج في القاعدة الدالة على التعيين وهو المراد بالوضع المأخوذ
في تعريف الحقيقة والمجاز ويشمل الشخصي والقسم الاول من النوعي المذكور اولا الا ان
ذلك فانه ينفصل في مواضع قوله ان المشتق الاصل منه الاشتقاق في اللغة اخذ شق
الشيء فهو متعد وفي الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان
اعتبرناه من حيث انه صار في بعض المواضع احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى
الى تحديده باعتبار العلم وان اعتبرناه من حيث انه يحتاج احدنا الى عمله عرفناه باعتبار
العمل فهو ان تأخذ من اللفظ ما يناسبه في التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه
واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد علمك بين اللفظين تناسبا في اللفظ اي في التركيب
حروفه الاصول والمعنى وله ثلثة انواع صغير وهو ان يكون بينهما تناسب في الحروف
والترتيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب
نحو جبذ من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما تناسب في المخرج نحو نعق من النهق واذا اطلق
يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق قيل كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان
كما في استنوق واستحجر وتجوهر وتخيم وهو على خلاف القياس سيما في الثلاثي المجرد فانه
نادر كقولهم ابل ابالة على وزن شكس شكاسة اذا تأنق في رعية الابل واحسن القيام
بمصالحها واما الحروف فلا يجوز الاشتقاق منها والمثبتة مفصلة من ان كمرية غير مشتقة
من لفظها والمراد انه موضوع لان يؤكد بالاء كذا قال صاحب الكشف وقال اكمل الدين
في شرح الكشاف وقيل انها اشتقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لها قوله لاو اعترض
عليه من وجوه الاول انه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف والثاني انه لا
معنى للاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظة لفظ للدلالة على اشتماله على معناه وهو
متحقق [blot] فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا التسويف مشتق من سوف وهو حرف
اجماعا واجيب بان الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز من الحروف اتفاق بعض المعربين

(margin: العمل ما تعريفه باعتبار صح — ن — [illegible] — مشتق صح)

على

مطلب استعمال كلمة قرب

على ان اصل المشتقات المصدر والقائل بعضهم على ان اصلها الفعل ولا ثالث
يكون الحرف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه مأخوذا منه
ومثله قول بعض العربية المضارع مشتق من المضي وفيه بحث لانه يقتضي عدم جواز
الاشتقاق في غير المصدر والفعل قوله واقرب الى الضبط قرب قد يجيء من باب
علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجيء من باب حسن فيكون
لازما فلا يستعمل الا بمعنى الى وقد اطرد استعمالهم افعل التفضيل من قرب بالى
لئلا يتوهم في اول الوهلة التباس من الصلة بمن التفضيلية عند عدم التفضيلية
او تعلق حرفي جر بمعنى واحد حيث لا يصح الابدال عند وجودهما مثل مررت بزيد
بعمرو ومع ذلك بطل وقوله تعالى هو اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص يعني عن صلة
القرب وهو في الفعل والى في افعل التفضيل المستعمل بمن لدفع الالتباس ذكره
التفتازاني في حواشي الكشاف نعم يخدش الوجه الثاني قوله تعالى كلما رزقوا منها
من ثمرة رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فانه يتوهم التعلق بهذا التعلق
ثابت فيهما اللهم الا ان يقال الا ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعمالها
بالى في حالة الاضافة ودخول اللام مع عدم التوهم للا طراد ووجه الصحة
في الاول تعلق الظرف الاول بالمطلق والثاني بالمقيد ذكره صاحب الكشف وهكذا
يعتبر امثاله قولك اكلت من بستانك من العنب قوله والعمدة وهي بضم العين ما يعتمد
عليه يصح قوله واجيب مأخوذ من جاب القلادة اذا قطعت سمي الجواب جوابا لقطعه
كلام القائل قوله وتأخير الفعل عن نفس المصدر هذا جواب عن سؤال مقدر تقريره
ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متقدما في الاعلال يلزم ان يكون مشتقا منه والا لزم
كون الفعل متأخرا فاجاب بقوله وتأخيره قوله فتأمل ولعل الكوفيين يقولون
ماذكرتم من ملاحظة الذات والصفات والوصف ليس بحجة علينا بل هي حجة لنا اذ نحن

(margin: بمن صح — بعامل واحد صح — مثل صح)

نقول على طريق القياس كما انه اصل في الاعلال بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلا فيما فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد علينا اعد ونعد وتعد اذ ليس في جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة اتفاق وجهة اختلاف فنقيس المختلف فيه على المتفق عليه فافهم المحقق بالتأمل في ان هذا القياس مع الفارق والاجمل احدهما اصلا في محل والاخر في محل اخر اولى رعاية للتعادل **قوله** واعلم ان المراد بالمصدر الخ يعني ان المراد بكون الفعل مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر المزيد فيه الفعل بالمعنى لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فان معناه الحدث مع الزمان ولو سلم فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى به من المزيد فيه لان حروفه مساوية لحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد فالموافقة اللفظية منتفية فلو قيل ان المراد الموافقة في اصل الحروف لستقيم قلنا ان اصل حروف الكرام مثلا هو بعينه الكرم فكون بالحقيقة الكرم موافق لكرم وهو بط وبالجملة المعنى الثاني اولى بالارادة من المعنى الاول وان اوردت عليه هذه المناقشة فتامل لا يقال ذكر في بعض شروح العروض ان الفعل المزيد فيه مشتق من المصدر المزيد فيه والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح اشتقاق الكل من المجرد لانا نقول مآلهما واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من المصدر المجرد اشتقاق الفعل المزيد من المصدر المجرد فيل لا ضرر كلية مقتضية لوجوب الاشتقاق فلا يرد كل مصدر وقيل اذا احتمل الثلاثي على معنى المزيد وزيادة يشتق من المزيد كالقدير من التقدير والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور والتيمم من التيمم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي لمولانا خسرو رحمة الله عليه وقيل لفظة من اتصالية كما في قوله عليه السلام انت مني بمنزلة هارون من موسى اي هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق

بالخصوص

صح

مطلب استعمال المزيد في الثلاثي

من اصل واحد ومن خطأ صاحب الهداية في قولهم الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من المنشعبة والامر بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى واحدا وفي هذا لا توقيت بان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد قال العلامة صاحب الكشف في اشتقاق التيمم من التيمم لان الناس يقصدونه لا اشتقاق واشتقاق البرج من التبرج والجن من الاجتنان لاستتارهم من العيون وهذا لان غرضهم من ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المنشعبة اشهر واقرب الى الفهم من الثلاثي كما في الضمار مع الاضمار فصح ذكر الاشتقاق لايضاح معناه وان لم يكن المنشعبة اصلا له وحاصله ان الاشتقاق ههنا ليس على مصطلح اهل الصرف وصاحب الهداية ليس بمخترع في اطلاق الاشتقاق على المعنى المذكور بل مقلد لامام العربية تابع له ومن ذوق وقال ذلك في الاشتقاق الصغير واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى فهو جائز فقد اخطأ في الفرق بين الاشتقاقين من عند نفسه اذ لا نقل فيه عن ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق الاكبر وفي الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ والمعنى بل لا بد من الاشتراك في الحروف الاصول بلا ترتيب اشار اليه الشريف في شرح الكشاف وذكره ابن كمال باشا في حواشي الهداية **قوله** والكل مشتق منه اما بواسطة قال الشريف الجرجاني في شرح الكشاف ومعنى قولهم ضارب مشتق من ضرب انه مشتق من مصدره ولما اختار صيغة الماضي تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر كالخروج والقبول يشتمل على حروف لا يعتبر فيه **قوله** ويجوز الجواز قد يستعمل بمعنى الامكان الذاتي وقد يستعمل بمعنى الاحتمال العقلي وقد وصى الشيخ في الشفاء بالمحافظة على التمييز بينهما وان انتهى الى انه يتبين من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح للقريمي الجواز يطلق على خمسة معان احدها مباح والثاني ما لا يمتنع شرعا مباحا كان او واجبا او مندوبا او مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا واجبا او راجحا او متساوي الطرفين او مرجوحا والرابع ما استوى الامران

مطلب استعمال الجواز وبيان معانيه

[illegible]

فيه شرعا كالمباح او عقلا كفعل الصبي والخمس ما يشك فيه او عقلا والمشكوك
اما بمعنى استواء الطرفين او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني هو
الاباحة ويجوز ان يكون وجه احسان الاخذ بمذهب ابي جعفر فانه جمع بين قولين قال
ان بعض الامثلة مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابي علي وغيرهما وقول من قال انه مشتق
من المصدر قوله ونحو ذلك يجوز جره على ان يكون معطوفا على الشيء ويكون من قبيل المحول
اليه ويراد به مثل تحويل الكلم المذكر الى المؤنث ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا
على تحويل الكلم ويراد به تحويل المعلوم الى المجهول والغائب الى المتكلم والمخاطب
قوله وهذا اقرب اي التوجيه الثاني اقرب الى الحق من الاول لان مذهب الكوفيين
غير ملتفت اليه قوله او ان الا نرجع في الصحاح الاوان الحين والجمع آونة كزمان وازمنة
ورجع يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجيء رجعا ولازما ومصدره يجيء رجوعا ورجعى
قوله في بيان تقسيم التقسيم ان يضم الى مفهوم كلي قيود مخصصة تجامعه اما
متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قيد اليه قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا بين
اقسام بخلاف الترديد فانه لا يستلزم الاشتراك كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات كما مر
الحقيقية كما في الحملية بها كقولك زيد اما ان يكون قائما او قاعدا وههنا فائدة وهي ان الشبهة هو
الترديد الانفصالي لا يشتبه بالتقسيم لانه وارد بين القضايا يجب حصرها بحقها
في نفس الامر وكذا لا يشتبه به الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكلي مسور
اما ان تعلق بكلي غير مسور فانه يشتبه به الا يرى ان العدد اما زوج واما فرد يحتمل التقسيم
والحمل والفرق انه اذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها باحد الامرين على ما صدق
عليه مفهوم العدد الا انه اهمل فيها السور ولو سورت لم يخرج عن كونها حملية شبيهة
بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الامرين
الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة الا ان قصد
الحكم

الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانقسامه اليهما فقد خرج عما هو حقيقة
التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في المعرف والتعريف الحقيقي الكاسب
للتصور واما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون التصور ثم الترديد لا يكون
الا بين المعاني المحتملة فلا يقال المراد بالانسان اما الحيوان الناطق او الحجر وقد يقال
قد يقع الترديد بين المعاني الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون له
مجال الى قسم وان كان ذلك بعيدا في الواقع وعند العقل قوله ثم الفعل بكسر الفاء قال الشريف
في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم لا مصدر حقيقي
بل الحاصل من المعنى المصدري وقال الشارح في المطول ويستعمل فعل بكسر الفاء للفظ والحدث
فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم كما صرح به الشارح
في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا انما يرد لو كان المراد بالحدث
هو مدلول مصدر فعل يفعل وانما المراد الضرب مثلا فتدبر فان قلت على اي شيء عطف
قوله ثم الفعل قلت على محل اسم ان فان قلت العطف على محل اسم المفتوحة غير جائز سواء
كان قبل مضي الخبر او بعده قلت ان هذه مكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا
لوقوعها موقع مفعولي اعلم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على متوهم اي الكلم اما
ثلاثي او رباعي ثم الفعل فهذا سائغ شائع قوله اما ثلاثي واما رباعي وهما بضم الثاء
الاولى والراء شاذان لانهما منسوبان الى ثلاثة واربعة والقياس ان يقال ثلثي
واربعي بفتح الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلاث ورباع اللذين لا تكرر فيهما على ما هو
مذهب سيبويه ولو بني الامر على مذهب غير سيبويه فنسبتهما ان من قبيل الاستعمال في جزء
المعنى الا انه تكلف وهكذا الخماسي والسداسي وغيرهما قوله حروفه الاصلية ثلاثة
او اربعة اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثلاثيا مخصوص ونحوه وامثالها
لان الحروف الاصلية فيها ثلاثة قوله اذ لم يبن منه الخماسي ولا السداسي اما الثاني

والمصطفوية في النسبة الى المصطفى
والشفعوية في النسبة الى الشافعي
والجسماني فيما نقض على الجسم
لعله غلط الكافي في شرح الهادي
منه

فلان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة احرف حرف يبتدا بها وحرف يوقف عليها
وحرف يكون واسطة بين المبتداء به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتداء به متحركا
والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا كرهوا موازنتهما ففصلوا بينهما فان قلت
المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا وايا ما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت
لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي لعدم وجوب
شيء من الحركة والسكون عليه واما الخامس فلكثرة تصرفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع
المتصل ويصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخامس فيه كالسادس في الاسم وهو
مرفوض لما سيجيء وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل كاللام
منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد منه التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ ولا معنى
للظرفية ههنا واما كلمتا حيث وحين فاستعملتا لمجرد التعليل بواسطة وقوعهما موقع اذ
قوله بشهادة التتبع والاستقراء تقول قروت البلاد قروا وقريتها واستقريتها اذا تتبعتها
تخرج من ارض الى ارض كذا في الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع وان كان بالواو
قليلا لان الواو يقتضي المغايرة وهي تنافي التفسير واما بالفاء فقيل لا يجوز وقيل يجوز
ذكره في حواشي الكشاف **قوله** ولم يمنع الخماسي في الاسم اي جوزوا في الاسم رباعيا وخماسيا
للتوسع ولم يجوزوا السداسيا لخروجه عن الاعتدال ولئلا يتوهم انه كلمتان اذ الاصل
كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف **فعلوا** ايا ما كان فايا منصوب على انه خبر كان وما زائدة
وفاعله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو منصوب بمضمر يفسره الظاهر **قوله** لانا نقول
الفعل الذي هو مورد القسمة اعم فان قيل العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم
تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم العام
ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام لا يتحقق

الا في ضمن

مطلب قول الصالح الكلمة

مطلب كلمة اذ

مطلب عطف التفسير

مطلب تحقق العام في ضمن الخاص

~~الا في ضمن الخاص فيلزم المحذور قلنا فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم~~
~~من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه بل يجوز ان يلاحظ مفهوم~~
~~العام ويراد من حيث هو مع قطع النظر عما هو في ضمنه وقد يقال الحكم بان العام~~ لا
يتحقق الا في ضمن الخاص انما يصح في الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا
يوجد في الخارج الا في ضمن فرد من افراده مع انه يوجد في الذهن مجردا عن خصوصيات
الافراد واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك في ضمن
الخاص تارة ويتجرد عنه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام في الخارج هو حصوله فيه
بنفسه وذلك لا يكون الا في ضمن الخاص وليس علما به وتحققه في الذهن انما هو حصوله
فيه بصورته التي هي علم به وكذا الحال في العام الذهني فان له تحققا فيه بنفسه وليس
علما به وهذا بالنسبة اليه كالوجود الخارجي بالقياس الى ما يوجد في الخارج وتحققا بصورته
التي هي علم به وهذا بالقياس اليه كالوجود الذهني للموجودات الخارجية فالعام سواء
كان خارجيا او ذهنيا له تحققان تحقق هو حصوله بنفسه ولا يكون الا في ضمن فرد
من افراده وتحقق هو حصوله بصورته وذلك قد يكون مجردا عن خصوصيات الافراد
الا ان كلا حصولي الذهني لما كان في الذهن اشتبه احدهما بالاخر **قوله** فان المراد به مطلق
الفعل لا يقال ذكر في بعض شروح المنار الفرق بين مطلق الامر والامر المطلق فرقا
واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الامر والثاني عن الامر الخالي عن القرينة وبينهما
بون بعيد فكذا مطلق الفعل والفعل المطلق لانا نقول هذا الفرق لا يطرد ذكره
في شرح المغني **قوله** لانه اما ان يكون نافيا في لانه راجع الى كل واحد فصحة الحمل اما
بتقدير مضاف في الثاني على ما هو الاولى كما قال صاحب المغني اذا احتاج الكلام
الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى
اي اما ذو ان يكون او في الاول اي حال كل واحد واما بتاويل الاسم الفعل بالمصدر

مطلب الفرق بين مطلق الامر والامر المطلق

الضمير

مطلب مهم عظيم

والمصدر بالوصف اى كاشر كما صرحوا به فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى بقوله
تعالى ثم يعودون لما قالوا لان التقدير ما كان افتراء بمعنى مفترى وان المعنى ثم يعودون حيث قالوا صح
للقول بمعنى المقول بلفظ الظهار وقد نص ابن هشام على هذه القاعدة فى الباب الثانى من مغنى
اللبيب وان البيضاوى فى تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية
على ارادة المفعول من المصدر وصاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى فافعلوا ما تؤمرون
حيث قال اى امركم على ان ما مصدرية ولكن قال التفتازانى جعل ما مصدرية بمعنى بمعنى مأموركم صح والمصدر صح
المفعول اى المامور به قليل جدا وانما كثر فى صيغة المصدر وكلام ابى البقاء حيث قال فى بمعنى المأمور صح
قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون لا يجوز عند ابى على كون ما مصدرية والمصدرية تاويل اسم المفعول
يقتضى عدم تجويز ذلك لغير ابى على وكذا قول بعض شراح القافية ان الباب فى اصل هو
بقياسى وانه فى المصادر الحقيقية لانه من باب الاختصار واما الفعل المصدر بما وان
فتطويل فلما عدل عن صريح المصدر الى الفعل بما علم ان ليس الاختصار مطلوبا فيه
نظر وقال ابو حيان فى تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر والصحيح ان ذلك لا يجوز
ورد عليه فى الحواشى السعدية لتفسير القاضى بان هذا مشهور صرح النحاة بخلافه
وقال بعض شروح الكشاف ذكر المحققون من النحاة ان ما هو فى حكم شئ لا يلزم ان
يكون مثله من جميع الوجوه ولذا قال صاحب الاقليد فى بحث لام كى امتناع وقوع المصدر
خبرا عن الجثة لعدم كونه دالا على فاعل وزمان والفعل المصدر بان يدل عليهما فيجوز
الاخبار به وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان فى حكم المصدر والقرينة
معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا تقديره اولا يكونان ففيه حذف المعطوف وابقاء العاطف
وهو بعد ما صرح به فى مغنى اللبيب ونظير قولهم افعل هذا اما لا ان اصله اما لا
تفعل قلت المحكوم عليه بالبطلان عند محققى النحاة حذف المعطوف وحاله من متعلق
ان كان لا جزؤه والمحذوف هاهنا جزؤه لا نفسه فلا يرد شئ من مثل قوله تعالى والذين

مطلب بطلان حذف المعطوف وابقاء العاطف

نبوة

نبوة الدار والايمان وقول الشاعر زججن الحواجب والعيونا وقول الآخر علفتها تبنا
وماء باردا وقولهم الشربة بدرهم فصاعدا لان المحذوف فى الجميع هو المعطوف بدون
المتعلق قوله وكل واحد منها اما سالم اه قال البهشتى فى شرحه لقائل ان يقول لو قال
كل واحد منها اما سالم او غير سالم وكل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه لكان اولى او غير سالم صح
لان تحقق المزيد فيه سالما متوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على اصله
وزيادة الشئ على الاصل فرع وجود الاصل وفيه نظر فتامل قوله والامثلة نصر وعد واكرم
او عد وهذا كقول [redacted] السكاكى وهى المضمرات الاعلام المبهمات اه ولا بد من الواو
الجامعة ولهذا اتى بها ابن الحاجب حيث قال وهى المضمرات والاعلام اه وصاحب اللب
حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال القلوب حسب وظننت اه لانهم
صرحوا فيما كان المبتدأ متعددا حقيقة والخبر متعددا لفظا نحو يداك يد خير وافرى
الاعداء اثرها غائضة بان حكم هذا القسم ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدأ
فى تقدير الفك والفصل اى احدى يديك كذا والاخرى كذا وقال الرضى ونحوهما عالم وجاهل لا بد
فيه من الواو لان المبتدأ مفكوك فى التقدير اى احدهما عالم والاخر جاهل وقال الشريف
فى حاشيته مراده تصوير الفك لا انه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم هم عالم عليه صح
وجاهل اى بعضهم عالم وبعضهم جاهل فقول المحقق الشريف ترك العاطف بين الاخبار
تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كانه قيل اقسام المعرفات هذه
الاشياء وقوله اسما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدأ حقيقة او
حكما وجب الواو بين الفاظ الخبر فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العطف باستقلال
كل خبر على حدة اظهر الا يرى ان ترك الواو فى حلو حامض اولى من ادخاله الذى جوزه
ابو على ليس على ما ينبغى على انه قد صرح فى تعليقاته على التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال
انهم يقولون فى حلو حامض ان الضمير عند بعضهم المبتدأ ليس فى شئ منهما والا لزم

مطلب لزوم الواو الجامعة بين الاخبار المتعددة وتركه فى بعضها

مطلب دلالة العطف على الاستقلال وتركه على عدمه

الناقص بل المجموع من حيث هو مجموع واذا اردت ان تعبر عن ذلك المجموع بلفظ واحد
قلت فانهم اعتبروا المتعدد في صورة المتحد حكما والفرق بالواو وعدمه لا يجدي نفعا
لدلالة الواو على تأكيد امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية شرح العضد حيث قال وفي
مجيء الصفة هكذا مسرودة اشعار بالاستقلال لان تقديم الخبر اعني قوله وفي مجيء او ظاهر
في الحصر وقال المحقق ابن كمال باشا من انه لا اشعار في الواو باستقلال كل خبر على حدة
ولذلك آثر واكلمة او عليها عند القصد الى الاشعار المذكور على ما اعترف به الشريف حيث
قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختيار او على الواو اشعارا بان كل
واحد من المثالين كاف في التنبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان كلا من العطف
وتركه يحتمل ~~كلا من العطف وتركه~~ يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه والتعيين الى القرائن
وبهذه النكتة وبملاحظتها صح القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال وما قيل من ان
الوجه ان يجعل ما ذكر من قبيل حذف واو العطف على نمط قوله تعالى وجوه يومئذ ناعمة و
هو معطوف على وجوه يومئذ خاشعة وقولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار
عمرو الى دار خالد بحذف الواو فقد رد بان حذف حرف العطف بابه الشعر بل قيل انه غير
ثابت والايات التي يدل ظاهرها على ذلك يحتمل وجها اخر كما نقله ابن هشام في مغني اللبيب
وما حكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما تمرا او ما حكى ابو الحسن من اعطه درهما درهمين ثلثة
فقد قيل على بدل الاضراب ذكره في المغني ولك ان تقول الاستدلال بما ذكر تمسك بالظاهر
المفيد للظن الكافي في مباحث الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة على ما قال
الشريف في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع آخر منه والدليل الظاهر يكتفى
في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين في حاشية والتمسك بالاظهر والارجح يكفي في مباحث
الالفاظ لا سيما في التنزيل وان حذف العاطف سائغ شائع في مقام التعديد والشارح صرح به
في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوز بعض النحاة حذف العاطف اذا قام قرينة

عليه

عليه وفي جامع الشروح للبزدوي حذف العاطف طريقة جائزة عند صاحب التيسير وقول
الدماميني ان حذف العاطف ليس بمقيس مم قوله من حروف العلة فان قيل قد صرح الادباء
ان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة لا الى نهاية بلا قرينة وما دونها الى ثلثة بقرينة
ومن العدد والحروف جمع كثرة اطلقت على ما دونه بلا قرينة قلنا جمع الكثرة يطلق على
ما دونه الى الثلثة من غير قرينة لما قال صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة
والكثرة في الاطلاق على الثلاثة الى العشرة من غير قرينة وانما الفرق في الاطلاق
على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما فوق العشرة
دون جمع القلة وقولهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الى ما لا نهاية له لا يلزم منه ان
لا يصح اطلاقه على الثلاثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون اقل كل الجمع للقلة
كان وللكثرة ثلثة وقد اجمعوا على ان العشرة داخلة في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح
التنقيح جمع الكثرة يطلق ويراد به كل عدد فوق تسعة وقول صاحب الترجيح وقولهم
جمع الكثرة يطلق على العشرة ليس على ما ينبغي فان قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلنا
اوزان القلة كل جمع مصحح مذكرا كان او مؤنثا وأفعُل وأفعال وأفعِلة وفِعلة من المكسر
وزاد الفراء فَعَلة وبعضهم افعلاء والكوفيون فعلا بضم الفاء وكسرها والكثرة ما
عداها وظاهر كلام اللباب مشعر بان الجمع الصحيح للقلة مطلقا سواء كان معرفا او منكرا
والمذكور في كتب القوم انهما يكونان للقلة اذا كانا منكرين واما المعرف باللام فلا قال
بعض النحاة الجمعان مشتركان بين القلة والكثرة وذكر بعض المحققين من النحاة ان
الظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة ثم المذكور في كتب القوم انه قد
يستعار احدهما للاخر من استعمال القليل في الكثير وعكسه وفي هذا فائدة نفيسة
وهي انه اذا لم يأت للاسم الا بناء القلة كارجل او بناء الكثرة كرجال فهو مشترك
بين القلة والكثرة ولك ان تقول الجمع المضاف قد يكون للجنس فيحتمل القليل والكثير

مطلب حذف العطف

مطلب كفاية الدليل الظاهر المفيد للظن في مباحث الالفاظ

مطلب جمع الكثرة والقلة

مطلب كون العشرة داخلا في جمع القلة واوزان جمع القلة والكثرة

مطلب جمع الصحيح المعرف والمنكر واستعمالهما في القلة والكثرة

السيد

وللعهد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق صرح به الشريف في بحث تعريف المسند من حواشي المطول فاندفع به اعتراض بعض الفضلاء على ما قال القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز ان يراد وفروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لاكتسابه الاستغراق من الاضافة بان مثل غلام زيد لا يستغرق

قوله ونعني في صناعة التعريف قال زين العرب في شرح المصابيح اكثر استعمال لفظ العناية في ارادة المعاني من الالفاظ يقال فلان عنى بما تكلم هذا المعنى ومثله الارادة انما قال هكذا لان السالم في صناعة النحو ما ليس في آخره حرف علة ويظهر اثر الخلاف في نحو زيد فانه سالم عند النحويين وغير سالم عند الصرفيين ثم ان السالم اخص من الصحيح مطلقا عند بعض الصرفيين ومنهم المص لان الصحيح ما سلمت اصوله من حروف العلة وان وجد الهمزة والتضعيف في احدها وان السالم ما سلمت اصوله عنهما ايضا كما ذكره المص ههنا وعند بعض الصرفيين لا فرق بينهما ومنهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم ما ليس في اصوله حرف علة وتضعيف وهمزة كما ذكره صاحب المراح وقال صاحب القمرية انما قال نعني ولم يقل اعني مع انه مفيد للمقصود لانه يفهم الخلاف ايضا بين ارباب العرف ثم قال وفيه نظر لان ذلك انما يجوز لو كان مفهوم المخالفة معتبرا وليس كذلك اقول نص ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه ان المفهوم معتبر في الروايات والقيود والخلاف انما هو في النصوص وقد صرح صدر الشريعة في باب المفهوم بانه لا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال في شرح الاخسيكتي نقلا عن شيخه نجم الدين ان التخصيص يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهم الناس وفي الروايات وقال في شرح المنار العلامة قال التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في العناية وغاية البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل على النفي بالاتفاق وهكذا صرح صاحب المفتاح في صنعة الاستتباع فان قيل لم جوزوا

مطلب كون الجمع المضاف للجنس وللعهد وللاستغراق والاختصاص ... الجمع

مطلب استعمال لفظ العناية

مطلب اعتبار المفهوم المخالف والتخصيص في الروايات والعقليات يوجب نفي ما عداه

مطلب تعريف المفهوم واقسامه

المفهوم في غير النصوص دونها قلنا لان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اخرى بخلاف كلام الرسول عليه الصلوة والسلام اوتي جوامع الكلم فلعل فائدة لم تدركها الاذهان الا ان الخلف قد يستفيد من كلامه عليه السلام احكاما لم يبلغ اليه السلف بخلاف امر الرواية قلما يقع التفاوت فيه ثم القائلون بالمفهوم عرفوه بانه المسكوت عنه مخالف للمنطوق في الحكم اثباتا او نفيا وشرطوا له ان لا يظهر اولوية المسكوت عنه من المنطوق في الحكم ولا مساواته المنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولويته او مساواته لثبت الحكم في المسكوت عنه بدلالة النص او قياسا وان لا يخرج المنطوق مخرج العادة ولا يكون للكشف او المدح او الذم او التأكيد ولا يكون المنطوق لسؤال او حادثة ولا لتقدير جهالة او خوف او غير ذلك مما يقتضي تخصيصه بالذكر وبالجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه وقسموه الى مفهوم اللقب وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس او العلم منعه الجمهور وقال ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعري والى مفهوم الصفة ولا يراد النعت بل كل قيد في الذات نحو في سائمة الغنم ولي الواجد ظلم في الزمان والمكان وغيرهما وقال به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى مفهوم الشرط وهو اقوى من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لان الصفة ... وبعض من لا يقول به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابن سريج من الشافعية والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل يختص به ولذا قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به كالقاضي ابي بكر وعبد الجبار قال صاحب البدايع هو عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو المجد لكلام التلويح في بحث المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية متفق عليه والى مفهوم الاستثناء فانه يفيد حكما للمستثنى مخالفا لحكم المستثنى منه عند جمهور الحنفية واكثر منكري المفهوم والى مفهوم انما ذهب اليه القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة

فانه عرم صر

فانه صر

صح لان الشيخ ... في تفسير العام من ... انه من علامات ... قاله بمفهوم الشارع التلويح وجعله من قبيل الاشارة لا المفهوم والغاية وجعله الشريف من قبيل ترك الفعل في شرح المفتاح المشرف في عرف انه مفهوم الصفة معتبر عند صاحب الهداية في شرح التجريد معتبر عند المحققين قد قالوا بمفهوم العدد قد قيل انه

في الهداية ان القياس ... تقبل ... الثابت ... الحديث ... اجاب في الهداية ... ان التخصيص ... الحكم عما عداه ... وهكذا في شرح

من الفقهاء الى انه ظاهر في الحصر وان احتمل التأكيد والى مفهوم العدد والمذهب ان القول
بمفهوم العدد والقول بتقسيم مردود بانه ما مشى بحثا كما اشار اليه صاحب الهداية اليها
في جنايات الحج والى مفهوم الحصر ويراد به عرفا النفي عن الغير ويحصل بتصرف في التركيب
كتقديم ما حقه التأخير من متعلقات الفعل والفاعل المعنوي والخبر وتعريف المسند
والمسند اليه والمراد بعض انواعه وهو ان يعرف المبتدا بحيث يكون ظاهرا في العموم
سواء كان صفة او اسم جنس ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما
او غيره مثل العالم زيد والرجل بكر والكرم في العرب وصديقي خالد وفي ذلك بين علماء — لا خلاف صح
المعاني تمسكا باستعمال الفصحاء ولا في عكسه مثل زيد العالم حتى قال صاحب المفتاح
المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد حصر الانطلاق على زيد الا ان اعتبار ائمة الاصول
لما غاير اعتبارهم فانهم يبحثون من احوال التراكيب من حيث افادتها خواص تختلف باختلاف
المقامات والاعتبارات لم يختاروا وان اختاره بعض (الاختاره صح) قوله والالف يعني الحرف الهوائي — بيان الالف
الممتنع الابتداء به لعدم قبول الحركة وابن جني يرى ان اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء
عند عد الحروف فانه لما لم يمكن ان يلفظ في اول اسمه كما فعل في اخواته اذا قيل صاد جيم توصل
اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام فيستفاد
منه ان قول المعلمين لام الف خطأ لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان
كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم
اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف
واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة قوله نحو مثل
وبيع وامثال ذلك لا يقال بذكر مثل هذا اذا قصد التعميم فلا حاجة الى قوله وامثال — مطلب فائدة كلمة مثل ومثلا يحفظ
ذلك لانا نقول مثل ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة اسلوب شايع قال المحقق ابن
كمال باشا وساير شراح الهداية في قولهم كنحو الجمع بين ... ان التمثيل اشارة الى كثرة الامثلة (المفتاح صح)

ومن

ومن هذا القبيل قول صاحب التوضيح كالعين مثلا فلا وجه لما قاله المحقق ابن كمال باشا
كانه غفل عن ان الكاف للتمثيل وقد قيل فائدة لفظ مثلا في مثله تأكيد ارادة التمثيل فان
الكاف في مثله قد يكون بمعنى كما قيل في قولهم الخفيف المطلق كالف قوله وكذا ما ابدل
احد حروفه الصحيحة حرف علة كضفادي وثعالي اصلها ضفادع وثعالب جمع ضفدع
وثعلب وسادي وثالي في سادس وثالث قوله وان اريد بقوله يقابل الى تمييز حروف الاصول
ليس المراد من قوله الى تمييز حروف الاصول ان معرفة الزائد والاصلي موقوفة على المقابلة
بالفاء والعين واللام لان مقابلة الاصول بها موقوفة على معرفة الاصول لا محالة فلو توقف
معرفة الاصول بها لزم الدور بل المراد منه انه اذا علم الاصول والزوائد بطريق من الطرق
مثل ان يقال الحرف الاصلي ما ثبت في ساير تصاريف الكلمة بكونها لفظا كجميع حروف ضرب
في متصرفاته او تقديرا كعين قلت وبعت والزائد ما سقط في بعضها ولم يعتبر لا لفظا — مطلب طريق معرفة الاصول والزائد
ولا تقديرا كواو قعود فقد في قعد ثم اريد تعليم المتعلمين واطلاعه على الاصلي والزائد
وجب ان يقال ان وزنا لفظا فاكان في مقابلة الفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك — اذا اوزنا صح
فهو زائد قوله لكن ينبغي ان يستثنى الزائد في مختصر الصحاح وقولهم ينبغي لك ان تفعل كذا هو
من افعال المطاوعة يقال بغاه فانبغى وفي شرح الكشاف للطيبي روي عن صاحب الكشاف انه قال
في كتاب قال سيبويه كل فعل فيه علاج يأتي مطاوعه على الانفعال كضرب وطلب وعلم وما ليس
فيه علاج كعدم وفقد لا يأتي في مطاوعه الانفعال البتة وقال البيضاوي في تسهيل لم — مطلب بيان معنى لفظ ينبغي على ما ينبغي — معنى ما ينبغي او ما يصح وما صح
وقال ابن الحاجب وما ينبغي بمعنى لا يستقيم عقلا كقوله تعالى وما ينبغي للرحمن ان يتخذ
ولدا كذا ذكره الطيبي وفي عدم علم ما فيه علاج نظر وقد يراد من لفظ ينبغي يجب كما يراد
من لفظ لا ينبغي لا يحل ذكره في فتح القدير وحواشي التلويح ثم ان الاستثناء مشتق من ثنيت فلانا — مصروف عن المستثنى صح
عن الامر اذا صرفته عنه والمستثنى منه او مشتق من ثنيت الشيء اذا ضاعفته فسمي الاستثناء
استثناء لان الاول مضاعف بالثاني فان كان مضعفا بالنفي وان كان منفيا كان مضعفا (مثبتا كان صح)

بالاثبات وفى الاصطلاح اخراج الشئ من الشئ بالا او بما فى معناها فمعنى قوله ليبنى
الزائدة انه يخرج الزائد المكرر للتضعيف كالراء فى كرّم واحمرّ او للالحاق كالباء فى جلبب
من حروف الاصول لان المزيد لهما حكمه حكم الاصلى فى التعبير وليس باصلى اما فى [redacted]
التضعيف فللتنبيه على انهم ارادوا انكرير ما قبلها وما قبلها اصلى فقصدوا التنبيه
بوزنها بما قبلها على ان اعتناءهم بالثانى كهو بالاول فوجب التعبير عن الثانى بما
عبر به عن الاول واما فى الالحاق فلان غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال باب
موزونها فى ذلك الباب اصل كدحرج فى باب فعلل مثلا فارادوا فى الزنة ان يبنهوا على
ذلك الغرض وانما ترك الاستثناء للشهرة وقيدنا الزائد بالمكرر [redacted]
لان الزائد للالحاق الغير المكرر لا يقابل بالفاء ولا بغيره لكن تركه لظهوره قوله
والى ان الميزان هو الفاء والعين واللام وانما فك تركيبه ليمكن جعله وزنا للمتحركات
بالحركات المختلفة نحو ضرب وعلم وحسن قوله لانه اعم الافعال يحتمل معنيين احدهما
انه لا اعم منه كاعم الاشياء بمعنى انه لا اعم منه وان كان له مساو والثانى انه اعم من الجميع
وهو الظاهر فقول الراغب جعل لفظ عام فى الافعال كلها وهو اعم من فعل ينافى كلا
معنييه الا ان يقال اراد نفى اعمية فعل وفيه بعد لا يخفى قوله الخفة اى الخفة فعل لان
الفاء حرف رخو يجرى فيه النفس حال خروجه من مخرجه بخلاف الجيم فانه حرف شديد يحتبس
فيه النفس عند خروجه عن مخرجه قوله ولمجئ جعل بمعنى آخر اعلم ان جعل يجئ فى لغة
العرب لمعان بمعنى الخلق كقوله تعالى وجعل الظلمات والنور اى خلق وبمعنى التصيير
كقولك جعلت ثوبا اسود اى صيرته اسود وبمعنى التسمية كقوله تعالى وجعلوا
الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اى سموهم اناثا وبمعنى اخذ وشرع كقولك
جعلت الشئ اى اخذته وشرعته وبمعنى اوجب كقولهم جعلت للعامل كذا وكذا
اى اوجبت وبمعنى القى كجعلت بعض متاعى على بعض وبمعنى بعث كقوله تعالى وجعلنا

مطلب من مهم

مطلب معانى جعل

معه اخاه هارون وزيرا وبمعنى قال كقوله تعالى وجعلوا لله اندادا وبمعنى بيّن كقوله تعالى
انا جعلناه قرانا وبمعنى ايجاد شئ من شئ وتكوينه منه كقوله تعالى وجعل لكم من انفسكم ازواجا
وبمعنى الحكم بالشئ على الشئ حقا كقوله تعالى وجاعلوه من المرسلين او باطلا كقوله تعالى و
يجعلون لله البنات وبعضهم يدرج بعض هذه المعانى فى بعض قوله ولما فيه من حروف الشفة
وهى المخارج الكلية والا فلكل حرف مخرج مخالف لمخرج الاخر والالكان اياه وهذا وجه مستقل
لاختصاص فعل للوزن ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب هذا الوجه يرجح على نحو
علم جعل الوجه الاخر مرجحا كعكسه على نحو جعل اما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة
الاستعمال وفتح العين مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم قوله واما الشكل المجرد
كلمة اما حرف شرط وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فبدليل لزوم الفاء بعدها
لا يقال قد استغنى عنها فى قوله ● واما القتال لا قتال لديكم لانا نقول هو ضرورة
كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ولا يقال قد حذفت فى التنزيل فى قوله تعالى
فاما الذين اسودت ● وجوههم اكفرتم لانا نقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذف القول استغناء
عنه بالمقول فتبعته الفاء فى الحذف ورب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتى
الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح وقال بعضهم ان الفاء جواب اما المحذوف
فى غير الضرورة اصلا وان الجواب فى الاية فذوقوا العذاب والاصل فيقال لهم ذوقوا العذاب فحذف
القول وانتقلت الفاء الى المقول وما بينهما اعتراض واما التفصيل فغالب حالها
وقد يترك تكرارها استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر او بكلام يذكر بعدها فى موضع
ذلك القسم فالاول نحو قوله تعالى فاما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم فى
رحمة منه وفضل اى واما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا والثانى نحو قوله تعالى فاما الذين
فى قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء تاويله اى واما غيرهم فيؤمنون به
ويكلون معناه الى ربهم ويدل على ذلك والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا

وتكوينه

مطلب اعلم ان مما يجب حفظه

مطلب من المهمات

الفتنة وابتغاء

وكانه قيل واما الراسخون في العلم فيقولون وقيل والصحيح انه لا يلزم ذكر المعقود
لا لفظا ولا تقديرا لصحة ان تقول اما انا فقد فعلت كذا فتمسك بوروده في
اوايل الكتب وقد ياتي لتفصيل ما في نفس المتكلم من المجمل واما ما في دوافع الكولة
والتوجهات المقدرة فتفصيل لمجمل السامع لا المتكلم ذكره علاء الدين البسطامي في شرح
اللباب وقد ياتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق واما التوكيد فقل من ذكره ولم ار
احكم شرحه غير الزمخشري فانه قال فائدة اما في الكلام ان تعطيه فضل توكيد تقول
زيد ذاهب فاذا قصدت توكيد ذلك وانه لا محالة ذاهب وانه بصدد الذهاب وانه
منه عزيمة قلت اما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن من شيء فزيد ذاهب
وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه تاكيدا وانه في معنى الشرط **قوله** وبناء عليه التمثيل
اجيب عنه بان قيد السالم في بعض النسخ فكانه من الناسخ وبان المراد التمثيل بما فيه حرف
الحلق مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا منافاة وفيه شيء لعدم انحصار حرف الحلق فيه
قوله لم فضهم الابتداء بالساكن لان الحرف المنطوق به اما [illegible] معتمد على حركة كباء بكر
او على حركة مجاورة كميم عمرو او على لين قبله يجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد خويصة فنفي قيد
هذه الاعتمادات تعذر التكلم دليل التجربة ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر المحسوس
وبعضهم يجوز الابتداء بالساكن على ما هو مختار السكاكي لان التلفظ بالحركة انما يحصل
بعد التلفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعده بل هي
معه والا لا يمكن الابتداء بالحرف من غير الحركة انه محال والمراد بالابتداء الاخذ في النطق
بعد الصمت لا الاخذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى الزمهم
وقوع الابتداء بالساكن لكن قال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناعه
لا يسمع منه الا حكايته من لسانه واذا استقريت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن
لاسيما في لغة الخوارزمية الا انه غير واقع في لغة العرب **قوله** لئلا يلزم التقاء الساكنين قيل

والكلام صح

مجرد صح

مطلب جواز الابتداء بالساكن وعدم جوازه

هذا

هذا لا يخلو عن دور فالاولى ان يقال لا يستلزم سكونه اختلاط الابنية **قوله** وهذه جارية
في كل اسم او فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق [illegible] اللغات الاربع في فعل كان على فعل
بكسر العين لكون العين حرف حلق عند انتفا هذا الشرط يجري الثلث منها فقط اذ لا يجوز اتباع الفاء
للعين لعدم قوة العين لعدم كونها حرف حلق يقال عليم علم علم ولا يقال علم بكسرتين وكل اسم على
فعل مما كان عينه حرف حلق يجوز تسكين عينه وفتحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر وبحر وبحر
الا في مثل نحو فانه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعلال لامه فترك على سكونه **قوله** فان كان صحيحا
على فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل فان قيل قد صرح الادباء بان ان لكونه لتعليق امر بغيره في
الاستقبال لا يكون كل من جملتيه الا فعلية استقبالية وههنا ليس كذلك قلنا نعم لكن قد يخالف
ذلك لفظا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب او لكون ما هو للوقوع
كالواقع او للتفاؤل او لاظهار الرغبة في وقوعه نحو ان ظفرت بحسن العاقبة على الخطاء
والتكلم فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا
فيعبر عنه بلفظ الماضي وانما قلنا لفظا لان الجملتين ان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية
او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولك ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك امس
معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى
الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقدر
ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان
اذ قد نص المبرد والزجاج على ان لا تقلب معنى كان الى معنى الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا
اريد بقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله مستفاد
من الخبر فلا استفادة الا الزمان الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل

شرط الجريان صح

مطلب جواز اربع لغات في فعل مكسور العين

كذلك يقال كتف كتف كتف ولا يقال كتف بكسرتين صح

مطلب ان الشرطية على طريق التفصيل

فقد نصره صح

وذلك صح

والربط ولا بد كرابع جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي
غير ذلك فلا كقول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك
البال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون هذه الواو للحال مذهب
الزمخشري وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط
المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهي ما يتوسط بين اجزاء
الكلام متعلقا به معنى وقد يجيء بعد تمام الكلام **قوله** اي اعانة اعلم ان هذه المعاني
اما بالاشتراك اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة والرزق
مجازا فان نصرة الغيث في الارض يلزمها اصابته اياها وتحريك قواها النامية
واحداث نضارتها ونصرة الله العبد يلزمها ايصال الرزق وحفظه فارادة اللازم
في الصورتين غير معقول كما لا يخفى فاريد اللازم فيهما **قوله** ونصر الغيث الارض غيثا
المطر وغاث الغيث اي اصابها وربما يسمى النبات والسحاب غيثا **قوله** وضرب مثلا
كذا اي بين قال البيضاوي وضرب المثل اعتماله من ضرب الخاتم واصله وقع شيء على
الآخر وقال الراغب الضرب ايقاع شيء على آخر ولتصور اختلاف الضرب خولف بين
تفاسيره كضرب الشيء باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا
بضربه بالمطرقة والضرب في الارض الذهاب فيها وخوضها بالارجل وضرب الخيمة بضرب
اوتادها بالمطرقة وتشبيها بضرب الخيمة قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة اي التحفتهم
الذلة التحاف الخيمة وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث اي
يأخذ منه شيئا بحكم ما له من الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه الا يكون في الدق والتبيين
حقيقة وفي السير مجازا والحقيقة محتمل احتمالا راجحا والمثل في الاصل بمعنى النظير
يقال مثل ومثل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظير اخص من المثل واصله المناظرة
كأنه ينظر كل واحد منهما الى صاحبه فيباريه وقال الطيبي المثل اسم للالفاظ الموضوعة

للمشابهة

للمشابهة لانه الذي يقال لما يشاركه في الجوهر فقط والشبيه فيما يشاركه في الكيفية
فقط والمساوي فيما يشاركه في الكمية فقط والشكل فيما يشاركه في العدد و
المساحة فقط والمثل عام في جميع ذلك ثم نقل في العرف الى القول السائر الممثل مضربه
بمورده ولم يسيروا ولم يجعلوا ذلك القول مثلا الا اذا اختص بنوع من الغرابة ولذا لم يغيروه
عما ورد عليه قال النظام يجتمع في المثل اربعة لا يجتمع في غيره من الكلام ايجاز اللفظ
واصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية البلاغة ثم استعير للصفة
والحال اذا كانت عجيبة الشأن وفيها غرابة وضرب المثل انما يصار اليه لكشف المعنى
الممثل له ورفع الحجاب عنه وابرازه في صورة المشاهد المحسوس ليساعد فيه الوهم العقل
ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من طبعه ميل
الحس والامتناع عن ادراك المعاني الكلية فاذا تمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة
اذعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا كثر التمثيل في كلام البلغاء والحكماء والانبياء
وفشى فشوه في الكتب الالهية **قوله** اذا كان عين فعل ولامه فان قلت لم لم يعتبروا
وجود حرف الحلق في الفاء قلت لان يكون ساكنا نحو امر فلا يلزم الثقل او لان السكون
كان المثبت فلم يعدل له عن الاصل **قوله** ونحب ينحب بالفتح في الماضي والكسر في الغابر
والمهملة اذا رفع صوته بالبكاء ونحب البعير اي ينحب نحابا اذا اخذه السعال
ويحتمل الا يكون نحب بالنون اذا ابراه وهو به حرب ايضا وقطع ايضا على ما نقل
الازهري **قوله** وجاء ايضا ويجوء ايضا مجيئا وجيئة كضيعة وجيئة كشيعة وجيء
ايضا على ما في القاموس وعلى ما في المحيط هو الاسم لا غير وفي المصباح والمستعمل جاء
لازما ومتعديا بنفسه وبالباء تقول جئت شيئا حسنا اذا فعلته وجئت زيدا اذا
اتيت اليه وجئت به اذا احضرته وقد يقال جئت اليه على معنى ذهبت اليه على معنى
ذهبت اليه وجاء الغيث اذا نزل وجاء امر السلطان اذا بلغ وقد يجيء جاء بمعنى

تعريف الشئ على صفة نحو قوله ما جئت حاجتك قيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول
الخوارج لابن عباس رضي الله عنه حين اتاهم من قبل علي كرم الله وجهه يستدعي منهم الرجوع
الى الحق واجيز تعديته هذا الى غير هذا المثل فقيل ومنه قولهم جاء البر قفيزين ومنع
وجعل قفيزين حالا وردّ بالجنس المقصود الاخبار عن البر بالمجئ نفسه حال كونه متصفا بهذه
الصفة بل حصوله على هذه الصفة قوله فمتى انتفى الشرط كلمة متى من الظروف الزمانية المتضمنة
للشرط الجازم للفعل وقد تكون خبرا او الفعل الواقع بعدها مبتدأ على تنزيله منزلة المصدر
كقول صاحب الهداية متى يصير مستعملا اي صيرورته مستعملا في اي زمان وقد يجئ بمعنى من
كقولهم اخرجها متى كمه اي من كمه وبمعنى في كقولهم وضعته متى كمي اي في كمي وبمعنى وسط قوله
احرف الحلق ستة وقيل سبعة وهو مذهب سيبويه والى الحلق ستة منها ما ذكروا وادرج
الالف لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها في غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف
والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق ما ذكره الشيخ ابو علي بن سينا في رسالته في
مخارج الحروف وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو الجوف وهو اسفل من الحلق ويخرج منه ثلاثة
احرف الالف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها وتسمى
هذه الحروف حروف المد واللين والهوائية والجوفية وقال مكي زاد غير الخليل معها الهمزة
لان مخرجها من الصدر وهو ما يتصل بالجوف قلت الصواب اختصاص هذه الحروف الثلاثة
بالجوف دون الهمزة لانها اصوات لا تعتمد على مكان حتى تتصل بالهواء بخلاف الهمزة
قوله لان مخرجها اقصى الحلق اه وانما سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف
هو المحل الذي ينشأ منه ذلك الحرف والحرف صوت معتمد على مقطع محقق او مقدر ويختص
بالانسان وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت يتميز بها عن صوت آخر مثله في الحدة
والثقل تميزا في المسموع قيل ولو كان مشترطه الصوت مما يسمع كما ان رائحة الشارح
في شرح المقاصد انتقض به تعريف الحرف وقيل الحرف لا العارض والمعروض بل مجموعهما وهذا

مطلب كلمة متى

والمراد بالجوف جوف الفم وهو خلاؤه كما قال الشاطبي والجوف وجوف الحلق والفم كما قال الازهري وغيره
جمع ما بين السماء والارض فاطلق على الخلاء مجازا
الاصل ... المذكور

مطلب تعريف الحرف والصوت

النسب بمباحث العلوم العربية هو الصوت قيل ماهيته وآنيته غنيتان عن البيان وبعضهم
عرفوه منهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال انه جسم خاص من الاجسام
ومنهم من قال القرع او القلع ومنهم من قال تموج الهواء والكل منظور فيه اذ لا شئ منها
بمسموع وكل صوت مسموع وذكر الجعبري الصوت هواء متموج من تصادم جسمين
وبه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث في الهواء بسبب تموج ذلك الهواء الذي هو صويه بعد عدم
وسكون بعد سكون بسبب القرع الذي هو الامساك بعنف او القلع الذي هو الانفصال
بعنف بشرط مقاومة المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول القسطلاني في لطائف
الاشارات ان الصوت هو الحاصل من دفع الرئة الهواء المحتبس بالقوة الدافعة فيتموج
فيصدم الهواء الساكن فيحدث الصوت من قرع الهواء المندفع من الرئة تعريف للصوت
الخارج من الفم على رأي الحكماء وقال رحمه الله عليه اهل الحق ان الصوت كيفية تحدث بمحض خلق
الله تعالى من غير تأثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث وحقيقة المخرج بان
تسكنه وتدخل عليه همزة الوصل وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثمة مخرجه لا
ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد انطبقت احديهما على الاخرى قوله والبواقي
على هذا الترتيب اما جمع باقية بناء على ما قيل من ان حروف الهجاء والحروف المعنوية نحو
في وعلى واشباههما كلها مؤنثة واما جمع باق بناء على كون تأنيث الحروف باعتبار التأويل
باللفظة والكلمة على ما قيل من المحققين من الادباء قالوا ان فاعلا صفة اذا كان في غير
ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وسر ان الجمع فيما لا يعقل من المذكر يجري مجرى
المؤنث فيمن يعقل وقال ابن مالك في شرح الكافية وفواعل جمع فاعل صفة لمذكر ما لا
يعقل كنجم طالع وطوالع وجبل شامخ وشوامخ مطردة نص عليه سيبويه وغلط كثير من
المتأخرين فحكم على مثل هذا بالشذوذ فلا وجه لما قال الشارح في التلويح ان الفوارس
جمع عارض على انه جعل اسما واما فوارس فلانه شئ لا يكون في المؤنث فلم يخف فيه اللبس

مطلب الاعم في جمع الفاعل على فواعل

واما هوالك فانما جاء في المثل يقال هالك في الهوالك فجرى على الاصل لانه قد يجيء
في الامثال ما لا يجيء في غيرها واما نواكس فقد جاء في ضرورة الشعر ومن ههنا
تبين فساد ما قيل ولذا فوارس وهوالك ونواكس في جمع فارس وهالك وناكس
على انا وبل فرقة ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية ثم في الترتيب خلاف للشرح
حيث قدم الحاء المهملة على العين المهملة ولكن حيث قدم الخاء المعجمة على الغين المعجمة قوله
ثم استشعر اعتراضا [redacted] الى قوله فاجاب اي اضمر الاعتراض واومى اليه بتصريح الجواب
من قولهم استشعر فلان خوفه اي اضمره والجواب يستعمل في السؤال فاطلاق السؤال
على الاعتراض صريح او كناية باعتبار ان فيه معنى الكشف قوله الى بابى شاذ مخالف
للقياس اي سواء كان وجوده قليلا او كثيرا الا انهم قالوا المراد بالشاذ في كلام بعضهم
على خلاف القياس الى قلة وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف — في نظر صح
ان الشاذ هو الذي يكون في وقوعه كثيرا لكن يخالف القياس والنادر هو الذي يكون وجوده
قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الى الثبوت فتأمل فان قيل كيف
كان ابى بابى شاذ مخالف للقياس وقد قال في المطول ان ابى يأبى وقلى يقلى وسجد وقطط
شعره وآل وماه وما اشبه ذلك ليست مخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع
فهي في حكم المستثناة فكأنه قال القياس كذا الا في هذه الصور [redacted] اجيب بانه لكون هذه الامثلة
من الشواذ المخالفة للقياس بالنظر الى القياس السابق في الاعتبار فلا ينافي جعلها مندرجة
تحت القانون المتأخر فتدبر واعلم كما ان عند الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك عند البلغاء
قياس واستحسان فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاستحسان قوله وهو وارد في
افصح الكلام فان قيل قد صرح في الباب الثاني في القاعدة الثامنة من مغني اللبيب
ان اسم التفضيل لا يضاف الى معرفة مفردة كما لا يضاف اليها كل واي لا يقال اللام
للاستغراق فيفيد العموم لانا نقول لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد نوقش

ان

مطلب الفرق بين الشاذ والنادر والضعيف

مطلب عدم جواز اضافة اسم التفضيل الى معرفة مفردة وكون لفظ واي

الا ما يضاف اليه افعل التفضيل يجب كونه لام الجنس فقط فقول شارح مختصر الوقاية — صح
نصيبي القول اقوى الذريعة اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يقال ايضا اللام زائدة فكانه
مضاف الى نكرة مفردة لانا نقول فيه [redacted] بعد لا يخفى اجيب بان المصنف حذف
والتقدير افصح افراد الكلام كما في قولهم وجه زيد احسنه اي احسن اعضائه لكن قوله
كما لا يضاف اليها كل وان ينتقض بقوله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل وبقوله عليه
السلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله عليه السلام كل ذلك لم يكن في جواب
ذي اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وايضا ينتقض بتلك
الامثلة قولهم لفظة كل ان دخلت على المعرفة اوجبت عموم اجزائها اذ المراد في كل منها
الافراد او بحديث ابي موسى قال يا رسول الله اي الكلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص اي الكلام
خير وبقولهم اي بغداد اطيب وقد يجاب عن الانتقاض الثاني بمنع كلية هذا القول وان
تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الاية والحديث الاول ان اللام للجنس والمعرف
الجنسي في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن اشكال اسم التفضيل ايضا لولا عدم سماع زيد افضل
الرجل والجواب عن الحديث الثالث والشعر ان اسماء الاشارة والضماير على ما في حواشي شرح العضد
حكمها حكم مشار اليها او مرجعها في العموم والخصوص فالمشار اليه ههنا متعدد وكذا المرجع اذ لكون
تنوين ذنب للتكثير او للعموم بقرينة المقام او لانه اسم جنس يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي
وفي فصول البدايع مرادهم ان الكل الداخل على المعرفة توجب العموم الافرادي في اجزائها [redacted] بتقدير جزء
منكر والمعنى في قولهم كل الرمان مأكول كل جزء من اجزاء الرمان مأكول والجواب عن الثاني
عن افعل اي ذوي الكلام واي خصاله واي ذورها وفي ههنا بحث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه — اي صح
عن ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان هذا المعنى مما [redacted] لا يقبل
التشكيك والتفاوت بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل الا بحسب
المنضمة في الفصاحة مع الشركة ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ ولا خفاء في تفاوت البلاغة

مطلب لفظة كل

مطلب كون حكم اسماء الاشارة وحكم الضمير حكم مرجعه في العموم والخصوص

مطلب عدم نص الافضلية في الفصيح وطريق وتأويل

بالزيادة والنقصان او يحمل على التجريد عن معنى التفضيل ويأوّله بالوصف كما يدل عليه قوله
في الجواب في كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا ولكن ذلك مشروط بان
يكون مجردا عن الامور الثلثة اللام والاضافة ومن مع كونه سماعيا يجب النقل فيه عن ائمة
اللغة عند غير المبرد على ما صرح به الرضي فان قيل على تقدير التجريد ما فائدة صيغة التفضيل قلنا
فائدتها المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع جدا قوله للقياس اي القانون المستنبط
من تتبع تراكيب البلغاء قوله دون الاستعمال اي دون الوضع الواضع يقال هذا اللفظ مستعمل

مطلب تجريد افعل التفضيل عن معنى التفضيل وبيان شرطه فيه

ح اي موضوع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اي غير موضوع بازاء المعنى فالمراد به الوضع من قبيل اطلاق
الملزوم وارادة اللازم كذا قيل اعلم ان معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون
ذاك اذا كان احط منه قليلا ومنه تدوين الكتب لانه ادناء البعض من البعض ودونك هذا اي

مطلب كلمة دون

خذه من ادنى مكان منك ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف
ثم اتسع فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطي حكم الى حكم ولا اخفاء في انه لفظ بالاتساع المذكور قيد التفاوت
والانحطاط على ما صرح به الشريف وقيل بمعنى قدام في الاصل وقول الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا
شهداءكم من دون الله اي دون لا تستعمل بمعنى قدام الشيء وبين يديه مستعار من معناه الحقيقي الذي بيناه
اعني ادنى مكان من الشيء يأباه كلام صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر فيه مجيء دون بمعنى قدام
ولم يعده من المجاز لان دأبه في الكتاب المذكور تفصيل المعاني المجازية عن المعاني الحقيقية بتصويرها
بقوله ومن المجاز ويجيء بمعنى بعد وبمعنى عند وفي القاموس دون نقيض فوق ونقيض وبمعنى الشريف والخسيس
وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير قوله وقسم مخالف للاستعمال دون
القياس لا يقال كيف يكون قسم من الشاذ وهو عندهم ما يخالف القياس كما يشير اليه تفسيره
السابق حتى يصير ثلثة اقسام لانا نقول لفظ الشاذ يطلق كثيرا على النادر ايضا من معنى مخالف القياس والاستعمال صح

مطلب المشاكلة مع لازمة الضبط جدا

قلته وذكر المثلة على سبيل المثال كلمة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته او في صحبة صفته
ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في جواب بعضهم بجوابه قال ان لابسط الشهادة لم يجعل
لبسط صح

عن

عني وقوعا محققا او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا نجد لك طبخه قلت اطبخوا لي
جبة وقميصا والثاني نحو قوله تعالى صبغة الله بهو مصدر مؤكد لآمنا بالله اي تطهير الله
لان الايمان يطهر النفوس والاصل فيه ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون
اولادهم في ماء اصفر يسمونه ماء المعمودية ويقولون انه تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة
بصبغة الله صح
لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول من غمس النصارى
اولادهم في الماء الاصفر ولا يلزم ان يكون كله بالنظر الى السابق قال السكاكي قد صرح
بالمشاكلة في قوله تعالى يد الله فوق ايديهم ثم لا نزاع ان المشاكلة من قبيل المجاز والعلاقة فيها
التقارن في الخيال كما حقق في شروح البدائع لا الوقوع في الصحبة كما هو المشهور لان العلاقة فيه
مصححة للاستعمال الذي به الوقوع في الصحبة ومقدمة عليها فقول الشارح في شرح الكشاف
ان المشاكلة ليست بحقيقة ووجه المجاز ليس بظاهر ولذا قال الزمخشري هو فن بديع في كلامهم
وطرز عجيب ليس على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان
العلاقة المعتبرة بين الطبخ والخياطة وقوله ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يكن
التفصي مما عيب على ابي تمام في قوله لا تسقني ماء الملام البيت وقوله وهذا الابيات في التقسيم الحصر
في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة او في غيره وهو مجاز او كناية لان ذلك
باعتبار اللفظ مع المدلول وههنا بمجرد لفظ المصاحب وموافقتا له من غير نظر الى المعنى
المعنى صح
وان افاده لا بالقصد الاولي ولو اتفق المجاز في بعض الصور كما في جزاء سيئة سيئة فان الثانية وان
افاده صح
سيئة صح
كانت مسببة عن الاولى لكن غير منظور الى كونها مسببة في هذا الباب ولا يصلح ان تكون السيئة
الاولى علاقة المجاز لانها قرينة في هذا الباب ليس على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل

مطلب الامثلة المغيرة عن حالها للمشاكلة

والمشاكلة مرعية في كلامهم حتى حملهم الاهتمام بها على اخراج الشيء عن اصله وقال الزمخشري
في تفسير سورة المؤمن فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لاجل الازدواج كقوله عليه السلام
غير خزايا ولا ندامى وحقه ولا نادمين لانه جمع نادم وقوله عليه السلام الا الا توطأ الحبالى

الجبلة صح

العارضة صح

والجبالى والقياس الحوائل لانها جمع حائل وقولهم لا آتيه الغدايا والعشايا الغدوة

وقولهم عندي ما ساءه وناءه اراد وانآءه لانه لا يتعدى وقولهم هناني الطعام و

مرائي وانما هو امرأني وقول الزمخشري في ديباجة الكشاف عماة وعناة والقياس عمى

وعنون وقوله عليه السلام اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا [illegible] ما ودعوكم فانه عليه السلام استعمل

ماضي يدع فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء بنية البار تبرح عن بنية

خطأ محض ليس بشيء وقد يقال معنى مخالفة الاستعمال مخالفة وضع الواضع بمعنى انه خلاف

ما ثبت من الواضع فلا مشاحة ح قوله لا يقال ابى يابى لامه اه وقد يقال ان ابى يابى

بمعنى امتنع وهو فرع منع فلما كان في لام اصل ما كان [illegible] حرف حلق فكان فيه حرف

حلق وقد يقال ابى يابى مقلوب ياب ييأى فكان عينه حرف حلق في الاصل المقلوب عنه [illegible] وهو

ليس بقوي قوله سلمنا انها من حروف الحلق على ما ذهب اليه الجاربردي والسكاكي وسيبويه

وابو الحسن لكن الجاربردي جعل الالف بعد الهمزة والهاء كما نسب الى سيبويه وجعلها

السكاكي بينهما قبل وسمى جعله اياها من مخرج الهمزة ان مبتداها مبتدأ الحلق ثم تمتد وتمر

على الكل وبقي فيه ان التسليم هذا انما في جعل هذه الحروف ستة فيما يحوج الآن يقال انه

ان راى المذهبين او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة حرف

مطلب الدور

واحد او عدها بفتح العين لاجله كما ذكر قوله لا يجب ان يكون الفتح لاجلها للزوم الدور

يسمى صح

والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة اما بمرتبة وهو الدور المصرح

ويسمى دورا مضمرا والى مرتبة ان رالى دفع الدور بان يقول كانهم لما علموا ان الا بي

تقلب الفا على تقدير فتح العين سوغوا فتحها اذ يكون فتحها حج مع حرف الحلق قوله والفاعل

مطلب مهم

يفعل فلغة بني عامر والفصيح الكسر اي في المضارع من باب ضرب كذا صحح بعض من تصدى لتحشية

بصحيح صح

هذا الكتاب وقد وقع في عامة الكتب انه لم يعلم ومن بعضهم من الفاسطي [illegible]

والصحيح انه عامرية كما ذهب اليه ابن الحاجب وذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى

ويهلك

تبيين للفاعل صح

ويهلك الحرث والنسل في سورة البقرة انه قرأ الحسن ويهلك بفتح اللام بينه للفاعل

ثم قال وهي لغة ابى يابى وذكر آخرهم الاحقاف انه قرأ فهل يهلك الا القوم الفاسقون

بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك ثم في وصف الكسر بالفصاحة نظر اذ

الفصاحة لا تطلق الا على الاعيان مخصوصة لا يوصف بتلك المعاني الا المفرد والكلام

والمتكلم اللهم الا ان يحمل على المعنى اللغوي وهو الظهور او يقال الموصوف هو المفرد و

المتكلم والاسناد الى الكسر اسناد الى السبب قوله واما ركن يركن وعن صاحب الكشف

من الشواذ قوله وان كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين قال الخوارزمي في شرح

المفصل هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني والرابع دعائم الابواب لانها اكثر

مطلب كون الباب الثاني اصل الابواب

يفعل بفتح العين في الاول وكسرها في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل عليك فعل ولم تدر

من اي باب هو فاحمله على فعل يفعل بالكسر فانه اصل الابواب كلها وقال ابن جني باب المتعدي

ان يجيء على يفعل بكسر العين وباب اللازم ان يجيء على يفعل بضم العين وقد يجيء هذا

في هذا وهذا في هذا قوله الا ما شذ استثناء مفرغ والمستثنى منه محذوف تقديره يجيء

مضارع فعل مكسور العين على وزن يفعل بفتح العين في جميع المواضع الا ما شذ وسماه

النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبل الا لانه غير مشتغل عن المستثنى منه

مطلب بيان الاستثناء المفرغ على وجه لا يكاد ان يوجد في غير هذا الكتاب

فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى وقبل المستثنى يجب ان يكون فارغا عن

الاشتغال بالمستثنى منه اذ هو محذوف فقولهم المستثنى مفرغ منه على ظاهره اذ الفراغ

وصفه ويجيء الاستثناء المفرغ في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر

ان يكون في الفضلات وقد يقع في غير الفضلة نحو يحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح

قال الشارح في شرح المفتاح لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في الصفة نحو جاءني

رجل الا الكريم واعترض عليه الدماميني في شرح المغني بان في الخلاف في هذه المسئلة

مطلب فقط جواز نيابة الجملة من المفرغ

سهو اقول مراد الشارح نفي الخلاف المعتد به فالسهو في مقالته لا من اخذ مقالته

المعتد به سر

واعلم انه يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما اسمية كقولك ما جاءني احد الا
زيد خير منه وهذا من قبيل التفريغ باعتبار الصفة ولا فرق بين ان يكون الوصف بالمفرد او بالجملة
واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد الا ابوه قائم وهي في الكل
صفة واذا وقعت بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند من جوز الحال من النكرة
ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان
الجملة لا تبدل من المفرد كذا قيل وفيه نظر لانه صرح علاء الدين البسطامي في حواشي المفتاح للشرح
في لا جرم آخر نا فان اثرنا بدل من ضميره لا جرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال صرح
العلامة ببدلية لا ينفصل من شعبة وجوز الرضي وصاحب الكشاف والمغني كون الجملة
الكشفية بدلا من المفرد واما فعلية وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا
يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني
لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذه الحال
محالا يقارن مضمونه بمضمون عاملها الا على تأويل العزم والتقدير وجعل المعزوم عليه
المجزوم به كالواقع الحاصل وقد يقال اذا وقع ماض بعد الا شرط معه قد نحو ما الناس الا قد
عبروا او ماض آخر بعده منفي نحو ما انعمت عليه الا شكر او مضارع منفي نحو قوله تعالى
وما يأتيهم من رسول الا كانوا او في معنى النفي نحو انشدك الله او انشدك الله الا
فعلت وهو وان كان فعلا صورة الا انه مأول بكم والمعنى ما اطلب منك الا
الافعال فكلمة نشد تدل على الطلب ووجه التعرية الى الجنابي انهم ضمنوه معنى
ذكرت او لانه بمنزلة دعوة حيث قالوا انشدك بالله والله كما قالوا دعوت بزيد وزيدا
فان قيل المذكور مثبت فما وجه معنى النفي قلنا هو من باب تضمين المثبت معنى النفي وذكر
صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين لفروجهم حافظون الا انه يجوز ان يضمن حافظون معنى

النفي

مطلب جواز ابدال الجملة من المفرد وعدم جوازه

مطلب وقوع الفعل الماضي حالا بلا كلمة قد وبلا واو وعدمه

مطلب تضمين المثبت معنى النفي

النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشف في مثل قولهم لو لا علي لكان عمر هالكا انه يتضمن
كما معنى النفي كانه قيل ما كان عمر الا هالكا وقد يوجه بان الا لنقض معنى النفي الذي تضمنه
القسم لانك اذا [redacted] حلفت غيرك بالله تعالى فقد ضيقت الامر في فعل مطلوبك فكانك
قلت ما اطلب منك الا الافعال ويبقى ههنا فائدة وهي ان الا يكون حرف عطف عند
الكوفيين بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذاك منفي بعد ايجاب وهذا
موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه والمراد بشبه الجمع المعرف
بلام الجنس والمفرد الغير المختص بواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او
شبهه واشترط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء بان يكون تابعة لجمع منكر غير محصور
فلا يجوز حذف موصوفها وقد تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكر الاخفش
والفراء وابو عبيدة وقد تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وابن مالك قوله واما فضل الفصل اعلم ان
معناه من الفضلة والزيادة لا من الفضيلة والغلبة في الفصل لان الشائع ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم
في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كصاحب المراح وكل عطية لا يلزم من يعطي يقال لها فضل قوله
رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل الا باحدى
الشفتين للاخرى وانضمامهما والضمة لهما مزيد اختصاص بالمزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم
بالنسبة الى فاعله والمفعول الذي لم يسم فاعله ناسب ما وضع لهذا الباب وهي الصفات اللازمة المزوم وهو
في الحقيقة الضم الغير المفارق فاختير الالفاظ بضم التناسب قوله ويكون لافعال الطبايع اي الصادرة
عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون الصادر منها اثرا واحدا او فعلا
على نهج واحد قيل الطبع في اللغة السجية اي الخلقة التي جبل عليها الانسان وهو في الاصل مصدر والطبيعة
والطباع بالكسر مثله في قول بعض الافاضل الطبع قوة النفس تحكم بالاحكام من غير فكر ونظر فيرتبه
فالكل واحد بحسب اللغة واما بحسب الاصطلاح فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع في الاصطلاح ما يكون
مبدأ الحركة مطلقا سواء كان له شعور كحركة الحيوان او لا كحركة الافلاك عند من يجعلها غير شاعرة والا

مطلب لفظ الا

منكورهو

بلزوم هو

مطلب

مطلب تعريف الطبع والطبيعة والطبايع

مجار

والمراد بمبدا الحركة الصورة النوعية او النفوس على ما حقق في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدا
الحركة من غير شعور كالصورة الحجرية التي تكون مبدا للحركة الهابطة من غير شعور كذا قال الامام في كتاب
الانارات وقال الشريف الجرجاني قد اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا
الطباع اعم منها لانه يقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة
والسكون فيما هو اولا وبالذات من غير ارادة ثم ليس المراد بالحسن ما يكون اكتسب بالزينة من صفاء اللون وغيرها
الملمس ونحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبة على ما ينبغي ان يكون وبالقبح خلاف ذلك فهو مقتضى
الطبيعة اذ لا يختلف ذلك وقال عماد الدين الكاشي الكرم كيفية نفسانية تقتضي ايصال النفع
الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد عبد الله الكريم نقيض اللوم وهو جامع للخصال
المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو شجاعة وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع
القدرة فهو عفو وقيل الكريم بمعنى الجود والبر وصدور الخير الى الغير بالبذل والعفو ويكون ذلك
ملكة للنفوس الزكية بملاحظة لطفه وحسنه عقلا وشرعا وتعودها فهو من الكيفيات النفسانية
الخلقية واراد بقوله ونحوها الصغر والكبر المراد بهما ليس عظم الهيكل وقصره اذ الصغير قد يكون اعظم
هيكلا من الكبير بل المراد التفاوت الظاهر الذي يعرض للشيء صادرا من الطبيعة بالنماء والوقوف
ولم يجعلهما من الافعال الطبيعية لاختلافهما باختلاف الاحوال والاوقات **قوله** ولا يكون الا لازما
الابواب الثلاثي كلها يكون متعديا ولازما الا هذا الباب فانه لازم لا غير وعليك التتبع
للامثلة في موارد الاستعمال **قوله** وشذ رحبتك الدار والاصل رحبت بك الدار فحذف الباء اختصارا
لكثرة استعماله فيكون غير متعد في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بكذا شرفتكه لا يكون متعديا
فشذوذه من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملتبس وقد يقال بحكم ان يكون تعدية لتضمنه
معنى وسع قال الخليل قول نصر بن سيار رحبكم الدخول في طاعة الكرماني اي وسعكم شاذ ولم يجئ
في الصحيح فعل بضم العين متعديا غيره واما المعتل فقد اختلف فيه قال الكسائي في اصل قلته
قولته وقال سيبويه لا يجوز ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا اشكل امره يحمل على الصحيح ولم يجئ في الصحيح

بيان تعريف الكريم

اعلم

فعل بضم العين متعديا **قوله** واما الرباعي المجرد اعلم ان ابواب الرباعي كلها سواء كان
مجردا او مزيدا بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان او موازنا يكون متعديا ولازما
ويكثر على النسبة في موارده وفعلل قد يصاغ من اسم رباعي لعمل مسماه كقرمص
القرموص اذا حضره ولحكايات المسمى كعقرب الشيء اذا لواه كالعقرب و
لجعل في شيء كفلفل الطعام وعصفر الثوب وللاصابة مسماه كعرقبه اذا اصابه بعرقوبه
وللاصابة بمسماه كعرجنه اذا اصابه بعرجون وللاظهار مسماه كعسلجت الشجرة
اذا اخرجت عساليجها وللاختصار الحكاية كبسمل وحسبل وسبحل [redacted]
~~اذا قال لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله وحمدل وجعفل~~ اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم
وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله وجعلني الله [redacted] ذكره في شرح التسهيل **قوله**
لانه ليس في الكلام اربع حركات فان قيل هذا منقوض بنحو هدبد وهو اللبن الغليط وعلبط بالعين المهملة
المضمومة وهو قطيع من الغنم قلنا الاصل هدابد وعلابط فحذفت الالف للتخفيف **قوله**
ويلحق به اي الرباعي المجرد نحو جورب تقول جوربته فتجورب فلبسه والجورب معرب والجمع
الجواربة والهاء للعجمة ويقال الجوارب ايضا وجلببه اي لبس الجلباب وهي الملحفة وبيطر اي
عمل البيطرة من البطر وهو الشق وبيقر اي يقال بيقر الرجل اي اقام بالمصر وترك قومه
بالبادية والبيقرة اسراع نطاطي الرجل راسه وهرول الهرولة ضرب من العدو وهو
بين المشي والعدو كذا في الصحاح وشريف الشريان وهو ورق الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف
فساده فيقطع تقول شريفت الزرع اذا قطعت شريافه فان قيل لم لم يحكم على اخرج
بانه ملحق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحراجا يقال اخرج اخراجا قلنا
لان الاعتبار بالفعل لعمومها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم مجيئه
في بعض الصور منه فانهم لا يقولون برقاشا وحطابا وعرباذا بل برقشة وحطبة وعربذة
يقال برقشت الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وحطبه اي صرعه ورجل معربذ يؤذي

مطلب استعمال فعلل بوجوه متفاوتة واخذه من الاسم الرباعي

حضرم صح

وحدل وجعفل وهيلل وحوقل صح

فذلك ولا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله صح

اي البستة الجورب صح

دحرج صح

نديمه في شكره والقرينة سوق الملحق ولان الشرط توافق المصادر اجمعين ولان حرف
الالحاق لا يزيد في الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية لا للمساواة له في الحركة
اللفظية واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر ليس
جعله موازنا له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في
الالحاق ولا الاعلال في غير الاخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلا للاصلي
في الملحق به فيعامل بالملحق معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد
ان يكون الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد ههنا
ولذا قال ودليل الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في الاسم ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين
واللام في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف زائد فلا بد من المماثلة في الملحق
لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذا حكموا على اقعنسس بانه ملحق باحرنجم ولم يحكموا
على تخرج بانه ملحق باحرنجم مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة
الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الحاء
وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة
في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موقعها والفرق بين الاصل والملحق يجب
ان يكون فيه ما نبه للالحاق دون الملحق به مثلا يجب في باب حوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دون باب دحرج وفي باب اقعنسس وتجلبب تكرير اللام دون باب
احرنجم وتدحرج ودحرج على هذا القياس بين الملحق والمتشعبة ان زيادة الحرف
في المتشعبة لقصد زيادة معنى وفي الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ اخر ليعامل معاملته
لا لزيادة معنى قوله ودليل الالحاق اتحاد المصدرين يكون اللام عوضا من المضاف اليه
كما قال ابو شامة في قوله بدأت ببسم الله في النظم اي الاصل في نظمي وقال صاحب الكشاف
في وعلم آدم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وجوز في قوله تعالى تجري من تحتها الانهار

كون

مطلب معنى الالحاق

الملحق صح

اي الملحق صح

وجلبب صح

اي الحاق السلام عليه صح

مطلب كون اللام بدلا من الاضافة

كون اللام بدلا من الاضافة ومنه ايضا حيث قال والمعنى فان الجحيم هي مأواه وليس
اللام بدلا من الاضافة وقال في المغني والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب
في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا هو مذهب الكوفية على ما في شرح الكشاف والمفصل
للشريف وبعض البصرية وكثير من المتأخرين ايضا على ما في شرح المغني وقيد ابن مالك
جواز هذا بغير الصلة ومعنى اغناء الاضافة في الاشارة الى المعهود على ما هو من جعل
البصرية وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل الالحاق وجهان الاول
ان حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى وضعت الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني
هو موافقة المصدر ثم قال واعتمد الزمخشري على الوجه الثاني لكن الوجه الاول هو
التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مختص بالافعال لان الاسماء ليس لها مصادر قوله
لئلا يلزم ان يرد عليه مثل استخراج الا ان يقال كلامنا في الفعل قوله واعلم ان الحروف التي
تزاد اه اعلم ان زيادة الحروف في كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد كهمزة النقل
وللتعويض كتاء ناقة ولتفخيم المعنى كميم زرقم (بمعنى الازرق اي الشديد الزرقة) وللمد كالف حمار وواو عمود وياء قضيب
وللالحاق كباء جلبب وللامكان التلفظ كهمزة الوصل قوله حروف سألتمونيها اعلم ان حروف
الزوائد هي التي يشملها قول الشاعر يا اوس هل نمت لم يأتنا سهو فقال اليوم تنساه
او سألتمونيها او اتاه سليمون او واتاه سليمان او آنست موليها او امان وتسهيل او
قوله هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمانا حكي ان جار الله العلامة
سئل عن الزوائد فقال هويت ثم سئل مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال
اليوم تنساه فانظر الى فطنته وحكي ايضا ان الاخفش سئل سيبويه عن الزوائد فقال
فقال في جوابه واتاه سليمان فقال الاخفش ما معنى هذا الكلام المجيب سليمان
لهذا السؤال قال سألتمونيها فقال نعم ولم يفهم معناه قال هويت السمان فقال لا اكثر
عن السمان حتى اجبتني عن محبتك السمان فلم يكن جوابك مطابقا للسؤال قال اليوم تنساه

مطلب فوائد حروف الزوائد

مطلب الفاظ المشتملة على حروف الزوائد وبعضها حكاية لطيفة

السمان صح

فغضب الاخفش وقال بما اجبت ولم تفهم معناها ايضا ولهذا سمي اخفش وحكي
ايضا ان ابا العباس المبرد سئل ابا عثمان المازني عن الزوايد فانشده بيت السمان
فقال له الجواب رحمك الله فقال اجبتك مرتين يعني بيت السمان في المصراعين وليس المراد
من كونها زوايد انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سألتمونيها
بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق والتضعيف فلا يكون الا منها قوله الا في الالحاق يريد
الالحاق الذي هو على وجه تكرير الحرف نحو قردد واما زيادة الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون
الا من حروف سألتمونيها لكنه ترك لظهوره قوله اي حرف كان هي تامة بمعنى وجد ووقع
وثبت وحدث وقال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول على وفق ما في كشف الكشاف في
قوله تعالى وان كان ذو عسرة الاية قد تقرر ان كان التامة حقها ان تدخل على الاحداث
دون الاشخاص وقال حسن الفناري والحق ان تدخل على الذوات اذا وجد فيه نكتة ولذا ذكر — اذ يدخل صح
في شرح اللب للسيد عبد الله وغيره ان كان في الاية الكريمة تامة قوله الاول اصله اوأل — من وأل اذا نجا صح
على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين من همز الاوسط قلبت الهمزة واوا على غير القياس
وادغمت بدليل اول منك وجمعه على اوائل او ااول من اول قلبت همزته واوا وادغمت او وول
على وزن فوعل كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو الاولى همزة ولم يجمع على اواول
لاستثقال قالوا هو كما سبق معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولان الاولون — الاولون
الاوائل الاولى الاوليان الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو اولهم وهو الاول — الاوليان صح
ولما لم يكن للفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح ولا مما استعمل منه فعل كاحمر
ولا مما استعمل منه اسم كاحنك خفي فيه معنى الوصفية اذ هي انما تظهر باعتبار المشتق منه والفعل
ذلك المشتق به كاعلم اي ذو علم اكثر من علم غيره واحنك اي ذو حنك اشد من حنك غيره
وانما يظهر وصفيته بسبب تأويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اي جري
فلا جرم لم تعتبر وصفيته الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية

مطلب كان التامة

مطلب بيان لفظ اول وفي ضمنه بيان الغاية

بعد

بعد ظاهرا اذ هي دليل على انه ليس كما كان افكل واربع فان خلا منهما معا ولم يكن
مع اللام او الاضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر كقول علي رضي الله
عنه احمده اولا باديا ويقال ما تركت له اولا ولا اخرا ويجوز حذف المضاف اليه من اول
وبناؤه على الضم اذا كان متعلقا بظرف الزمان نحو قوله لعمرك ما ادري واني لاوجل
على اينا تعدو المنية اول اي اول اوقات عدوها وبما ذكرنا تبين ما في درة الغواص حيث قال — اوّل صح
ويقولون ابدا به اولا والصواب ان يقال ابدا به اول بالضم كما في قول الشاعر
المذكور وانما بني اول بعدها لان الاضافة مرادة فيه لان تقدير الكلام ابدا به اول الناس
فلما اقتطع عن الاضافة بني كالاسماء الغاية التي هي قبل وبعد ونظايرهما ومعنى تسمية هذه
الاسماء بالغايات انها جعلت غاية للنطق بعدما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت
ان تبنى لان اخرها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا
مبنيا وانما بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عند البناء
بالضم الذي خالف حركتي اعرابها ليعلم بها انها مبنية لا معربة على ان اول اذا اعرب لا ينصرف
لانه على وزن افعل فهو صفة ولذا قالوا كان ذلك عاما اولا ما رايته مذ اول من امس
ولم يسمع صرفه الا في قولهم ما تركت له اولا ولا اخرا فجعلوه في هذا الكلام اسم جنس
واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى ما تركت له قديما ولا حديثا انتهى
علم ان المخطئ مخطئ قوله افعل ومصدره يجيء افعالا الا في فان مصدره اذى — آذى صح
واذاة واذية ولا تقل ايذاء كذا في القاموس نعم وقد جاء في مصنفات الثقات لفظ الايذاء
والاعتذار انه من قبيل اطلاقات المصنفين ومساهلاتهم في استعمالاتهم كاستعمال قط
في المضارع المنفي وام المتصلة مع هل وادخال اللام على غير والجمع بين النفي والاستثناء
والنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال خارج عن القانون
ليس بعربي اصلي ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الثقات يجعل بمنزلة نقلهم ولا — بينهم

مطلب كون استعمال قط مع المضارع المنفي وام المتصلة مع هل وادخال اللام على غير والجمع بين النفي والاستثناء والنفي من قبيل المساهلة

حاشية شرح

على ما ذكره صاحب الكشاف حيث استشهد بشعره ابي تمام في مجيء اظلم متعديا
ونظيره ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن على وفق ما ذكره
علاء الدين البسطامي في المفتاح للسعدي من ان الوكادة بمعنى التأكيد لا يوجد في كتب اللغة
ولا في استعمال العرب وليست من لغة العرب الا ان المصنف ثقة في اللغة فيكفي استعماله وما ذكره
علاء الدين هذا في شرح لب الاعراب حيث قال قال الرضي ولا يقع كافة مضافة بل حال
في كلام من لا يوثق بعربيته ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مضافة في المفصل حيث
قال لا اشتباه في ان الاعراب محيط بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث فسر قوله
تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا يوثق بعربيته خطا بل الوجه ان يجعل
استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة رواياتهم وما ذكره علاء الدين في حاشية الهداية حيث قال في الديباجة
واخلفهم من [redacted] زيد بمعنى جعلته خليفة لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا
ان حسن الظن بالمصنف بانه وجده ثم قال ونظيره ابكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه في كتب
اللغة لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في ابكم ان استعمال الثقات الالفاظ في المعنى يجعل بمنزلة
نقلهم وروايتهم وما ذكره صاحب الهداية في اواخر ادب القاضي من شرح الهداية من ان الانابة بمعنى جعل
الغير نائبا عن نفسه لم يوجد في الكتب المتداولة بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع ومن هذا اخذ بعضهم
في استعمالها في هذا المعنى ثم قال لكن ليس هذا موضع مؤاخذة لان صاحب الكشاف استعملها في ذلك
المعنى في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة ثم ذكره في الصحاح ومجمع البحرين
للصغاني ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو افصح وذكره في الاساس ايضا انبته منابي و
استنبته **قوله** بزيادة الهمزة قال الرضي في شرح الشافية اعلم ان المزيد فيه لغير الالحاق لا بد لزيادته من معنى
لانه اذا لم يكن لغرض لفظي كما كانت في الالحاق ولا لمعنى كانت عبثا فاذا قيل مثلا ان اقال
بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة وذلك نحو ما يقال ان الباء في كفى بالله ومن في ما جاءني
من احد زائدتان لما لم يفيدا في الكلام فائدة زائدة سوى المعنى الحاصل والتأكيد فكذا الابنية الزائدة في

مطلب
معاني الافعال

قوله بسبب فيفيد الفاعل وجعله كان مجعولا بالسبب النصب على كونها مفعولا له والنصب على انه خبر كان والضمير مع الرابع منصوب على انه مفعول ثان لانه منصوب بمنصب اي الفعل ومفعولا شرح

ليصيب

واراب

مطلب
لطيف في جعل الالفاظ باستعمال الثقات بمنزلة نقلهم

اطلعت

افعال من المبالغة ثم قال والاغلب ان لا يجيء هذه الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد يجيء مما لم يأت
منه ذلك نحو الحم واشحم وجلد وقرد واستحجر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك **قوله** وهو للتعدية غالبا
وهو ان يضمن الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل
الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تجعل اللازم متعديا ضمنته معنى التصيير بادخال
الهمزة مثلا نحو جئت بهم وصيرته فاعلا لهذا الفعل المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل
مفعولا لهذا الفعل كقولك خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا فصار
معناه ان يجعل الفعل لفاعل يصير من كان فاعلا له قبل التعدية منسوبا الى الفعل لبيننا وامثل
فسقته لان معناه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قال وهو غالبا لجعل الشيء ذا اصله كان اعم
لانه يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو اخبى قوره اي جعلها ذات خباء وهو الابراز واجدى اي جعله
ذا جدي واذهبه اي جعله ذا ذهب وقد يجعل افعل لجعل الشيء نفس اصله وان كان جامدا نحو
احديت الشيء اي جعلت الشيء حدية وهدايا كذا في شرح الشافية للرضي **قوله** اغد البعير الغدة هي التي
في اللحم الواحدة غدة وغدة البعير طاعونه ومن افعل الذي للصيرورة احصد الزرع اي قارب
وقت حصاده والفرق بين ما ذكره ان الشيء ليس يحصل فيه بعد بل قارب حصوله فنزلت مقاربته منزلة
حصوله الا ترى انك تقول احرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم ولم يحصد بعد بخلاف الاول
فانه قد حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل بهذا المعنى للحينونة وكذا اجرب واخلف واجدب واربح والام واراح
واجرد وابشر وافطر كذا في المفصل **قوله** ولوجود الشيء على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول
موصوفا بصفة مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في الفاعل ان كان اصل الفعل لازما
[redacted] نحو ابخلته اي وجدته بخيلا وفي معنى المفعول ان كان متعديا نحو احمدته اي وجدته محمودا
واما قولهم افحمتك اي وجدتك مفحما فكان افعل فيه منقولا من نفس افعل كقول ابن النحي
ما اعطاك للدينار **قوله** وللسلب كون همزة افعل للسلب والازالة سماعي **قوله** نحو اعجمت
الكتاب اي ازلت عجمته اي ابهامه بنقط ما ينقط واهمال ما يهمل قال الجوهري العجم النقط بالسواد

مطلب
معنى اعجمت ومتفرعاته

وغيره مثل الت علیها نقطنا تقول اعجمت الحروف وعجمته مشددا ولا تقول عجمته
مخففا ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي تختص اكثرها بالنقط من بين
حروف سائر الامم ومعناه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون
المعجم مصدرا بمعنى الاعجام كالمدخل اي من شانه هذه الحروف ان تعجم اي ينقط ونقل
الازهري عن الليث ان الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية اي لا بيان لها وانها كانت
اصلا للكلام كلها واما كتاب معجم فمعناه منقط للتبيين بعجمته فتكون الهمزة للسلب وقيل
حقيقة اعجمت الحرف ازلت عجمته بنقطه فالمعنى حروف الاعجام اي ازالة العجمة
بالنقط وقال الحسن الغفاري جوز الشيخ كون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط و
هذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب مطردا او مسموعا في هذه الكلمة **قوله** نحو شغلته
قال بعضهم شغل واشغل بمعنى واحد فعلى هذا ينبغي ان يراد بزيادة الهمزة عدم افادة
الهمزة معنى زائدا على معنى المجرد ويكون النقل حينئذ الى الافعال للمجرد توسيع البناء ويمكن ان يراد
بالزيادة المبالغة بان يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل اذ اللغة لا تثبت
بالقياس **قوله** للتعريض وهو ان تجعل مفعول الثلاثي معرضا لان يكون مفعولا لاصل
الحدث سواء صار مفعولا له اولا نحو اقتلته اي عرضته لان يصير مقبولا قبل اولا ونحو اسقيته
اي جعلت له ماء وسقيا شرب اولم يشرب واقبرته اي جعلت له قبرا قبر اولا وابعت الفرس
اي عرضته للبيع وجعلته منتسبا اليه قال الشيخ المظهري العرض التقديم والتعريض تقديم احد
للامر اي ادخاله وايقاعه فيه ولغير ذلك كالكونه للتمكين نحو اقبرته اي جعلت له قبرا يعني
اعطيت له مكانا يقبر فيه وكذا احفرته والتمكين من الشيء نحو احفرته النهر اي مكنته من
حفره ولاتيان الفعل الى الحينية الى مكان اصله كاتهم واجبل اي اتى الى اليمن والجبل
وللتكثير كابعد اي كثر البعد وكذلك البن الرجل واتخم والحم واثمر وللحمد اي حمل المفعول
على اصله كاكذبته اي حملته على الكذب وللدعاء له اي التكلم بما يدل على دعاء الشيخ كاسقيته

نحو اقتلته اي عرضته لان يصير مقتولا قتل اولا صح

اى

اي دعوت له بالسقيا ولحصول السؤال كاستجديته فاجدته بالدال المهملة اي اعطيته
بما يدل على الرعاء الشيخ اي سالني الاعانة فاعنته وللاعانة كاحلبت فلانا وارعيته واقريته
وابغيته واطلبته واحربته اي اعنته على الحلب وعلى الرعي وعلى قرى الاضياف وعلى متغاه
وعلى مطلوبه وعلى حرب اعداه وللمطاوع فعل كفطرته فافطر وبشرته فابشر وهو قليل
ذكره الرضي في شرح الشافية وللمطاوع فعل كظارت الناقة على جوار غيرها فاظارت وقشعت
الريح السحاب فاقشع وكببت البعير فاكب اذا استوقفته بجذب زمامه فوقف وكبت
الرجل فاكب ذكره ابن المالك في شرح التسهيل ومما ذكره يظهر ما فيما يجيء في اكرم من
صاحب الكشف وللاتيان الفعل بالموصوف باصله نحو اكرم الرجل اي اتى باولاد كرام
وبمعنى فعل بالتخفيف كابكر وبكر بالتخفيف واقبلت البيع وقبلته واقلت البيع وقلته
واخزنته وحزنته وحب فلان فلانا واحبه وشغله الامر واشغله ذكره في شرح التسهيل وذكر
الشيخ التفتازاني ان المثال الاخير مما يجيء للزيادة في المعنى وقد ذكرنا من الرضي انه
لا بد للزيادة من معنى وان لم يكن الا للتاكيد وفرق الرضي بين اسرع وابطا وبين سرع وبطؤ بينهما
بان سرع وبطؤ ابلغ لانهما غريزيين كصغر وكبر قال الجوهري اسرع في الاصل متعد
وبمعنى استفعل نحو اعظمته واستعظمته وبمعنى الدخول في مكان نحو انجد واغار اي دخل
في النجد والغور وبمعنى الوصول الى العدد وهو اصل كاعشرت الدراهم واثمنت واربعت واخمست
واسدست واسبعت واثمنت واتسعت وامائت والفت اذا بلغت عشرة وثلثين و
واربعين وخمسين وستين وسبعين وثمانين وتسعين ومائة والف وللاغناء عن الثلاثي
كارقل واعنق بمعنى سار سيرا سريعا واقسم بمعنى حلف وافلح بمعنى فاز **قوله** واعلم
انه قد ينقل الي بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكره القطب في
المحاكمات معترضا على الامام حيث قال الامام احترز الشيخ بلفظ قد الدالة على جزئية
الحكم في قول الجسم الطبيعي قد يعرض له الانفصال والانفكاك من الافلاك مما افاد انما يرد

متعلق باحترز

وقشعت الريح السحاب فاقشع صح

وخزنته صح

كانا صح

كانتل صح

مطلب لفظ قد

الاحكام صح

على بعض الاوقات لا على بعض الافراد فليس من قبيل الكلام الا انه لم يعرض له الانفصال في بعض الاوقات لان الانفصال لبعض الاجسام موجود في نفسه ومنافٍ لما ذكر في شرح المطالع حيث قال احترز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم عن قوله لا تنقيض الخاص قد يكون اعم من نقيض العام من وجه عن الامور الشاملة فان نقيض الاخص منها لا يكون اعم منها ثم التحقيق ان لفظة قد لا تدل ظاهرا على بعض الافراد لكنها ليست مخصصة ببعض الاوقات بل قد يكون لبعض التقادير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما في قولك الحيوان قد يكون انسانا فتأمل **قوله** نحو اكب واعرض قال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى افمن يمشي مكبا ان يجعل اكب من الغرائب ونحو قشعت الريح السحاب فاقشع ولبس من كولاه ولا شيء من بناء افعل مطاوعا ولا يتقن نحو هذا الاجلة ككتاب سيبويه وانما اكب من باب انقض والام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذلك اقشع السحاب اذا دخل في القشع ومطاوع كب وقشع انكب وانقشع **قوله** قال الزوزني ولا ثالث لهما فيما سمعناه قال القرطبي في شرح صحيح مسلم ما ملخصه لم يأت في لغة العرب فعل ثلاثيه متعد ورباعيه لازم الا كلمات قليلة نحو كببته فاكب وقشعت الريح الغيم فاقشع ونسلت ريش الطائر فانسل ونزفت البئر ونزأت الناقة فانزأت وشنقت البعير فاشنق وذكر بهاء الدين صاحب الدر المنظوم في التعدية واللزوم قلعه الله فاقلع والكرماني في شرح صحيح البخاري جحمه فاجحم وابن التمجيد في شرح انوار التنزيل انقض والام من هذا القبيل ايضا ثم الظاهر ان الظرف اعني لهما متعلق بالمنفي وهو غير مستقيم والا نون كما في لا اخوين زيد وعمرو في مثل ما ذهب اليه البغداديون وابن مالك ان المصنف انتزع عن التنوين لاجل المشابهة والمصدر من جمهور النحاة جعل القوم سببا لوجوب التنوين جعله هو لا سببا لانتزاع التنوين وقيل هذا القول اقرب الى الصواب ثم لا يقال بهذا الظرف خبر ظرف مستقر لا لغو كذا الكلام في قولهم لا بد منه ولا دافع لعذابه ولا مقتضي للعدول عنه ونحو ذلك من العبارات

الواردة

مطاوع كبه فاكب صح

مطلب امثلة فعل متعديا وافعل لازما

فانزأت صح

نزف ماء البئر نفد كلا

لما صح

مطلب اعلم

الواردة على هذا النمط **قوله** عند سيبويه وهو لفظ فارسي اصله سيب وويه معناه بالعربية رائحة التفاح لقب بذلك لزكائه وقيل لانه كان حسن الوجه وجنتاه كانهما تفاحتان وقيل لانه كان نبيا اعجميا يعتاد شم التفاح وقيل للطافة لان التفاح من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الى ان قال كان ابوه مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز على شيخه الخليل بن احمد وكان الكندي يقول كان النحو اوحى اليه وقيل لم يبلغ مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخر وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي استاده الشيخ الجليل الخليل بن احمد البصري فقام مقامه في مسند درسه باتفاق اصحاب درسه لما رأوه افضلهم بعد تمام الامتحان وكتابه احسن كتاب في علم الاعراب قال السيرافي ما سبقه بمثله من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في العربية ذكر الكتاب يراد به كتابه في سنة ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى شيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وثلثين ومائة وقيل بمدينة ساوه سنة اربع وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلثون سنة وقيل قبره داخل المدينة في محلة الباهليين قريبة من باب البلدة وفي مثل سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه وجهان اكثرها البناء على الكسر والثاني انه يعرب اعراب بعلبك ذكر في ادوات الميداني والايضاح **قوله** وفي الفاعل لا يستلزم كثرة المفعول قال الجاربردي موتت الشاة لشاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى شاة واحدة وليس ثمة مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم ان هذا بخلاف قولك قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل ثم قال فيه ان قوله في المفصل ولا يقال للواحد لم يرد به الامام يستقيم فيه تكثير الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل والصحيح وفيه ما ترى من استلزام تكثير الفاعل كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمصنف ان الفعل الذي كان لا زيادة للتكثير في فاعله وهذا على

مطلب تفصيل سيبويه

الشيخ تاج الدين صح

والماهر

توفي صح

دفن بها صح

توفي بمحلة صح

على اطلاقه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت
وقد يكون في الفاعل نحو موتت الابل وذكر في الصحاح انه ان كان متعديا فالتكثير في
متعلقه يعني في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض الشارحين الا ان المراد
بالتكثير في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جمعا حتى لو كان
واحدا وغلق مرات لم يستعمل الا اغلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وهذا يخالف
ظاهر ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف للتكثير يكون في المتعدي نحو
جرحت وقطعت ولا يكون في اللازم الا نادرا نحو موتت الابل وموتت اذا كثر ذلك فيه ولا يجعل
متعديا كيلا يلزم الجمع بين معنيي التضعيف وذلك غير جائز فما في الكشاف وتفسير القاضي من ان قوله
تعالى نزلنا يدل على نزول القرآن منجما في اوقات مختلفة ليس بذاك لانه مبناه على كونه للتكثير ولا
صحة له لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان الابل مؤنثة لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها
اذا كانت لغير الادميين فالتأنيث لها لازم كذا في الصحاح ومراده اللزوم عند الاسناد الى الضمير
واما عند الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر في النحو قوله وللتعدية اعلم انه قد ينقل الفعل
المتعدي الى مفعولين الى باب فعل بالتشديد فيقتصر على مفعول واحد نحو كذبته وصدقته بخلاف
كذبني الحديث وصدقني الخبر وبهامش الغرائب ذكره الكرماني في شرح صحيح البخاري قوله
ولغير ذلك كالتصيير كعجزته اي صيرته عاجزا وكالدعاء له كبركته اي دعوت له بالبركة
وعليه كعقرته اي دعوت عليه بالعقر اي الهلاك وللاتيان الفاعل الى مكان اصله كتهمته اي اتى
الى التهم ولنسبة الشيء الى اصله كتميمته اي نسبته الى تميم وللتصيير فاعله كاصله كقوس
اي صار كالقوس وكتصيير فاعله ذا اصله كورق الشجر اي صار ذا ورق وللحينونة كظهر اي حان وقت الظهر
وللحمل كحفظ الكتاب اي حمله على الحفظ وللعمل المكرر في مهلة اي لوجه دانيا فشيئا كدرجته اي كذا وبمعنى
فعل نحو قلص وقلص وفصد وفصد وزال وزيل وبمعنى صير فاعله اصله نحو عجزت المرأة وثيبت
اي صارت عجوزا وثيبا وبمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا اعرض عنه وبين الشيء بمعنى تبين وفكر

في الامر

اسماء الجموع

في الامر وتفكر وللاغناء عن فعل كجرب وودع القتال اذا تركه وعير بالشيء اذا عابه وعول
عليه اذا اعتمد عليه وللتوجه كشرق وغرب وكوف ولجعل الشيء بمعنى ما صنع منه كعدله
وامره اذا جعله عدلا او اميرا ولاختصار الحكاية كقولهم امين وابه واف وسوف
وسبح وحمد وهلل وكبر اذا قال امين وبابه واف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله
الا الله ذكره في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل قد يجيء على التفعيل وعلى فعال مثل كذاب
وعلى تفعلة مثل توصية وهو قياس في الناقص وعلى مفعل مثل ومزقناهم كل ممزق وعلى
فعال مثل كلام واذان ووداع وصلوة والصحيح ان هذه اسماء للمصادر كسبحان قوله
نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا كسيبويه في قتال كانهم حذفوا الياء التي جاء بها اهل اليمن في قيتال ولذلك
قيل ان قتالا فرع قيتال من حيث ان حروف الفعل ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار
ما قبلها وعكس الزمخشري حيث جعل الياء اشباعا عن كسرة الفاء قوله وهو على ان بين
اثنين فصاعدا يعني ان وضع فاعل لنسبة مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل متعلق
بغيره صريحا مع نسبته الى ذلك الغير متعلق بالاول ضمنا كما اذا قلت ضارب زيد عمرا
فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا على نسبته الى عمرو متعلق
بزيد ولاجل تعلقه بغيره جاء غير المتعدي اذا نقل الى فاعل متعديا نحو كارمته فان
اصله لازم وقد تقرر ان المتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح مفعوله لان يكون مشاركا
للفاعل في المفاعلة بل يكون مغايرا للفاعل وهو المشارك يكون متعديا الى مفعولين
نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل
في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا له فيها فيتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله
للمشاركة فلا يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعول كما في شاتمت زيدا وذكر بعض شروح
الكشاف في باب المفاعلة معنى اخر كثير الاستعمال وهو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف
الاخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله قائما مقامه كقولك بايع زيد عمرا فان الحاصل من احدهما

مطلب اوزان مصادر باب التفعيل

البيع ومن الاخر المشترى ومنه المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم من كثرة الاستعمال
بلغ ما بلغ حتى قيل لا يمتنع دعوى ان باب المفاعلة حقيقة في القدر المشترك بين هذا القسم
والقسم المشهور وقوله فصاعدا حال وان كان مع الفاء في الحقيقة داخلة في العامل المقدر كما في قولهم
اخذته بدرهم فصاعدا اى فذهب الثمن صاعدا اى زائدا او التقدير بعضها فذهب او فنزيد العدد
صاعدا فلا وجه لما في شرح الفرائض لابن كمال باشا من ان الفاء لا يناسب المقام لان المراد تخريك
ما فوق الاثنين بالاثنين في الحكم المذكور وان الاولى الواو وهذا اللفظ لا يتغير لو كان حالا
من مذكر او مؤنث ثم ان العامل هذه الحال كما تكون مصدرة بالفاء كذلك تكون مصدرة بثم
كقولهم قرأت كل يوم جزأ من القران العظيم فصاعدا او ثم صاعدا اذ ذهب القراة زائدة ان
كانت كل يوم في الزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا نحو قم قائما اى فصعد الثمن صاعدا اى
صعودا قوله نحو ضارب زيد عمرا اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب للفرق بالف
التنوين في عمرو دون عمر لانه غير منصرف لا يدخله الف التنوين ولا في عمرو اذا
عمر الانسان وهو ما بين الحم ولا في العمر الذي هو بمعنى العمر في قولك لعمر الله لافعلن
ولا في مثل قول الشاعر يا عمرام العمر ام سرها حراس ابواب على قصورها ولا في عمرو في الفعل
اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية لا يجوز ان يقع عمر فلا يفضي الى
اللبس ولا اذا كان مصغرا لان لفظيهما ح واحد فلا يحتاج الى التفرقة ولا اذا كان
مضافا الى مضمر لان المضمر المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو قوله وبمعنى فعل
اى لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافر بمعنى نسبة السفر الى المسافر ولم يستعمل
ثلاثى من لفظ سافر بمعناه فيمثل به كما في شغلته كذا ذكر ابن الحاجب في المفصل لكن نقل
الجوهرى سفرت اسفر سفورا اذا خرجت للسفر وانا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب
وقول الشم سافر لسفر على نقله وانما يخرج على رئة فعل لان الزنة في اصلها للمبالغة والمبالغة
والفعل متى غولب فيه فاعله جاء ابلغ واحكم منه اذا زاوله وحده غير مغالب ولا مبالغ

والفاء صح
مطلب لفظ فصاعدا
مطلب بيان مواضع عدم كتابة واو عمرو
انسرها صح
وشغلته صح
والمبالاة صح

لزيادة قوة الداعي اليه نحو فلان يخاشي الله اى يخشيه خشية عظيمة ولغير ذلك كتكون لا بسال
الفاعل الى مكان اصله نحو بلى الى البيت وبمعنى تفاعل نحو تسارع وسارع وتجاوز وجاوز
ولا لاغناء عن افعل نحو واريت الشئ بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك الله فيك قوله والتكليف
معناه ان يتعاطى ذلك الفعل ليحصل له بمعاناته كتحلم اذ معناه استعمل الحلم وكلف
نفسه اياه ليحصل قوله ولاتخاذ الفاعل المراد بالاتخاذ جعل الفاعل المفعول اصل الفعل قوله
نحو تهجد اى جانب التهجد اى النوم بالليل وفي الصحاح هجد وتهجد اى نام بالليل وتهجد
اى سهر وهو من الاضداد ومنه قيل لصلوة الليل التهجد قوله مرة بعد مرة قال علاء الدين
السيرورى في المشهورة السنة القوم ان مرة نصب على الظرف اى ساعة مسماة بهذا الاسم
ثم قال وكثيرا ما كان يخالج قلبي ان هذا غير ملايم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظفرت
بنص من قبل الامام المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا المعنى هو الملايم في جميع موارده
هذه الكلمة وقد يجوز تكريرها بلا فصل شئ ويقال مرة مرة قيل الثاني تاكيد للاول وقيل
المجموع نصب على الحال اى مفصلا بهذا التفصيل ورد بانه مع انه لا معنى له مخالف
لما عليه القوم من انها ظرف او مصدر ولان الثاني يشهد لك كثيرهم ومن هذا القبيل قولهم
بوبته بابا بابا وجاءوني رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا وقرأت الكتاب حرفا
حرفا اى مفصلا بهذا التفصيل المعين وينبغي ان يعلم ان هذا التكرير قد يكون بحرف
العطف بالفاء وثم كقولهم دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الكبكبة اى مرتبين بهذا الترتيب المعين
وقال الدماميني في قولهم علمته النحو بابا بابا لم تزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول
عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب على انه صفة للاول ثم قال ابو علي ضرورة معنى
فقدره بعضهم بقبل اى بابا قبل باب وقال هذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم
بعدا او بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمطلوب دخول الابواب كلها وقد يقدر
مفارقا اى بابا مفارقا باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة

التهجد التيقظ من النوم معناه التجنب عن النوم بالليل والرقود النوم كرمان شرح القاموس
مفصلا هذا التفصيل صح
ثم كبكبة صح

وعلى هذا لا يخرج شيء من الابواب والمنقول عن الزجاج انه انتصب الثاني على انه تأكيد للاول
بمعنى مرتبا فان قيل فلم التزم ذكر الثاني مع انه مشكل قلنا ان ذكره اشارة الى المعنى الذي
يفيده الاول ورب شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال الفاضل الشريف في قول صاحب المفتاح
على ما يطلعك على جميع ذلك بابا فبابا انه نصب على المصدرية اي اطلاعا متدرجا والشيخ
الفاضل جوز الحالية ايضا هناك وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله ثم
يتزايد قليلا قليلا انه نصب على المصدرية اي تزايدا متدرجا في القلة وفي كلام النحاة ما
يشعر بانه محمول على حذف العاطف اي قليلا ثم قليلا وقد قالوا في قوله تعالى اذا دكت الارض دكا
دكا وجاء ربك والملك صفا صفا اي دكا بعد دك وصفا خلف صف وفي الكواشي فيهما
حال او مصدر اي يتزايد حال كونه قليلا ثم يتزايد حال كونه قليلا او تزايدا قليلا ثم قليلا
ثم قال والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف وانه مصدرية في جميع المواقع وانه بمعنى متكررا اي
تزايدا متكررا متعاقبا واحدا بعد واحد فالتعاقب والبعدية مستفاد من معنى التكرير لا من
العاطف المحذوف فان قيل فلم يجعل من باب كم عاقل عاقل وجاهل جاهل وفي الحديث كانت
كالجمجمة جمجمة تامة تامة حيث وصف الشيء بنفسه للتنبيه على تناهيه في ذلك قلنا لا بأس
لكن على تقدير ان يكون المنصوب مصدرا لا حالا واما قولهم كل فرد فرد فقيل من التأكيد اللفظي
وقيل من وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال لا من قبيل حذف العاطف دون المعطوف على ما قال
ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد الآية اي وقلت وحكى ابو زيد
اكلت سمكا لبنا اي ولبنا لعدم حسنه ههنا وقيل المراد كل فرد منفرد عن الآخر فرد بتركه لفظ
الكل في مثله مع ان العموم مراد كما يقال معرفة [illegible] فرد فرد الا ان العموم مستفاد من قرينة
المقام فان النكرة في الاثبات قد تعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة
قوله ولا لطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا او لغير ذلك كالتشبه نحو تشبه الفاعل بالمتصف بأصله
كتمهجر فلان اي تشبه بالمهاجرين وفي الحديث هاجروا ولا تهجروا او للدعاء كترحم اي دعاه بالرحمة

ولا انفعال

ولا انفعال الى اصله كتحجر الطين اي صار حجرا او سؤال اصله كتعطى اي سأل العطاء والصيرورة
كتمول اي صار ذا مال او مطاوعة افعل كاعقدته فتعقد وفعل كقصدته فتقصد ويجيء
بمعنى تفاعل نحو تعهد بمعنى تعاهد وبمعنى فعل مثل تقسم بمعنى قسم وتقطع بمعنى قطع
وللتلبس المسمى بالمشتق منه كتقمص وتأزر وتدرع وتعمم اذا لبس قميصا وازارا ودرعا و
عمامة وللعمل فيما اشتق منه كتضحى وتسحر وتعشى والاغلب في المجرد كتكلم وتصدر ثم مصدر
تفعل قد يجيء على فعال كطيار مصدر تطير وحيرة مصدر تحير ولا ثالث لهما ذكره في شرح
المشروح وذكره في قصارى التصريف للسيد عبد الله علي وفي ما في تفسير القاضي ان المتحيز
متفيعل لا متفعل والا لكان متحوزا لانه من الحوز وذكر سعد [illegible] التفتازاني في شرح
الكشاف في تفسير سورة الانفال جعل في المفصل تديرا من باب التفعل فاعترض بان حقه
تدور لانه واوي بل هو تفيعل فاذعن له ثم قال وذكر الامام المرزوقي ان تدير تفعل نظرا
الى شيوع ديار بالياء ثم قال وعلى هذا يجوز ان يكون تحير تفعل نظرا الى شيوع الحيرة
بالياء فلهذا لم يجئ تدور ولا تحوز قوله وهو لما يصدر من اثنين فان قيل صدور الفعل من الجانبين
لا يتحقق في بعض المواضع كالتداخل لان الاكثر غير داخل في الاقل قلنا ان قبول الفعل
ينزل منزلة نفس الفعل كما في قوله تعالى واعدنا موسى وفي قولهم عالج الطبيب المريض قوله
وان كان تفاعل من فاعل المتعدي عرف وصف فاعل بالالزام اعني المتعدي باعتبار تأويل الجزء اللفظ
على ما هو رأي السيد افضل المحققين في امثاله وقال ايضا كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او فعلا
او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ ولذا قال ضرب المذكور في كلام كثير اهل
ماض ومن الواقعة في من الدراهم حرف جر ورده السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا لان الالفاظ
المهملة اذا اريد بها انفسها كانت مشاركة للالفاظ الموضوعة اذا اريد بها انفسها في اجراء حكم المعرفة
عليها بلا فرق ثم قال ودعوى الوضع في المهملات مما لا يلتفت اليه لكن قد التفت اليه واطنب فيه
علاء الدين السهروردي في حواشي المفتاح واما قول الشيخ في التلويح قوله رمضان آخر رمضان

مطلب مهم

انما بتنكير الوصف تارة وتعريفه اخرى مبني على انه علم اذا قصد به صفة ومنكر اذا جرد به
مبرهم مثل مررت بزيد الفاضل وزيد اخر فتوجيه اخر ربما يعتبر في المواد قوله على هذا اي واذا كان
من فاعل المتعدي الى مفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربنا وقال بعضهم الفرق بين
فاعل وتفاعل من حيث المعنى وان اشتركا في صدور الفعل عن اثنين ان البادي بالفعل في فاعل معلوم
انه الفاعل وفي تفاعل غير معلوم ولذلك يقال اضارب زيد عمرا ام ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضارب
قوله مع ان الغير قال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم ادخال اللام على غير ثم علل بانه
لا يعرف بلام التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه نظر وقال صاحب الرهادي لا يجوز
ادخال اللام على غير لانه لا يدل الا لا تلزمه الاضافة والمضاف اليه اما مذكور او منوي في حكم الثابت ولا يجوز تثنيته
ولا جمعه لابهامه ثم قال نص عليه سيبويه وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول فقد صرحوا بان غيرا وان
لم يصر معرفة بالاضافة الى المعرفة الا انه مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا ثم قال وقد استمر عادة الناس على
مخالفته وذكره بعض الحواشي ان النحاة قد منعوا تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا واما تنكيره رعاية
لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ايضا في كلام العرب بل في عبارات بعض العلماء المصنفين
فكانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله وللتكليف نحو تجاهل اي اظهر الجهل وليس ذلك كذلك لكونه مطاوع فعل
كفعلت الدراهم [redacted] فتساقطت وبمعنى فعل كتكشف الشيء فتكشف وبمعنى تفعل نحو تعاهدته وتعهد
وتذأبت وتذأبت وبمعنى افعل نحو تخطى واخطأ وتسقط وسقط وبمعنى فعل نحو توانيت ووثبت ولا غنا
عن المجرد كتشابه وتمارس قوله نحو سقفته الباب ومنه الحجة فانفتح واوكات فانكفأ وافردته فانفرد
واغلقته فانغلق ويجوز ان يكون انفتح وانغلق على لغة من قال سقفت وغلقت فانهما مقولان
ومنقولان ذكره في شرح التسهيل وقد يشارك انفعل المجرد كانطفأت النار وطفئت وقد يغني عنها نطق
بمعنى ذهب وقد يغني عن افعل كانحجز اذا اتى الحجاز وقد يغني عنه افتعل فيما فاؤه لام كلويت الشيء فالتوى
او راء كردعته فارتدع او واو كوصلته فاتصل او نون كنقلته فانتقل او ميم كملأته فامتلأ وقد يشاركه
فيما ليس فاؤه شيئا منها كشعبت الجمع فانشعب واشتعب وفصلته فانفصل وافتصل وقد يغني عنه

مطلب احوال الكلمة غير من انه لا يجوز ادخال اللام وعليه وغيره

وتذاءبت وتذأبت صح

مطلب اغناء افتعل عن انفعل واشتراكه اليه

عن انفعل فيما فاؤه ليس شيئا منها كغويته فاغتوى وبلاه فابتلى وكفيته فاكتفى قوله ولا يبنى الا مما فيه
علاج وتأثير يعني لا يبنى الا من افعال الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصري ولهذا قال في
المفصل قولهم انعدم خطأ وفي شرح التسهيل وكذا قولهم قال بشيء لا ينصبر وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل انعدم ليس بجيد وفي كشف البزدوي والانعدام والانكار [redacted] من الالفاظ المحدثة قال اهل اللغة
لم يجوز واعذ منه بمعنى لم اجد وحقيقته يعود الى قولك فات وليس مطاوع الا انه لما شاع استعماله
في الكتب صار استعماله اولى من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطأ المستعمل اولى من الصواب
النادر وفي شرح الاكمل للهداية في باب سجدة التلاوة الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر عند الفقهاء
وفي المضمرات شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه العامة صح المتكلم به كذلك وان كان
فيه نوع خلل اذ القصد تفهيم العامة لانه ابلغ في تحصيل المقصود وقد فعل ذلك محمد في مواضع لا تنظر به
انه كتبه عليه واما قولهم قلته فانقال فلكونه تحريك اللسان اثرا ظاهرا وانما جاز نحو علمته [redacted]
فتعلم وان لم يكن علاجا مع انه وضع لمطاوعة فعل لان انفعل يجيء للعمل المكرر فنكر جعله
كالمحسوس واما جاز غممته فاغتم لان باب افتعل لم يكن موضوعا للمطاوعة فجاز الايجاد مطاوعته
في غير العلاج قوله وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع ونحو ربطته فارتبط على ما في بعض شروح الفقه
حيث قال ان الفقهاء يستعملون الارتباط بمعنى المطاوعة وهو المعنى المناسب لكن لا تكلف
فيه في اكثر مواضع استعماله وقد نص الفقهاء على الاستعمال الفقهاء بمنزلة نقلهم وروايتهم ومن قال
انه متعد بمعنى ربط على ما في الصحاح حيث قال ربطته وارتبطته بمعنى فيحتاج الى تكلف جعله
مصدر المجهول في تلك المواضع قوله ولزيادة المبالغة في المعنى نحو اكتسب من الكسب بمعنى تحصيل
الشيء على اي وجه كان وقيل فعل الخير نفع او دفع ضر ولهذا لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة
والاعتمال فيه ومن ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تبارك
وتعالى على خلقه فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه
المبالغة والاعتمال فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي منجذبة اليه وامارة به

لا ينصبر صح

مطلب كون الانعدام خطأ وكون الخطأ المستعمل خير من الصواب النادر

في شرح الاكمل صح

اي صح

مطلب لطيفة الفرق بين الكسب والاكتساب وبيان نكتتهما في قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت

كانت في تحصيل العمل واحد فجعلت لذلك مكتسبة فيه ولما لم يكن في باب الخير كذلك لفتورها
في تحصيله وصفت بما لا دلالة على الاعتمال وقال صاحب الفرائد خص الكسب بالخير والاكتساب
بالشر تنبيها على ان الكسب ما يفعله الانسان لا يتجاوز الى غيره والاكتساب ما يفعل لنفسه
كالاتخاذ والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره خيرهم وزعمه وشر مقصور عليه وقال سيبويه وابن الحاجب
كسب معناه اصاب واكتسب معناه التصرف في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه ومنه
قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت تنبيها على ان الثواب بادنى ملابسة للثواب وعليه
والعقاب انما يكون بعد تمام المعاقب عليه وظهوره [illegible] ذكره في شرح اللباب **قوله** اختصموا اي
تخاصموا ولغير ذلك كالكون لمطاوعة افعل كاحفظته فاحتفظ كقبوله فاعله اصله كافتضح
اي قبل الفضيحة ويمعنى تفعل نحو تجمع القوم واجتمعوا ويمعنى استفعل كارتاح واستراح واعتصم
واستعصم ويمعنى المجرد كقدر واقتدر وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر والتحى الرجل
ولفعل الفاعل بنفسه كارتعد من الحمى وارتعش وكاكتدوا اعتطوا اكتحل وللتخير كانتخب و
واصطفى وانتقى ذكره في شرح التسهيل **قوله** اي احمر فيه نظر لانه لا يستعمل مصدره وصفة المشبهة
والظاهر انه الحاق من الناسخ **قوله** واختص بالالوان والعيوب وقد يجيء لغير لون ولا عيب كانقض
الحائط وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعف العين ولا معتل اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته
والمطاوعة في هذا النوع نادر **قوله** وحكمه حكم احمر وقد يكون لغير لون والعيب كانهار الليل اذا انتصف
ومثل انهار اشعار الرأس اي انتشر شعره والاكثر انه يقصد به عروض المعنى في احمار ولزومه في
احمر وقد يكون الامر بالعكس فيه يقصد اللزوم في الاول في قوله تعالى في وصف الجنتين مدهامتان
ومن قصد العروض في الثاني قولك اصفر وجهه وجلا واحمر خجلا **قوله** للالا المبالغة فيه انه
قال الجوهري احمر واحمار بمعنى وهو للمبالغة والتكثير وقد يجيء للصيرورة كاحلولى الشيء اذا
صار حلوا واخفوف الجسم اذا صار اخفف اي متحنيا ويجيء بمعنى استفعل في الدلالة على القلب
الشيء بمعنى ما سيغ منه كقولك احلولوه ما اي وجدها حلوة فاستعمل احلولى استفعال الخلي واستحلاه

عدم استعمال احمر ثلاثيا

مطلب الفرق بين احمر واحمار

بجرده وان لم يستعمل صح

يعني صار حلوا اشهر ومنه في خطاب الدنيا ولا تحلولي لهم فتفتنهم اي لا تصيري لهم حلوة ويجيء
لمطاوعة فعل كقولهم ثنيته فاثنوني ويجيء بمعنى المجرد كقولهم خلق الا يفعل كذا واخلولق
ان يفعل كذا اذا كان بذلك خليقا اي حقيقا وهو اي باب الانفعال لان همزته للوصل و
الأمر كذلك بينه وبين تفعل وتفاعل وتفعلل **قوله** لطلب الفعل معناه نسبة الفعل الى
فاعله لارادة تحصيل الفعل المشتق منه هو وذلك قد يجيء صريحا نحو استكتبته اي طلبت منه
الكتابة وقد يكون تقديرا ولا يكون ذلك الا في غير ذوي العقلاء سواء كان حيوانا او غيره نحو
استخرجت الوتر فليس ههنا طلب الا انه جعل التخييل لقصد اخراجه نازلا منزلة طلبه **قوله**
ولاصابة الشيء على ما صفة وقد يكون لعده على صفة وهو بخلاف ذلك كاستصعبه ومنه
استعظم واستحسن والستكبر واستثقل واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصره اي
اعده مقصرا وقد يكون لجعل مفعوله متصفا باصله كاستهاله اي جعلها بها **قوله**
ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه وقد قيل ان احكام
الابواب كلها موقوفة الى السماع ولغير ذلك كالكون للحينونة كاستحقر النهر اي حان له ان
يحفر وللسلب كالمتعقبة اي ازال عنه وللتحية كالنذر البغاث اي انتسب الى النسر وقيل هو
من تحوله الفاعل الى اصل الفعل اي تحول الى صفة النسر وللعمل المكرر في مهلة كالستنزحه
وللوجود على الحالة السابقة كاستهزله اي وجدته هزيلا وللتعدية كاستذله وللمطاوعة فعل
كوسعته فاستوسع وافعل كافره واستقر واحكم فاستحكم واكانه فاستكان ويمعنى افعل كاستيقن
وايقن واستعجل واعجل واصل واستهل ويمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد وتعودوا
واستبدل وتبدل ويمعنى افتعل كاعتذر واعتذر واستراب والتهاب واستراح وارتاح وللاغناء
عن المجرد كاستحيا واستحر واستبدل ومن فعل كاسترجع اي قال انا لله وانا اليه راجعون فالا
فيه نحو كاسمه وتسبح اذا قال امين وسبحان الله ومن الحاق على استفعل وهو مثل قولهم
استعاله اذا خلق عانه فالاصل فيه عه ذكره في شرح التسهيل وللاستسلام كالستقبل اي استلم

المتن ذكره الشارح في شرح الكشاف وبقي ههنا فائدة وهي ذكر في بعض شروح الكشاف من الحي
فاعوة التصريف انه يؤخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثي المجرد وقد يؤخذ استفعل من افعل وهو اذا كان
متعديا الى مفعول واحد وزيد فيه السين يصير متعديا الى مفعولين كاسترضع واستنجح يقال ارضعت
المرأة الطفل واسترضعتها اياه وانجح حاجته واستنجحته اياه قوله اي كثر عشبها العشب والكلأ و
الجلاء والحشيش اسماء للنبات لكن الحشيش مختص باليابس والعشب والخلا مختصان بالرطب
والكلأ بالهمزة مقصورة وزنه كالجبل يقع على كليهما وقيل الكلأ مختص بالرطب الا انه ما يخرج
بنباته ويقال العشب ما يتقدم نباته ويكثر قوله هو للمبالغة اي للمبالغة افعل وفعل كاعشوشب
الارض اذا كثر كلاؤها واخشوشن الشيء اذا اشتد خشونته فان هذا الباب لازم ابدا وقد جاء
في لفظان متعديان نحو احلوليته اي استحليته واعروريته اي ركبته عريانا قوله وافعول نحو اجلوذ
يقال اجلوذ بهم السير اجلواذا بالجيم والذال المعجمة اي دام مع السرعة وهو من سير الابل وفي
الحديث اجلوذ المطر اي امتد وقت تأخره قوله افعنسس هو خروج الصدر ودخول الظهر
قوله اي خلف قصده من هذا القول اثبات الافعنكس بمعنى التأخير والرجوع بالظهر قوله
قال ابو حاتم سألت الاصمعي عنه قال اكمل الدين في تقرير السؤال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى
الى مفعولين بنفسه واذا كان بمعنى الاستفسار يتعدى الى مفعولين الى الاول بنفسه والى الثاني بعن وقال شرف
الدين الطيبي في شرح المشكاة في قوله عليه السلام ما المسؤول عنها باعلم من السائل كما يقال سألته
عن زيد المسئلة ويقال سألته عن المسئلة وجعل الراغب السؤال ضربان جدلي وتعلمي
وحق الاول مطابقة الجواب من غير زيادة ونقصان والثاني ان يتحرى المجيب الاصوب كالطبيب
الرفيق يتحرى ما فيه شفاء العليل طلبه ام لا وقد ورد عليه السلام في جواب سؤال عن ماء البحر حيث
قال الطهور ماؤه الحل ميتته وفي فتح الباري شرح البخاري وما وقع في كلام كثير من الاصوليين
الجواب يجب ان يكون مطابقا للسؤال فليس المراد من المطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب
يكون مفيدا للحكم المسؤول عنه كذا قال ابن فتوح العباد وفي التلويح معنى المطابقة هو الكشف عن السؤال

مطلب بيان اسماء النبات والفرق بينها

مطلب لفظة السؤال على التفصيل لم يوجد غير هذا الكتاب م

مطلب لسؤال جدلي وتعلمي

مطلب المراد من قولهم الجواب لا بد ان يكون مطابقا للسؤال

وبيان

وبيان حكمه وان حصل مع الزيادة لا المساوات في العموم والخصوص وتحريره ما ذكره جد
الكشاف في تفسير سورة يس حيث قال اذا كان الكلام منصبا الى غرض من الاغراض جعل
سياقه له وتوجه اليه وكان ما سواه مفروضا مطروحا ونظيره قولكم للسلطان اليوم الحق و
الغرض المسوق اليه قولك بالحق فلذا رفض ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير سورة حم
السجدة حيث قال وجب ان يجرد الكلام لما سيق له من الغرض ولا يوصل به ما يخيل غرضا
اخر الا ترى انك تقول وقد رأيت لباسا طويلا على امرأة قصيرة اللباس طويل واللابس قصير
ولو قلت واللابسة قصيرة جئت بما هو لكنة وفضول لان الكلام لم يقع في ذكورة
اللابس وانوثته وانما وقع في غرض وراءهما هو تنافر حالي اللباس واللابس وقال
القاضي في تفسير سورة طه في قوله تعالى قد جئناك باية من ربك وانما وحد الاية ومعها اثنتان لان
المراد اثبات الدعوى بالنسبة لا بيان تعدد الحجة ووحدتها كقوله تعالى قد جئتكم ببينة
من ربكم وفي شرح المشكاة قال نجم الدين الكبرى يجوز للرجال ان يسئل عما هو عالم به تعجبا منه
وفي حاشية تفسير القاضي للقاضي ذكر عن شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاستخبار
والاستعلام والاستفهام الفاظ متقاربة مرتبة بعضها على بعض فالطلب اعمها لانه
يقال فيما سألته من غيرك وفيما تطلب من نفسك والسؤال لا يقع الا فيما تطلبه
من غيرك فكل سؤال طلب ولا عكس والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال سألته
كذا في الاستخبار فانه قوله تعالى ءانت قلت للناس استخبار وليس باستفهام فكل استفهام
استخبار ولا عكس والاستعلام طلب العلم وهو اخص من الاستفهام اذ ليس كل ما يفهم
يعلم بل قد يظن ويخمن فكل استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو وهو زبان بن العلاء
البصري المازني احد شيوخ القراء والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي احد
ائمة العربية والشعر والغريب والمعاني تلميذ خلف الاحمر وابي عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه
سلطان الشعراء وقال له بعض الاعراب وقد راه يكتب كل شيء ما انت الا الحفظة تكتب

مطلب الطلب والسؤال والاستخبار والاستعلام والاستفهام والفرق بينهما م

لفظ اللفظة قوله فقال هكذا تصوير الاقعنساس وقوله فقوم بطنه واخرج ظهره تفصيل
للتصوير قوله والالف قال ابن الحاجب في شرح هذا يجوز لانها عند المحققين انما الحقت
بامقلبت الفاتحة كيها وانفتاح ما قبلها ولا يبطل به الالحاق كما يجيء قوله ولادرجن نظمها
في سلك ما تقوم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر السلك بعد ذكر ضمير النا
بين المشبهتين بالدرر اما الحمل على التجريد في الاول اعني النظم والتخصيص في الثاني اعني
السلك والضمير وفيه استعارة مكنية بان يشبه الابيات في النفس بالدرر ورشحت النظم الموضوع
للمشبه به على والسلك الخيط وتشبيه ما تقوم بالدرر استعارة بالكناية واثبات السلك
له استعارة تخييلية وفي الاصطلاح تاليف الكلمة والجمل مترتبة المعاني متناسقة الدلالة
على ما يقتضي العقل وقيل الالفاظ المرتبة المنسوقة المعتبرة دلالتها على ما يقتضيه
العقل والاول انسب بالمعنى اللغوي وقد يطلق على مطلق التركيب المفيد لاصل المعنى
وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله وكذا الفعل ولتقاكر ويسر
الالف فيه تفعل للالحاق حشوا بل اصلا على ما قيل لا في الاسم ولا في الفعل لكن ابن الحاجب
قيد ذلك بعدم وقوعها للالحاق حشوا بالاسم وكذا التا لان الالحاق لا يكون في اول الكلمة
وتضعيف العين لا يكون للالحاق وكذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الا
لحاق ههنا سهو تامل قوله والمص لم يفرق بين ذلك هذا من قبيل قوله تعالى مذبذبين بين
ذلك والمعنى بين الفريقين فلم يرد ان بين يقتضي الاشتراك فلا يدخل الا على معنى
المجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى والمجموع صريحا ومعنى ونظيره قوله تعالى لا نفرق بين
احد من رسله لان احد يستعمل بمعنى الجمع بدليل عود ضمير الجمع اليه قوله تعالى فما منكم من احد
عنه حاجزين وتقديرهم اياه في قوله باسناء النبي لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعة
النساء وعدم جريانهما في كل نكرة منفية يدل ان هذا ليس مبنيا على ان نكرة وقعت في
سياق النفي كما توهم البعض فقط كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو

مطلب
اعلم في استعمال لفظ
بين
م

مطلب
انه في احد بمعنى الجمع وسائر
نظائره
م

اسم

اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احد
اسم في معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او
مجموعا او مذكرا او مؤنثا وبقي ههنا شيء وهو ان الشارح ذكر في بحث ادوات التلويح ان احدا
اذا كان همزته اصلية لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقديم المسند اليه من المطول
وفي شرح ديباجة الكشاف في تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في
الايجاب الا مع كل ومثل قوله تعالى ربي سحابا ثم يؤلف بينه وتذكير ضمير السحاب وهو
جمع لان الجمع الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب ونخل وبنات يجوز ان يذكر ويؤنث
واما قول امرء القيس بين الدخول فحومل فمحمول على ان الفا بمعنى الواو وعلى ان التقدير
بين اجزاء الدخول على ان الاصمعي قال الصواب روايته بالواو وقول الاخر بين الحجون الى
الصفا فمؤول بين اجزاء الحجون منتهية الى الصفا او بمثل هذا يؤول ما وقع في عبارات المصنفين
من هذا القبيل وقال في درة الغواص من اوهام الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وبين
عمرو والصواب ان يقال بين زيد وعمرو كما قال الله تعالى من بين فرث ودم وقال شرف الدين
الطيبي في شرح الكشاف لا تفاوت بينهما وما ذكر بين مع الضمير واجب ومع الظاهر جائز
قوله ويلحق به نحو جلبب قد عرفت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم انه تحقق الالحاق
في ملحقات تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون
في اول الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تمسكن اشكال ولذا قال في شرح الهادي انه
شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين
كما يشتقون من الجمل نحو بسمل وحوقل وهيلل وحمدل وحيعل وحسبل وسبحل وجعلف وطلبق
ودمعز اي قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي
على الصلوة وحسبنا الله وسبحان الله وجعلت فداك واطال الله بقاك وادام عزك
وهذا شبيه بباب النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين وينحتون منهما لفظا واحدا

مطلب
مهم

مطلب

فينسوة — عنبقسي صح

فينسوءِ اليه كقولهم حضرمي وعبشمي وعبقسي في نسبة حضرموت وعبد القيس وعبد الشمس قال بعض اهل اللغة في مثلها انه لغة مولدة واكثر اهل اللغة نقلها ولم ينقل انها مولدة
قوله وتمسكن زيادة الميم في الالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن وتمدرع وتمندل وتمنطق اي لبس المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين اولبس المدرع ومسح بيده المنديل ولبس المنطقة
قوله دحرجت الابل فاحرنجمت نبه به على ان هذا الباب لمطاوعة فعلل وعليه ان ينبه على ان افعلل مطاوع فعلل [illegible] يقال تركه لظهوره اولانه قد يكون بناء مقتضبا نحو تسهوك بمعنى هلك لا يقال سهوكه فتسهوك لعدم سهوكه في كلامهم **قوله** ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق اي لا يجوز فيه الادغام مطلقا ولا الاعلال في غير الاخر لانه في الاخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير كذا قالوا **قوله** تنبيه وهو في اللغة مصدر من نبهته بالشيء اذا اوقفته عليه او نبهته فلانا من نومه اي ايقظته وفي الاصطلاح اشارة الى شيء غفل عنه المخاطب وقيل يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل ما لو جرد النظر الى الابيات السابقة يعلم الا انه لا يشير وانما يستعمل فيما تعلق به جزء من العلم سابقا او كان في حكمه كما في البديهيات وانما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق به علم سابقا في حكمه وهو خبر مبتدا محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البياض بين المسئلتين وقال صاحب التقرير لو قال المص فرع بدل تنبيه لكان اصوب واولى لان تجريد النظر الى الابيات السابقة يستلزم معرفة المتعدي وغيره البتة وفيه نظر **قوله** الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى على نوعين متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي ومتعد بالوضع النوعي منهما اذ هما يحتاجان الى الاسباب الوجودية او العدمية **قوله** وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل اي يتجاوز الى المفعول به معناه ان المتعدي ما يدل على معنى يتجاوز الذهن بتجاوزه ومن تصور محل صدور ذلك المعنى اعني الفاعل الى المفعول لتوقفه وبهذا اسقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذلك التفسير ان المتعدي ما يدل على معنى ينتقل الفاعل الى شيء اخر وينفك

عنه

عنه كما يدل عليه انهم اذا ارادوا ان يعبروا عن معنى المتعدي والتجاوز يعبرون عنه بالانفصال عن الشيء الى اخر كما هو مصرح في بعض المواضع ويدل عليه قولهم في صدد تفسير اللازم وعدم انفكاكه عنه وليس كذلك لان الضرب مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا لم ينتقل من زيد الى عمرو والا لكان نعم وضاربا وزيد غير ضارب وكذا اسقط الاعتراض بنحو ما ضرب زيد ان قال **قوله** معناه اللغوي وقد يقال ان المتعدي علم فلا يجوز المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف لكل كلام وقع على هذا المنهاج **قوله** لان المتعدي وغيره سيان سيان تثنية سي وهو كمثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو ويستغنى بتثنيته عن الاضافة كما استغنى عنها في مثل قوله [illegible] والشر بالشر عند الله مثلا ويستغنى بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواآن في السعة **قوله** نحو اجتمع القوم والامير في السوق اجتماعا لك ذهب زيد والاولى في التمثيل ان يقال نحو ذهب زيد ذهابا يوم الجمعة خلفك موافقة لك وعمرا لان الاصل في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال الشارح في المطول وقال القطب العلامة تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى واختار السكاكي تاخير المفعول المطلق عن المكان ثم المفاعيل في المشهور خمسة وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول عليه واليه الى اخره المفاعيل اربعة عنده واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا واحكام المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن مجرورا بحرف الجر وغير صريح اذا كان به والمفعول المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح قال الحاجبي ان يطلق المفعول به الغير الصريح على كل مجرور بغير في واللام وقال علاء الدين البسطامي والحق ان كل جار ومجرور فهو ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير في به وفيه ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي فاذا لم يكن يعود الى الموصوف المذكور او المقدر **قوله** ولا يعترض بنحو ما ضربت زيدا

مطلب التنبيه

الشيء صح

او واحد صح

الشخص والمتعدي كذلك واللازم واللازم ايضا من لا يتوقف علم الوضع بخلاف النوعي صح

مطلب معنى قولهم المتعدي ما يتجاوزه م

مطلب مما يجب حفظه

مطلب لفظ سيان

يقول صح

مطلب الاصل في ترتيب المفاعيل وعددها المختلفة فيه م

له

الظاهر

مطلب دفع الاعتراض على تعريف المتعدي بالفعل المتعدي المنفي

انه لا يعترض على التعريف بنحو ما ضربت زيدا فان ضربت متعد وليس بمتجاوز الى المفعول لان التجاوز بمعنى لانا نقول كون ضرب متجاوزا الى المفعول به في بعض المواضع كاف في كونه متعديا وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون الفعل في صورة النفي غير متجاوز فلهذا اعقبه بجواب ثان وهو قوله وان اريد بلفظ الفاعل والمفعول اي ان اريد به نصب المفعول به كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول به فهذا مدفوع بلا خفاء لان لفظ زيد منصوب بالمفعول به لفظا وذكر لفظ الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل له بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الجواب الاول تسليمي والثاني منعي ويمكن ان يجاب بان نفي الضرب قد تجاوز من الفاعل الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب مسندا الى زيد وعدم الضرب كانه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور بخلاف اسناده وايقاعه فليفهم قوله ويسمى ايضا التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى اطلاق الاسم على الشيء ومنه يقال يسمى زيدا اي يطلق عليه لفظ الا ان وعلى ذكر الشيء باسمه يقال سميت فلانا اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل في الذهن عند سماع الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول والاضافة بمعنى اللام واذا اضيف الى العلم يراد به الثاني والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه ان المستعمل فيه هو ما يكون الغرض الاصلي طلب دلالة اللفظ عليه ويقصد تفهيمه بخصوصه للمخاطب اللفظ مقيدا بخصوصه بحسب نصب قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما وضع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا به بحسب الواقع من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب وان صار مفهوما بحسب القرينة وقد يجيء الاطلاق بمعنى الحمل قوله الوقوعه على المفعول به والمراد من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء لا الامر الحسي فلا يرد ما قيل من ان نحو قولنا ذكرت الله لا يتصور فيه الوقوع لانه يلزم ان يكون بمعنى نه وتعالى محلا للحوادث وانه لا يصدق على الافعال التي ليست بواقعة على مفاعيلها حسا نحو علمت زيدا واردته

- مطلب التسمية والمسمى
- مطلب الفرق بين المستعمل فيه والمطلق عليه
- واذا اضيف الى العلم ... فيه ... فاذا لم يكن ...
- مطلب بيان المراد من وقوع الفعل على المفعول ودفع اعتراض ... لا المفعول لا
- وعرفت ... مع

وعلى نحو ما ضربت زيدا على ان وجه التسمية والنكتة والمناسبة لا يستلزم الاطراد والانعكاس قوله واما غير متعد قال الزنجاني في شرحه اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان ترده الى باب انفعل او افتعل او افعل او تفعل او تفعلل ان كان رباعيا وفيه نظر اما اولا فلان افتعل مشترك بين اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي المنقول الى افعل حتى صار بسبب نقله اليه لازما بل المنقول اليه فعل لازم بالاستقراء كحمر الى احمر وعور الى اعور فتامل قوله هو الحسن اي تناسب الاعضاء بحسب الخلقة قوله بل يثبت ان لم يرد به الكل اللازم يثبت ويستمر في الفاعل ثبات الحسن واستمراره في الفاعل لان اكثر امثلة اللوازم متجدد الوجود بل المراد ثبوت هذا اللازم المخصوص واستمراره في الفاعل وتسمية هذا القسم مطلقا باللازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر قوله وعدم انفكاكه عطف على لزومه على وجه التفسير لدفع ايهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم ولما ذكر في القول الاصح قوله للزومه على الفاعل على المتضمنة معنى القصر اعترض في بعض شروح الكافية على قولهم البا لازمة على الحرفية والجر بانها ليست لازمة لهما بل ملزومة لهما لوجودهما بدونها واجاب الشريف بان هذا مبني على قولهم لزم فلان بيته اذا لم يفارقه ولم يوجد غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام فاندفع اعتراض شراح الكافية عليها بان ام ليست ملازمة لها بل بالعكس وبعضهم بان المراد باللزوم معناه اللغوي اعني عدم الانفكاك ثم قولهم لزم الدائن المديون اذا لم يفارقه لا معناه الاصطلاحي اعني امتناع الانفكاك لا باقتضاء شيء اخر فقوله وعدم انفكاكه عطف تفسير الى ما ذكره فما يرد على ظاهر عبارته مع حكاية التلويح قيل اللزوم ما يكون الا كليا وقيل لزوم الحكم فيه عرفا هو المعقول والدال على ان يطلق اللزوم على الجزئي ومنه قول صاحب التلخيص والتخصيص لازم التقديم غالبا يعني انه لازم لزوما جزئيا اكثريا كما ذكره شراحه قوله وفعل واحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحرف فيسمى لازما قال نجم الدين الرضي اعلم انه قيل في بعض الافعال انه متعد بنفسه مرة ومرة لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى الاستعمالان وكان كل واحد منهما غالبا

- مطلب معنى اللزوم على وجه يلزم حفظ
- كلمة
- مطلب ان الفعل الواحد قد يتعدى بنفسه فيصير متعديا وقد يتعدى بحرف فيصير لازما

قال ذو الرمة: وإن تعتذر بالمحل من ذي ضروعها إلى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي

اي الناقة ثم اي القحط — المراد بذي ضروعها اللبن كما يراد بذي بطنها الولد — يريد تجعل الجرح في عراقيبها سيفي م

نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى ان الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام معناه دون اللام والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو لا لازم متعد اجماعا فكذا مع اللام فهي اذن زائدة كما في ردف لكم والى حصل ان تعدية الفعل الى الكل بنفسها قليلة نحو اقسمت الله او مختصة بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت بالتعدي الى المكان واما الى غيرها فيعني نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كانت بحرف الجر قليلة فهو متعد والحرف زائد كما في ولا تلقوا بايديكم ويمكن ان يقال فيما يتعدى بنفسه تارة واخرى بالحرف وهو المتعدي صح بحرف المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم وصل بالحرف كما وصل يجرح الى عراقيبها بمعنى صح بمعونة في قول الشاعر يجرح في عراقيبها ووصل هز بجذع بالباء في قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة ووصل اصلح الى ذريتي بفي في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي ذكره الطيبي في شرح الكشاف والتبيان ووصل جذوهم الى المفعول الاول في قول الكشاف تحدثهم بها وفي قول المفتاح يحدثوا به بالباء ذكره الشارح وان لم يرتض به الشريف وقال انه من باب التضمين قوله وذلك يعني ان لكل ليع اي معنى وان استعمال الفعل بدون الحرف والفعل معه وفي كون شكرت له ونصحت ونصحت لك وشكرت صح لك نظر لان الجوهري قال في كل وهو باللام افصح ثم ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول واحد في الصحاح صح على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس والصحاح والقاموس والمجمل والديوان والكشاف والمغرب فلا وجه لما جوزه الشيخ والشريف في شرحيهما للمفتاح في قول الشاعر سأشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت من كون ايادي مفعولا ثانيا لاشكر اللهم الا ان يحمل على المسامحة بان يعتبر الحذف والايصال ويطلق المفعول مسامحة او يعتبر التضمين قوله مطردة يجوز الرفع على معنى مطردة زيادتها ويجوز النصب على انها مفعول مطلقا اي زيادة مطردة قوله والتعدية ولا يتميز صح واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يتبين المتعدي من اللازم بالمعنى والمتعلق فان الفعلين قد يتحدان معنى واحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه وحببته ورغبت به واردته وهممت به وخفته وأشفقت منه وتبعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وتجنبته وأبيت

مطلب لا يتبين المتعدي من اللازم بحسب المعنى م

عنه

عنه وانما يتميز بان يتصل به كاف الضمير او هاؤه او ياؤه باطراد وبان يصاغ منه اسم المفعول تام باطراد نحو صدقته وحببته واردته ورجوته فهو مصدوق ومحبوب ومراد ومرجو وبهذا علم ان فال متعد لاطراد نحو فعلته فهو مفعول ولو قصد بهذا الامران من ذهلت ورغبت وطمعت وعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه وطمعت فيه وعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعروض عنه فلا يتأتى ان يصوغ المفعول تاما بل بافضائه اي مفتقرا الى حرف الجر فعلم بذلك لزومه وقال الرضي اذا كان علم بمعنى عرف لا يبعد هم انه بين علمت وعرفت فرقا من جهة المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت وعرفت ان زيدا قائم واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي الكلمة كما ينصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المثلين بحكم لفظي دون الآخر وقال الطيبي في شرح الكشاف والاختلاف في الآلات المعدية الى عدد المفاعيل لا يوجب اختلاف المعنى فالفعل الواحد يعدونه تارة ويقصرونه اخرى ويجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون علم وان تعدى الى مفعولين مرادفا للعرف المتعدي الى واحد وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة يوسف وهود انهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على النقيض كالاعتداد كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء لان وثق يتعدى به وهو نظيره فلا حاجة الى تضمين معنى الوثوق كما قاله الشريف في قول المفتاح لعلة الاعتداد بالقرائن وكالزيادة لما يتعدى بعلى يتعدى بمن لان نقص يتعدى به وهو ضده ذكر ابن كمال باشا في كتبه ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره وعدده وكلمة حسب اذا كان مجرورا بحرف الجر فالسين فيها مفتوحة والا فهي ساكنة وربما تسكن في ضرورة الشعر على الوجه الاول قوله وتعديته اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احد عشر الثلاثة التي ذكرت وليس استفعل مع ما يدل عليه من الثلاثة والهمزة نحو خرج الشيء واخرجته والف المفاعلة نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان يضمن الفعل معنى فعل ولتخرجته صح آخر متعد كتضمينهم رحب معنى وسع وطلع معنى بلغ وفرق معنى خاف وسفه معنى امتهن او اهلك حيث قالوا فرقت زيدا وسفه نفسه والسابع صوغه على فعلت بالفتح وافعل بالضم لافادة الغلبة تقول

مطلب طريق امتياز المتعدي من اللازم م

العيني صح

مطلب حمل النظير على النظير والنقيض على النقيض م

مطلب كلمة حسب م

مطلب اسباب التعدية م

كرمت زيدا ابا الفتح اى غلبته فى الكرم والثامن اسقاط الهمزة كاكب الرجل وكببته انا
ونزحت البئر ونزحتها انا والتاسع البناء على افعوعل مرادا به المبالغة كحلا الشئ واحلولته
والعاشر بتكرير اللام كما قيل صفر خده وصفررته والحادى عشر اسقاط الجار توسعا
نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اى على سر اى النكاح واعجلتم امر ربكم اى عن امر
واقعدوا لهم كل مرصد اى عليه وقول الزجاج انه ظرف رده الفارسى بانه يختص بالمكان الذى
يرصد فيه فليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب اى فى الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف
مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله لانه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته
لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ذكره فى المغنى وليس المراد ان هذه باعتبار
نفسها توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى التصيير بها لانها تنقل بالتصيير
وغيره والتى للتصيير هى التى تكون للتعدية فسقط ما قيل ان بتضعيف العين وبالهمزة
يصير الفعل متعديا اذا لم يكن بمعنى صار فالتقييد لازم قال ابن هشام فى المغنى ان النقل
بالتضعيف سماعى فى القاصر وفى المتعدى الى واحد نحو علمته الحساب وفهمته المسئلة ولم يسمع
فى المتعدى الى اثنين وزعم الحريرى انه يجوز فى المتعدى الى اثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلثة
ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعى مطلقا وقيل قياسى مطلق فى القاصر والمتعدى
الى واحد والنقل بالهمزة وقيل كله سماعى وقيل فى القاصر والمتعدى الى واحد والحق انه قياسى فى
القاصر سماعى فى غيره وهو ظاهر مذهب سيبويه قوله بتضعيف العين فسر تضعيف العين بالنقل
الى باب التفعيل لان التضعيف فى تفعل ليس من اسباب التعدية قوله بنقله الى باب الافعال فسر
الهمزة به لانها فى غير هذا الباب ليست من اسباب التعدية قوله وتعديه بحرف الجر والحروف التى
يعدى بها الافعال سبعة الباء وهى اصل فى تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفى ومن وعن
والى وعلى وهذه السبعة تسمع ولا يقاس عليها كذا فى زبدة التعريف قوله ولا يغير شيئا من حروف
الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع اذا قصد بها التعدية التى عند الجرفيين وهى تغيير

مطلب
حروف التعدية وعدم تغيير
حرف الجر معنى الفعل
م

الفعل

الفعل واحداث معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فانه بمعنى جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب
١٢ اماص التعدية التى عند النحاة وهى ايصال معانى الافعال الى الاسماء واذا لم تقصد فلا تغير نحو مررت
به فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان معنى مررت بزيد مررت بمكان قريب من زيد على ما حرره
ومرورك لم يتجاوز الى غيرك كما يتجاوز الى زيد فى ذهبت بزيد ولان الباء فيه ليست بمعنى مع كما
هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه فلا تكون للتعدية لان الباء التى للتعدية ينبغى ان تكون بمعنى
مع او بمعنى الهمزة على المذهبين نعم يقال لمثل هذا انه متعد بالحرف والعلاقة لكن لا يقع عليه اسم المتعدى اذا اطلق بل يقال
هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع انه قرب وبعد منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر قيل اذا قصد
الباء التقييد مع قصد التعدية العرفية لا يصح هذه التعدية بغيرها من الحروف فلا يصح ما نقل قبيل هذا
من زبدة التعريف قلنا يمكن ان يكون المراد من التعدية هناك التعدية النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة
فى هذه التعدية كما صرح به السيد عبد الله فى شرح اللب قوله نحو ذهبت بزيد اورد مثالين لان الاول من الثلاثى
والثانى من المزيد فيه قوله مصاحبة الفعل اى فى الاتصاف بالحدث يعنى ان معنى ذهبت بزيد اذهبته وذهبت
معه اعترض عليه بقوله تعالى ذهب الله بسمعهم حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بان الله لا يقال المصاحبة محال
على الامكان قوله قال سيبويه الباء فى مثله كالهمزة فرق صاحب الكشاف بين ذهبت به واذهبته
بان الباء فيه بمعنى الاصحاب والاستمساك قال الطيبى ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكر الحريرى
فى درة الغواص وقال صاحب المثل السائر كلاهما ذهب بشئ فقد اذهبه وليس كل من اذهب
شيئا ذهب به لان ذهب به يفهم منه انه استصحبه معه وامسكه عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس
كذلك اذهبه وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين يدل على معنى واحد وهو
التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين وان
اشتركا فى التعدية لكنهما غير مشتركين فى تأدية معنى واحد والنزاع ليس الا فيه لان الهمزة هنا
للازالة والباء للمصاحبة وصاحب المعانى لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستعمال كل فى مقامه لا الى التعدية
نفسها فان البحث عنها وظيفة النحوى قوله ولا حاجة لتعدية حرف الجر اى لا حاجة بحرف الجر عند التعدية
تعديته اسم لحرف جر

مطلب
الفرق بين ذهبت به
واذهبته
م

واما اعلم واحد بحذف الحصر على او الاحصر بحرف الجر عند التعدية فعلا عاما

فعلا واحدا بحذف على المحصو بعليه والاظهر انه يقول ولا حصر لحرف الجر عند التعدية على واحد تأمل قوله حروف كثيرة وصف الجمع بالكثير للتاكيد لنفي المجاز لانه قد يذكر الجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انما خاطب به النبي عليه السلام وقول صاحب الهداية في الديباجة رسلا وانبياء حيث اراد محمدا عليه السلام لكن جمعه تعظيما له واجلالا لقدره وصرح به اكمل الدين وهذا التاكيد في الكلام بما يقطع احتمال المجاز يسمى في الاصول بيان التقرير فلا وجه لما ذكره صاحب العناية في اول البيوع من ان المحتاج اليه القرينة المجاز لا دفع المجاز ولم يقل بالتاء اما لان الفعيل والفعول يستوي فيهما المذكر والمؤنث والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب العالمين وقال الشاعر العواذل ليس لي بامير يريد به الامراء ذكره الطيبي والجوهري او لانه على صيغة المصدر مثل الصهيل والنهيق والزئير والصليل ذكره الزمخشري في الكشاف والشريف في شرح المفتاح وعلاء الدين البسطامي في شرح الهداية او لانه صفة لمقدر لفظه مفرد مذكر ومعناه جمع كجمع وحزب او لصيرورته في عداد الاسماء ذكره السعد والشريف في شرح الكشاف او لتأويل الموصوف بالمذكر كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى وبث منهما رجالا كثيرا وذكر كثيرا لتأويل رجالا بالجمع اي جمعا كثيرا او لان الصفة انما تتبع موصوفها في التانيث اذا كانت فعلا له اما اذا كانت بسببه فلا ذكره في شرح المنظومة لكن يخدشه التزامهم المشاكلة اللفظية بين الصفة والموصوف فتامل قوله اذا كان بمعنى واحد قال الاجهوري تعلق حرفي جر بمعنى واحد بفعل واحد حيث لا يصح الابدال بلا اتباع اي من غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الاية الى ان من الاولى لم يتعلق بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني بالمقيد كما قال في اكلت من بستانك من العنب اي الاكل المبتدأ من البستان ابتداؤه من العنب نعم ينبغي ان يحترز منها لكن من شناعة التكرار الظاهر ولهذا قال في بعض حواشي التلويح الفرع شاع في عرف المتشرعة بالاحكام الفقهية بدل في الاحكام وان كان بمعناه وفي المفتاح من غير ارادة التعريض بلفظي المثل والغير على ان نبي بدل ابان بين وان كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية صلة للفعل حيث يقال بين بكذا قوله ولا يتعدى كافعل الظاهر

مطلب: بيان تاكيد الكلام لقطع احتمال التجوز وتسمية ببيان التقرير واطلاق لفظ الجمع على الواحد في الجملة

مطلب: التاويلات المفسر الواردة في تذكير وصف الحروف بلفظ الكثير فتامل ...

مطلب: عدم جواز تعلق حرفي جر بمعنى واحد على فعل واحد

منهاصم ... ان صم ... بنا ع

ولهذا رد على الاخفش في قياس اظن واحسب واخال وازعم على اعلم واري ذكره الرضي في شرح الشافية قوله فان النقل في المجرد الى بعض ابواب المنشعبة موكول الى السماع يشير الى ان النقل الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب الانفعال والمفاعلة عند بناء المبالغة وما هو من الالوان والعيوب نقل الى افعل والى افعال قياسي او يريد بالبعض الجميع والكل اما لمجيئه بمعنى الجميع على ما صرح به في النجم الوهاج وبمعنى الكل على ما صرح به في شرح اللباب حيث قال وبعض قد يجيء بمعنى كل والذي جاء في القران في قوله تعالى وان يك صادقا يصبكم بعض الذي يعدكم واما لكونه للاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة اي زائدة كما ذهب اليه بعض اهل التفسير في هذه الاية الكريمة ذكره في شرح اللباب قال الرضي في شرح الشافية وليست هذه الزيادة قياسا مطردا بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعين قوله ولا يجيء خالد ابكرا مقتضى القياس الاخصر على خالد على ما هو في بعض النسخ قوله كذا قال بعض المحققين وهو نجم الدين الرضي في شرح الكافية قوله والحق انه لا بد الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين فلا يغير شيء من حروف الجر وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع له الباء اذا كانت للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغير فاعترض عليه بانه لا بد في المتعدي الذي بحث عنه الصرفيون من تغيير معناه اه واطلع ان مراد ذلك البعض انه لا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض المواضع اي اذا كانت للتعدية بخلافها اذا لم يكن للتعدية نحو مررت بزيد فلا يغير كما قررناه قبل لا ان عدم تغييرها مع كونها للتعدية وعلى هذا لا يرد الاعتراض ثم لفظ الحق يكون مصدرا او اسم فاعل او صفة مشبهة فعلى الاول يطلق على الوجود في الاعيان مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم وما يشتمل على الحكم للواقع ومطابقة الواقع له وعلى الثاني والثالث يطلق على واجب الوجود لذاته وعلى كل موجود خارجي وعلى الحكم المطابق وعلى الاقوال والعقائد والاديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على الحكم المذكور ويقابله على الوجهين الاخيرين الباطل وعلى الوجه الاول البطلان وقال القاضي الحق الثابت الذي لا يسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة والافعال الصائبة والاقوال الصادقة فه

مطلب: كون البعض بمعنى الجميع والكل

مطلب: لفظ الحق

معطوف على مطابقة الحكم

وقال الطيبي وقد يستعمل بمعنى الواجب واللازم والجدير والطيب والملك قوله المار يقال مر عليه
وبه مرا اي اجتاز كذا قال الجوهري ثم قال ومر يمر مرا ومرورا ذهب وقد ذهب عليه ان فرق بين المرور
والذهاب فان الثاني لا ينتظم المجيء بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتفسير الالفاظ بالاعم
والاخص قوله بخلاف مررت به وقد مر وجه خلافه انفا فتذكر قوله نعم يصح ان يقال الكل جار ومجروره
ومع يصح ان يقال في مررت بزيد ان مررت متعد الى المفعول لكن لا باعتبار هذا المتعدي الذي
نحن فيه لان المتعدي الذي نحن فيه ينبغي ان يتعدى الفعل من الفاعل الى المفعول اي يصدر من الفاعل ويتجاوز
الى المفعول به وهذا منتف في مررت بزيد بل التعدي الذي وجد فيه كون عمله متعديا من الفاعل الى
المفعول مع الواسطة وهذا غير مبحوث عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر
المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني ممكنة فيه وحروف الجر تظهرها فاذا اردت ان تبين ابتداء
الغاية قلت خرجت عن الدار وان اردت تبيين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة قلت
خرجت عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي قوله على ان في قوله ولا يتغير شيء ان نظرا الى ان
المتعدي الذي يبحث عنه لا بد فيه من تغيير الحروف معناه اي حرف كان لان التعدية بحسب المعنى قوله
فصل ذكر الا نه في المحصل ان الفصل هو الحاجز بين الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يحجز بين الشتاء
والصيف فكان ينبغي ان يوصل ببين فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنفين يجرونه مجرى الباب
فيفصلونه عن بين فيقولون فصل في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر مبتدأ محذوف وفي امثاله
بدل من فصل او مبتدأ المخصص بالتنوين لكونه للوحدة نص عليه الشيخ في المطول حيث قال ادخال
التنوين في الاثبات سور الجزئية او بالصفة المقدرة اي فصل عظيم اجابة على ما قيل او لما جوز
المتقدمون من تنكير المبتدأ بناء على حصول الفائدة كما صرح الشيخ في المطول حيث قال والحق ما ذكره
ابن الدهان من جواز تنكير المبتدأ اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على الباب وعلامة
على السطح وكوكب انقض الساعة فخبره امثلة ولو لم يوصل بفي جاز ان يضاف الى ما بعده
اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف او ما بعده الاصلح وان لا يضاف او يقرأ على الوقف
قوله

(هامش: مطلب الفرق بين الذهاب والمرور م)
(هامش: ويتجاوز)
(هامش: او تبيين صح)
(هامش: مطلب فصل)
(هامش: فيفصلونه صح)
(هامش: مطلب وقوع الاسم النكرة مبتدأ باختصاص بالتنوين)
(هامش: اما خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ خبره محذوف صح)

قوله لان الزمان الماضي قبل زمان المستقبل والحال قد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان
فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان اخر هو ظرف له وهكذا ابدا فوقع في امثال
قولهم تقدم الزمان الماضي ويأتي زمان المستقبل والجواب انها امثلة واهية لان
اهل اللغة يفهمون من تلك العبارات ما هو الملحوظ بها ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكروا انما التحقيق
فيها فيستفاد من علومهم الاخر يلاحظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية المبنية على
الظاهر كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرأ لفظ قبل بضم اللام لم يرد ان ظرف زمان فيلزم
ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان اخر للزمان ورد عليه بان هذا انما يتم لو لم
يكن قبل لازم الظرفية وقد ذكر الرضي في بحث المفعول فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة ومن
الظروف اللازمة للظرفية بمعنى واحد وهو ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا
بفي وقال الرضي ومن الداخلة على الظروف الغير المتصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت من قبلك
ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وقال الشيخ في شرح المفتاح وهذا ايضا قبيح فلسفي
لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق اشتمال الكل على الجزء يعني
ان كل زمان من اجزاء الزمان الذي قبل زمانك ماض وقال الشريف في شرح المفتاح هذه نوع
تنبيهية يفهم منها اهل اللغة ما هو الملحوظ بعبارته فلا يتجه شيء مما ذكرتم قال على انه قد يقال النظر
الاعتباري يصحح الظرفية في الجملة ثم قال وقد تبين في علوم اخر يلاحظ فيها جانب المعنى فقط
ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض بذواتها لا بازمنة اخرى بخلاف الزمانيات قوله والحال
معطوف على حصر في قوله ما حصل هو والضمير في منه يعود الى ما في قوله ما حصل هو وهو
عبارة عن الماضي وهو في قوله هو يعود الى ما حصل بالزيادة وهو عبارة عن المستقبل قيل في
قوله واشتق نظر لان المضارع لو كان مشتقا منه لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الماضي
لكنه ليس كذلك والجواب ان المراد من الاشتقاق ههنا اللغوي والاشتراط في الاصطلاحي قوله اما الماضي
ويسمى غابرا ايضا لانه من الغبور وهو من المصادر الاضداد يطلق على الماضي والمضارع قوله فان قيل هذا

(هامش: ظرف خاص)
(هامش: مطلب بيان لفظ قبل وتوجيه وقوعه في تعريف الماضي م)
(هامش: بر)

مطلب الاطراد والانعكاس وتوجيه تركيب خلق الله الزمان

الحد غير جامع اي غير مطرد والاطراد التلازم في الثبوت اي كلما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود
وغير مانع اي غير منعكس والانعكاس التلازم في الانتفاء اي كلما انتفى الحد انتفى المحدود
وقد يعترض عليه بنحو خلق الله الزمان لان خلق ههنا لا يدل على الزمان والا احتاج الزمان
الى الزمان وهو محال وقد اجابوا عنه بانا قالوا انا لا نعقل فعلا الا في الزمان فقلنا خلق الله
الزمان فنزلناه منزلة ما هو في الزمان واجريناه مجرى ما نعقل فيه وان كان في الحقيقة في غير زمان
قوله وان اريد المطلق اي الماضي مطلقا اعم من ان يكون جامدا او غيره قوله وكذا الكلام في صيغ العقود

مطلب صيغ العقود

يعني ان صيغ العقود في الاصل اخبار عن الماضي نقلها ووضعها الشارع للانشاء في الحال ولكن
لوحظ فيها جهة الاخبارية اللغوية كالفاظ هي اعلام حقيقة لكن ربما يعتبر فيها المعنى الوضعي بالنظر
الى الاصل ولهذا اختص بها الالفاظ التي هي اخبارات عن الماضي لتدل على ثبوت المخبر به لثبوت الكلام فيحكي
حكمه وعقلا فصار الوجود مقارنا لها بمقتضى الحكمة وبما قررنا اندفع ما اورده الشيخ على توضيح
من الاقطار الاربعة قوله ولو قال اي ولو اقتصر على قوله ماكان اولى منه قوله لان المراد بها التقسيم على ما

الكبرى

مطلب بيان لفظة او على اجمال وتفصيل يجيء بعد هذا

ذهب اليه ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبير ثم عدل عنه في التسهيل وشرحه وقال او تأتي
للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير ثم قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم
اجود وكون مجيء الواو في التقسيم اجود وكون مجيء الواو في التقسيم اجود يقتضي ان او لا تأتي الا بنحو
عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل قوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة لتحرك اول المتحرك في مثل
نصر وقوله لئلا يلزم التقاء الساكنين لتحرك اول المتحرك في مثل انصر وقوله ومن الفتح علة
لتحرك اول المتحرك فيهما بالفتح قوله سواء كان مبنيا سواء اسم بمعنى الاستواء يوصف به كما يوصف بالمصادر
ومنه قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم وهو ههنا خبر والفعل بعده اعني كان في تأويل المصدر مبتدأ
كما صرح به الزمخشري في قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم والتقدير كونه مبنيا للفاعل
وكونه مبنيا للمفعول سيان وسواء لا يثنى ولا يجمع على الصحيح ذكره الحسن الفناري وفي الصحاح
يقال هما في هذا الامر سواء وان شئت قلت سواءان وهم سواء للجمع واسواء والسواسية مثل ثمانية

على غير

على غير قياس وذكر في بعض شروح الهداية ان سواسية لا تستعمل الا في الشر والجملة اما
استئناف او حال بلا واو او اعتراض وبقي ههنا شيء وهو ان او لاحد المتعدد والتسوية انما تكون
بين المتعدد لا بين احدهما وصاحب المغني خطأ الفقهاء في قولهم سواء كان كذا او كذا والجوهري في
قوله سواء علي قمت او قعدت ثم قال والصواب العطف بام ولم يدر ان ام كاو لاحد المتعدد
فالصواب الواو بدل ام واو ويكون ام بمعنى الواو وكون ام بمعنى الواو غير معهود وقد اشار

مطلب تفصيل او وتوجيه كلام اشتمل على لفظ سواء واو

الرضي الى تصحيح التركيب وابقاء او وام على معناهما حاصله ان سواء في مثله خبر مبتدأ محذوف
اي الامران سواء ثم الجملة الخبرية دالة على جواب الشرط المقدر ان لم يذكر الهمزة بعد سواء
كما في مثالنا او الهمزة وام مجردتان عن معنى الاستفهام مستعملتان للشرط بعلاقة ان ان والهمزة
تستعملان فيما لم يتعين حصوله عند المتكلم واو وام لاحد المتعدد والتقدير مثلا ان كان مبنيا
للفاعل او للمفعول فالامران سواء والشبهة انما ترد اذا جعل سواء خبرا مقدما وما بعده مبتدأ قوله لكن

مطلب بيان الغرض والامثال هذه

قد يراد ايضاحه اعلم ان التمثيل انما يصار اليه لرفع الحجاب عن المعنى الممثل له وابرازه في صورة من
ليعرفه الوهم بالعقل ويصالحه عليه لان المعنى الصرف انما يدركه العقل مع منازعة من الوهم لان من
طبع الوهم الميل الى المحسوس ثم وجب المصير الى كالمحسوس ولذلك شاعت الامثال قوله كما تقدم اي في اول الكتاب في شرح
قوله الفعل اما ثلاثي واما رباعي بقوله ولكونه انقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل
قوله وقد يحذف الواو في الندرة كقوله فلو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطباء الشفاة
المحفوظ والاستشهاد انه حذف ضمير الجمع من كان الاولى وبقي الثانية مضموما اجتزاء بالضمة دليلا
على الواو والاصل فلو ان الاطباء كانوا حولي ويروى وكان مع الاطباء الاساة جمع آس مثل

والاساة صح

رام ورماة وهو الطبيب قوله اعلم انه يجوز في الشعر وما اشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام الغير

الطبيب صح

مطلب يجوز في الشعر ما لا يجوز في الغير كحذف واو الجمع هنا

المسجوع من رد الفرع الى الاصل او تشبيه غير جائز بجائز اضطر الى ذلك او لم يضطر لانه موضع الفت
الضرائر وانواعها منحصرة في الزيادة والنقصان والتقديم والتأخير والبدل والحذف على غير
القياس في احد عشر حرفا الهمزة والالف والياء والواو والنون والحاء والخاء والهاء والفاء والطاء ذكر

ابن عصفور فی المغرب قوله لان المیم شفویة قال الجاربردی من قال الام شفه جاء وهو المختار لقولهم
شفیفة وشفاه ورجل شفاهی بالضم ای عظیم الشفة فالی شفهیة ومن قال لامها واو لقولهم
فی الجمع شفوات ورجل اشفی اذا کان لا ینطبق شفتاه قال شفویة قوله وهذه مناسبة فی لواما کره
الصرفیون من التعلیل بها مناسبة ومن قبیل حمل النظیر علی النظیر لا قیاس فقهی والا فالاصل
الدلیل هو الاستعمال صرح به فی ایضاح المفصل وغیره فلا یرد علیهم ان هذا قیاس فی اللغة قوله
لاغیر حکی صاحب القاموس عن السیرافی ان الحذف انما یستعمل اذا کانت الا وغیر بعد لیس ولو کان
مکانهما غیرهما من الفاظ الجحود لم یجز الحذف ولا یتجاوز ذلک مورد السماع وتبعه فی ذلک ابن هشام
فی مغنی اللبیب وحکم بان قولهم لاغیر لحن والمختار انه یجوز وقد حکی ابن مالک لاغیر وتبعه
علی ذلک شارحوا کلامه وفی المفصل حکایة لاغیر ولیس غیر واستشهد ابن مالک فی باب القسم
من شرح التسهیل علی جوازه بشعر وهو تعقبه لا یستشهد الا بشاعر عربی قوله فالفهم الزکی قال الجوهری الذکاء
بالمد حدة القلب وقال الجاربردی فی شرح المفتاح الذکاء فی الاصل التوقد ومعناه المجازی اللغوی سرعة
الانتقال من المبادی الی المطالب وقال الشارح فی المطول الذکاء شدة قوة النفس معدة لاکتساب
الآراء هذا بحسب اللغة وفی الاصطلاح قد یستعمل فی الفطانة یقال رجل زکی وفلان من الاذکیاء
یریدون به المبالغة فی فطانته فاندفع ما قاله من ان الانسب ان یذکر مع الغبی الفطن لانه مقابله
ویسمی تلک القوة الذهن وجودة تهیؤها لتصور ما یرد علیها من الغیر فطنة وقیل الفطنة و
الفطانة التنبه لشیء یقصد تعریفه وقد یستعمل کثیرا فی الرموز والاشارات وفی الاساس ومن المجاز
هو اجل الذهن وهو القوة فی العقل والمسکة وقد ذهن فهو ذهن فطن وهذا تنصیص علی ان الفطنة
لیست معنی لغویا للذهن کما قال الشارح فی شرح المفتاح حیث قال ومعناه فی اللغة الفطنة ای الفهم
والحفظ ثم انه لم یصب زیادة قوله والحفظ لانه غیر معتبر فی مفهوم الفطنة وفی حاشیة شرح المطالع
لعلاء الدین العربیة القوة المدرکة للاشیاء وهذه القوة تسمی ذهنا وجودتها التی هی تهیؤها لتصور
ما یرد علیها فطنة وذکر فی شرح المفتاح الذهن قوة للنفس علی اکتساب العلوم ویطلق علی النفس
الحاصلة

مطلب استعمال لاغیر

مطلب الذکاء والفطانة والفطنة والقریحة والذهن

الحاصلة فیها تلک القوة وذکر الامام فی شرح الاشارات ان استعداد النفس الی اکتساب العلوم
یسمی ذهنا وجودة ذلک الاستعداد تسمی فیها فقوله فالفهم الذکی اما علی ارادة الفاهم من الفهم او علی
المجاز العقلی قوله ان الهمزات اعلم ان الهمزات التی فی اول الکلمة نوعان همزات قطع و
همزات وصل وتطلق علیها الف وصل والف قطع اما حقیقتهم بالاشتراک علی ما قیل واما
مجاز الکونها علی صورتها فی بعض المواضع او لکونها تستحدث ذاتا والاختلاف انما هو العارض
ولذلک شبهوها بالهواء والریح فکما ان الهواء اذا تحرکت صارت ریحا والریح اذا اسکنت
صارت هواء وکذا الالف اذا تحرکت صارت همزة والهمزة اذا اسکنت ومدت صارت الفا
قوله قال فی الصحاح الالف علی ضربین لینة ومتحرکة فاللینة تسمی الفا والمتحرکة تسمی همزة ولهذا
المعنی حکم الفقیر بان اراد الله تعالی رفعه بان الحرف ثمانیة وعشرون ولا یطلع بهم خلاف هذا فانه
لا ینحجب علیهم الخفا بما ظننته بالجلا یا قوله لانها لا تسقط فی الدرج فینقطع بالتلفظ بها ما قبلها
[illegible] تقول نصر احمد وهمزة احمد لما ثبتت تجزیت بین الراء والحاء فقطعت احدیهما عن الاخری
ولهذا سمیت همزة قطع او القطع عن السقوط قوله یعنی ان الشارح الی ان قول المص لا تعتبر
حرکات الالف جواب سؤال مقدر تقدیره انتم قلتم ان المبنی للفاعل ما کان اول متحرک منه
مفتوحا وهذا لا یصح فی مثل افتعل لان اوله همزة وصل وهی مکسورة فاجاب بقوله
ولا تعتبر حرکات الالفات فی الاوائل قوله وتسقط فی الدرج ای فاثباتها فی الوصل لحن الا فی الضرورة
کقولهم کل سر جاوز الاثنین شاع کل علم لیس فی القرطاس ضاع ذهب ابن مالک الی ان الضرورة
الشعریة عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو مذهب الکوفیون اشار الیه السید عبد الله
فی بحث المنادی ورده الدمامینی فی شرح مغنی اللبیب بان هذا یقتضی عدم تحقق الضرورة
دائما او غالبا لان الشعراء قادرون علی تغییر التراکیب والاتیان بالاسالیب المختلفة فلا
یتحقق ترکیب مضطر لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار فی تفسیر الضرورة عندهم الا یقال مالم یرد
الا فی الشعر سواء کان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله علی سبیل الاستطراد وهو ان یکون المتکلم فی صدد

مطلب نوعا همزات وتسمیتها الف

تنبیه لطیف

فاقبلها صح

مطلب المراد من الضرورة الشعریة

مطلب الاستطراد

من الكلام فسنح له في اخرينا نسبة خارج عما هو بصدده كما اذا كنت في وصف زيد بانه رجل شانه كذا
وكذا ثم سنح لك حديث من شان عمرو فتقول وعلى ذكر عمرو فانه رجل من شانه كيت وكيت ثم ترجع لكلامك
الاول **قوله** فتل الخارجي وهو منسوب الى فئة خارجة على علي رضي الله عنه قريبا من اثنا عشر الف رجل من عسكره
زاعمين ان عليا رضي الله عنه كفر حين ترك حكم الله وافتى بحكم الحاكمين ابو موسى الاشعري من جانب علي رضي الله
وعمرو بن العاص من جانب معاوية فهؤلاء هم الخوارج الذين تفرقوا في البلاد وزعموا ان من اذنب ذنبا فقد كفر
وهم خمس عشرة فرقة ويقال لهم ايضا محكمة لانكار الحاكمين المذكورين ولقولهم لا حكم الا لله تعالى الحكمين
الحاكمين وحرورية لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا في الله تعالى اي بعنا
بثواب الله ومارقة لمروقهم من الدين واكثر ما يكون الخوارج بالجزيرة وعمان والموصل وحضرموت
ونواحي المغرب والذين صنف لهم الكتب عبد الله بن زياد بن موسى ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل و
سعيد بن هارون ويجوز ان يكون الياء للمبالغة كالدواري والاحمري والاوحدي **قوله** او لغير ذلك كالاقتصار
والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه وعلم المخاطب بالفاعل فيكون في تركه تعويل على شهادة
العقل وفي ذكره تعويل على شهادة اللفظ فترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة
على شهادة اللفظ واشاعة الفاعل بفعل بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فترك ذكره احالة
على حكم العقل او ابهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه باسناد الفعل اليه وضيق المقام عن اطالة الكلام
بضجر وسامة او فوت فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك واختبار المخاطب
وتنبيه لانكار لعدم الحاجة ووضوح النظير كقوله وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان ترد
الودائع فانه اقام المفعول وهو الودائع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب كما في المصراع الاول
كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته **قوله** ظاهره ينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وهو الكسائي
فيما اذا تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول والاخفش في غيره
وقد يقال معنى قوله ما لم يسم فاعله بعد بنائه للمفعول فلا ينتقض بنحو ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي
ونحو اسمع بهم وابصر عند من جعل المجرور فاعلا وحذفه من ابصر لانه لا يتغير صيغته ولا يكون مبنيا
للمفعول

مطلب لفظ الخارجي وبيان سلسلة الكبير

مطلب اسباب الحذف للمجهول على التفصيل

مطلب حذف الفاعل

للمفعول **قوله** وكذا قياس كل ما كان اوله همزة وصل اعلم ان همزة الوصل في ابن وابنم وابنة وامرء و
وامرأة واثنين واثنتين واسم واست وايم وايمن وهمزة الماضي والمصدر والامر لخماسي
والسداسي وهمزة امر الحاضر من الثلاثي المجرد والهمزة المتصلة بلام التعريف وما عدا ذلك
همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف الكلمة العشرة وفي مفصله احد عشر لعدم اعتبار ده
بايم لانه منقوص ايمن او [illegible] لانه من يمين والاول اولى لان المنقوص فقد يوزن اصله فيقال بابنم صح
ايم افعل كايمن فكانه هو بخلاف المزيد لانه لا يوزن ابنم بوزن ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي الابن اذا
وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين او كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فانه
تنوين الموصوف يحذف من الخط واللفظ وكذا الف ابن واذا نسب الابن الى لقب وقد غلب
على اسم ابيه وصناعة مشهورة قد عرف بها كقولك جاءني زيد بن القاضي ومحمد بن الامير حذفت الالف
لان ذلك يقوم مقام اسم الاب ويكتب هذه هند ابنة فلان بالالف والهاء واذا لم تقطع الالف
كتب هذه هند بنت فلان بالتاء واذا وقع اول سطر مع وجود شرط حذف الف كتبت الالف لانه محل
ما يبتدأ به غالبا لان القارئ ينتهي الى اخر السطر ثم يبدأ باول السطر بعده فكره ان يكتب على غير
ما يوجد النطق به غالبا كذا في كشف المحتاج شرح المنهاج وقيل تثبت تنوين ما قبل الابن في اللفظ
والضاد في الخط مثلا زمانا وكذا حذفها وعند سيبويه حذف تنوين موصوف ابن وابنة لحصول
الربعة كثرة الاستعمال والتقاء الساكنين وكونه صفة ووقوعه بين العلمين فان اختل واحد منهن
ثبت التنوين لفظا والالف خطا **قوله** وبناء المفعول منها لا يكاد ان فيه بحث لان قولهم لان
اللوازم لا يصح علة لعدم بناء هذه الافعال للمفعول وحاصل تقرير الشارح ان المبني للمفعول ما
حذف فاعله واسند الى المفعول به وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مفعول به فلا يمكن بناؤها
للمفعول وتحقيق البحث ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به
او فيه مكانا او زمانا او مطلقا فكيف يتصور انه يقال ان اللازم لا يوجد بناء المفعول كما
قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكرنا **قوله** ابدا في المختصر الابد الدهر

مطلب محال همزة الوصل

مطلب ابهم ... ابن

مطلب الابد والسرمد

والجمع آباد كآجال وابود كفلوس وابد الدائم وفي لباب التفاسير الابد الدهر المستقبل من غير آخر
وجه ما ذكر وابيد من قولهم لا افعل ابد الابيد وفي حاشية تفسير القاضي لابن تمجيد قيل الابد دوام البقى
في الماضي والسرمد دوام البقى في المستقبل ثم قال كون الابد موضوعا له دوام الشيء في الماضي ليس بثابت في المستقبل
الدوام للاستقبال ونفي دهر هنا فانه مبهمة ووجه ما قال ابن مالك في التسهيل من ان الابد والدهر والليل والنهار
مقرونة بالالف واللام كما اذا قيل كان ذلك الابد او الدهر لا يصلح ان يراد به غير التعميم الا في قصد المبالغة
مجازا كما تقول اتاني اهل الدهر والمام اتاك ناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال الاعلام بمضاف اليها
اسم الشهر يلزم التعميم واذا اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عليه السلام من صام رمضان الحديث
وقوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن الاية وقال الاسام ابن الحذف اسماء الايام كجمعة وسبت كالمحلة
الشهور ان اضيف اليها اليوم احتمل التعميم والتبعيض قوله فليس بشيء يعني ليس بشيء يصح ويعتد به
وهذا ابتداء نحن عظيمة لان المحال والمعدوم يقع عليها اسم الشيء واذا نفى اطلاق اسم الشيء عليه فقد
بولغ في ترك الاعتداد به الى حد ليس بعده حد وهذا كقولهم اقل من لا شيء قال الشيخ في شرح الكشاف
ولا شيء جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف الجر عليه وليس لا بمعنى غير وقال في موضع آخر لا هذه بمعنى غير
حرف او اسم ظهر اعرابه فيما بعده وعند الزمخشري انها زائدة وهو مجرور بغير والمعنى فلان في حسب الكثير
كما قيل في شيء او غير زائدة والمعنى اي لفي انه النفي بمعنى انه لم يلتفت اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار على
النافية منع منها بناء المنفي بعدها لتعذر تقديرها بعدها اذ لا يجوز بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا الى لا
ولا ذكر له في الكتب المشهورة وقال في مغني اللبيب وعند الكوفيين انها اسم وما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم
يراها حرفا ويسميها زائدة لفظا لا معنى وقال ابو علي قد بني الاسم بلا قوله والاصل قصد الكلمة الصاد
وابدال الصاد بالزاء وكل صاد وقعت قبل الدال يجوز ان تشمها رائحة الزاء اذا تحركت وان تقلبها
زاء محضا اذا سكنت وبعضهم يقولون لمن قصد له بالقاف من اعطى قصدا اي قليلا وكلام العرب بالفاء
بنقطة قوله وحكى قطرب القطرب طائر ولقب محمد بن مستنير النحوي به قوله جاء كحرب وحل الشل
فاد في البدن يقال الكريم اذا صار ذا علاء قال سيبويه اذا اراد ان نسبتها اليه قالوا افعل كما خرج

الله

الله واشتل قبر وفي التمثيل نظر لا يستعمل مبنيا للفاعل ايضا يقال شلت يده تشل بالكسر في الماضي
والفتح في الغابر وقرأن التمثيل يشكل بالسين المهمل قوله قيد عنه مما بني للمفعول ايما مخالف
لما قال صاحب الكشف حيث قال فاد يفيد فيدا ويفود فودا وكذا عمر وعلك منه مخالف لما في الصحاح
حيث قال وعك الحمى من باب وعد فهو موعوك والوعك نعت الحمى قوله مبنية للمفعول ابدا وكذا للعوام
امرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول به وان كانت بمعنى الفاعل مثل عني بالامر
ونتجت الناقة والشاة واشباههما وحكى ابن دريد زهي يزهو زهوا اي تكبر غير مجهول ذكره في
الصحاح قوله للعلم بفاعلها في غالب العادة اه هذا التعليل يفيد بناء هذه الافعال للمفعول
غالبا لا ابدا والاولى ان يقال اشعارا بعدم الاختيار الا ان يقال ما ذكره حكمة لا علة قوله ما في
اوله احدى الزوائد الاربع اعترض عليه بنجر فانه صدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع واجيب بان المراد
بما في اوله ما في معنى التعريف فعل ماض زيد في اوله احدى الزوائد الاربع واعترض عليه بنحو يزيد ويشكر
اسما واجيب بان كلا منهما فعل مضارع في اصل الوضع ثم نقل الى الاسمية وبان المراد ما يكون احدى
الزوائد بقصد المضارع قوله والنون التي يكون لم مع غيره صورة تعظيم كقوله تعالى وزيد انحن
او مشاركة نحو انا وزيد نفعل واما حقيقة كالمثال الثاني او اعتبارا لان هذه الصيغة يستعملها
المتكلم نفسه في الغالب لانه اتباعا بوجهه الى منزعه وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجماعة
قوله اذا كان معه غيره وقع قيل بسط وبعض نسخه مع غيره فاء كان غيره تابعا فالاول يوافق ما قالوا
من ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلا يقال جاء الامير مع الوزير بل يقال جاء الوزير مع الامير والثاني
يخالفه كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا انعكس الامر الا ان يوزع بالاعتبار او يقال قد يقصد
بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في قولك معا
ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة تميم
وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه والمحتاج باقية دخول النحاس مع حرف بالاجماع مردود وتستعمل
مضافة فيكون ظرفا ولها ح معان ثلاثة احدها موضع الاجتماع ولذا يخبر بها عن الذوات نحو الله معكم و

زهي الرجل

مطلب
دخول مع على المتبوع لا التابع

مطلب
اثبات اسمية مع واستعماله مضافة ومفردة

زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراة وحكاية سيبويه السابقة اذ معوذة
فتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف
قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد
وقال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما في الدار معا او في الزمان نحو ولدا معا او في
المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا او في الشرف والرتبة نحو هما في العلو معا ويقتضي النصرة
وان المضاف اليه للعظ مع هو المنصور نحو قوله تعالى لا تحزن ان الله معنا اي ناصرنا الله تعالى

قوله ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعده المعظم كالجماعة قال في المطول ولم يجئ للاداء
للغائب ولمخاطب في الكلام القديم وانما هو للمولدين قيل اي في الضمير والا فالجمع من الاسم الظاهر
قد جاء في القراة للواحد كما قالوا في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المنادي كان جبريل عم وفيه نظر
لان الجمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولان الكلام
فيه والمراد بالكلام القديم كلام القدماء من البلغاء البدويين لا القران العظيم بدليل ما بعده وانما
هو استعمال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القران المجيد حيث قال الله تعالى يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
فكيف يستقيم هذا الحصر وحمله على الالتفات في لا يرفع لزوم كون القران واردا على اسلوب المولدين ولو
في بعض المواضع قلت هو من باب تغليب المخاطب على الغائب اي اذا طلقت انت وامتك والمخاطب
النبي وعم الخطاب بالحكم لالتزام امته فنداؤه كنداءهم اولان الكلام معه والحكم يعمهم بقي هاهنا
بحث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوز في قوله تعالى ان يتبعكم الكم فاعلم ان يكون الجمع
لتعظيم رسول الله عم واستشهد الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي
في قوله تعالى والقلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع الى القلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي
خط اللوح وفي قوله تعالى على خوف من فرعون وملأهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في ضمير
العظماء فقد وقع كلا الامرين في القران المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلائمه مع ان الطاهر ان
البيت الذي ذكره الزمخشري في موضع الاستشهاد من كلام القدماء فكيف يصح قوله ولم يجئ اه

وذكر

وذكر صاحب العناية في شرح ديباجة الهداية انه اراد بقوله رسلا وانبياء محمدا عم جمعه تعظيما
له واجلالا لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني وربما خوطبت طراة الواحد بخطاب الجماعة
الذكور كقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع
والتذكير ليبعد عن الضمير لها بمرتبتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام فقال لاهله امكثوا
واما ما ذكره القاضي في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله تعالى ولولا فضل الله عليكم الخطاب
للرسول وجمعه للتعظيم فليس بشئ اذ لم يقرأ به ههنا في شئ من القران **قوله** واعترض بانه يستعمل في
الله تعالى ولم يجاب قوله فيه نظر لان الالفاظ موضوعة لما يطلق عليه اسم الغائب ومعنى التوقيف انه
لا بأس فيه لان كلا منا يسوغ الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول في باب اثبات الصفات تثبت السمع
والبصر لله تعالى قياسا للغائب على الشاهد فقد اطلقوه ولا بعد فيه اذ يراد الغائب عن حواسنا ومنه
وقوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه **قوله** وفيه نظر واجيب بان المراد اللفظ اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز
لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه غائب وكون الله تعالى غير غائب ليس بحال لان التكلم
والخطاب والغيبة بالنسبة الى وفيه نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي ذكر في شرح اسماء الله
تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على ان معنى
اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه ورد به الاذن اولم يرد وهو قول ابي بكر
من اصحابنا واختيار الشيخ الغزالي ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة
فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغائب عليه وعلى غير مذهبهم يطلق كذا قيل وههنا فائدة مهمة قال
في شرح العقائد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلغة فهو اذن باطلاق ما يرادفه
من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلائمه معناه ثم قال وفيه نظر اذ في الاخير لان كل اسم ورد به
الشرع له لوازم كثيرة كالخالق مثلا ومن لوازم معناه مفهوم خالق الخنازير والشياطين
والشرور وهو ذلك مما يوهم شيئا ولو بالنظر الى الظاهر ذكره في بعض حواشيه ولان الايهام
الايهام المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتعميم النظر اولى كما عمم بعضهم فلا يطلق السخي

مطلب كون استعمال صيغة الجمع للواحد جائز في التفصيل

مطلب بحث نفيس في ارجاع ضمير الجمع الى الواحد

اي الجمع للواحد تعظيما

الرازي صح

مطلب لطيفة في كون اسماء الله توقيفية موقوفة الى الاذن

ولا الطبيب ولا العارف ولا الفقيه ولا العاقل ولا الفطن الى غير ذلك من الاسماء التى فيها نوع ايهام
بما لا يصح فى حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضى ابو بكر من اصحابنا وقد يقال لا بد مع نفى الايهام من الاشعار
بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف وفى شرح المقاصد اطلاق اهل كل لغة اسما مختصا بلغتهم على
الله تعالى كقولهم خداى وتنكرى سائغ وشايع من غير نكير وكان اجماعا والمراد بورود الشرع وروده
كتابا او سنة متواترة او اجماعا واختلفوا فيما ورد به خبر واحد فاجازه طائفة لانه من باب العمل و
افعال المكلفين وذلك جائز بخبر الواحد ومنعه آخرون لرجوعه الى اعتقاد ما يجوز ويستحيل على الله
تعالى وطريق هذا القطع وقال القاضى عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ذكره فى شرح
مسلم وقد تقرر فى علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة الى الله تعالى لا يستلزم جواز اطلاق
اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك الله ولا
يقال الله متبارك والله يدعو الى دار السلام ولا يقال الله داع فتاب عليهم ولا يقال تائب ومثله
فى الكتاب والسنة كثير وان هذا لا يختص باسم الله تعالى بل بالنسبة الى الانبياء عليهم الصلاة و
السلام ايضا كذلك ذكره فى شرح البزدوى لعلاء الدين وقال بعض شراح المشارق فى حديث ان
الله رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق رفيق عليه تعالى اسما ولا يقال فى الدعاء يا رفيق لانه لم يرد
فى ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار لا التسمية وقال فى بعض حواشى
المطول فى قول حسان فى مدح النبى عليه السلام بعينيك دعجى وبين من تحت حاجبيك ازج كمشوق
النون من خط كاتب يجوز ان يراد كاتب الله ازل على منوال نقاش الازل لانه ليس بطريق التوجه
ولا يلتفت فى مثل ذلك الى ما هو لازم ضمنى لانه ليس بمحذور ويشهد بذلك الايات والاحا ديث
وقال الرازى فى التفسير الكبير وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد يحبهم
ويحبونه ولا يجوز عندنا محب وقال الطيبى فى شرح التبيان ما ورد فى شرح السنة ان النبى عم
فى جواب من قال فانى طبيب انت رفيق والله الطبيب ليس باذن منه عم فى تسمية الله تعالى
بالطبيب لوقوعه مقابلا لقوله طبيب مشاكلة وطباقا للجواب عن السؤال كقوله تعالى تعلم

مافى

ما فى نفسى ولا اعلم ما فى نفسك قال صاحب الكشاف سلك بالكلام طريق المشاكلة
ومنه فقيل فى نفسك لقوله فى نفسى وقال فى شرح المقاصد وقد وجد من الاوصاف ما يمتنع
اطلاقه مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمنسى والحارث والزارع والرامى لانه
فى صحة الاجراء على الاطلاق لا يكفى مجرد وقوعها فى الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق
الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية وقال فى النجم الوهاج وفى اطلاق اسم الصانع
على الله تعالى نظر اذ لم يرد اذن فى كتاب ولا سنة واجاب البيهقى رواه فى الاسماء والصفات بانه صح
وصاحب كنز الحجة الى بيان المحجة ومعناه المركب المهيئ قال الله تعالى صنع الله الذى اتقن كل
شئ وقال عم ان الله صنع كل صانع وصنعته وقد نظم قوله بكثرة دورها فى كلامهم اما بنفسها
واما بابعاضها اعنى الحركات الثلث اذ لا يوجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فتكون باعتبار جريانها
مجرى النفس السائغ والتنفس المساغ بها مستلزمة للخفة الجابرة للثقل الناشئ عن الزيادة
وكون معنى الحركات ابعاضها هو ان الواو ضمة ومدة ومدة الضمة ضمة فالواو اذن حاصلة من
ضمتين وكذا الالف فتحة ومدة ومدة الفتحة فتحة فيكون الالف حاصلا من فتحتين وكذلك الياء
كسرة ومدة ومدة الكسرة كسرة فتحصل لها من كسرتين قوله لاسيما لا لنفى الجنس وسى مثل مثلا
وزنا ومعنى اسمها عند الجمهور واصله سوى او سيو الواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرور على انه ا
مضاف اليه وما زايدة او بدل من ما هى نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف والجملة صلة
ان جعلت ما موصولة او صفة ان جعلت موصوفة والجر اولى لقلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة
صرح به الرضى او منصوب على تقدير اعنى او على انه تمييز ان كان نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على
الكشاف فى الوجهين وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب الفرع لا اعرف للنصب
وجها وانما قاسوه على قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل فيوما ههنا منصوب على الظرفية وقيل ليس
بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول فعدم تجويز النصب اذا كان معرفة وهم الاندلسى
وعلى التقادير خبر لا محذوف عند غير الاخفش وعنده ما خبر لا ويلزمه قطع سى عن الاضافة

مطلب
كثيرة ورود الحروف العلة لنها وكون الحركات ابعاضها

مطلب
لاسيما على التفصيل

ع
وهذا الرضى على ما انتهى منه ان التمييز [illegible]
دام على ما جوز [illegible] كون معرفة [illegible]
وجله [illegible] الاسى [illegible]

من غير عوض قبل وكون خبر لا معرفة وجوابه ان يقدر ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تخفيفا
مع انها مرادة ولهذا لا يتفاوت المعنى وقد يخفف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يقال لا سواء مقام المواضع صح
لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض الاحيان اعتراضية ذكره الرضي وقيل حالية وقيل عاطفة وفي مغني
اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو على لا واجب قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في هذا
البيت فهو مخطئ وقال البلباني في شرح تلخيص الجامع ومولانا خسرو في حاشية القاضي وابن الهمام
وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير وغاية البيان واستعماله بلا لا نظير له في كلام العرب العرباء ثم
عدوها من كلمات الاستثناء لكون ما بعدها مخرجا عما قبلها من حيث اولوية بالحكم المذكور والا فليس منها
الاستثناء صح حقيقة صرح به الرضي فاندفع اعتراض صاحب المتوسط في الشرح الكبير على من عدها من كلمات [redacted]
وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معناه الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق
فاذا قلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا وكذا زيد شجاع لا سيما وهو راكب والواو
التي بعدها للحال او قيل عاطفة على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو
قبلها صحيح كثير والمجيء اكثر **قوله** المشابهة بها حروف اللين من جهة الخفاء والغنة الاولى ذكر المدية او المد
اذ يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف اللين لانها تخرج باللين من غير كلفة
وخشونة على اللسان لاتساع مخرجها فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت ولان واذا ضاق انضغط
فيه الصوت وصلب والخفاء الهمس و ضد الجهر قال مكي في الرعاية الغنة نون ساكنة خفيفة مخرج
من الخيشوم تابعة للنون الساكنة ولو تنوينا وللميم الساكنة وانها حرف مجهور شديد لا عمل للسان
فيه الحق انها ليست بحرف بل هي صفة شبيهة بصوت الغزالة اذا ضاع ولدها ومحلها النون ولو تنوينا
والميم اذا سكنت او لم تظهر او الخيشوم مخرج محلها فقول الجزري في مقدمته وغنة مخرجها الخيشوم
اراد به محل غنة ومخرجه او غنة مخرج محلها بتقدير المضاف لانها صفة والا ذكرها في الصفات
ولما كان ينبغي ان يذكر عوضها النون المخففة مع ان مخرجها من الخيشوم وهي مع حروفه بخلاف الغنة مع
انه لا منهم من يسمى النون الساكنة المخففة قبل حروف الاخفاء غنة مع القول بحرفيتها كالي زيردي

فانه

فانه عدها من الحروف المتفرعة فيمكن حمل الغنة في المقدمة على النون المخفاة تفسيرها بلا تكلف
والخيشوم خرق الانف المنجذب الى داخل الفم ذكره في التمهيد وقيل اقصى الانف والاجل من لمشابهتهم حذفوا
مطلب حذف النون ممن لم يك
النون ممن لم يكن وقيل لمشابهتها اياها في امتداد الصوت وقيل حذف تخفيفا لكثرة الاستعمال ذكره
في بعض حواشي القاضي فان وصلت بساكن ردت نونها كقوله تعالى لم يكن الذين كفروا ولا يجيز
سيبويه سقوط النون عند ملاقاة الساكن وقد اجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية **قوله**
مطلب معنى المضارعة في اللغة
لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل المضارع تقابل السخلتين على ضرع الشاة عند الرضاع
عال يقال ضارع السخلتان اذا اخذ كل واحد بحلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل مشتبهين مضارعان
كذا في شرح المفصل لابن يعيش **قوله** في الحركات والسكنات لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجودها
في كل منهما قال والسكنات للمشاكلة او باعتبار الافراد او الالف واللام يخرجها من معنى الجمعية
قوله ولمطابع الاسم في وقوعه مشتركا اي بين الحال والاستقبال كاشتراك العين او المراد به
ل ~~الاشتراك العيني او المراد به~~ الاشتراك اللفظي وهو الابهام فيكون المعنى في كونه مبهما لاحتمال
الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله كما ان رجلا **قوله**
مطلب السين والسوف
وتخصيصه بالسين وسوف وانما عرف السين بلام العهد اشارة الى سين الاستقبال لانه يجيء لمعان
اخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد والسؤال والتسليم والوقف بعد كاف
المؤنث نحو اكرمتكس ويسمى سين الكسكسة ولم يعرف سوف لانه لا يجيء الا للاستقبال فصار
علما لهذه الحروف فلا يعرف وقولهم فلان يقتات السوف اي يعيش بالاماني ليس بوارد لانه
ليس بعلم لسوف الدال على الاستقبال وينفرد سوف عن السين بدخول اللام مثل ولسوف يعطيك
وبالفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فقول
صاحب المختصر ولا يفصل بينها وبين الفعل ليس بذاك **قوله** ولهذه المشابهة التامة اعرب
ولا يلزم تسمية الماضي مضارعا بوجود وجوه المشابهة التامة فيه كما بين في شرح الرضية لان الاعتبار
المناسبة في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال الوضع فلا يصح نقضه بوجوده في غير المسمى

تعاقب صيغة على تعاقب صيغة

لكن يلزم اعرابه على ما لا يخفى فالاولى فيهما انه ما ليس في الماضي وهو ان المضارع من تعاقب على صيغة
العوامل وهي كونه مأمورا به وعلة ومعطوفا ومستأنفا كما ان الاسم معان تتعاقب على صيغة
بتعاقب العوامل وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة كما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل
قوله من بين سائر الافعال قيل ان السائر بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط في لغة العرب
وفي الكشف على فتح التلويح انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقال ابن الصلاح في
مشكل الوسيط لا يقبل ما انفرد به الجوهري وانكر عليه قوله سائر الناس جميعهم وقال انه مما تفرد به
ورد بانه لم ينفرد به بل التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريري في درة الغواص
في اوهام الخواص ومن اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائر بمعنى
الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة وقد استعمله
الغزالي بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في مزيل الخفاء عن الفاظ الشفاء وقال ابن الحاجب في شرح
المفصل انه بمعنى الجميع وبمعنى الباقي وقال صاحب الكشاف في الفائق انه بمعنى الباقي واستعماله
بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني على الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلام المعنيين
ثابتة لغة ذكره في حواشي التلويح قال ابن دريد سائر الشيء معظمه وجله ولا يستغرق
كقولهم جاء سائر بني فلان اي جلهم ولك سائر المال اي معظمه وقال ابو علي وابن والد السائر
ما كثر والبقية ما قل ولهذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره ولا تقول بقيته قال
ابن بري من جعل سائرا من سار يسير فقد وهم لانه يقال تبعت القوم اي الجماعة التي يسير فيهم
الكل كذا في تهذيب اللغة **قوله** والحاكم في ذلك بريد ان تعيين مقدار الحال مفوض الى العرف
بحسب الافعال فلا ينضبط له مقدار مخصوص فانه يقال يأكل ويمشي ويحج ويكتب القرآن
وبناء الكعبة ونحو كل ذلك حالا ولا شك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على
مذهب المتكلمين القائلين بان الزمان موهوم محض مركب من آنات موهومة لا من اجزاء
موجودة فالآن عندهم جزء موهوم لموهوم آخر هو الزمان واما عند الحكماء القائلين

مطلب
بيان كلمة سائر على طريق لم يوجد في سائر هذا الكتب

سائر بمعنى الباقي اشهر من بمعنى الجميع ...

مطلب
معنى الحال

بان الزمان موجود متصل فالحال عندهم هو الآن عرض حال في الزمان لا جزء منه فلا
يحسب ظاهره مقالا انهم عرض موجود حال في زمان موجود ثم ان ما ذكره الشارح من تفسير الحال
لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآنية الآن يقال الوقوع
في الاجزاء المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال وقد يقال ان الحاكم في الحال حقيقة
هو العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة كما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا سعى آخر جزء
من الماضي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يتخلل بينهما شيء يسمى حالا **قوله** والمراد به ما يترتب
وجوده اي المراد بالاستقبال الزمان الذي يترتب وجوده او بما يعترض ههنا ان كلمة يترتب
دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترتب وجود المستقبل في المستقبل فيلزم ان يكون
الشيء ظرفا لنفسه او يكون للزمان زمان آخر هو ظرف له فاحصل يتوقف معنى الحال كما كان الحال
والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر وهكذا يرد في امثال قولهم نسبة الزمان المستقبل
ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانك سواء حمل يترتب على الاستقبال او على الحال اما
على تقدير حمل يترتب على الاستقبال يلزم محذورا ما آخر لان كون الترتب في الاستقبال يقتضي عدم
حصول الزمان المستقبل بعد زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان
بعده فيلزم اجتماع النقيضين على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمانين وخروج الزمان الذي
يحصل عقيب الحال على تقدير تغايرهما ولا بداء نقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان كون
الترتب في المستقبل لا يستلزم كون المترتب فيه حتى يلزم احد المحذورين او يجوز ان يقال ان الترتب
في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان وجوابه مر في اول الفصل **قوله** يفعل الآن وهو مبني
على الفتح دائما في الاصل آن على وزن فال معناه حان ثم جعلوه اسما لزمان التكلم وعرف
بالالف واللام تنبيها على تعينه وتقيده بزمان التكلم فبقي على ما كان عليه من الفتحة ونحو
ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وهو قليل ومنه قوله عليه السلام ان الله ينهاكم عن قيل وقال
ومن هذا القبيل قولهم وهو القرآن الذي ذكره الله تعالى في قوله كلا بل ران فانه فتح ما قبل

له

مطلب
تعريف الاستقبال وبيان الاعتراض الوارد عليه

لا في زمان

مطلب
بيان كلمة الآن واصله

مطلب
نقل الافعال الى الاسماء الجنسي في الجملة

ان اراد به المصدر فالرين وان اراد به حكاية الفعل لا يحكى بالالف واللام **قوله** لانه اى لان الفعل
يستقبل الوقوع فى الزمان الاتى **قوله** ان الزمان يستقبله اى الفعل وقيل كان الفعل مستقبلا على ايقاع
الفعل والفعل مستقبل **قوله** وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة بفتح الحاء المهملة والزائين المعجمتين من
الحز وهو القطع اى الوجه الاول لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه **قوله** والصحيح انه مشترك
بينهما اعترض بعضهم ان الفعل فى عرفهم مادل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من
هذا انه لا يكون مشتركا بين الحال والاستقبال ثم قال رحمه لمن كشف المقال ويمكن ان يقال ان المضارع
يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد فى الاثنين والمراد الاقتران لا بقيد
فقط وكانه مقترن بحسب كل وضع بواحد تامل **قوله** هذا ولكن يتبادر الفهم الى الحال اى معنى هذا او خذ هذا
او الامر هذا وهذا كما ذكر وهو من الاقتضاب الذى يقرب من التخلص لانه يبدأ الخروج من كلام الى كلام
مع نوع ارتباط منه لان الواو يعين للحال والتبادر الى الحال يؤكد كونه حقيقة فيها كما ذهب اليه ابن جنى
وكثير من المحققين لانه من اقوى امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فالمجاز
راجح كما قرر فى اصول الفقه **قوله** وايضا من المناسب ان يكون لها صيغة خاصة فقد يقال انهم خصوا
الماضى بفعل والمستقبل بيفعل فبقى ان يكون المضارع للحال **قوله** ويختص بزمان الاستقبال او
ويخلص للاستقبال ايضا بنونى التاكيد ولا الناهية لانها للطلب والطلب فى الاستقبال وكلا للنفى فانها
للاستقبال ايضا عند بعضهم وعند الاخفش ان صلاحية الحال باقية وان دخل لا كقولك نحو وما
لكم لا تؤمنون بالله وما لى لا ارى الهدهد وما لى لا اعبد والدعاء اذا اريد بالمضارع الدعاء
للاستقبال لان الدعاء فى الاستقبال ولام الامر لانها للطلب ايضا وحروف النواصب للمضارع لانها ايضا
للاستقبال واعماله فى الظرف المستقبل فانه اذا عمل فيه صار مستقبلا لكونه معمول الواقع هو
فيه مستقبلا وما علا اذ اى اعماله فيما عدا اذ من ادوات الشرط واسناده الى المتوقع واقتضائه
طلبا ووعدا ومصاحبة اداة ترج او اشفاق او لو المصدرية والاستدلال فى شرح التسهيل و
ينصرف الى المضى بلم ولما الى زمان ولو الشرطية غالبا وباذ وربما وقد فى بعض المواضع **قوله** وسميت حرفا

تنفيس

وهى وصيفة التعلب من غيظ ونحوه والزايد يدفع التعلب وتنقر عنه الطبع

مطلب معنى الذى يقع فى اذ خذ

مطلب تخصيص المضارع بالاستقبال

مطلب محولات معنى المستقبل الى المضى

مطلب السين وسوف يات ودخول السين معنى لا محالة فيما دخل

تنفيس قال فى المغنى قولهم فى السين وسوف حرفا تنفيس الاحسن فيه حرفا استقبال لانه اوضح
ثم قال الزمخشرى فى قوله تع اولئك سيرحمهم الله انها مفيدة وجود الرحمة لا محالة فهى مؤكدة للوعد
واعترض عليه بعض الفضلاء بان الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة
لا اشعار للسين به واجيب بانها موضوعة للدلالة على الوقوع مع التاخير فاذا كان المقام ليس مقام
التاخير لكونه بشارة تمحضت لافادة الوقوع وبتحقق الوقوع يصل الى درجة الوجوب وقال فى
موضع اخر منه زعم الزمخشرى انها اذا دخلت على فعل محبوب افادت انه واقع لا محالة ثم قال ولم ار من
فهم وجه ذلك ووجهه ان دخولها على ما يفيد الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد
اومى الى ذلك فى قوله تع فسيكفيكهم الله فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان تاخر
الى حين وصرح فى قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله بان السين مفيد وجود الرحمة لا محالة فهى تؤكد الوعد
كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك وقال الشيخ فى شرح الكشاف ان السين فى الاثبات مقابلة لن فى
النفى ولذا قد يتمحض للتاكيد من غير قصد الى معنى وقال ابن نجية انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة
على تحقيق ما دخلت هى عليه قال الخليل ان سيفعل جواب لن يفعل كما ان ليفعلن جواب لا يفعل
وقال صاحب المغنى قال بعضهم فى قوله تع ستجدون اخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء
وانها نزلت بعد قولهم ما وليهم عن قبلتهم ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار لا للاستقبال ثم
قال وهذا الذى قاله لا يعرفه النحاة وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به صاحب
الكشاف حيث قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للمكروه اشق والعلم به قبل وقوعه
ابعد عن الاضطراب اذا وقع والقاضى حيث قال فائدة تقديم الاخبار توطين النفس واعداد الجواب
ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقرى الضيف ويصنع الجميل يريد ان
ذلك دابه والسين مفيدة للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون فى المستقبل وقال الامام ان هذا
اللفظ وان كان للمستقبل ظاهرا لكنه قد يستعمل فى الماضى ايضا كرجل يعمل عملا فيطعن بعض اعدائه
فيقول انا اعلم انهم اذا كرروه مرة فسيذكرونه مرة اخرى فصح على هذا التاويل ان يقال سيقول السفهاء

بتحقيق

الاستقبال

مطلب تمحض السين للتاكيد

مطلب كون السين للاستمرار وخفة بحث نفيس

مطلب استعمال السين فى الماضى

من الناس من ذلك وقد وردت الاخبار انهم لما قالوا ذلك نزلت الاية الكريمة قوله فيقال نقسم
اذا وسعه هذا غير مستقيم لان يقال غائب فلا يلائم الخطاب والصواب تقول كذا في شرح الكشاف
وقد سبق بعضه ما يتعلق بهذا قوله وسوف اكون متنفسا على ما قاله البصريون لا يقبل هذا لانه
مجرد دعوى بلا دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد ومن ذلك قوله تعالى وسوف
يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى سيدخلهم ربهم برحمة منه واجاب بعض الافاضل بانه
يقول وعندي ان هذا ليس دعوى مجردة وما اورده من التمسك لا يدل على انهما بمعنى واحد
فتدبر تعقل قوله وقد يخفف بحذف الفا حكى الكسائي عن بعض العرب سو وحكى صاحب المحكم سف وحكى
الكوفيون سف بسكون الفاء وفتحها وحكاية سي اغرب منها وهذه الثلاثة منتزعة من سوف اتفاقا وقال
الكوفيون السين بقية ولهذا تسمى بعض من سوف قوله واذا دخل لام الابتداء اخلص بزمان الحال
هذا ما ذهب اليه الكوفيون وابو علي وقال ابن مالك انها ليست مخلصة للحال لمجيئها للاستقبال
ونقل بعضهم عن سيبويه انها قد توجد مع المستقبل قليلا وتخلص الحال ايضا بالان والساعة على
الاكثر وجوز بعضهم بقاء المقرون بالان وما في معناه كالساعة مستقبلا لمصاحبة الالفاظ الدال
على الاستقبال كقوله تعالى فالان باشروهن وتخلص ايضا بنفيه بليس وما وان عند الاكثر وقد اللام
تدخل على الماضي الجامد نص عليه الاخفش والجمهور بخلافه وعلى الماضي المقرون بقد جوزه الجمهور
وانكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد من قد منعه الجمهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدأ
المقدم وعلى خبره المؤخر جوزه جماعة وانكره جماعة وظاهر القران الكريم يشعر بجواز عمل ما بعدها فيما
قبلها قال الله تعالى انا اليكم لمرسلون ومثله كثير والمذكورة تفيد القاضي امتناع العمل صرح به في
تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا وبه صرح ابن مالك ومنعه مطلقا وتبعه جماعة كثيرة وفي
كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه الاية عدم عمل ما بعد الحرف الذي له الصدر فيما قبله
وان كان ظرفا واجازه مثله في مواضع وكذا في كلام مغني اللبيب حيث جزم في هذه الاية في وجه بان
اذا ظرف لاخرج وان ذلك من توسعهم في الظروف وفي موضع بان التوسع في الظروف بالتقدم فيما

مطلب
لام الابتداء وسائر مخلص المضارع الحال

مطلب
دخول لام الابتداء على الماضي

مطلب
الاختلاف الواقع بين العلماء في جواز عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبلها وعدمه

قوله

قوله ونحن نعم فضلك وما استغنينا خاص بالشعر ذكره الرماني وجوزه صاحب الكواشي نحو قوله
تعالى ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونص عليه جمهور المتاخرين وهو المختار عند شارح اللباب قوله في التنزيل
الى البحر تنبيه قيل اللام في الاية ليست للحال لان الزمان ليس بموجود فيها اجيب بانها حكاية حال
وبان اللام يجوز ان يكون للتاكيد وبان المضارع محذوف والتقدير قصدا ان تذهبوا به وقال
ابن هشام وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان ان تذهبوا به
على تقديره منصوب فاندفع ما اورده بالاية على قول البيضاوي في تفسير قوله تعالى فلا خوف
عليهم ولا هم يحزنون الخوف على المتوقع والحزن على الواقع واما في قوله تعالى ولسوف يعطيك
ربك قيل لام الابتداء لا تدخل الا على الجملة الاسمية فما الوجه في دخولها على الفعل اجيب بان الاية
صدر الجملة محذوف فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد استضعف
بان اللام للتاكيد وهو باب اطناب فلا يليق معه الحذف قال ابن الخباز في شرح الايضاح لام
الابتداء لا تدخل على الجملة الفعلية الا في باب ان وهو قول صاحب الكشاف فانه صرح في تفسير
هذه الاية ان لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدأ والخبر وقال ان المبتدأ مقدر اي
ولانت يعطيك وقال ابن الحاجب ان اللام في ذلك لام التاكيد وليست لام الابتداء وقول
بعضهم انها لام الابتداء وان الابتداء مقدر بعدها فاسد من جهات احدها ان اللام مع
الابتداء كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما
كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقوم زيد يصير
التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار ما لا
يحتاج اليه الكلام وقال صاحب المغني وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر
انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتدأ بعد الواو في نحو قمت واصك وجهه
وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك
تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك هنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان ل

مطلب
بحث نفيس متعلق بلام الابتداء وباختصاصها بالدخول في الجملة الاسمية

مطلب
تعدد ما يتعلق بلا القسم

لسا مرا لان فحذف المبتدا وبقيت اللام وكان يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد ثم قال وضعف
قول الزمخشري ان فيه تكلفين بلا ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا
يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام
للقسم كما جعله الكسائي لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدا كذا قال صاحب الكشاف
وهذا تم بزيادة يجب اللام ويمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقديم المعمول
بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لاقسم
وانما قدر البصريون ههنا مبتدا لانهم لا يجيزون ان يقصد الحال بالقسم الا على الجملة الاسمية
وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ [illegible] وذلك فيما نفي نحو
تالله لاكيدن اصنامكم كذا في المغني قوله وكسر غير الياء اعلم انه تكسر حروف المضارعة كلها
في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي المجرد او مكسور الهمزة
كما في السداسي وبعض الخماسي لتدل كسرتها على كسرة عين الماضي او همزته وفي بعضها او
هو لغة بني عامر لا تكسر الياء فيها الا اذا كان بعدها ياء اخرى قوله ولا ينطبق التعريف على
اي على لغة من يكسر حرف المضارعة ويمكن ان يجاب عنه بانه من الشواذ ولا يجب ان يدخل في الحد
الشواذ بل انما يحد نظرا الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها قوله ويمكن الجواب بان الهاء والسين
زائدتان قال المبرد والهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب
في بعض كتبه انه لا جواب عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة في اهراق توهم
انها فاء فدخلت عليها الهمزة والحكمة وذكر في الصحاح انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء
هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة وفيه لغة اخرى وهي اهرق الماء يهرقه اهراقا على
وزن افعل يفعل قال سيبويه قد ابدلوا من الهمزة الهاء ثم الزمت فصارت كانها من
نفس الكلمة ثم ادخلت الالف على الهاء وتركت الهاء عوضا عن حذفهم العين لان اصل اهراق
اريق وفيه لغة ثالثة وهي اهراق يهريق اهرياقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهريق

ايضا

دليلا سم

الزمت سم

مطلب لفظ اهراق وبيان العلة

ايضا بالتحريك بهذا والمذكور في الشرح هو هذا وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في
اسطاع يسطيع ليكون جبرا لما دخل من التغيير لان اصلها من اطوع يطوع وقال الفرا اصله
استطاع حذفت التاء فبقيت زيادة السين شاذة بل الشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع
وحذفت التاء من مضارعه يسطيع بالفتح قوله ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ كما لا يجب
ان يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانات قوله ونحو خصم ويتل جواب دخل مقدر
توجيهه ويجوز في الخاء والقاف الفتح بنقل حركة الصاد والتاء الاوليين الى الخاء والقاف
والكسر بحذف حركتهما وتحريكهما بالكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر وهذا الوجه
اولى من الاول لان في الاول التباسا بماضي التفعيل قوله وههنا موضع بحث يعني بعد
الجواب عنهما بانهما على اربعة احرف تقديرا وعنها بانها على خمسة احرف تقديرا في كلام
المص بحث لان قوله الا ما كان ماضيه على اربعة احرف لا يدل على انه يعتبر لفظا او تقديرا
قوله وقد يستعمل لفظ الاثنين قال الجوهري ان العرب ربما خاطب الواحد بلفظ
الاثنين لغرض المبالغة والتاكيد وقال الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان
انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا اي فان تنهني يا ابن عفان امتنع وان تدعاني احفظ
عرضا معززا وانشد الكسائي فقلت لصاحبي [illegible] بنزع اصوله واجتز شيحا وردي
واجدر يعني قلت لصاحبي لا تمكث بنزع اصول الكلا بل اقطع الكلا فحسب دون اصوله
والاستشهاد انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قوله تزجراني وتدعاني وتحبسانا ولعله جرى
على ما في حواشي المطول ان اقل اعوان الرجل في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى
كلام الرجل على ما الف من خطابه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة ق ان العرب
اكثر ما يرافق الرجل منهم اثنان فكثر على السنتهم ان يقولوا خليلي وصاحبي قفا واسعدا حتى خاطبوا
الواحد خطاب الاثنين والبصريون ينكرون هذا للزوم الالباس وذهب المبرد في مثل
قفا في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى الى ان تثنية الفعل اعني قف قف نظرا الى التاكيد والمعنى

الكلمة سم

همزة قطع سم

حرك سم

مطلب خطاب الواحد بلفظ الاثنين وبيان نسبته

لا تحبسانا نسخه

مثل قف قف وقد وجهه الجاربردي في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني ثم اتي بفاعله
وفاعل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وذكره الزجاج وقال بن خطاب
لصاحبه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون لاجراء الوصل مجرى الوقف
واكثر ما يكون هذا في الوقف فانه قيل قد صرح في المطول ان المثنى بنص مدلوله لا يطلق
على الواحد اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى بنص مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا
مجازا فلن منع ذلك مستندا بقول الشاعر فجعلن مدفع عاقلين اماننا وجعلن امعز رامتين
شمائلا حيث اطلق عاقلين ورامتين على جبل عاقل ورامت وجعل الفراء قوله تعالى ولمن خاف مقام
ربه جنتان من هذا القبيل وبقوله عليه السلام اذا سافرتما واذنتما فليؤمكما اكبركما فان يؤمكما
للواحد لان احد الشخصين اذا كان اماما فالمأموم واحد وقد يستند له بقوله تعالى يخرج منهما
اللؤلؤ والمرجان اذ لا يخرج الا من البحر المالح وقوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد اذ ليس الخطاب
للاثنين كما ذكره في التفاسير وقوله تعالى نسيا حوتهما اذ الناسي صاحب موسى ... ذكره في شرح الوقاية
نعم قوله اذ لا يخرج الا من البحر المالح يخدشه قوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون منه حلية
تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرار وان كان فوق الاثنين كما صرحوا به في قوله تعالى
فارجع البصر كرتين قوله فلما يوصل كلمة ما في فلما وكذا في طال وجاء لكافة للفعل عن طلب الفاعل في اكثر
وان فهم منه ما هو القبيل غيره ولذلك كتب موصولة وان جعلت مصدرية والمصدر فاعلا فحقها ان يكتب
مفصولة وقال الشريف في حاشية ديباجة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها كما تكف ان عن العمل
تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن
لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل ههنا يتعلق بحسب المعنى الى مصدر جال ودار اي طال الجولان
والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر فاعل طال وعلى التقدير الاول يكتب موصولة لانها
متممة للفعل وعلى التقدير الثاني تكتب مفصولة وقال ابو المكارم في شرح الوقاية واستمرار كتبها متصلة
بالفعل يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح مع تكفه عن طلب الفاعل

مطلب تمام المهمات

مطلب لفظة فلما وامثاله

مختصر

النحوي

النحوي على ما افصح عنه صاحب الكشاف حيث قال تكفه عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع
ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر وكانه غافل عن اطلاق الفاعل
على الفاعل النحوي ايضا على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز الفصل بينها وبين الفعل قال الكميت وقد طالما
يا آل مروان ... النم ويعبر بقلما عن النفي كما يعبر بالاكثر عن الكل وهي طريقة مسلوكة قوله الضمير الشان
اعلم انه قد يقع قبل الجملة ضمير غائب يفسر بها ويسمى ضمير الشان ان كان مذكرا والقصة ان كان مؤنثا
ويعود الى ما في الذهن من شان وقصة ويختار تانيثه اذا كان فيها مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة
وفانها لا تعمى الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه ويسمع نحو انه بنيت غرفة وهي زيد عالم وان كان القياس لم يقع
جوازه فقول صاحب الكشاف الضمير المقدر في قوله تعالى انه تلكم الجنة ضمير الشان والتقدير انه تلكم
الجنة وكذا قول صاحب التلخيص او نحو زيد عالم ليس كما ينبغي وله خواص هي لا يكون الا غائبا ولا يفسر
الا بجملة ولا يكون في الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل
منه ويقع مبتدا او ما اصله المبتدا ولا يحذف الا قليلا ولا يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره
عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستحسن حذفه مع ان المفتوحة ولا يجوز تثنيته وجمعه ويكون المفسر محل
من الاعراب بخلاف سائر المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز فيه
اظهار الشان والقصة قوله ما ولا النافيتان المشبهتان بليس والفرق بينهما انها اذا دخلا على الاسماء فما لنفي المعارف
كثيرا والنكرات قليلا لتشبيهها لها بليس ولا لنفي النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكرير لا واذا دخلا
على الافعال فما لنفي الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله
من تلقاء نفسي واجيب عنه بان شرط كونها للحال انتفاء قرينة خلافه ولا لنفي الاستقبال عند الاكثرين وخالفهم
ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل
الاستقبال قوله سمع عن العرب الجزم بلا الناهية حين من قبيل ذكر الحال وارادة المحل والسماع في اصطلاح اهل الحديث
اذا عدي بعن يكون قارئ الحديث الشيخ وبعلى اذا قرأه احد على الشيخ وسمع غيره فيقول السامع سمع فلانا
على ذكره في شرح النبيان واختلف في تعدي سمع الى المفعولين فجوزه الفارسي ولكن لا بد ان يكون

عل التفصيل صح

مطلب ضمير الشان والقصة

ولم صح

لا تعمى صح

مطلب خواص ضمير الشان

مطلب الفرق بين ما ولا النافية

مطلب بيان السماع على التفصيل

الثاني مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا فلو قلت سمعت زيدا اخاك لم يجز والصحيح
تعديته الى واحد ذكره في التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول كذا سمعت
من زيد ما قاله الا انه اريد تخصيص سماع القول بمن سمع منه فاوقع الفعل عليه وحذف
المسموع ووصف المتكلم الموقع عليه الفعل بما سمع منه او جعل حالا عنه فتسد الوصف
او الحال مسده فاستغني عن ذكره تحقيقا وحكما والاوجه المصير الى التقدير وان ذكره
الشمني في شرحه للكشاف حيث قال لا يخفى انه لا يصح ايقاع فعل السماع على الرجل الا باضمار او مجاز لما
لما ذكره فيه حيث قال وان لا ادفع بالمعنى فيما جعل وصفا او حالا ان يجعل بدلا من الفعل المجرد
بجرايح التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في الاستعمال ولذا آثر الوصفية والحالية لانه تحقق
المعنى اعني تخصيص سماع القول بمن سمع منه وهو ثمرة المجاز الذي ذكر المسموع من مقام
المسموع ونكتته لا ما ذكره البيضاوي من انه للمبالغة لا يناسب اكثر المواضع وهذا يجوز شايع لا بد له — لانها صح
من وجه ينتظم المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا سيق الكلام مساقه ولم يتعرض — لذا صح
اليه الكشاف وقد جوز البدلية الشريف في شرح المفتاح بالتاويل المذكور ولا لما ذكره البيضاوي
في تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم حيث قال ويذكر ثاني مفعولي سمع واما الابدال — صح صح
سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن كمال باشا وذلك ان تصحيح البدلية قوله نحو جئته
لا يكون له على حجة قال الرضي ولا منع من ان يجعل لا في مثله للنهي قوله يدخل على الفعل المضارع
الجازم وهو لم ولما الخ اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل
حركته او بعض حروفه اما جزم لم ولما فلاختصاصهما بالفعل وقد ذكر في المفتاح في قسم
النحو ان كل ما الزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره غالب بشهادة الاستقراء وتعيين الجزم لكونه
الاثر على وفق المؤثرة الاختصاص وانما لم يعمل حرف التعريف وحرف الاستقبال الجر بانه مجرى بعض الاجزاء
لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقته وقال بعضهم لم ولما لما نقلا الماضي فقبلاه
الى لفظ المضارع وبقي المعنى كما كان وقالوا الحاقا للماضي الاصل لم يزيدوا عليهما سماه النحاة للتاكيد فحار فزيد ذلك

مطلب حروف الجوازم وبيان استعمالاته

لم

لم من اوجه احدها انها لا تقترن باداة الشرط فلا تقول ان لما اضرب ونحو لما يضرب والثاني ان
منفيها مستمر النفي الى الحال وتبع الاندلسي معنى الاستمرار فيها وفي الجامي مثل لم في احتمال الاستمرار
وعدمه ورجح الرضي الاستمرار ولا امتداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب فلا تقول قمت
فلما تقم لان معناه وما قمت الى الان والثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنعه ابن مالك
وقال هو غالب لا لازم والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته اطلقه ابن هشام وقيده الرضي بالاغلب الخ
هؤلاء قد آمنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جائز الحذف في الاختيار لو لم يدل واذا دخلت همزة
الاستفهام على لم ولما فهما على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه واما لا في النهي واللام
في الامر فلان فيهما شبهها لان الشرطية في الفعل واما ان الشرطية فلاختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم
ولما قوله والاسماء التي تضمنت معنى الشرط وهي غير ظروف كمن وما ومهما واي وظروف بعضها يستعمل مع ما
وعدمها كاين في المكان ومتى للزمان وبعضها لا يستعمل الا مع ما نحو اذ وحيث وبعضها لا يستعمل
مع ما نحو اني والجزم بكيف ما قول بعض النحاة وباذا وايا لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية
والحق انه لا يجب المجازاة باذ مع ما وعدمها وانما تضمنت هذه الكلمة معنى ان للايجاز والاختصار
لانهم احتاجوا الى ان يقولوا ان تضرب زيدا اضربه وان تضرب عمرا اضربه الى ان يطول الكلام فاتوا باسم
شامل للجميع والمراد بالسببية في الشرط اعم من ان يكون عقلية او خارجية او جعلية او اعتبارية
عرفية ولو بوجه من الوجوه وان يكون لنفي الجزاء او للاخبار والاعلام به وما كان ظرفا منها فمحلها
النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظرف فقد يكون محلها بالنصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء — ذكره صح
والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح الاول في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل
من يأتني فاني اتيك وربما يرجح الثالث على الثاني وقد يكون الجر نحو بمن تمرر امرر واما اي فقد يقع مبتداء
مثل ايهم يأتي اكرمه ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب وظرفا مثل
اي يوم تخرج اخرج ومجرورا مثل بايهم تمرر امرر ومحل اني نصب على الحالية او الظرفية قوله فتحذف حركة
الواحد فحكي عن ابن السراج ان تسمية الجوازم بالدواء والحركة بالفضلة التي تخرجها الدواء كما ان

كقد في الايجاب قال صاحب الكشاف
في ولما يدخل الايمان في قلوبكم ما في لما
من معنى التوقع دال عا صر

مطلب الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط

مطلب اي

الا الدواء ان صادف فضلة في الجسم اخرجها والا فني نفس الجسم فكذلك الجوازم اذا دخلت
على ضل فان وجدت حركة حذفتها والا فنفس الفعل كما في الناقص قوله لان النون في هذه الامثلة
علامة الرفع فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر في باب الفعل
جزئية الكلمة كما اشار اليه بقوله وكان اواخر هذه الافعال اذ الفاعل كالجزء فان كان ضميرا
متصلا كان في كمال الامتزاج فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم ان يكون محل التقدير الاعراب
فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو ذو جهتين كالنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسما
على حدة وفي جواز الفصل به كونه جزء قال ابن مالك حذف نون الرفع في موضع الرفع لمجرد التخفيف
ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه قوله كالواو في الجمع المذكر قيل فيه الواو هذه قد تحذف في ارمة
وارمن فلا تثبت في كل حال واجيب بان ضم ما قبلها دال عليها وكانها لم تحذف ولك ان تقول
كاف التشبيه للعموم لها كاللفظة نحو كذا او لفظة مثل فانها توجيه روى عن ابي حنيفة انه قال
اموالي على كايمان جبرئيل عم ولا اقول مثل ايمانه لاقتضائه العموم ذكر في المائة لابن همام
وقال القشيري في قوله عم توضأ نحو وضوئي لفظة نحو لا تقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي
نجم الوهاج في حديث اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول المؤذن ان لفظة مثل لا تقتضي
المساواة من كل وجه وفي شرح المنار لابن الملك لو قذف رجل رجلا بالزنا فقال اخر هو كما قلت
يجد الاخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل قبله كما قال علي رضي في حق اهل الذمة دماؤهم
كدمائنا وفي شرح البديع للاصفهاني في الحديث بهذه العبارة لم تضح قوله كما في بعلبك وهو
اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم جعل علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة مصنوع
من ياقوتة حمراء وبين يديه اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي عم وكان طوله عشرين
ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امراة يعبدونها من دون الله تعالى والبك
كسر العنق ومنه سمي الكعبة بكة لكسرها اعناق الجبابرة والزق ايضا والشق ايضا ومنه المكة
لانها انفلقت من الفردوس قوله وجاء لم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر كقول الشاعر لم تهجو
ولم تدعو

ولم تدعو وقوله الم ياتيك وقوله كان لم ترى ويجيء معنى الابيات بتمامها قوله وجاء ايضا
منفصلا بينها وبين المجزوم كقول الشاعر فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان
لم سوى اهل من الوحشي تؤهل المغاني جمع مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة
التي لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت
منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم تؤهل ولم تؤنس سوى اهل من الوحش مغانيها اسم اضحت
وقفارا خبرها ورسومها فاعل قفار لان قفارا مؤول بمشتق وكذا كل جامد يعمل اذا اول
بمشتق كقولهم زيد اسد ابوه اي مجترئ ابوه كذا ذكره ابن مالك في التسهيل ويجوز ان يكون
بدل الاشتمال من مغانيها وكان لم ان خبر بعد خبر لاضحت والاستشهاد ان فصل بين لم ومجزومها
وهو تؤهل قوله وجاء حذف المجزوم بعدها كقول الشاعر واحفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعارب ان وصلت وان لم اي وان لم تصل اي احفظ وديعتك التي جعلت وديعة
عندك يوم التباعد سواء وصلت او لم تصل والاعارب بالعين المهملة والراء المعجمة
والغين المعجمة والراء المهملة بمعنى وهو التباعد قوله وهو ان ولن وكي واذن قال الفراء اصل
لن لا فابدل الالف نونا وقال الخليل لان فقصر في اي شيء وقال سيبويه انه حرف
برأسه لا اصل له اذ لا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقديم معمولها عليها بخلاف
ما في حيز ان والخليل يقول لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ
هو وضع مستأنف وهكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة
النفي المؤكد وقال بعض النحاة ان النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وفي كي اختلاف
قال الكوفيون انه ناصب بنفسه وقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار
ان وليس بجيد وقال اكثر البصريين انه ناصب بالفعل تارة وحرف جر اخرى فهي اذا مشتركة
قيل هو الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذا ان فخففت وقيل اذ الظرفية والتنوين عوض
عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد قوله لكونه مشبها لان اي المصدرية

تشبيه بليغ

مطلب
كاف التشبيه للعموم
نحو ولفظة مثل

يقبله

مطلب
بيان بعلبك

وهو صنم

خفقت

مطلب
مما يجب حفظه

عنها

وانما عمل قفار في رسومها لانه مؤول
بالمشتق تقديره مقفر رسومها وكذلك
كل اسم جامد اول بمشتق يجوز ان يعمل كقولهم
زيد اسد ابوه اي مجترئ ابوه شرح ابيات

كاني شيء

مطلب
اصل حروف النواصب

قوله فيبنى على الضمة والفتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها
اعرابية او بنائية بخلاف المجردة من التاء فانها القاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقون القاب
البناء على الاعراب وبالعكس والمراد ان الحركات التي لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا بجميع الالقاب
لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا يطلقونها على الحركة الاعرابية بالعكس فلا يخفى ما في قوله فانا قيل اه وقوله
والضم والفتح اه من عدم الورود وعدم استقامة الحصر ثم اعلم ان الابدال والتبديل اذا استعملا بالباء لا تدخل
الباء الا على المتروك فاذا قيل ابدل او بدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول
في السراج الوهاج وشرح الوجيز للمحلي والثاني في حاشية تفسير القاضي لابن التمجيد والتبديل مثله
على ما ذكره في الينابيع وشرح الكشاف للتفتازاني وشرح مختصر الوقاية لابي المكارم وعلى ما ذكره ابن التمجيد
لا تدخل الباء الا على المأخوذ وفي الاستغناء الخلاف على العكس وقال المحلي في قول الوجيز ابدل ما كان
غريبا وصحح ادخال الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال العرفي والا كان خلاف المعروف لغة وقال الزمخشري
في قول المنهاج ولو بدل ضادا بظاء لم يصح صوابه بالعكس لان الباء تدخل على المتروك ثم قال وحكى
الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله تعالى بدلناهم جلودا غيرها ما يدل على صحة عبارة المصنف ويشهد
لذلك قول الطفيل بن عمرو لما اسلم في وصف النبي عليه السلام وبدل طالعي نحسي بسعدي وقال في شرح الكشاف
للتبديل استعمال آخر يتعدى الى المفعولين بنفسه نحو قوله تعالى اولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات فاردنا
ان يبدلهما ربهما خيرا [illegible] المعنى يجعل الحسنات بدل السيئات ويعطيهما بدل ما كان [illegible] خيرا منه وآخر
يتعدى الى مفعولين بنفسه والى المذهوب المبدل منه بالباء ومنه قوله تعالى وبدلناهم بجنتيهم جنتين وآخر
يتعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء اي غيرته ومنه قوله تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين
يبدلونه الاية ويناسبه ما ذكره الدميري في الفرق بين التبديل والابدال من ان الابدال رفع الشيء
ووضع غيره مكانه والتبديل عبارة عن تغييره مع بقاء عينه قوله وسقط النونات لانها علامة الرفع
هذا ما ذهب اليه الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات تدل على الاعراب المقدر قبل هذه الحروف فهي
لا تكون بالحروف ولا بالحركة والسكون المقدر ثم قال الفارسي هذه الافعال معربة ولا حرف اعراب لها النون

فلسقوطها

مطلب معاني الضمة والفتحة والكسرة والضم والفتح والكسر

مطلب في استعمال الابدال والتبديل [illegible] وفي التبديل [illegible] المستعمل م

الابدال والتبديل اذا استعملا بالباء لا تدخل الباء الا على المتروك وفي التبديل اختلاف

مطلب للتبديل استعمال آخر

مطلب سقوط نونات الافعال

الشرح صح

فلسقوطها للعامل واما الجزم فلانه كلام منها قال واما اللام فلشغلها بحركة ما بعدها و
ليست فيها عنده شيء مقدر وهو مما يعجب السامع واثبات النون لا مع الناصب لغة قليلة جاءت
في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق قوله لان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء معناه
ان المضارع لما اشبه الاسم [illegible] والنصب فتعذر الجر فجعل الجزم عوضا عنه فصار الجزم في الافعال بمنزلة
الجر في الاسماء قوله ومعنى لن نفي المستقبل مع التأكيد قال ابن مالك قول الزمخشري في انموذجه لن لتأبيد
النفي ضعيف وحامله عليه اعتقاده ان الله تعالى لا يرى جعلنا الله من اهل الرؤية وقال
الامام الحديثي الزمخشري من العدول وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي وحامل اعتقاده
انه لا يرى الله [illegible] لن لتأبيد النفي قوله لان الاصل في البناء السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل في
الاعراب الحركة فضده يكون بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للحاجة اليها ولا حاجة اليها في المبني
اذ لا يدل على معنى قوله وفتحها لغة وهي لغة سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا كفتح اللام الجر في بعض
اللغات وقال ابن مالك ان عكلا يفتحونها بشرط ان لا يكون داخلة على الفعل نحو احسنت الى
لا كافيك قوله جاز سكونها وهي لغة قريش وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما بما بعدهما
اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدهما وحرف المضارع ككلمة على وزن فخذ
فتخفف بحذف الكسرة واما ثم فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما قوله وقرئ فلتفرحوا بالتاء
خطابا وفي بعض الكتب خص بالنبي عليه السلام هذه القراءة مع ان جميع القراءات كذلك لانه يراد قراءة
يعقوب واسند روايته الى النبي عليه السلام ولم يقرأ من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور العربية
وباقي القراء يقرؤن من اختيار انفسهم بالياء لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه السلام مبعوثا
الى الغائب والحاضر جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر وفي بعض الحواشي هذه قراءة رسول الله
عليه السلام انها عادة قبل العرضة الاخيرة والا فكل القراءات قراءته وقيل كل واحد من السبع المتواتر
نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره بها وتفرده فيها باحكام خاصة في الاداء واما غيره فاذا
ظهر فيه امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب اليه عليه السلام ولا يكره من ذلك اعتبار [illegible]

الاسم اعرب بالرفع صح

آنذ صح

لكن صح

مطلب لكن بعض القراءة النبي مع انها بريء منها منسوبة اليه عليه السلام م

القراءات ع

شرف

بهذا هو الصحيح ذكره الشريف في شرح الكشاف قوله وفي الحديث قوموا فلأصل لكم يريد ولنحمل
خطاياكم فان قلت قد صرح ابو حنيفة بخلاف هذا حيث قال في تصريفه غير انه لا يأتي الا وجوبا
للمتكلم في المعروف من الامر والنهي قلت معنى كلامه انه لا يجيء من غير تأويل لئلا يلزم اتحاد
الآمر والمأمور والناهي والمنهي والا فوروده في الاستعمال كثير لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم
فلنشرع فلنبن ولنخرج وغير ذلك قال السيد الشريف في قول السكاكي فلنعتبرها بقول اي اذا
كان السابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب علينا تعيينها اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على
حقيقتها بل المراد بها الاخبار عن وجوب التعيين على من هو بصدد المذكور وقال ابن مالك في شواهد
روي فلأصل بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه ان اللام عند ثبوت الياء مفتوحة
لام كي والفعل بعدها منصوب بأن مضمرة وان والفعل في تأويل المصدر مجرور باللام ومصحوبها
خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فقيامكم لاصلي لكم ويجوز على مذهب الاخفش كون الفاء زائدة
واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء امر امر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل
في الاستعمال ورواية من اثبت الياء الساكنة يحتمل كون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفا وهو
لغة مشهورة او لام امر ويثبت الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح قوله مع التنصيص قال صاحب
الكشف في شرح الكشاف يقال نص به ونص عليه واصله الاظهار ومنه نصبه بمعنى الرفع البالغ ومنه
منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما لا يحتمل الا معنى واحدا ومن الرفع
في الاوائل والثاني اخذ لازم النص وهو الظهور ثم تعدى بالباء وبعلى فرقا بينه وبين المنقول عنه وجاز
ان يكون تعديته بالباء لتضمنه معنى الاعلام وبعلى لتضمنه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص
مبالغة فيه قوله كقوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصف
وهو الموقف في الحرب قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل معترضا على ابن مالك في نقضه قواعد النحو
بما جاء في الحديث مما في الفها لم يعهد لاحد من ائمة العربية لا من البصريين ولا من الكوفيين
الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل العربية ومنشأ ذلك ان الحديث غير متحقق كونه

مطلب: يجيء المتكلم مع الامر الغائب على تأويل

مطلب: بيان النص والتنصيص

مطلب: ترك الاستشهاد بلفظ الحديث

بلفظ

بلفظ النبي عليه السلام فانه لم يدونوا الا في القرن الثاني وكانت الرواة [redacted] الحديث بالمعنى
وفيهم الاعجمي والمولد ومن يحسن العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على حسب ما سمع من الرواة
وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلال لان الائمة نقلوا بعض الاحكام الفقهية الحديث
الا برانهم قالوا لو قال في جواب اختاري اخترت نفسي فهي طالق على خلاف القياس بلفظ الحديث
لعائشة رضي الله عنها لا بل اختار الله ورسوله ومثله كثير وقد استدل على عدم اخلال كثرة
التكرار وتتابع الاضافات بالفصاحة بقوله عليه السلام ان الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف
بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قوله كقوله محمد تفد نفسك الى آخره المراد بالفداء الدعاء
والنفس ذات الشيء وحقيقته ثم قيل للروح لان نفس الحي به وللقلب لانه محل الارواح او متعلق
وللدم لان قوامها به ... لفرط حاجتها اليه وللرأي في قولهم فلان يؤامر نفسه لانه ينبعث عنها
او لشبه ذاتا تأمره وتشير عليه وللجسد في قولهم ثلاثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به الانسان
والتبال بفتح التاء الفساد يقال تبله الحب بالكسر اي اسقمه وافسده والهلاك يقال تبلهم ا
الدهر اي اهلكهم وفي اللب التبال الوبال ابدلت الواو تاء ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها
حتى في الشعر وقال في البيت ~~في مغني اللبيب~~ انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء
بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة يعني يا محمد كل النفوس
فدى لنفسك حين خوفك من فساد في شيء الاعراب محمد منادى مضموم حذف حرف النداء اي يا محمد
وتفد فعل فاعله كل نفس ومفعوله نفسك والاذى وما زائدة ومن تعليقه بخفت وتبالا مفعول
خفت وفاعله الخ قوله واجاز الفراء في مغني اللبيب وهذا الذي منعه المبرد في الشعر اجازه
الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة
اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد
القول الخبري كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حمؤها وجارها اي لتأذن فحذف
اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقال ايذن انتهى

مطلب: حذف لام الامر بحديث عائشة صح

بن الكريم صح

محمد تفد نفسك كل نفس
اذا ما خفت من امر تبالا

مطلب: معاني النفس

ندائه صح

مطلب: الاختلاف الواقع في حذف لام الامر وابقاء اثره وبيان توجيهه على وجه وجيه

دخيل وهذا الخاص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل وليس كذلك لانها ليست في اول الشعر لان الشعر اعاريض بيت فالهمزة في اول البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع والجمهور على ان الجزم في الاية مثله في قولك ائتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرطية انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي ولفارسي انه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب في ضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه بشرط مقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان كانا مشتركين في انهما خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع وغير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف واحد من القول له عن الامتثال ولكن التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد فيحتمل ان الاصل يقيموا اكثرهم ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول عليه السلام اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل لهم ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا فيهما وايضا فان الامر للمواجهة ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وهو ليس بشيء **قوله** والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقيموا جوابا للامر فيكون جزما لشرط مقدر ويكون التقدير قل لعبادي فانك ان تقل لهم يقيموا الصلوة فيقع قولك جزاء الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة للجزاء كما ان الاتيان علة للاكرام في ائتني اكرمك وليس القول علة لاقامة الصلوة لجواز توقفها على شيء آخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر العورة وغيرها فاجاب بقوله والشرط لا يلزم الى آخره بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر والمذكور في الاصول ان كلمة ان وقد غلبت في السببية فدلت على ترتب الثاني على الاول وانها تستعمل في الشرط الذي هو على خطر

من العلة

ان الاتيان فيتعقبه الجزاء العطاء ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك الا ان الضرب الثاني يترتب على الضرب الاول ويحصل جزما بعد حصوله لا انه يتوقف عليه وينعدم بانعدامه بدون ان يعقد حصوله كما هو مقتضى معنى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى قل لعبادي في الاية ففيه اشارة الى ان في الجملة المشرفين بالاضافة الى الله تعالى والايمان به انما يكونون بحيث يترتب امتثالهم على مجرد امر عليه السلام ومن كلمه يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول اي قل لهم قولي لك ليقيموا ولزمه ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجر في جواب من قال كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القرآن العظيم وفيه ايضا ان الجزم على التشبيه بالجواب كما قيل في قوله كن فيكون بالنصب **قوله** لان امر المخاطب اكثر استعمالا لان الغائب لبعده عنك اذا اردت ان تأمره امرت ان يؤدي اليه انك تأمره نحو قولك يا زيد قل لعمرو قم ولا يحتاج امر الحاضر الى مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم من امر الحاضر امر الغائب كذا في شرح المفصل **قوله** وهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الفهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به هو كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى ان المطلوب بالنهي هو عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار الاستمرار اذ له ان يفعل فيزول عدمه وله ان لا يفعل فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم والكراهة والتنزيه والتحقير وبيان العاقبة واليأس والشفقة وهذه باعتبار كونه في الاصول **قوله** واسناد النهي اليها مجاز يعني مجاز عقلي لتعلق الفعل بغير ما هو له الاصلي بحكم العقل ويسمى مجازا حكميا ايضا وان كان يقع في الاضافة والايقاع لتعلقه بالحكم اما ظاهرا او مقدرا او لان الحكم المتعارف في الاثبات وان كان يقع في النفي فرع عليه الاثبات على ما ذكره الشارح اولا لان النفي ما لم يجعل بمعنى الاثبات لا يكون مجازا عقليا كما نقل عنه واسناده مجازيا باعتبار الكثرة او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد بمعنى ما ينسب الى الوضع مطلقا

مطلب كون اضمار الجازم في الافعال ضعيفا كما كان الجار في الاسماء ضعيف

مطلب الاختلاف الواقع بين العلماء في المقصود من النهي وبيان معانيه

مطلب بيان المجاز العقلي وسائر اقسام المجاز على وجه يلزم على العقل ضبطه كما اوضحه المحشي الفاضل رحمة الله عليه

مطلب لزوم تخالف الجواب الى المجاب

مطلب بحث نفيس في عدم اللزوم كون الشرط علة تامة للجزاء

ومن ذكر ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل يكفي العلية كما صرح ابن الحاجب بذلك

حاصل فان مراد الشارح المؤمنين باقامة يقتضي اقامتها غالبا وذلك كاف

فيعم العرفي والشرعي والاصطلاحي يعني ما نسب الى الوضع الغير الشرعي فيعم العرفي والاصطلاحي
وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة لا يتصور النقل اليه فلا يقال منقول لغوي على
انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم المكتوب وظاهره منقول اليه من معنى الكتاب كما صرح به في فصول البدايع صاحب
حيث قال الكتاب لغة الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في الشرع على القرآن العظيم ثم المجاز العقلي
على تعريف السكاكي هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل افادة للخلاف
لا بواسطة وضع وعلى تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتأول كقولهم
عيشة راضية وسيل مفعم وجد جده ونهاره صائم ونهر جار وبنى الامير المدينة وضرب التأديب
ونحو جاء عدل وقولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف بالمصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند
صاحب التلخيص مجازا ولا حقيقة وكذا نحو الكتاب الكريم والاسلوب الحكيم مما وصف بوصف محدثه
وصاحبه والضلال البعيد والعذاب الاليم مما اسند الى المصدر الذي بلابسه فعل اخر من افعال فاعله ونحو
قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولك انجبني
انبات الربيع وجري الانهار وقوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين وقولك نومت ليله واجريت النهر
وما يجري ذلك من النسب الاضافية والايقاعية وكذا قوله تعالى او لباس سربكتابا واضل سبيلا مما جعل الفاعل
المجازي تمييزا والمجاز العقلي قد يراد ترشيحا وقد يكون كناية كما ذكر في قولهم سل الهموم انه من المجاز العقلي
حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسلية اليها فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما
يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب التلخيص ولكن هذا على ما ذكرته فانها فوايد نفيسة
قوله وقد جاء في المتكلم قليلا وذلك كقولهم لا ارينك هنا والنهي هو المخاطب اي لا تكن ههنا
حتى لا اراك كقوله تعالى ولا يصدنك عنها من لا يؤمن بها فقول القاضي في تفسير قوله تعالى فلا
يقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين
لا يخاطبون بهذا النهي والمراد خطاب المؤمنين اي لا تمكنوهم ايها المؤمنون ان يقربوا المسجد الحرام

مطلب
كون لفظ الكتاب مجازا لغويا ثم غير الشرع

مطلب
تعريف المجاز العقلي

مطلب
مجيء النهي في المتكلم

لان

لان صدر الآية وختمها وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الآية خطاب لهم قوله
واما الامر اعلم ان العلماء اختلفوا في صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل
للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة
بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي بينهما
وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة
وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة من الايجاب والندب
والتأديب والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة
والتسوية والدعاء والتمني والاحتقار والتكوين والاسئلة في الاصول قوله فهو جار على
لفظ المضارع في الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشيء على ما يقوم هو به مبتدأ او
موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل الفعل اي موازنته اياه في
الحركات والسكنات وجريان النصب على الفعل اي تعلقه بالاشتغال وجريان الامر على المضارع المجزوم
في الحركات والسكنات وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام في الحد كما قال الرضي في شرح
الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير من معاني الجريان قوله واصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال فيه قيل عليه
لو كان الحذف لكثرة الاستعمال لما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط واعلنكك في تغلوط اي تلمم وتعلنكك
قال على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف في لم ابال دون لم اعال وحذف
الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالآخر وحذف الهمزة في ويلمه دون ويل اخته لكثرة
الاستعمال في السوابق وقلته في اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكروا انتقض الامر لانه يلزم
مبنيا كالامر وليس كذلك بل يقولون بتقدير حرف المضارعة لانه من جملة الصيغة وليس المراد بكثرة
الاستعمال في مثل قولهم حذف لكثرة الاستعمال انهم تكلموا على الاصل ثم خففوه لان ذلك يستلزم
تعوده في كلامهم كثيرا وانما المراد انهم علموا انه يكثر استعماله ففعلوا ذلك به من اول الامر
فلنا انهم لو اصعدوا وان قلنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضح قوله وليس بالوجه وصاحب مغني اللبيب رآه

مطلب
بيان موضوع صيغة الامر

مطلب
استعمال الامر لمعان مختلفة

مطلب
معاني الجريان

مطلب
بيان المستدل للوارد على تعليل حذف اللام من الامر بكثرة الاستعمال وتحت ما قيل نفسه كحذف نون لم يكن دون لم يصن والالف في لم ابال والالف والنون في انعم صباحا وحذف الهمزة في ويلمه

بين صح
الجريان صح
على صح
اي تجتمع صح
كذا الاسم

وجها وقال ويقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يؤدى بالحرف وكانه اخو النهى ولم يدل عليه الا
بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا وخبرا خارج عن مقصوده
ولانهم قد نطقوا بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمين وكقراءة
جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول اغزُ واخشَ وارمِ واضربا
واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال
الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها
عارض لنقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وح فيشكل فعليته
واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل **قوله** لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار
الجار فلا يعمل مضمرا كما لا يعمل قبل عليه ان الجازم يعمل مضمرا كما بعد الامر والنهي والاستفهام وغيرها
فلم لا يجوز ان يعمل هيهنا مضمرا فتامل **قوله** ونأتى بصورة الساكن الاتيان متعد الى مفعول واحد
تقول اتيته مثل اتاه اي رمى وانيا نا ايضا والتوه آتوه لغة فيه وقوله تعالى انه كان وعده مأتيا اي آتيا كما
قال حجابا مستورا اي ساترا وقد يكون مفعولا لان ما اتيك من امر الله تعالى فقد اتيته وتقول
اتاه اتيانا اعطاه ايضا الى به ومنه قوله تعالى آتنا غداءنا اي ائتنا به ذكره في الصحاح فقول القاضي
في تفسير قوله تعالى فقد جاءها المخاض وهو في الاصل منقول من جاء لكنه خص بالالجاء في الاستعمال كآتى
في اعطى ليس على ما ينبغي على ان اباحيان ذكر ان آتى بمعنى اعطى مما بني على افعل وليس منقولا من اتى
بمعنى جاء وذكره الصحاح ايضا وتاج المصادر وديوان الادب اجاءه اي جئت به واجاءه الى كذا
بمعنى الجأه اليه وقد يعدى الى الثاني بالباء مثل ائتنى بالبلية فقوله تعالى الا ان يأتيهم الله يحتمل الوجهين
وكذا نحو امر ادم وقال ان الاتيان يجيء لازما ومتعديا والاية يحتملها فقول الصحاح ولانيان
المجيء يصير لازما ومتعديا ليس على ما ينبغي قال الراغب المجيء اعم لان الاتيان مجيء بسهولة
ويقال جاء في الاعيان والمعاني ولما يكون مجيئه بذاته وبامره ولمن قصد مكانا او زمانا او عملا
ذكر الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة النحل عند الاتيان قد يقال للمجيء بالذات وبالامر والتدبير

عند صم

مطلب استعمال الاتيان ونحوه من المجيء ومعناه المشهور على وجه لم يجئ احد بمثله م

مع ان القوم صرحوا بان المجيء

وفي الخبر والشر وفي الاعيان والاعراض وذكر الزمخشري ان المجيء بمعنى صار كما في قولك جاء
البناء محكما بمعنى صار **قوله** ويستعمل لفظ الجمع للواحد قال الرضي في شرح الكافية والشارح في المطول
ولم يجئ ذلك اي الجمع للواحد تعظيما للغائب وللمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال
المولدين وقد سبق في اوائل بحث المضارع ما يتعلق بهذا ثم الاولى ان يجعل ارجعون من قبيل قوله
تقارب اي ارجعون اعني اقامة تكرير الفعل مقام جمع الفاعل للملابسة التي بينهما على معنى
ارجعني ارجعني وارجعني ارجعني قال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وح هذا هو الجميل
عندي في قوله تعالى وكل في فلك يسبحون فلا يندفع ما قيل كيف جمع بالواو والنون مع انه جرى صفة العقلاء والاجرام
ثم اختلفوا ان ابنية الجمع هل يصح اطلاقها على الاثنين فيها مذاهب احدها لا يصح وثانيها يصح حقيقة
وثالثها مجازا ورابعها وهو للامام يصح ويصح للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين ونحو بولو
اضربوا الا في لفظ جمع ولا في نحو فعلن ولا في نحو فقد صغت قلوبكما فانه وفاق كذا في المنتهى ذكره في
شرح العضد فما ذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات من ان اسم الجمع يشترك فيه ما وراء
الواحد بدليل فقد صغت قلوبكما ليس بصحيح فان قيل قوله في هذه الاية موافق لقول الشريف في اوائل
شرح الكشاف على خلاف قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الاية وفي تعريف المسند من شرح المفتاح
موافق لما في مفصله وعلى ان المختار عند المذهب الثاني قلنا اجاب عنه صاحب الكشف حيث قال هذا
على خلاف مذهب المذكور في مفصله ومذهب الجمهور الاان قوله ذلك الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو
جائز في دأب المناظرة ذكره التفتازاني ومن هيهنا تبين ان ما ذكره الرازي في تفسير الفاتحة
من انه جرت عادة المصنفين على ان اذا كان له في مسالة رأى ومذهب القول به وقيد اي غير بالنقل ليس بمعول
عليه وبقي هيهنا فائدة ذكرها في الفتوحات المكية في باب الاحد والثلثين ومائة في مقام ترك العبودية حيث
قال لما وصلت الى هذا المقام غدة فرأيت رسول الله عليه السلام في المنام وقد سألني سائل ما اقل الجمع
في العدد فكنت اقول له هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال عليه السلام اخطأ الفريقان
فقلت يا رسول الله فكيف اقول فقال مبين العدد ثم اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فرمى درهما

مطلب استعمال لفظ الجمع للواحد

مطلب الاختلاف الواقع في صحة اطلاق ابنية الجمع على الاثنين

غير رأيه سم

وهو عليه السلام يسمع م

ورماها بحجر لنا عليه م

على حدة ورمى ثلثة على حدة وقال ينبغى لمن يسئل فى هذه المسألة ان يقول للسائل اى عدد
تسئال عن العدد المسمّى شفعا او عن العدد المسمّى وترا ثم وضع ابن المباركة على درهمين
فقال هذا اقل الجمع هذا فى العدد الشفع ثم وضع ابن المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع
فى العدد الوتر **قوله** كقوله الا فارحموني يا آل محمد اى فارحموني تمامه فان لم اكن اهلا فانتم بها اهل
قوله فزيادتها ساكنة ليست بوجه لما يلزم من الوقوع فيما فر منه **قوله** وسميت همزة وصل لتوصل بها
الى النطق بالساكن وقيل لانها تسقط فى الدرج فيتصل ما قبلها بما بعدها تقول كتب اسمه
فسقط همزة اسمك فاتصل التاء بالسين **قوله** فذهب البصريون الى انه هو التاء لان الاولى حرف للمضارعة
وقول ابى البقاء فى قوله تعالى فاتقوا الله عليم بالمفسدين بضعف كونه تولوا فعلا
مضارعا لان حرف المضارعة لا تحذف فاسد لان المحذوف التاء وهو قول الجمهور
الى لغة لا هشام الكوفى كذا فى المغنى **قوله** لان حرف الصفير لانك اذا وقفت على
الزاى والسين والصاد باتيان همزة فى اوائلها وقلت ازاس واس سمعت صوتا يشبه الصفير
لانها تخرج من بين ثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هناك ويأتى كالصفير وانما لم يدغم
حروف الصفير فى غيرها اى فيما يقاربها محافظة على الصفير **قوله** وحروف ضوى مشفر يقال ضوى الرجل اذا
نحف بدنه والمشفر البعير بمنزلة الشفة من الانسان وانما لم يدغم فيما يقاربها لزيادة صفتها على
صفة غيرها اما الضاد ففيها استطالة وفى الواو والياء لين وفى الميم غنة وفى الشين والفاء تفش
اى انتشار لزيادة رخاوتها وفى الراء تكرير فلو ادغمت فى مقاربها لزالت صفتها لعدم حرف هو
من مقاربها وانما قال فيما يقاربها لانها تدغم فى مثلها **قوله** وهذا عكس قياس الادغام اى اذا قصد
ادغام احد المتقاربين فى الآخر فلا بد من قلب احدهما ليصير امن جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس
قلب الاول لان الساكن بالتغيير اولى الا لعارض كما فى اذبح عتودا فانه اذا اريد ادغام الحاء فى العين قلب العين
حاء لان العين ادخل فى الحلق من الحاء فلا يدخل فى الادخل فى الحلق للاستثقال والعتود من اولاد المعز عارض
وفوق والى عليه حول الجمع العتدة وقسه تاء الافتعال فانها تقلب الى الحرف الذى قبلها ولا ينعكس لعدم هذا

الدليل

الدليل **قوله** رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد اى انما ارتكب عكس قياس الادغام ولم يقل الطج
واطرب لرعاية صفير الصاد وعدم ادغام حرف الصفير فى غيرها فى اصطبر ورعاية استطالة
الضاد وعدم ادغام حروف ضوى مشفر فيما يقاربها فى اضطرب وضعف الطجع لزوال استطالة الضاد
وقال فى شرح الهادى يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال فادرك مخرج اللام **قوله** وقرأ فى بعض
شاذهم اى اعلم ان الضاد لا تدغم الا فى مثلها وقرئ فى بعض شاذهم بادغامها فى الشين وهو رواية ابى
السوسى عن ابى عمرو كان يدغمها فى الشين وعابه على هذه الرواية الزمخشرى والفاء ايضا لا تدغم
الا فى مثلها وقرئ نخسف بهم بادغامها فى الباء وقال الزمخشرى هذا ضعيف تفرد به الكسائى والراء
ايضا لا تدغم الا فى مثلها وقرئ يغفر لكم بادغامها فى اللام قال الزمخشرى وادغام الراء فى اللام
وقال سيبويه ومن تابعه لا تدغم اللام فى الراء وان كانا متقاربين وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الراء فى اللام
فى يغفر لكم غير ابى عمرو والشين ايضا لا تدغم [الا فى] الا فى مثلها وقد روى عن ابى عمرو ادغامها
فى السين فى قوله تعالى الى ذى العرش سبيلا كما روى عنه عكسه فى قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وقد يقال حمل ذلك
على الاخفاء لا على الادغام التام وكيف لا ولو كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حده لبعض شاذهم
قوله وروينا الوجوه الثلثة فى قول زهير وهى ترك الادغام والادغام على الوجهين اى بالطاء المهملة
والظاء المعجمة ومعناه انه يعطى ماله عفوا اى بسهولة من غير من ولا مطل ويظلم احيانا اى ناد
المجهول يعنى ربما يؤذيه السائلون بكثرة سؤالهم ويطلبون منه فى غير موضع الطلب فيظلم اى
يعطيهم ما طلبوا منه ويتحمل ذلك وينقاد لمن سأله ولا يرد من التجأ اليه فى الاوقات التى مثله يطلب
فيها وفى الاوقات التى لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه يسئل منه فوق طاقته ويطلب منه ما لا يقدر عليه
والكثير انه روى بنطلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظلم بمعجمة مشددة ويطلم بطاء مهملة مشددة
قوله وكذا لا جمع منصرفا اى كل واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد يوجه فى مثله بانه قد
يكنى بالضمير الموضوع للواحد المذكر عن الاشياء الكثيرة باعتبار كونها فى تأويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى
باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التأويل الآتى فى اسم الاشارة اكثر واشهر حتى قال علماء

مطلب وجه تسمية همزة الوصل بهذا الاسم

مطلب مباحث متعلقة بالادغام

وانما سميت حروف الصفير صح

مطلب افراد الضمير الراجع الى الاشياء الكثيرة بتأويل وكذا فى اسم الاشارة غلب

شعيب

الزيدى صح

هو الذى اذا سئل عطاء لا يمن

في حاشية المطول قد شبه الضمير باسم الاشارة في التسوية بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف في تفسير
قوله تعالى [redacted] فان طبن لكم منه شيئا وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ارأيتم ان اخذ الله
سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله غير الله يأتيكم به وحد الضمير في به اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة
وكما في قوله كأنه في الجلد توليع البهق اراد ذلك وقال القطب الرازي ان كان اسم الاشارة الى السمع
والابصار والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة بلفظ مفرد ومذكر وهو خارج عن قانون وضع اسماء
الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة بحسب اختلاف احوال المشار اليه وان كان الى ما ذكر وما تقدم
فالضمير يحتمل ان يعود اليه من غير تأويل باسم الاشارة وقال الكازروني فان قيل ما وجه اعتبار اسم
الاشارة واقامة الضمير مقامه قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور ظاهرة فيجوز الاحتجاج
بها اكد ثم قال ومع ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكشاف جاز في اسم الاشارة ان يشار به الى الجمع
والمثنى على تأويل ما ذكر وما تقدم للاختصار في الكلام كما جعلوا فعل نائبا عن افعال جمة ذكرت قبله تقول
نعم ما فعلت وقد ذكرت لك افعالا كثيرة ثم قال والسر في هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليس
على الحقيقة لانها في معنى الحروف وقال التفتازاني يعني تثنية اسماء الاشارة والموصولات وجمعها ليسا
على قانون اسماء الاجناس بان يلحق باواخرها الف ونون او واو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة وكذا تأنيثها ليس
بالحاق التاء فجوز فيها ما لم يجوز في اسماء الاجناس واريد بالمفرد منها ما يراد بالتثنية والجمع وبالمذكر
ما يراد بالمؤنث ولهذا جاز التعبير بلفظ الذي عن الجمع وان كان بالتأويل قوله باسرها اي بجميعها
الاسر القد الذي يشد به الاسير فقد ذهب بجميعه ويقرب منه قولهم هذا الشيء برمته وجمع قطعة
الجبال البالية قوله تخبي على الشوك قال الاصمعي يخرن غضن الشجرة اي قطعها وتقول نحت على حلقه السكين اي
عرفت الجراز بالجيم المضمومة والراء المهملة والزاء المعجمة بعد الالف القاطع والمقضب بقاف وضاد معجمة الة
القطع والهرم بسكون الراء المهملة نبت واذرت التراب اي اعطاه الريح يصف الشاعر ناقة يقول انها
الناقة تعمل لسانها في الشوك فتقطعه وتسقط هذا النبات وقيل الضمير في تخبي يرجع الى الجارية يعني تعرض تلك
الجارية السكين على الشوك وتلقه لقا نجاة وقيل وجه الذي انها المشبهة بالسيف القاطع على الشوك وتقطعه وتذري
توضيح ذلك

واذا ذهب الاسير صح

تخبي على الشوك جرازا مقضبا
والهرم تذريه اذراء عجبا

ذلك النبت وجرازا مفعول تخبي ومقضبا صفة المفعول والهرم منصوب بفعل مضمر على شريطة
التفسير تقديره تذري الهرم تذريه والنصب هو المختار بالعطف على جملة فعلية لتناسب اذراء
نصب بالمصدر واصله اذراء من ذرى غير مهموز لان الجوهري ذكره في باب الالف المقلوبة الغير المتحركة
فقلبت تاؤه والالف همزة فان افعل ذال معجمة ولم يدغم في الدال قوله ولا يلحق الفعل غير الماضي والحال
نون التأكيد وقد يلحق الماضي للادعاء ومنه قول الشاعر دامن سعدك ان رحمت متيما اي دام [illegible]
فالحقت به لانه دعاء فيه معنى الطلب والتأكيد هو تقرير الحكم مع رفع الشك بالنسبة الى المحكوم
عليه قال سيبويه اذا قلت اضربن فكأنك قلت اضرب اضرب واذا قلت اضربن فكأنك قلت اضرب اضرب
اضرب وقال الشارح في شرح الكشاف والمفتاح لتوكيد القصد وليس اللفظة عربية وقال في شرح
الكشاف الوكادة بمعنى التأكيد لا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمال العرب الا ان المص ثقة في اللغة فيكفي
استعماله او مصدر من وكد وكره اي قصد قصده استعمل في التأكيد لما فيه من التلبس وقال علاء الدين
في حاشية شرح المفتاح وفيه بحث لان في الصحاح وكد وكره اي قصد قصده من غير تعرض لكونه مؤكدا وكذا
في مجمع البحرين للصغاني والمجمل والغريبين والتاج وفي الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد بالواو افصح قوله
ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي امثال الامر اضربن والنهي لا تضربن والاستفهام
هل تضربن والتمني ليتك تضربن والعرض الا تضربن والقسم والله لاضربن وفي هذه الاشياء المذكورة
معنى الاستقبال والطلب اما في الامر والنهي فظ واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة الامر فمعنى هل
تضربن اخبرني هل تضربن ومعنى ليتك تضربن اضربن ومعنى الا تضربن اضربن واما في القسم فلانك اذا قلت
بالله لافعلن فكأنك قلت اسأل الله ان افعل والمراد من القسم جواب القسم لان القسم لا يؤكد بالنون
وانما قال غالبا لانه قد يقسم الانسان على ما يعلم مما هو ليس من مطلوبه ولا من غرضه كقول من الى كبير و
والله لاعاقبن ولامثال ذلك كثيرة قوله وشبه بالقسم نحو اما تفعلن اي شبه القسم الشرط المؤكد بما شبيها بلام القسم
في كونها مؤكدا يعني كما ان اللام لتأكيد القسم كذلك ما لتأكيد الشرط فشبه ما تؤكد بما يؤكد باللام وهو القسم
وقد اختلف فيه فذهب ابن حاجب وجماعة الى ان حكمه في لزوم النون حكم القسم وذهب ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز
الزجاج صح

مطلب مبحث متعلقة بنون التأكيد

مطلب صحة كون التوكيد بالواو

مطلب بيان وجدان معنى الطلب في الاستفهام والتمني والعرض والقسم

مطلب تحقيق معنى الطلب في الشرط

وفي تحقيق معنى الطلب في الشرط دقة وحاصلها ان الشرط شك وقد تقرر ان النفس مجبولة على الفرار من
الشك وعلى المحبة للعلم بل الاول مرضها والثاني صحتها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز
وبالجملة فالشرط من حيث انه زود يدل على الطلب تخلصا من المرض النفسي قوله ولانه لما اكد حرف الشرط
بما كان تاكيد الشرط اولى لئلا ينحط المؤكد بالذات وهو الفعل من غير المؤكد بالذات وهو ان وقد
يلحق بالنفي حرجا ويجري مجرى النفي لفظا نحو ربما وقلما وجوز كثير اما يقوم من زيد حملا للكثرة على
القلة حملا للنقيض على النقيض قوله قلبت النون الفا في الوقف لان النون الخفيفة تبدل الفا في
الوقف اذا كان ما قبلها فتحة لتشبيهها بالتنوين لانها مثله في كونها نونا ساكنة في اخر الكلمة
بعد حركة فقالوا في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا رايت زيدا وان لم يكن قبلها فتحة و
جب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست لازمة في الاصل بخلاف التنوين
قوله ربما اوفيت في علم اليت يقال وفى واوفى على الشيء اي اشرف ونزل والعلم الجبال وشمالات جمع
شمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت وحططت رحلي
في جبل ترفع ثوبي ريح الشمال اعرابه ما في ربما كافة واوفيت جملة فعلية ترفعن فعل ثوبي مفعوله
شمالات فاعله والجملة صفة علم والكثرتها دال والنون الخفيفة في ترفعن وليس فيها معنى الطلب
قوله والقلة تناسب النفي القلة تستعمل بمعنى النفي نحو قل رجل يقول اي ما رجل يقول ولذلك
لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا تدخل على ما النافية ومن ذلك الحديث ذكره النسائي عن عبد الله بن ابي
اوفى قال كان رسول الله عليه السلام يكثر الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير في النهاية اي لا يلغو
شيئا وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون وغير ذلك قوله يعني ان من بني التوابع يخص القبلة اي تفرداه
دون غيره ان الاختصاص وكذا التخصيص الخصوص يقتضي بحسب مفهومه اللاصلي ان يدخل الباء على
المقصور عليه فيقال اختص الجود بزيد اي صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا كثير في الاستعمال
ادخال الباء على المقصور وذلك لان اختصاص الشيء باخر في قوة تميز الاخر به فاستعمل فيه مجازا مشهورا
وبوك الشارح في الرجحان والذي عند الشارح ان الاول عبارة عربية والعربي جواز دخول الباء على المقصور
ومختار

مطلب قلب النون الخفيفة

وجوز واي

رايت زيدا

مطلب تفسير معنى القلة بمعنى النفي

مطلب دخول الباء على المقصور عليه في الاختصاص ومثله

الا ان الاكثر

ومختار الشريف ان دخولها على المقصور هو الاستعمال الاصلي قوله واما ما جاز يونس قال ابن
الانباري هو يونس بن حبيب البصري اخذ عن ابي عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع
من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وله مذاهب واقيسة تفرد بها ذكره الطيبي في كشف
الواقية ان اول من وضع علم النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وقيل ابو الاسود
الدؤلي استاد الحسن والحسين رضي عنه فاخذ منه ابناؤه واخذ منهم ابو اسحاق الحضرمي وعيسى
الثقفي وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى الثقفي خليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ من ابي عمرو بن العلاء
علي بن حمزة الكسائي ثم اهل الادب صاروا كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس
محمد الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن سعيد بن مسعدة وقطرب ومنهم
صالح الجرمي وبكر المازني ومنهم محمد المقلب بالمبرد وابو اسحاق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد بن كيسان
ومنهم ابو علي الفسوي ثم ابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهم ابو علي الفارسي الفسوي ايضا لانه
نشا بشيراز من قرية لها فسو ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري قيل
لم يات بعض من بعبارته قوله وقد يحمل عليه قوله ولا تتبعان بالتخفيف قال ابو البقاء وفي القراءة بالتخفيف
وهي قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهي كما في قراءة العامة بالتشديد وحذف النون الاولى
من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذفت لحذف متحركة فاحتاج الى تحريك الساكنة الاول
تغييرا والثاني ان الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر في معنى النهي كما في قوله تعالى لا
تعبدون الا الله والثاني هو في موضع الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين ويجوز ان يكون لا تتبعان
نهيا لحقته نون التاكيد على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين تشبيها بنون التثنية ذكره في الكشف
فاطلاق قوله حيث ليست للتاكيد غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص في بحث الحال لا يصلح لان مثله
للتمثيل الا ان يقال التمسك بالاولى والارجح يكفي في مبحث الالفاظ لا سيما في التنزيل ذكره في شرح
اللباب والمفتاح قوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما يقال اهانه استخف به والاسم الهوان
والمهانة ورجل فيه مهانة اي ذل وضعف والتهاون به الاحتقار قال الراغب المشهور ان الفقر

مطلب في واضع علم النحو وعلى البصرية والكوفية وذكرهم

اول من وضع النحو ابو الاسود الدؤلي فقيل ان عليا رضي الله عنه
دفع له الكلام كله ثلاثة اسم وفعل وحرف ثم وضع ابو
وقال له تمم على هذا وقيل ان كان ابو الاسود اول من زياد والي
العراقين فجاءه يوما فقال اصلح الله الامير اني
ارى العرب قد خالطت الاعاجم وتغيرت السنتهم افتاذن لي ان اضع للعرب ما
يعرفون به كلامهم فقال زياد لا ثم جاء رجل الى
زياد فقال اصلح الله الامير توفي ابانا وترك بنونا
فلما سمعه زياد فقال ادعوا الي ابا الاسود فلما حضر
قال ضع للناس ما نهيتك عنه فوضعه وقيل ان السبب
في وضع النحو ان ابا الاسود دخل بيته يوما فقالت له بعض
بناته يا ابت ما احسن السماء برفع احسن فقال ما نجومها
فقالت انما تعجبت من حسن السماء
بل قلت تعجبا من حسنها فقال فقولي ما احسن
السماء ووضع النحو وكان اول ما وضع باب
التعجب وسئل ابو الاسود من اين لك هذا العلم
فقال لقنته من علي بن ابي طالب
وقيل السبب في وضعه انه سمع رجلا يقرا ان الله
بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله فوضعه
من تواريخ ابن خلكان

وضرب الساكنة

مطلب لازم الفقر

بيان قوله الفقر فخري وتوضيح اصل الفقر

هو الحاجة واصله كسر الفقار من قولهم فقرته نحو كبرته وبهذا اللفظ سميت الحاجة والداهية
فاقرة وقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع الزمخشري الاستدلال
بقوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين مع قوله تعالى والرسول رفعا لمنزلته من ان يسمى بالفقير وما
اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخري وبه افتخر فليس بثابت اذ لم يعلم صحته كيف وقد استعاذ منه رسول الله
عليه السلام ذكره في شرح الشفاء قوله لعل بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة في لعل وهي اصلها
عند ابي العباس زيدت عليها لام الابتداء وكذا عل ولان ولون ولولن فيها ولها معان احدها
التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات انما قال به جهلا وانكارا والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش و
الكسائي والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى وحرف
التنفيس قليلا وجاز كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للجوهري وينصب الاسم ويرفع الخبر
وقال بعض اصحاب الفراء قد ينصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك
منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد او يكون وعقيل يخفض بها المبتدأ وذكر ابن مالك
في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع الانحناء ومنه
ركوع الصلاة وركع الشيخ انحنى من الكبر والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل الابد وفي الحديث لا
تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا يضيفون النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم
فان ذلك هو الله والدهري بالضم المسن والدهري بالفتح الملحد وقال ثعلب كلاهما منسوب
الى الدهر وهم ربما غيروا في النسب كما قالوا سهلي للمنسوب الى الارض السهلة ذكره في مختصر
اللغة وذكر في الاساس الدهر دولة والله تعالى يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم
وفي الفائق معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله
تعالى لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ما ذكره السكاكي
من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح المفتاح السعدي

مطلب بيان لغات عل ولان ولون في لعل ومعانيه وعمله

مطلب لفظ الدهر وتوجيه لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله تعالى

وقيل

وقيل الدهر الذي في الخبر مصدر بمعنى الداهر المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب
والاظهر ان معناه ان الله تعالى فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة
فاذا سببتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد سببتم الله تعالى ثم قال الدهر في الاصل اسم لمدة
العالم وعليه قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة
وهو خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي الجمهرة الدهر مدة
الدنيا وقيل بل هو لكل قوم زمانهم وقال ثعلب في اماليه الدهر الزمان وقال بعض الحكما
الدهر معرفا هو الابد بلا خلاف ومنكرا قال ابو حنيفة رحمة الله عليه لا ادري كيف هو في حكم النذر
وقال ابو يوسف ومحمد هو يقع على ستة اشهر والرفع ضد الوضع والحمل وتقريبك الشيء و
من ذلك رفعته الى السلطان ومعنى البيت لا تهين الفقير لعلك تنحني يوما وتسقط من
المنصب وتذل والدهر يرفعه ويعزه فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال الزمان
لا تدوم واعرابه لا ناهية وتهين مفتوح على ارادة النون الخفيفة وفاعله انت والفقير
مفعوله والكاف اسم عل وان تركع خبره ويوما ظرفه وقد رفعه جملة حالية من فاعله
المشتمل على ان النون الخفيفة تحذف لالتقاء الساكنين قوله الا لوجب قال الدماميني في
شرح المغني ادخال اللام في جواب ان الشرطية ممتنع مع ان المصنفين يفعلون ذلك ثم قال
ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها
بلو كما في الاهمال وعدم الجزم قوله ولم يحرك فان قلت ما الفرق بين هذه النون والتنوين
حيث يحرك التنوين اذا لقيه ساكن وتحذف النون قلت الفرق ان التنوين قوة ليست
للنون لان التنوين لا تفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ولان التنوين يختص بالاسم
وهو قوي والنون تختص بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف اياها
قوله وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين على ما نقل فيه بحث لان اصالة الثقيلة
انما هي فيما وضعتا له اعني التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة افادته الخفيفة ولا شك ان

والمسرة صح

مطلب بيان ما يقع عليه اسم الدهر من الزمان

والتبليغ صح

مطلب امتناع ادخال اللام في جواب ان الشرطية

اكثر افادته صح

الا ما يفيد معنى اصليا انتهى وذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده ولا ذلك واصالتها بهذا المعنى
متفق عليها وما نقل عن الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة خفيفة من الثقيلة لا كلمة
برأسها كما هو عند سيبويه قوله مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام هذا
صحيح اذا لم يلزم من عدم الجريان عليه فساد وههنا يلزم لما عرفت من لزوم مزية الفرع
على الاصل قوله فالمناسب ان يعد ان الخفيفة البتة هذا مدفوع بما ذكرنا من معنى الاصالة
قوله حرف مد هو الالف والواو والياء السواكن ولم يقيد بمجانسة حركة ما قبلها اشارة
الى ان المصنف اراد بحرف المد اللين بطريق ذكر الخاص وارادة العام او الى ان في حرف اللين مدا ما
وهو المد الطبيعي كما ذكره الجعبري ونفي المد عن حرف اللين في غير الالف لا ينافيه لان المنفي
هو المد الاصلي الخاص او الى ان المصنف لم يفرق بينهما كما قال الشارح بعينه قوله والثالث مد عما وفي بعض النسخ
والثالث مد عما فيه بزيادة لفظة فيه والصواب تركها ولعل الغلط فيها وقع من الناسخين قوله
نحو خويصة تصغير خاصة وياء التصغير والصاد الاولى قوله لان انما يفيد الحصر لتضمنه — ساكنان صح
معنى ما والا فقول المفسرين انما حرم عليكم الميتة بالنصب معناه ما حرم عليكم الا الميتة وهو — الا صح
المطابق لقراءة الرفع ولقول النحاة انما لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة انفصال
الضمير معه ولصحة اعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة واستند بعضهم على ان
افادة الحصر بان يكون ان للاثبات وما للنفي ولا يجوز ان يكونا لاثبات ما بعده ونفيه بل يجب ان يكونا لاثبات
ما بعده ونفي ما سواه او على العكس والثاني باطل بالاجماع فتعين الاول وهو معنى الحصر وذلك فاسد
لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تنفي الا ما دخلت عليه باجماع النحاة فتأمل قوله فان التقاء الساكنين
جائز في الوقف مطلقا اي سواء كان احدهما حرف مد ولين او لا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه يجوز التقاء
ثلث سواكن اذا اجتمع هذان الامران اعني الوقف على الساكن الاول منه حرف لين والثاني مدغم كدواب
واصيم تصغير اصم ومثل هذا في كلام العجم كثيرا نحو گشت ودست والجمع بين ساكنين ممتنع في كل لغة وعلى كل حال
والوقف لغة مصدر وقف بمعنى حبس ومنع وهو بهذا المعنى متعد واما الذي هو لازم فمصدره وقوف وقيل الوقف

مطلب بيان افادة انما الحصر

مطلب جواز التقاء الساكنين بل الثلث

وقف

وقف تسمية بالمصدر والايقاف في هذا المعنى قيل لغة وقيل لغة ردية وهذا بمعنى الصدقة
وقد يقال الوقف لغة الكف عن الفعل والقول واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة الوضعية
زمانا فقطع الصوت جنس وآخر الكلمة فصل اخرج قطعه عن بعضها كالقوي لا اضافي والوضعية ليند — ح
فيه نحو كلما الموصولة فان آخرها وضعا لام وزمانا وهو ما يزيد على الآن واخرج به السكت وهذا
اجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة لعمومه ذكره في كنز المعاني وفي قوله لعمومه
اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما بعدها بسكتة طويلة واما قطع الحرف
عن الحركة فلعدم شمول الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم انه لا يسمى قطعا
وليس من الوقف في شيء فعلى قوله لا يضر خروجه عن هذا التعريف ولا على قولهم قطع الكلمة عما بعدها
بسكتة طويلة واما قطع الحرف عن الحركة فلعدم شمول الوقف على الحرف الساكن ومنهم من اجاب بان المراد قطع — فلعدم صح
الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون بعدها شيء وقطع الحرف عن الحركة على تقدير ان يكون متحركا ولا — الحرف صح
يخلو ذلك عن التكلف ومنهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع
اما انه ليس بجامع ولا مانع اما انه ليس بجامع فلانه لو حركت الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا
ولهذا يقال واخطأ في تركه حكمه فهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة ووصل — وقفا صح
ما بعدها بها من غير سكتة يعرف فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى ان مثل ذلك وارد ايضا
على قولهم قطع الحرف عن الحركة ثم الوقف اعتبار رسم الياء الوحرة متعلقة الرسم لبيان المقطوع من الموصول — صول
والثابت من المحذوف والمجرور من المربوط واضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس ونحوه واختياري بالمثناة
من تحت وهو المنقسم الى التام والكافي والحسن والاضطراري لا ينقسم اليها بل الى الحسن والقبيح ذكره
في شرح الازهري قال القسطلاني الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو الذي يسمى قبيحا لانه اما
ان يتم او لا الثاني ناقص والاول اما ان يستغني عما بعده او لا الثاني اما ان يتعلق به على جهة المعنى فالكافي
او من جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون استغناؤه كليا او لا فالاول الكامل والثاني التام
وفي شرح الكنز للشريف الوقف على ما يفيد معنى مستقلا فصيح وعلى ما يفيد حسن فان استقل ما بعده

مطلب نفيه متعلق بالوقف على تفصيل اقسامه وانواعه

بيان المقامات التي يجوز فيها الوقف وما لا يجوز

ايضا يسمى تاما والا يسمى كافيا وحسنا غير تام والوقف على بسم قبيح وعلى الله او الرحمن كاف
وعلى الرحيم تام وقال صاحب الملتقى وحكم القبيح ان لا يفعل الا ضرورة النفس ويعاد وحكم الحسن
ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد وحكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف وعدم الاعادة واجب
ولولده قال السمي ونذر الوقف لانه وهو الذي اذا وصل غير الموام ومطلق وهو ما يحسن الابتداء بما
بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والوصل لتجاذب الموجبين من الطرفين وقال الجزري ليس في القران
وقف واجب اذا تركه القارئ اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان يجوز لسبب شرعي يستدعي تحريمه فيحرم كان
يقصد الوقف على ما اله ولي كفرت من غير ضرورة قال القسطلاني والذي قرروه انه لا يوقف دون
الموصوف والخبر والمضاف اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا كثر المعطوفات وطال
الكلام او كان عطف جملة على جملة دون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز والتفسير والحال
المستثنى والمشار اليه وعلة وسبب ولا على الفاعل دون المفعول ولا على الظرف دون ما عمل فيه ولا
على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها دون خبرها ولا على خبر ان واخواتها دون اسمائها
ولا على التمني والشرط والاستفهام والامر والنهي دون اجوبتها ولا على القسم دون الجواب والمعلق
حرف جر دون ما دخل عليه ولا على الرافع اللفظي دون المرفوع ولا على الناصب دون المنصوب
ولا على المجاور دون ما جاوره نحو يستهزءون حتى يقول وهو عيس في قراءة الجر واجاز الاخفش دون
النعت والمنعوت وابو علي دون الا في موضعين احدهما ما بمعنى لكن كقوله تعالى الا ما اضطررتم
وثانيهما ما بمعنى الواو كقوله تعالى الا من ظلم وقال ابن عيينة دون الخطاء والا سلاما والا اللمم
وقال ابن عصفور على رأس الاية كقوله تعالى الا لوط والا عجوزا والا عباد ذكره في علل المعاني
قوله سلمنا انه اراد غير الوقف اه اعلم ان تسليم هذه الارادة ثم لا المفهوم من حصر الكلم في شيء هو
ان لا يجري غيره والتقاء الساكنين جائز فيه ذكره المص وفي الوقف مطلق وفي الكلمة اذا اعتبرت تعديدا
وكان قبل اخرها الين وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمة من حروف الهجاء نحو قاف وميم وعين
او لا نحو زيد وان لم يكن وغيرهما مما ذكره لعدم التركيب اما وقفا فلما ذكره واما اصلا فللفرق

بين ما بني لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو مشابهته مبني
الاصل ولم يفعل ذلك بالعكس لقلة ما بني لعدم المقتضي وكثرة ما بني لوجود المانع ومنهم
من زعم ان السكون فيها في حال الوصل ايضا على نية الوقف وفي كل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة دخلت
عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر نحو الحسن عندك وايمن ولم الله يمينك كما ذكره في التحرير
واما خلف ابطال مد بالمد فشاذ فعلم بما ذكرنا ان الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الاخير
الذي ذكره في التحرير ايضا غير مستقيم لان الحكم بكونها من الشواذ لا يستقيم في الامثلة التي اوردناها
لانها مطردة غير شاذة فتأمل فيه قوله في الاسم المعرف باللام اعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هو
اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل ال كهل انه للتعريف وعند المبرد حرف التعريف الهمزة
وحدها وانما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب
الثلثة مذكورة في شرح الرضي مع ادلتها قوله ونحو ذلك انما اختير ذلك لانه ادخل في الاستعمال واولى لفظ
الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته كذا فتقول نعم ذلك كما تقول نعم
فعلت فصار كانك اعدت جميع ما ذكره الا انك اختصرت وكذلك ههنا ولو قيل تلك وتم ان
اشارة الى جميع المذكورات لكان تصريحا لكنه عنه كذا في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف
في تفسير قوله فان لم تفعلوا عبر عن الاتيان بالفعل لانه فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية
التي تعطيك اختصارا ووجازة تغنيك عن طول المكني عنه قيل مراده الكناية اللغوية وهو عدم التصريح بالشيء
كتسمية الضمائر بالكناية وقيل يمكن الحمل على الاصطلاحية ومن الا ينفي العام نفي الخاص وهذا ابلغ لكن عبارته
لا تساعده فقول ابي كمال باشا في تفسير هذه الاية وهذا من قبيل ذكر العام في موضع الخاص فاذا اريد به
معنى الخاص بخصوصه فمجاز مرسل والا فحقيقة وليس على ما ينبغي قوله قلت جواز الشرط بما ذلك ولا يلزم من وجود
الشرط يفهم من هذا الجواب ان سؤاله وشرط التقاء الساكنين على حده عند المص موجود في المثالين المذكورين
ويمكن ذلك لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المص هو هذا الا انه لم يصرح اكتفاء بالتمثيل و
والعلامة معترضون كما يجيء والشرط فيه انه اذا كان في اخر الكلمة يكون محل التغيير فافتقر حذفه لذلك الاجتماع

ولن تفعلوا صح

بكناية ليس صح

انه السائل اجاب صح

الوسط الا ترى انهم حذفوا الساكن الاول في اضربن واضربن مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم لكونهما في كلمتين
لان نون التاكيد بمنزلة كلمة منفصلة فان قلت لم لم يحذف في اضربان واضربنان مع انهما كلمتان قلت مقتضى
الاطراد ان لا يفرق بين الواو والياء والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذفت
من المثنى لالتبس بالمفرد عند الوقف ولو حذفت من جمع المؤنث لزم فيما فرضه وهو اجتماع النونات مع خفة
الالف وثقلها قوله وحذف من الفعل معهما اي مع كل واحد منهما فلا يرد ما قيل ان الخفيفة والثقيلة لا يجتمعان
معا فضلا واحدة في الامثلة الخمسة حتى يحذف معها النون في الامثلة الخمسة ولم يحذف الالف في يفعلان وتفعلان
لئلا يلتبس بالواحد قال جلال الدين الغجدواني وطالما يختلج في صدري ان الجمع بين رفع الالتباس ونون
الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحصل
الفرق بين الفعل المثنى حتى وجدت في بعض شروح المفصل تعليلا اخر لا يدع ما يقوي به اختلاجي فقيل
ولا يحذف الالف لانها خفيفة وجودها كعدمها فلو كانت نون التاكيد بعدها مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل
الواحد عند حذف الالف وجها يمنع حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر
يظهر بالتدبر فيما سلفناه وقيل هذا من فنون قلت مقتضى الاطراد قوله وقيل التقاء الساكنين انما يكون
الاول ان كان مشعرا بان المذهب ما ذكره اتفاقا وليس كذلك اذ لا اختلاف بين علماء هذا الفن في التقاء الساكنين
انما يغتفر اذا كانا في كلمة ومراد المصنف منه لم يذكر هذا القيد ايضا وهو هذا القيد لان العلم بصريح عامر
واما ما ذكره من عدم حذف الواو والياء عند البعض ليس بشيء لانه لا التقاء الساكنين على حده بل لانهما تحيرا
فعلا او فاعلا فان تكتب على التقاء الساكنين على غير حده للمعرفة والعلم بالجنس قوله جار الله العلامة
سمي جار الله لانه جاور بيت الله خمس سنين والتاء في علامة للمبالغة ووجهها ما اشار اليه العلامة
من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان يقصد موصوفه جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدم
هذا الواحد جماعة لكثرة علومه فالتاء في التحقيق لتانيث الموصوف ونظيره استعمال الجمع في الواحد
للتعظيم وقالوا في صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احترازا عن علامة التانيث
ذكره في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي قال العلامة اكمل الدين في شرح الكشاف

الواحد والفعل صح

مطلب
بيان وجه مبالغة في تاء علامة

مطلب
احوال العلامة الزمخشري وبيان تصانيفه

انه قد

انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسقطت احدى رجليه من ثلج اصابه في بعض الاسفار وكان
يمشي بها في خشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا وشده في رجله خيطا فانفلت منه ودخل
في ثقب وبقي بعضه في خارجه فجره به فانكسرت رجله فقالت له امه هناك قطعت رجلك فوقع
كذلك وكان الزمخشري ولد بزمخشر سنة سبع وستين واربع مائة وتوفي بجرجانية خوارزم سنة ثمان
وثلثين وخمسمائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة من قرى خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم
ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في الوعظ والمستقصى ومجمع الامثال والقاب والاسماء والافعال
والفائق في اللغة والمفصل وحواشيه والانموذج في النحو والتعريف والايضاح في المعاني والبيان و
اساس البلاغة والمفرد والمؤلف ومعجم العربية وديوان الاشعار والقسطاس في العروض ونوابغ
الكلم وديوان المنثور وفوائد القلائد ونطق العقد وخاصة الجواهر الخفية ومكارم الاخلاق
ونصوص الاخبار والاحاديث المسندة وشافي العي في مذهب الشافعي والنصائح الصغار والنصائح
الكبار في الوعظ صنفها بعد توبته من الاعتزال قوله وههنا موضع تامل اذ لم يلزم من تقبله من كلمة واحدة
الا تجوز غيره ويمكن ان يدفع بالعناية قوله في الجملة اعلم ان في الجملة تستعمل في القلة والجملة تستعمل في
الكثرة قوله فاء جزاء اما وهي حرف الشرط اي ليس اما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط هو ان وما زائدة
ولعل مراد النحرير هو هذا لا ان فاء لم في العبارة قوله قال الخيزران يجيء اسم الفاعل منه على فاعل قيل
ولهذا يسمى به لكثرة الثلاثي او لان اسم الفاعل من الثلاثي على فاعل فسمي بلفظ الفاعل الجميع اسم الفاعل
كالمفعول والمستفعل لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعول ولا اسم المستفعل ورد بانه ليس المقصود
من قولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي تجيء على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم فاعل الشيء ولم يات المفعول
والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء حتى يقال اسم المفعول والمستفعل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على من يفعل
الفعل كالمنكر والقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وغير ذلك كما في جاح الفلاح واعلم ايضا انه قد
يجيء الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح وليل نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول
كقاض وعامر وسر كاتم وعيشة راضية وماء دافق ذكره الجوهري وكاس بمعنى مكسو ذكره ابن مالك

في التعريف صح

مطلب
وجه تسمية كل اسم الفاعل بهذا الاسم

مطلب
كون الفاعل بمعنى المفعول فيه

مطلب في كون اصله اسم المفعول

في شرح التسهيل وقال الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يكونا على النسب كتامر ولابن
اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له كتامر بل يجوز ايضا كونه مما جاء فيه الفعل
فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ قوله الاكثر ان يجيء اسم المفعول على مفعول ولهذا يسمى به
لكثرته الثلاثي فان قيل لم سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر اجيب بان المراد
المفعول به يقال فعلت الضرب اي اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر وبقي الضمير مرفوعا فاستتر
لان الجار والمجرور كان مفعولا ما لم يسم فاعله قوله وانما قال والاكثر لانهما قد يكونان على فعيل قيل فيه
نظر لان صيغة اسم الفاعل في الثلاثي على فاعل البتة ولولا انه يسمى به وما يكون على غيره فمن الصيغ المشبهة
وفيه نظر لا يخفى على من له ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء قوله وقد خرج عنهما صيغ المبالغة في الفاعل
من الفاعل كفسيق وكبار بضم الفاء وتخفيف العين وسيف مخذم بكسر الفاء وفتح العين مشترك بين الالة
والمبالغة وطوال بضم الفاء والتشديد مشترك بين الجمع والمبالغة وعلامة بالتشديد بدون تاء
بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين ومجذامة ومعطير بكسر
الميم فيهما وسكون الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين للمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث
في الصيغ الاخيرة وقالوا سكينة حملا على فقيرة قيل ويكون اسم الفاعل بوزن اسم المفعول كقوله
تعالى كان وعده مأتيا اي آتيا قال الرضي والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته يعني كان وعده مفعولا
وربما استغني عن فاعل بمفعول كحبه فهو محبوب ولم يقولوا احبه وجن الرجل بجنونه فهو مجنون وحم فهو محموم
القوم فهو علم ذكره ابن مالك في التسهيل قوله وطويت في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر والمؤنث وقد
يلحقه التاء للنقل الى الاسمية وللوصفية فيكون بعد الحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث وفعيل
بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث وقد قالوا عدوة الله حملا على صديقة ذكره في المراح وشرحه
ويجيء فعول للمبالغة ويستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى فاعل وذكر الموصوف واما اذا لم يذكر
فلا يستويان واذا كان بمعنى المفعول فلا يستويان ذكر الموصوف او لا قوله وكون الصفة المشبهة اسم
الفاعل هذا الكلام منهم ليس على الاطلاق لانهم ميزوا كل واحد منهما بتعريف على حدة في

مطلب فعول يحمل على الاجال لتفضيل

مطلب كيفية دلالة اسم الفاعل على الحدوث والصفة المشبهة على الثبوت

في كتبهم

في كتبهم واعتبروا الحدوث بحسب الوضع في اسم الفاعل والاطلاق للحدوث والاستمرار في الصفة المشبهة
وان اعتبر الثبوت بعضهم فيها نحو خالد ودائم وثابت ومستقر وباق وراسخ ومؤمن وواجب
وكافر وضامر في فرس ضامر مما يدل على دوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما في مثل حائض و
طامث من الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم اذ معنى الثبوت عارض وكذا
في صفات الله تعالى نحو الله عالم وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث ردت الى صيغة
اسم الفاعل فتقول في حسن حاسن الان او غدا قال الله تعالى في ضيق قصد به الحدوث وضائق به صدرك
مراد في كل صيغة صفة مشبهة قوله لان القائم مقام الفاعل لفظا انما قال لفظا لانه في المعنى
هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب والتحقيق وان كان الاكثرون على خلافه وقال الشريف
السيد الجرجاني حروف الجر ادوات توصل معنى الفعل الى مجرورها منصوبة المحل ومرفوع المحل هو المجرور
وحده لا المجموع الجار والمجرور ليرد الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه من خواصه والقول بان
الجار والمجرور في محل النصب والرفع مسامحة في العبارة اتكالا على ما تقرر في القواعد قوله
وظاهر كلام صاحب الكشاف الفعل يجوز ان يتقدم لانه ذكر في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا
ان عنه فاعل مسئولا قال البيضاوي وابو البقاء ما ذكره الزمخشري غلط لان الفاعل وما يقوم مقامه
لا يتقدم وقال صاحب التقرير عناية الزمخشري وانما جاز تقديمه مع انه فاعل المعنى لاصالة ظرفيته
لا العروض فاعليته ولان الفاعل لا يتقدم لالتباسه بالمبتدأ ولا التباس ههنا ولانه ليس بفاعل حقيقة ورد
بانه نقيض بسؤال ابن جني عن ابي علي عن قولهم فيك يرغب وقال فيك لا يرتفع بما بعده فقال فاين
المرفوع فقال المصدر اي فيك يرغب الرغب فيك ظرف وهكذا تصحيح مسألة الكشاف ويجعل الضمير في
مسئولا للمصدر ويجعل عنه في موضع نصب وفي شرح الالفية لابن معطي ان كان مفعول المجهول
جارا ومجرورا فلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم لشغل الفعل بضميره ولا يمكن جعله مبتدأ لاجل
حرف الجر ومنهم من اجازه محتجا بهذه الآية الكريمة لان مفعول ما لم يسم فاعله مفعول في المعنى والمفعول
جائز التقديم على عامله فان قيل كلام الكشاف نص في جواز التقديم فما وجه قول الشارح فظاهر كلام الكشاف

مطلب كون القائم مقام الفاعل في مثل مر بزيد به الضمير وهو كذا في شرح الاشباه

مطلب بيان الاتفاق في امتناع تقديمه

قلنا وجه اصمال الكلام التأويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كما اشير اليه بتمثيله بقوله كالمغضوب
في غير المغضوب وقول الشارح فيه زيادة منه مبنية على الظاهر قوله وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم
وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم بمعنى المحكم على تأويل ذكره الرضي ووجيع بمعنى موجع واليم
بمعنى مؤلم وسميع بمعنى مسمع ذكره الجوهري وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى بديع السموات
قيل بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمرو بن ريحانة الداعي السميع بمعنى المسمع وفيه نظر لانه لا يثبت لزاء والاستشهاد
لان الداعي المشوق لما دعا القائل صار هو يسمع الدعوة فتسبب لكونه سميعا فاوقع على الداعي لكونه سببا
فيه على ان الكلام لا يقاس عليه لا يثبت ذكره الشارح في شرحه وفيه تكلف لا يخفى وقد يجيء بمعنى مفاعل كثيرا
كجليس وحليف وعشير وكليم وانيس ونديم ذكره الرضي في شرح الكافية والشارح في الكشف وعزيز
بمعنى مفاعل من غالب او مفعل من اعز ذكره الجوهري قوله كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وجه
ليست بلازمة لصيغة فعيل مطلقا بل اذا كان من باب فعل بضم العين وقيل هي لازمة لها مطلقا
ونقل عن الزمخشري ان الاكل ساهر معدول عن اصل فهو للمبالغة فرحيم ورحمن ورحيم للمبالغة اذ الكل
معدول عن راحم ذكره في حاشية تفسير القاضي قوله وبمعنى المفعول قال الرضي وباب فعيل بمعنى
مفعول مع كثرته غير مقيس قوله الا انه يستوي الخ قوله في الذي بمعنى المفعول الذي بمعنى الفاعل لا يستوي
فيه المذكر والمؤنث سواء اجري على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة ومررت بنصير
زيد وبنصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزم التاء ذكره في شرح اللب فلا حاجة على هذا الى
تأويل في قوله تعالى ان رحمة الله قريب بان الرحمة بمعنى المطر والعفو او الاحسان او بان القريب
بمعنى المسافة يذكر ويؤنث وبمعنى النسب يؤنث فقط او بان المراد بالنسب ذات قريب او بان المصدر
المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ آخر في معناه او تأويلا بان مع في الكلام حذفا اي شيء قريب او ان رحمة الله
قريب او بانه بمعنى مفعول او بان رحمة الله اكتسبت التذكير من المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى ان مفاتحه لتنوء بالياء التحتانية او بان تأنيث الرحمة غير حقيقي مع ان الشارح قال في حواشي
الكشاف هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يفرقوا في الاسناد الى الضمير بين الحقيقي وغيره ولا بين

كونه

مطلب بيان احكام فعيل على التفصيل م

يجيء صح

غالبية والاستشهاد

سلم السميع صح

المفتول

بعد نعتيه

والفعيل صح

مطلب استواء المذكر والمؤنث في الفعيل الذي بمعنى المفعول

او صر

الفعل او بانه صح

مطلب بيان تأويلات التذكير في رحمة الله قريب م

مطلب الكتاب المخالف من المضاف اليه التذكير

كونه المسند فعلا او صفة وقال ابن هشام في مغني اللبيب المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث
وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي ويكون المسند
فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هو ولا يجوز
في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان واعترض صاحب الكشف فجاز هذه الوجوه المذكورة في التأويل ليست
بمطردة ليس بقادح واما التذكير في قوله تعالى وما كانت امك بغيا على تقدير كونه فعيلا فاما لانه
مصدر كما قالوا في قوله تعالى يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة كانه اراد المصدر او لكونها محل ذكره الطيبي
او لتشبيهه بمفعول كما في ملحفة جديد فان جديد عند البصرية لا الكوفية لانه عندهم بمعنى مجدود من جده بمعنى قطعه
ذكره الرضي او لانه للنسب كطالق او لانه للمبالغة ذكره القاضي قوله القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم
النفي مطلقا جوابه انه من باب نفي القيد ومقيده والتشبيه اللفظي قد يحمل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى
فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر وكما يستوي
فيه المذكر والمؤنث مع كونه صفة مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيها وفعال بفتح الفاء وفعال بكسرها وتخفيف
العين فيهما قوله والمراد بالضابط امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد يراد به المفهوم الكلي وقد يراد
به القضية الكلية والمعنى الثاني مراد ههنا وكذا الانطباق قد يراد به الكمال فمعناه امر كلي مشتمل على
احكام جزئية موضوعه اشتمالا لا يعرف احكامها منه وقد يراد به الحمل فمعناه امر كلي محمول موضوعه على جزئياته ليعرف احكام صح
جزئياته منه فلو قال قضية كلية لكان اولى لانه يوهم ارادة المفهوم الكلي وهو ما لا يمنع نفس تصوره
الشركة قد يتوهم بعضهم من الامالة ومنه عقوق من الاعقاق والقياس معق ونتوج من الانتاج و
القياس منتج وباقل من الابقال والقياس مبقل وماحل من الامحال والقياس ممحل ولاقح من
الالقاح والقياس ملقح من الاتناء والقياس متن وحق من الاحقاق والقياس محق قوله فهو مسهب
وكذا محصن وملفج مستعار من اسم المفعول كسيل مفعم لكنه اشتهر بالتعارف وكثرة الاستعمال حتى هجر الاصل
وربما استغنى عن مفعل بمفعول كاجنه الله فهو مجنون واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب وقد جاء
محب على الاصل في الشعر واصعفت الشيء فهو مصعوف واحمه الله فهو محموم وازكمه الله فهو مزكوم

مطلب ما يتعلق بالمؤنث الحقيقي والمجازي والاسناد الى الظاهر والمضمر

مطلب تذكير بغيا من قوله تعالى وما كانت امك بغيا

مطلب بيان المراد من الامر الكلي ومن الانطباق

وتنى صح

مطلب بيان الاستغناء بالمفعول عن المفعل

واعلم انه معلول على ما ذهب اليه سيبويه فما قال ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء معلول مرذول عند
اهل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن وقول صاحب المحكم والمتكلمين يستعملون لفظة المعلول
كثيرا ولست منهم على ثقة ليس على ما ينبغي على انه قد جاء في اللغة عل فهو معلول اورد عليه
على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقد جاء اسم الفاعل من افعل فعال كاسأر فهو سآر والقاس فهو مسير واجبر
فهو جبار ذكره في الصحاح وفي تفسير القاضي الجبار من جبره على الامر بمعنى اجبره في موضع اخر من الصحاح
حساس دراك لغة او ازدواج ومن فعل ايضا كلبس فهو لباس ونغل ملبس قوله واذ قد عرفنا هذا الكلام
فقد جاءكم قال حسن الفناري قد يقال يجوز ان يكون الفاء جوابا لاذ لتشبيهها بان في حركتها وسكون
وعدد الحروف على ما صرح به بعض النحاة وقال الدماميني في شرح المغني كانه ادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى
كلمة الشرط لكن يصح عنه ذلك وجود قرار امتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي في شرح الكتاب
وقد يجري الظرف مجرى الشرط فيصدر بالفاء ما بعده نص عليه سيبويه في نحو زيد حين لقيته [redacted] فاكرمه
والفاء اما لعطف على حين فيلزمه عطف المضارع على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار او
على ما صرح به في كشف الوافية نقلا عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال المستقبل في الماضي لكثرة
صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب عن هذا بانه ما لا يغتفر في الاوائل يغتفر في
الثواني كقوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت مع انه لا يكون في الشرط فعل الشرط مضارعا
والجواب ماضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم ضربتني هند وزيد ومررت برجل قائم
ابوه لا قاعد ورب شاة وسخلتها وبازيد والحارث وبانه لا يشترط في عطف الجملة على الجملة صحة
اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به في بعض شروح المفتاح في اوائل الفن الاول واشار
اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون الى قوله فتكون من الظالمين والشارح في باب الفصل و
الوصل من المطول ولا في عطف المفرد على المفرد كليا كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله و
بتنزيل العالم بها منزلة الجاهل حيث قال انه لا يجري على مقتضى العلم فهو والجاهل سواء على انه يجوز اعمال الفعل
المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذ اعتزلتموهم الى قوله فأووا الى الكهف وقوله

واذلم

مطلب
جواز كون الفاء جوابا لاذ لتشبيهها بان

مطلب
بيان قبح عطف المضارع على الماضي

مطلب
جواز ما لا يجوز في الاوائل في الثواني

مطلب
عدم اشتراط اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه في عطف جملة على جملة وفي عطف المفرد على المفرد في الجملة

واذ لم تفعلوا الى فاتقوا او قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون لادرجهوه بانه من باب المبالغة في كان
هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لكثرتها لزوم المظروف لظروفها او فاء
فصيحة وهي التي تدل على الشرط المحذوف وقيل على السببية وقيل عليهما وسميت فصيحة اما
لافصاحها عن الشرط والسبب وعنهما او لفصاحة الكلام الذي دخلت هي فيه او لظهور المعنى
بسبب دخولها او وصفها بوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا واقعا موقعا
حسنا وتتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل عليه المحذوف فتارة يكون المحذوف امرا او نهيا كما
في قوله تعالى فقد جاءكم بشير ونذير اي لا تعتذروا فقد جاءكم وتارة شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم
البعث اي ان كنتم منكرين للبعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت
اي ضرب فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى في سورة الفرقان
فقد كذبوكم بما تقولون ان هذه المفاجاة حسنة رائقة خاصة اذا انضم اليها حذف القول
وجعل هذه الاية من ذلك القبيل كذا ذكره الشارح الكشاف قوله المضاعف وهي التي مضاعفا لانه تكرر
الحرف الواحد بمقابلة العين واللام قوله قال الخليل وهو من الخلة والخلة من الخلال فانه ود تخلل النفس
وتخالطها وقيل من الخلل فان كل واحد من الخليلين يسد خلل الاخر او من الخل وهو الطريق في الرمل فانهما
يترافقان في الطريق او من الخلة بمعنى الخصلة فانهما يتوافقان في الخصال والخليل هو الفقير
من الخلة والمصطفي المختص الذي اخلص في خلال الامور واسرار العلوم قوله التضعيف ان يزاد
على بنى الفاعل مفعل فاعل [redacted] يراد الجار والمجرور او ضمير مصدر يزاد على ان يكون لازما ثم يلزم
تفسير المتعدي باللازم الا انه يقال ليس تفسير لغة بل من طريق شعور الذهن والكناية لان زيادة المعنى
على الشيء يستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اي قهرا هذا تفسير
لغة لان عنى بمعنى ذل وخضع لازم قهر متعد بل هو تفسير من طريق شعور الذهن والكناية لان من الذلة
يلزم القهر وان القهر يستلزمه الزائد الغاوي بل المذكور معروف في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف جوزه
صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال او وقع التقطع وقيل بل المجرور او لانه اصله

الماضية صح

مطلب
جواز الاعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي

مطلب
الفاء الفصيحة

مطلب
خليل

يسد خلل صح

الرمل صح

مطلب
كون تفسير المتعدي اللازم من طريق شعور الذهن والكناية

وقال صاحب الكشف جعل الاسناد الى ضمير الامر المقرر في النفوس اي تقطع الامر بينكم اولى
اذ لا يعرف له شاهد والاصل مهدوم بان الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء في الفرع دونه
قوله فيجعل اثنين او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاه وضعفيه ثلثة امثاله وهو
الموافق لقوله تعالى فزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين
فيطابق قوله تعالى في موضع اخر ربنا اتهم ضعفين من العذاب روى ابو عمرو في تجنيس في قوله تعالى
يضاعف لها العذاب ضعفين قال معناه يجعل الواحد ثلثة اي يعذبن ثلثة وانكره الازهري
وقال هذا الذي يستعمله الناس في كلامهم ومتعارفهم وانما الوزن قال انهما نصفين مثل عذاب
غيرها لان الضعف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليس بمقصور على مثلين
فيكون ما قاله ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف من الالفاظ المتضايفة كالنصف والزوج
وهو تركيب الزوجين المتساويين ويختص بالعدد فاذا قيل اضعفت الشيء وضعفته وضاعفته
ضممت اليه مثله فصاعدا وضعف الشيء هو الذي يثنيه ومتى اضيف الى عدد اقتضى ذلك
العدد ومثله ان يقال ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف فاذا قيل اعطه ضعفي
واحد فان ذلك يقتضي الواحد ومثليه لان معناه الواحد واللذان يزاوجانه هذا اذا اضيف
وان لم يضف فقلت الضعفين فان ذلك يجري مجرى الزوجين في ان كلا منهما يزاوج الاخر
فيقتضي اثنين لان كلا منهما يضاعف الاخر فلا يخرجان عن الاثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان
الى واحد فيثلثهما نحو ضعفي الواحد قوله يقال له الاصم وهو من له وقر في الاذن فلا يسمع الصوت
الخفي فيحتاج الى الشرع الصوت والمضاعف ايضا يحتاج الى الشرع الصوت لعدم امكان النطق
بغير الصوت الخفي ولهذا سمي به ولانه كرر فيه حرف واحد في بالاصم لانه يكرر له الحرف حتى يسمع
ولانه لا يسمع فيه حركة الحرف المدغم قوله وكان اهل الجاهلية اي المدة او الايام التي كثر فيها الجهل
او الخصلة المنسوبة الى الجهل وتلك تسمى فترة لفتور الدواعي في العمل بالشرائع التي جاء بها الرسل
من رسل الله تعالى قوله حيث شهر الله لو نوى رجبا لان المراد غير معين حتى التلويح وقع في هذا الكلام

مطلب بيان ضعف الشيء ضعف

اعذبه صح

تركب صح

نحو صح

مطلب بيان لفظ ... على وجه وجه

غير

غير منون للعلمية والعدل عن الرجب لان المراد رجب بعينه وهذا تعليل لكون رجب الغير منصرف
معدولا عن الرجب المعرف باللام العهدية ولم يعتبر العدل لكان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية
ح وهذا التعليل ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان جميع اسماء
الشهور من باب الاعلام الجنسية يدل عليه دلالة قطعية امتناع شعبان ورمضان من الصرف
فان الالف والنون المزيدتين لا تؤثران في الاسم بمنع الصرف الا مع العلمية وتعريف العلمية يمنع ان يكون
بالاداة فلا يكون اصله الرجب على ان العدول من علم الى علم باطل وارد كذا ذكره الاصفهاني في شرح
البديع ومال الى ان منع الصرف سهو من الناسخ ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد يدخله حرف التعريف
للمح الوصفية الاصلية كالحسن فلعل الرجب منه وفيه [redacted] ادخال اللام للمح الوصفية ليس مطردا
في شيء من الاعلام بل هو امر سماعي ذكره الدماميني في شرح المغني والفرق في ذلك بين علم الجنس
وعلم الشخص يحتاج الى نقل ثم العدول عن علم الجنس الى علم الشخص ليس ببعيد على ان اللام التي تدخل على الاعلام
للمح الوصفية انما يدخلها بعد اخراجها عن العلمية واطلاقها على المتصفين بها اوصافا فالقصد المدح
او الذم كما صرح في شرح اللب السيد فليصح فيما ذكره عدول من علم الى علم كما ظن واضيف الى الشهر الى
الله تعالى للتشريف والتعظيم ولم اسمي رجب لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه في
الجاهلية ولا يستحلون فيه القتال وانما قال رجب مضر لانهم كانوا [redacted] اشد تعظيما له
واذا ضموا اليه شعبان قالوا رجبان وسمي الشهر به لشهرهم اياه حين رأوا الهلال قوله كما يسمع في مختصر
الصحاح لا يسمع وهو الاصوب والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كافة لها عن الدخول في المفرد وقيل مصدرية
عند اكثر النحاة وكلمة ايضا تأكيد لما يستفاد من الكاف ومن هذا القبيل قولهم كما ان زيدا ما في الناس
كذلك عمرو واما قولهم كما ان زيدا قائم عمرو قاعد فالظاهر ان الما فيهما للتخفيف معنى الوجود عنها
ذكره علاء الدين البسطامي كما في قوله تعالى رب ارحمهما كما ربياني صغيرا على ما نقله صاحب اللباب ووجهه
شرحا بانه ليس لما فيه للقران في الوقوع كما في قولك كما حضر زيد قام عمرو لان التربية من الوالدين
واقعة والرحمة لهما مطلوب الوقوع والمعنى ادبر رحمتهما ايجادا محققا كما اوجد الوالدين التربية ايجادا

مطلب امتناع دخول اللام على الاعلام وجوازه حينا ما

علام

عبد الله صح

مطلب بيان كما

محققا في الزمان الماضي وقال الراغب الكاف في قوله وكالذي مر على قرية ليس للتشبيه المجرد بل للتجريد
والتحقيق كما في قوله الكركز بن قوله مستغيث من استغاثه واغاثه والاسم الغياث بالكسر وهو ان المستغيث
المسلوب القدرة والمستعين الضعيف القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنظر طالب النظر قوله من الاشهر
الحرم وهي اربعة وهي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ويعني سرد منوالها وسردت الحديث اذا اتيت
به على ولائه والمحرم اول الشهور ولذلك ادخلت الالف واللام عليه دون غيره من الشهور كانهم قالوا
هذا الذي يكون ابدا اول السنة ذكره في النجم الوهاج وذكر في طلائع الواقعات الجاهلية ابتداء السنة
عادة من المحرم واما اول ايام الاسبوع فالصواب انه يوم السبت لما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه
السلام قال خلق الله التربة يوم السبت والجبال يوم الاحد والشجر يوم الاثنين والمكروه يوم الثلثاء
والنور يوم الاربعاء وبث فيها الدواب يوم الخميس وخلق آدم يوم الجمعة بعد العصر في آخر ساعة من
وقول الشاعر الم تر ان الدهر يوم وليلة يكران من سبت عليك الى سبت وقال ابن الحسين اولها
الاحد وقال النووي في شرح المهذب سمي يوم الاثنين لانه ثاني الاسبوع والخميس لانه خامسه
وقد كان للشهور الاهلة وايام الاسبوع في صدر الجاهلية اسماء غير هذه الاسماء وكان المحرم يسمى
الموتمر لانهم كانوا يتمرون فيه الغارات فسمي المحرم لتحريم القتال فيه وقيل لتحريم الجنة فيه على ابليس ويسمى
صفر ناجزا لانه يتجدد الابل اي يهزل فسمي صفر لاصفار الانجار فيه او لاصفار مكة من اهلها اذا
سافروا ويقال دا الصفر اي خال او لاصفرار وجوههم حين وقع الناس فيه وباء ويسمى ربيع الاول خوانا
وربيع الآخر وبصانا فسميا ربيعين لارتباع الناس فيهما اي اقامتهم في الخصب والجمادان حنين
ورزنة فسميا جمادين لجمود الماء فيهما يوم سميا وجميع الشهور مذكرة الا جمادين ورجب الاصم لانه لم يسمع
فيه صوت السلاح فسمي رجب لتعظيمه وتعظيمهم شهر الهتهم وفي الروضة لم يعذب الله تعالى امة في شهر
رجب وقيل لان قوم نوح عليه السلام اغرقهم الله تعالى لواحد وعشرين فيه كما قال الثعلبي وشعبان عجلان فسمي شعبان لانشعاب
القبائل فيه وتفرقهم في الغارات او لانشعاب الخير فيه ورمضان ورمضان يا ثق فسمي رمضان لانه يرمض
فيه الذنوب اي تحرق او لرمض الفصال وشوال عند ابا الذال المعجمة فسمي شوال لتشوال الناقة فيه بذنبها

يوم

يوم النسبة ليعلم الذكر انها حامل او لان العرب كانت تتشول فيه اي ترجع عن امكنتها وذو القعدة
هواع فسمي ذو القعدة لقعودهم في رحالهم عن الغزو والحرب وذو الحجة برك لبروك البدن فيه فسمي ذو الحجة
لاداء الحج فيه وكانوا يقولون ليوم الاحد اول وليوم الاثنين اهون وليوم الثلثاء جبار وليوم الاربعاء
دبار وليوم الخميس مونس وليوم الجمعة العروبة وليوم السبت شيار ذكره في غرر الفقاليد وقال بعض
الاكابر المتاخرين اعلام ايام الاسبوع الغوالب فيلزمها اللام وقد يجرد لفظ الاثنين من اللام
والتسر فيه جعل هذه الاعلام الاعلام الغالبة وان لم يثبت جنسها محافظة على القاعدة التي من ان الاعلام
التي لامها لازمة في الاصل اجناس صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فلا جرم وجب ان يجعل جنسها
مقدرة والثلثاء والاربعاء لما جعلا اسمين جعلت الهاء التي في العدد مدة فرقا بين الحالين ذكره
في مجمع الصغاني وفي بعض شروح الكشاف قد اتفقوا على ان العلم في ثلثة اشهر هو مجموع المضاف
والمضاف اليه شهر رمضان شهر ربيع الاول وشهر ربيع الآخر وفي البواقي لا يضاف الشهر ثم في الاضافة يعتبر
حال المضاف اليه في اسبابه منع الصرف ووجوب دخول اللام وامتناعه وفيه ان الامام ذكر في تفسيره ان رمضان
مختلف فيه واختار مجاهد انه اسم الله تعالى ولذا لا يجوز ان يقال جاء رمضان وذهب رمضان بل شهر
رمضان واختار محي السنة وهو الاصح ان رمضان اسم للشهر واختار صاحب التيسير ان شهر رمضان
من قبيل اضافة الجنس الى النوع كيوم الجمعة والاسم رمضان واليه مال الرازي فقولهم ان العلم
لو لم يكن لشهر رمضان لما جاز اضافة الشهر اليه لعموم جواز انسان زيد ليس بصحيح قوله حركة قال في مختصر
الصحاح حركة فقال الحركة ضد السكون والف المقابلة فلا يتعلق به السماع بل بخبره وصوته
والنعال جمع نعل وهي الحذاء مونثة تصغيرها نعيلة تقول نعل وانتعل اي احتذى وانعل خفه ودابته
ولا يقال نعل والمضاف محذوف على الوجهين قوله ولا قعقعة السلاح والقعقعة حكاية صوت
السلاح ونحوه نفي قعقعة السلاح بخبر في الاول وتنصيص في الثاني كما في قولهم العلم صفة قائمة
بغيره او تخصيص الواو في ولا قعقعة مع المقترنة بلا المذكرة للنفي المؤكدة له ان جي
سبقها بنفي وعدم قصد المعية له نحو ما قام زيد ولا عمرو ليفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع

في الاعلام

مطلب بيان اول الشهور وايام الاسبوع

مطلب بيان اسماء الشهور في الجاهلية وسبب تسميتها بهذه الاسماء الشهور الاسلامية

مطلب العلم في ثلثة اشهر مجموع المضاف والمضاف اليه

مطلب كلمة لا والواو الداخلة عليها

والافتراق والعطف من عطف الجملة عند بعضهم على اصل العامل والمشهور انه من عطف المفردات
واذا فقد احد الشرطين امتنع ولهذا فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وجاز ولا الضالين لان لا في غير معنى النفي
عند البصرية واما عند الكوفية فلفظ لا بمعنى غير وجاء قوله فاذهب فان نفي في الناس احرزه من
خيفة ظلم وبخ ولا اجل لان المعنى لا تفني احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون ولا نحو ما قام
زيد ولا عمرو لانه المعية لا غير واما ما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور
وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوايد وقد يقال قصد نفي الاستواء كل
واحد منها منضما الى الاخر كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات فان قلت [illegible] كلمة لا في
نحو ما جاء في زيد ولا عمرو تفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونه ربما يحمل على نفي الاجتماع فلا يكون زائدة
بل مفيدة معنى مقصودا قلت افادتها المعنى لا تنافي تسميتها بالزائدة فانهم يسمون كان في كان
زيد فاضلا زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو [illegible] المضي والانقطاع قوله وما كان المصنف في الثلاثي
غيره في الرباعي لم يجمعها في تعريف واحد لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد اذ لم يوجد قدر مشترك
كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما واطلاق المضاعف على قسميه من قبيل اطلاق اللفظ
المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف العين الشامل للشمس والذهب وغيرهما ولم يتعرض
للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه حكم لا مخالفة بينهما قوله ما كان عينه ولامه من جنس واحد
فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه من جنس واحد بل العين قلت المراد بالمضاعف
الذي يكون التضعيف فيه اصليا ولم يكن بسبب زيادة حرف قوله كما ترى الكاف بمعنى على كما في كن كما انت
وقول بعضهم كخير جوابا لمن قيل له كيف اصبحت اي على ما انت وعلى خير وقيل المعنى بخير ورد بانه لم يثبت
مجيء الكاف بمعنى الباء وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون
الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في المجرد للتعليل ونسميها كاف المفاجاة والقران والتقييد على ما ذكره العلامة
التفتازاني في حواشي المطول في قوله القرانية كما يفهم كون الكلمة حيث قال وما في كما يفهم كافة والكاف للتقييد
والتقدير للقرانة كذا على الوجه قوله فقوله المصنف مبتداء فان قيل قد صرح في كشف الوافية ان مقول القول

يكون جملة محكية ولا يكون مفردا الا اذا كان قولا مصدرا كقولك قلت قولا حقا وربما
يحذف المصدر ويترك صفة منصوبة كقولك قلت حقا فاذا وقع في مقول مفرد فهو
مبتداء خبره محذوف او خبر مبتداء محذوف قلنا هذا على ما هو المشهور من كون القول هو
التلفظ بما يفيد فائدة تامة على ما ذكره القاضي في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضي
ونقله في اوائل هذه الرسالة من ان الكلام واللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على
كل حرف من حروف المعجم والمعاني وعلى اكثر منه مفيدا كان او لا فلا [illegible] كلام في كون مقول
القول مفردا قال ابن التمجيد في حاشيته على انوار التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول التلفظ
بما يفيد فائدة تامة فالمهملات والكلمات المفردات والمركبات الناقصة ليست باقوال والاولى
ان يعم ما لا يفيد لصحة قولهم في قيود التعريفات قولهم لاخراج الشيء الفلاني مشيرا الى
كلمة واحدة من كلمات التعريف او الى مركب ناقص من الفاظه الا ان يصار فيه الى المجاز وعلم
ان للعرب في القول ثلثة مذاهب اكثرها حكاية ما بعده فمحله النصب ان كانت جملة لوقوعها موقع
المصدر كانه قال قولا ثم عدل الى الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع من القول ولم ينصب
المعطوف عليها كما قال زيد وعمرو منطلق او مثله بالنصب لا غير وحق المحكي ان يؤدى على هيئته فلا
يقال قال زيد عمرو والظريف او نفسه منطلق ولا عمرو وبكر منطلقا ثم يقال المحكي عنه لانه يلتبس ان
النعت والتاكيد والمعطوف داخل في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكى الله تعالى قيل في المحكي
وقيل في الحكاية وهو قوله تعالى قالوا سلاما اجمع القراء على نصبه لان المراد التبري لا التحية اي تبرانا منكم
تبراء وسلمنا منكم سلاما ولذا انتصب في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام في النصب وجهان على المصدرية
اي سلموا سلاما وعلى انه مفعول قالوا لانه معنى قولهم كما تقول حقا لمن قال لا اله الا الله ورفع الثاني
على انه خبر مبتداء محذوف اي امري سلام او مبتداء محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني
سليم اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث اجراؤه مجرى الظن باربعة شروط الاستفهام و
الخطاب والاستقبال وان لا يفصل بين حرف الاستفهام والفعل باجنبي غير الظرف كذا في بعض شروح الكافية

مطلب تعذر اللفظ المشترك بتعريف واحد

مطلب كون الكاف بمعنى على في قولهم كما ترى

مطلب لزوم كون مقول القول جملة محكية

مطلب بيان معنى القول

مطلب ان للعرب في القول ثلثة مذاهب

هذه صح

قوله وهو لظاهر الا ان الواو في الحكاية لا في المحكي والواو التي [redacted] في نسخ المتن ليست في محزها فان قيل
الخبر قد يكون مع الواو وان كان محققه انه لا يكون كخبر المبتدأ على ما حكى الرضي وان كان [redacted] وذكر الدماميني قليلا صح
في بحث الجمل من شرح المغني وخبر [redacted] باب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقعة
بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة وخبر لا الواقعة بعد بد كقولهم لا بد وان يكون قالوا هذه
الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله عز وجل وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك وقد امتنع ذلك هنا وروعي
خلاف الاصل لتنبيه بالحال فان كلا منهما حكم لصاحبه على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى ولها كتاب

في كون كل منهما حكما لصاحبه صح

معلوم حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصصة وحمله
على الوصفية بجعل الواو لتأكيد اللصوق كما ذهب اليه صاحب الكشاف من قبيل سهوه ثم اعتذر لصاحب الكشاف

مطلب كون الواو مؤكدا لصوق الصفة بالموصوف ورد ابطال

بانه لا عيب في سهو الانسان لانه ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه وانما العيب في الخطأ وهو
ان يستقر الصورة المنافية للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول بعد اتعاب ورد بانه قد تكرر في
الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه سهوا سهو ولا شك ان معنى الجمع بين اللصوق والمجاز
مفتوح فقول صاحب القاموس دخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لان دخولها ذاتا وحكما لتأكيد
اللصوق يقتضي الاثنينية مع انا لا نسلم ان الواو تفيد التأكيد وشرع اللصوق ليس الا تأكيد قوله التلاقي حال

مطلب جواز وقوع الحال من المضاف اليه وسائر المباحث المتعلقة بها على وجه التفصيل

يعني اما من ضمير عينه ولامه وقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال من المضاف اليه لم يعتبرها وجه واعتبر شرطا على ما
ذكر في حواشي شرح المفتاح السعدي ومنع بعضهم معللا بان الحال حكم من الخبر عنه والمضاف اليه لا حظ له
في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز والا فلا الا انه
قد جاء في قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا من صاحب الكشاف بان المضاف اليه لما كان في معنى
المضاف والمضاف مفعول فكان في حكمه كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان يأكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ
وبالعكس ذكره في كشف الوافية وقال الدماميني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا ان يكون المضاف جائز العمل
في الحال او بان يكون جزءا منه او كجزئه في صحة الاسقاط والاستغناء به والمعتبر في تلك الصحة حال العامل

كذا

كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح المفتاح ثم اختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل معنى الاضافة
لما فيها من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل
المضاف اليه لما بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما حال من المبتدأ وقد جوز جماعة من النحاة

مطلب وقوع الحال من المبتدأ

الحال من المبتدأ وجعلوا العامل انتساب الخبر الى المبتدأ فانه معنى فعلي قابل التقييد ان قصد تقييده
كذا ذكره السيد المحقق في حواشي شرح المفتاح واعترض عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تأخير الحال
في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا العامل ضعيف لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام فقبل
ذلك ليس له قوة العمل في الحال واجيب بان هذه الحجة وان كانت معقولة الا ان الضابطة النحوية تابعة
للاستعمال والكشي اليه بعد ما قال السيد المحقق لقوله تعالى فله جزاء الحسنى فقد صرحوا بان جزاء في قراءة
النصب حال من المبتدأ وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة نص فيما ذكرنا المتقدم صح
بخلاف الاية الاولى فانه يحتمل ان يكون حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المقدم وكذلك انه يجعل عامل الحال مما يجب حفظه
لفظه كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها جائز عنده [redacted] يجوز الحال من المبتدأ وهو سيبويه اتباعهم
وقد قال السيد المحقق في شرح التلخيص فالفصاحة في المفرد خلوصه الخ جعل الظرف حالا من المبتدأ السيد المحقق صح
بناء على جوازها منه على ما ورد بل لان الملوح تقييد فصاحة المفرد لا الفصاحة حال كونها في المفرد وان كان
المآل واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جزالة المعنى وان احوجتك الى زيادة
تقدير في اللفظ ويجوز ان يكون قوله من اللاتي صفة للمبتدأ على تقدير متعلقه معرفة اي
المضاعفة الكائنة من اللاتي على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه الطريقة كثير من الاعلام

مطلب جواز حذف الموصول مع بعض صلته

المتأخرين ذكره الدماميني وفيه بحث لان الجار المقدر في مثل الشبعة كالموئس والكافر فاللام فيه لتعريف
لا اسم موصول فلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المتعلق في مثله معرفة
مبني على اعتبار التدريج بمعنى انه يقدر اولا منكرا اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير
اللام ثانيا وفيه ان تقدير المعرفة ناش من المقام كما اشار اليه الشريف المحقق لا من دلالة الظرف ثم قال
ذلك البعض ويجوز جعل المنكر صفة للمعرفة بنية حرف اللام والمضاف بتأويل فك الاضافة على

عن وصح

على ما نص عليه ابو علي في الشيرازيات وبنى عليه قوله كان خراجها عسن وما اي كان من اجالها فصيح وقوعه
خبرا مع نكارته تماما كما صرح به العلامة في شرح المفتاح كما يجوز جعل المعرفة حالا لانه على طرح اللام بل
لما جاز جعل المنكر صفة للمعرفة [redacted] بتقدير اللام في مثل قولهم ما يحسن بالرجل خير منك وقولهم ما يحسن
بالرجل مثلك مع وجود المانع من اظهاره على ما صرح به جار ما يحسن فيه بل جوازه ولا مانع اولى فان قيل
ان الشارح قد صرح في شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا
حاجة الى تعريف المفعول اجيب بان ذلك القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا يساعده بخلاف

مطلب
بيان فوائد الجملة الاعتراضية والرابطة وفرقها من الجملة الحالية

المعهود الذهني **قوله** ويقال له الاصم جملة معترضة وهي التي تعترض بين الشيئين لافادة التقوية
او التشديد او التحسين او التنبيه او الاهتمام او الدعاء او المطابقة او التخصيص او بيان السبب لامر فيه
او التنزيه صح
غرابة واكثر والداخلة عليها تسمى واو اعتراضية ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها الفاء
ما اصله
ايضا وتقع تلك الجملة بين الفعل ومرفوعه وبينه وبين مفعوله وبين المبتدا والخبر وبين [redacted]
وبين القسم وجوابه صح
المبتدا والخبر وبين الشرط وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة
وبين المتضايفين وبين الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف
التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين مستقلتين وقد يعترض باكثر
من جملة ومن جملتين وصرح صاحب الكشاف بجوازه في تفسير على ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا يعترض
باكثر من جملة والمعترضة كثيرا ما تشتبه بالحالية ويميزها منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل
وابن هشام في مغني اللبيب امتناع قيام المفرد مقامها وجوازها مقترنة بالفاء وبالواو مع تصدير
صا
بالمضارع المثبت وان الشرطية ولن والسين وسوف وكونها طلبية فقول الحرفي في قوله تعالى
الى فاصبر الى يلحسين ان الجملة حالية مردود وهذه هي الفروق اللفظية واما الفرق
المعنوي فان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وانتم ظالمون حيث
قال في معنى الاعتراض وانتم قوم عادتكم الظلم وفي معنى الحال وانتم تضعون العبادة
في غير موضعها وبينه بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية
صح

فالمها

فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض ابلغ منها لان فيه
عدم الاحتمال بخلاف الحال وضع للفصل وبقي ههنا فائدة وهي ان ابن هشام قال في مغني
مخالفة الاصطلاحات صح
اللبيب في الاعتراض اصطلاحات للنحاة والزمخشري يستعمل بعضها ويرد عليه مثل ذلك من
للبيانيين صح
لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه ان لا اعتراض الا ما يقوله النحاة وهو المعترض بين
الشيئين متطالبين وبين الدماميني تلك الاصطلاحات على وفق ما في المطول حيث قال من
اهل البيان من يقول الاعتراض ان يؤتى في اثناء الكلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى رفع الابهام والمراد بالكلام المسند اليه والمسند فقط بل مع
جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان يكون الثاني بيانا للاول
او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء الكلام او في اخرها او بين كلامين
متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى ما كانت رفع الابهام او غيره و
منهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة ما

مطلب
بيان اولوية الحذف في بعض عن بعض الاغراض

قوله ويجوز ان يكون فصل المضاف على الاضافة فتح المحذوف هو المبتدا على ما قاله الواسطي من
ان الاولى كون المحذوف المبتدا اذ لا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا او كونه خبرا لان الخبر محط
العبيدي صح
الفائدة او الخبر على ما قاله السعد من ان الاولى كونه هو الخبر واذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا
والباقي فاعلا او كونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى لان المبتدا عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف والفعل
آت صح
غير الفاعل الا ان يعتضد الاول برواية اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع [illegible] على طريقته واذا
دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره
مع اول الجزئين ومع ثانيهما فالتقدير مع الثاني اولى كالحج اشهر **قوله** ويقال له المطابق ونحوه بالرباعي
من المطابقة موجودة في الثلاثي بين عينه ولامه لكن المطابقة في الرباعي **قوله** لزلزلة فاء ولام
الاولى كلتيهما زاء وعينه ولامه الثانية لام على مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون فيجعلونه تضعيف
الفاء وحدها ويقولون ان زلزل مشتق من زل لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية عندهم زائدة فوزنه ففعل

قوله وان لم يكن فيه ادغام قال الشارح الكشاف [شرح صح] كل مبتداء عقب بان الوصلية لولي في خبره
بالا للاستدراك او لكن مثل هذا الكتاب وان صغر حجمه لكن كثر علمه وذلك لان في المبتداء
باعتبار تقييده بان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر ان يكون استدراكا واشتمالا على ما
يقتضي خلافه وقال في موضع منه والفاء في خبر المبتداء المقرون بان الوصلية شايع في عبارات
المصنفين مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على جعل الشرط عطفا على محذوف والفاء جواب
الشرطية خبر المبتداء او بجعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري والشرط غير محتاج الى الجزاء فانه الخبر الجزاء
فربط المبتداء بالشرط وقال العلامة ابن البسطامي في حواشي المطول ربما قرن بالا او لكن نحو مثل ما ذكر قائم مقام الخبر
وليس بخبر والتقدير هذا الكتاب حجمه وان صغر للتقليل عليه او لم يكثر علمه لكن كثر علمه وكذا الكلام في قولهم
زيد وان كان مطيعا الى لكنه لم يبعد لي هذا اي طي المقدمة الواقعة في معرض الخبر مع ساقه غير مختص
بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعتبرون طي الجزاء مع تبعيه ويقيمون المقدمة المحتوية على الكتاب
والاستدراك مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد فقيرا لكنه بخيل فالتقدير ان كان
زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل فاذكره مولانا خسرو في حاشيته
نقد القاضي من الغاية ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في كنت وما لم تنهي
الوعيد ~~[illegible]~~ وان من حروف الزوايد ليس بشيء وقد يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم كل
للمضاعف مطلقا تحققه بسبب التسمية في بعض منه ومثل ذلك كثير شايع وربما يلتزم بان المضاعف
من الرباعي لا يسمى اصم كما ان المضاعف الثلاثي لا يسمى مطابقا قوله يلحقه الابدال اعلم ان الابدال اما
للتخفيف او لمشاكلة الحروف وتقاربها في المخرج او في الصفات كالجهر والهمس وغيرها لا قوله ان يجعل حرف
موضع حرف اخر قال موضع حرف ولم يقل ان يجعل حرف [illegible] احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه
كهمزة ابن واسم وتا عدة وزنة لانه لا يسمى ذلك بدلا الا تجوزا وقوله اخر احترازا عن رد المحذوف في مثل اب
واخ وبنت فان ذلك اذا نسب اليهما تقول ابوي واخوي وتبدل في بنت منها وجعلها في مكانها فيصدق ان جعل
حرف مكان حرف ولا يسمى بدلا لانه جعل حرف مكان حرف هو نفسه وبهذا القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف

الاستدراكية سه

مطلب طي المقدمة

وان لم يتقل علمه صح

مطلب بيان علة الابدال وتعريفه

على ما يقتضي خلافه صح

ينههني صح

عوضا عن حرف صح

فانا

فانا وان قلنا ان فيهما عوضا عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المردود يكون في مكانه
ان يكون العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان الاصل عينا كما في قال ولاما ان
كان الاصل لاما كما في ماء وزائدا دالا على المعنى الملحوظ ان كان الاصل كذلك كما في علم بالمهرة في علم
بالالف ومعلوم ان تاء اخت وبنت ليس كذلك فان قيل هذا التعريف غير مانع لانه صدق في اظلم اصله
اظتلم جعل الظاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى بدلا لان الظاء ليس من حروف الابدال فوجب
ان يزيد قيدا لا للادغام والجواب انه لما اتى عقيبه حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف موضع حرف
احد من تلك الحروف ولك ان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين تسع في قولهم موانع الصرف تسع وفي
تنوين ضحى في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان يحشر الناس ضحى وفي تنوين دعا في قول البردة دعا الى
قوما في قوله عسى الايام ان يرجعن قوما وفي تنوين لا صاحب قول المفتاح ولا ماجد القران وفي تنوين صاحب
في قوله كما ارتفاع شأن صاحب الاول قوله والحروف التي تجعل موضع حرف اخر قال بعضهم حروف الابدال
ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال وهذا وهم لانه نقص الصاد والذال وهي من حروف الابدال لقولهم
صراط وذقرت سراط وسقر وزاد السين وهو ليس من حروف الابدال ولو اراد دا اسمع اصله اسمع
ابدل السين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام وان اورد ذكره واظلم اصلهما اذكر واظتلم
يعني يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل لارادة الادغام من حروف الابدال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف
غير الصاد والشين والفاء والزاء من حروف الابدال لان الحروف غير ضوى مشفر تبدل للادغام والياء
والواو والميم وان كان من حروف ضوى مشفر فهي من حروف الابدال قوله حروف انصت يوم جد طاه زل انصت
امر من الانصات ويوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو علم شخص وزل من الزلل وهو خبر
المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اي انصت في هذا اليوم قوله وكل منها تبدل من غيره فالهمزة
تبدل من حروف العلة ومن العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام والصاد تبدل من السين التي
بعدها عين او خاء او قاف او طاء والتاء تبدل من الواو ومن الياء ومن السين ومن الباء ومن الصاد والياء تبدل من الالف

مشتمل صح

حرف

مطلب اهم شئ التنوين للعهد

والذال سه

مطلب تعداد حروف الابدال

جميع صح

علم الشخص

من الواو ومن الهمزة ومن احد حرفي التضعيف كما ذكر ومن النون ومن العين ومن الباء ومن السين ومن
التاء والواو تبدل من الالف ومن الياء ومن الباء ومن الهمزة والميم تبدل من الالف ومن اللام ومن النون ومن
الباء والجيم تبدل من الياء المشددة وغير المشددة والدال تبدل من التاء والطاء من التاء والالف تبدل
من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن الهاء تبدل من الهمزة ومن الالف ومن التاء ومن الياء والزاء تبدل من السين
ومن الصاد لو فصلتين قبل الدال ساكنتين والكاف تبدل من النون ومن الصاد والامثلة مذكورة في
المطولات فلفظ الكل للتكثير دون الاحاطة وكون التعميم صرح به المعروف بالبهلوان وفي شرح
المفتاح للشريف في اول القصر والشارح اليه فيه ايضا في قول السكاكي والتغليب يجري في كل فن
وصرح ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم الموج من كل مكان ان لفظة كل فيه لتكثير لا
للاستغراق كما في هذه الاية وفي حاشية شرح المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله [redacted] كل
شيء نار للتكثير لا للاحاطة [redacted] اذ لا نار في العذاب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف في اخر
سورة ال عمران ان لفظة كل كثيرا ما تطلق على الاكثر كما يقال فلان يقصده كل واحد ويعلم
كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله في دبر كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم
لا الكل الافرادي والمجموعي قوله يعني ان اصله املات املت الكتاب واملاته لغتان جيدتان
جاء بهما القران واستملاه الكتاب سأله ان يمليه عليه قوله قلبت اللام الاخيرة ياء فان قيل لم خص
اللام الثانية ولم خصه بالياء قلت للاحتراز منها ولكن لام الفعل هو المحل للتغيير
والابدال نوع من التغيير والياء اقرب الحروف الى اللام في المخرج قوله تقضي البازي تقضض
النزول قال الجوهري لم يستعملوا من التقضض تفعل الابدال لان الاصل تقضض فلما اجتمعت ثلاث
ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا التظني من التظنن وتسريت الجارية من السر بمعنى الجماع و
التلعي بكسر التاء اول ما يبدو ويقال لعت الارض تلعي العاعا اذا نبت فاذا ارادوا الاشتقاق
قلت تلعيت واصله تلعقت فكرهوا ثلاث عينات فابدلوا الاخيرة ياء وقال ابو عمرو اللعاع الكلأ

الخفيف

والهاء صح

مطلب لطيف في كون لفظة كل للتكثير لا للاحاطة

لا للتسوير صح

الثاني تشديد صح

التلعي ... صح

الخفيف رجلي او الريح دهدهت الحجر فتدهدا دحرجته فتدحرج ضهضهت اي قلت لها
اسكت قوله مسنا السماء قال القاضي في قوله تعالى لن تمسنا النار المس ايصال الشيء بالبشرة
بحيث يتأثر الحاسة به وقال الزمخشري في قوله تعالى يمسهم العذاب جعل العذاب ماسا
كأنه حي يفعل بهم ما يريد من الالام وناقشه الشريف فيه بان المس ليس من خواص الاحياء وانما
هو بلا في الحس من غير واسطة فيجوز ان يقرر الارادة وقد يقال يعني بالفعل ما اراد
كالسبب في مشاركة القدرة عليه وكان تعبيره بالارادة عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب
مقام المسبب او بالعكس يصح قوله فقلنا من الابتلاء اذا اصابه من باب فرح قوله والسماء
على ما ذكره القاضي اسم جنس يطلق على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل جمع سماوة وقال
صاحب عين الفقه السماء جمع سموات وهي جمع سماوة كجرادة وجراد وجرادات وقال
حسن القارى المحققون على ان السماء المظلة للارض مؤنثة لا غير ولهذا وقع مؤنثا
في قوله تعالى السماء منفطر به بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار وليس بمعنى اسم الفاعل وجمعه
سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فيذكر ويؤنث والاغلب التانيث والجمع
القلة على اسمية وفي الكثرة على سمي بوزن فعول ولا يجمع على سموات ثم قال
فاحفظ هذا ولا تلتفت الى ما ذكره الجوهري من ان السماء على المعنى الاول يذكر ويؤنث
ويجمع على اسمية وسموات وفي المختصر السماء كل ما علاك فاظلك ومنه قيل لسقف البيت
سماء وسميت سماء لانها سميت علت ... ومنها ان يفتح اللام المثلثة اسماء جبل
وتهوى ما هوى يهوي كرمى يرمي هويا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء وضم الهاء
القصد الى الاعلى قوله خلا ان العتاق من المطايا وقبله فلو لا الجود وبات ... بعيدا
بالدجى هاد عنوق خلا ان العتاق من المطايا قائلة ابو زبيد الطائي يصف اسدا يقصد بلدا بهم
وبات يكون بمعنى صار والافراد مضمون الجملة بالليل والعرس قال الخليل البيتوتة ... ذلك
في الليل وكونه فيه بنوم او غيره لا ترى انك تقول بت ارعى النجوم ومعناه انظر اليها وقال

بالبشرة صح

مطلب معنى المس

تبتلي صح

مطلب بيان لفظة السماء على التفصيل

سقط صح

مطلب بيان لفظة بات

بعيد صح

بت بمعنى نمت فقد اخطأ فحكى ان رجلا سقيم الاعتقاد سمع قوله عليه السلام لا يدرى اين باتت يده
فقال انا ادرى اين باتت يدى فلما نام من ليلته واستيقظ كان يده في دبره الى الكوع وادلج سار
من اول الليل والاسم الدلج بفتحتين والدلجة كالجرعة والضربة وادّلج بتشديد الدال سار
من اخره والاسم ايضا الدلجة والدلجة وسرى يسرى بالكسر سرى بالضم ومسرى بالفتح واسرى ايضا اى سار
ليلا كان في كله او في بعضه وبالالف لغة الحجاز والدلج على ما نص عليه في المجمل الكامل سير الليل كله
فما في شرح المفتاح للشريف من ان الدلج هو السير في بعض الليل والسرى في كله ليس كذلك والبصير
ضد الضرير الذي هو ذاهب البصر وهو فعيل من بصر به بصارة وبصرا بمعنى علم والدجى جمع
دجية وهي الظلمة والهادى من الهداية بمعنى الرشاد ضد الغى بمعنى الضلالة والخيبة وعرف
الزمخشري الهداية بالدلالة الموصلة الى المطلوب وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب
اوصل اليه بالفعل او لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المتقدمون من مشايخ اهل
السنة بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في الكشاف على ما قال بوجوه ثلثة واعترض على الرازي
ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم دفع دفعها لم ارض في ايرادها [illegible]
ودعوى والقاموس العيز المعجمة والسين المهملة بمعنى الشديد القوى وخلا يكون حرف جر للمستثنى فقيل
موضعه نصب على تمام الكلام وقيل يتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس احرف الجر وقيل هما في موضع
نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب الاول صاحب المغنى لانه لا يوصل معنى الافعال
الى الاسماء بل يزيل معناها عنها فاشبه في عدم التعدية الى الحرف الزائد ولانه بمنزلة الا وهي غير متعلقة
وعند بعض النحاة هو مصدر مضاف اذا جر ما بعده ويكون فعلا متعديا ناصبا له وان كان لازما في الاصل
من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن نفيا ولا يستثنى به الا اذا كان متصلا
وفاعله ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله او البعض المفهوم من الاسم العام
والجملة مستأنفة او حالية وقد محذوفة على خلاف في ذلك وما خلا لا يكون بعده الا النصب لان ما مصدرية
بعدها الفعلية وموضعه نصب على الحالية عند السيرافي وهي المصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل على الظرف نيابة عنها

الوقت

[مطلب: بيان الفرق بين الدلج والسرى ... انهما السير في الليل ... م]
[مطلب: تعريف الهداية]
[حرفا جارا للمستثنى صح]
[مطلب: بيان كلمة خلا على وجه ... كتب السلف وخلاصة المصدر م]

الوقت وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد واجاز الجر به الاخفش والكسائى
والفارسى وابن جنى والجرمى والربعى على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف لا يزاد اولا واجيب بانه من تتمة
الاول وبان ما لا يزاد اولا في قوله تعالى ورد عليهم ايضا بانهم ان قالوا بالقياس ففاسد لان ما لا يزاد
قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وان قالوا بالسماع فشاذ لا يقاس عليه والعتاق بكسر العين
جمع عتيق وهو الكريم والنجار من كل شئ والمطايا جمع مطية وهي الابل سميت بها لانها يركب مطاها اى ظهرها
وقيل لانها تمطو في السير اى تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء [illegible] الاول
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت فلا في لب التفاسير هن ضمير جمع القليل وهي وها ضمير
الجمع الكثير وقال في الكواشى وربما عكس وذكر الشارح في شرح الكشاف قال الفراء يقول العرب
فيما بين الثلثة الى العشرة فيهن وفيما جاوزها فيها يكنى عن جمع القلة كما يكنى عن جماعة الاناث
وعن جمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث [illegible] جمع اشوش بالشين المعجمة المتقدمة والسين المهملة
المتأخرة وهو المتكبر الذي ينظر بمؤخر عينه قوله اكثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعد من لا يصلح
ان يكون مفضلا عليه اذ ليس مشاركا لما قبله في المعنى اعنى الكثرة واجيب بان كلمة من متعلقة
بما يتضمنه افعل التفضيل اى متباعدة من الاحصاء ورد بان كلمة من اذا لم تكن تفضيلية
فقد استعمل افعل التفضيل بدون الاشياء الثلثة ولا شك ان التفضيل مراد فالمعنى اكثر مما
يمكن ان يحصى الا انه تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد اذ ظهر ان هذا الكلام للمعنى على
وان اريد تصوير التقدير قيل اكثر من متعلق الاحصاء ورد الرد بان المجيب انما يقول اسم التفضيل
في معنى فعل مفيد للزيادة وهو يتباعد او يتعالى او يترقى ونحوها على سبيل المجاز فلا يلزم ما
ذكر وبان ضمير يحصى عائد الى الابدال قطعا فالقول بان هذا الضمير عائد الى ما ليس بمذكور
مع القول بحذف الموصول مع بعض الصلة مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب من انه
محمول على حذف المضاف اى ذى ان وفيه بعد وبان من التفضيلية يحتمل ان يكون المحذوف
كما في يعلم السر واخفى وقال محمد ابن مسعود في كتاب البديع ان الذي وان المصدرية تقعا

رضان

[مطلب: تعريف المطايا واعلاله م]
[مطلب: بيان لفظة هن وفرقها من لفظة هم وها في استعمال الادبا م]
[مطلب: تصحيح قولهم اكثر من ان يحصى م]
[لا اقسم صح]

فيقع الذي مصدرية على ما قاله يونس والفراء وابو علي الفارسي وارتضاه ابن خروف
وابن مالك وجعلوا منه قوله تعالى ذلك الذي يبشر الله عباده وقوله تعالى وخضتم
كالذي خاضوا او يقع الذي بمعنى الذين كقولهم زيد اعقل من ان يكذب اي من الذي يكون فضل
هذا لا يرد شيئا فيما ذكروه من امثاله ورد صاحب المغني هذا القول بان لم يرد قاعدة ولا
بمردود بانه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ولا جرم قائله فيما مضى عدم
صحته وقد رد صاحب المغني امثاله بان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيقال ان والفعل بالمصدر ثم
المصدر بالوصف كما قيل في قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان مفترى
وفي شرح الكشاف للشارح ان هذا قليل جدا وانما كثر في صيغة المصدر وانها بمعنى
المفعول بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي الرهان انه بمعنى ما رهن
والنضال بمعنى ما يناضل عليه وفي قوله تعالى ثم يعودون لما قالوا انه بمعنى يعودون للمقول
فيهن وهذا المجاز شايع لا يحتاج الى نقل احاده وباء افعل ضمن معنى الصلة المذكورة للجر
الجارة للمفضول متعلقة بافعل لما تضمنه من معنى الوضع والمفضل عليه متروك ابراما للفعل هذا
لقصد التعميم وهذا اقرب مما ذكره المراد قوله رمز خفي الرمز على ما ذكر في البيضاوي الاشارة
بنحو يد او راس واصله التحرك ومنه الراموز للبحر وعلى ما ذكره السكاكي ان تشير الى قريب منك
على سبيل الخفية كما في تلويح الشارح وفي شرح المفتاح للشريف حيث قال على وفق ما في مختصر الصحاح
الرمز الاشارة بالشفة او الحاجب ايهام اختصاص الرمز بهما ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث
قال وان كانت الكناية ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسب
وان كانت لا مع نوع الخفاء كان اطلاق اسم الايماء والاشارة عليها مناسبا في ما في حواشي
المطول للحسن الفناري حيث قال الايماء الاشارة الخفية وقد يستعار للاشارة الخفية
مطلقا ويستعمل فيما يكون بنحو الكلام وبما ذكر من اعتبار الخفاء في الرمز عرفت ان قول الشارح
رمز خفي اما على التجريد او للتنصيص في التاكيد قوله وكان الاولى ان يقال فانه قد يصير

حرف

عدم صح

ل

عليه

والنضال بمعنى ما يناضل صح

من معنى البعد لا ما فيه صح

مطلب باب الرمز والايماء والاشارة

حرف التضعيف حرف علة كما في ضفادي وثعالي وسادي والاصل ضفادع وثعالب وسادس
قلنا كلامنا في الافعال لكن كلامه في تقسيم السالم حيث قال الحروف بالاصلية ليدخل ما ابدل
احد حروفه الصحيحة حرف علة ام يفيد العموم قوله يقال ادغمت اللجام الفرس اي ظاهره نصب الفرس بنزع الخافض
يدل عليه قوله ادغمت الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله ولك فيه وجهان الاولى ان يحذف الجر وينصب
اقامة للنصب مقام الجر كما في الله لافعلن والثاني ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر ينزع الحرف
ويتعدى بنفسه كما في واختار موسى قومه وقال ابن التمجيد في شرح انوار التنزيل ان النصب بعد الخافض
علامة المفعول به لان حروف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معاني الافعال اليها فيكون تلك الاسماء
مفاعيل لتلك الافعال منصوبة المحال لعدم ظهور النصب فيها لفظا لضرورة وجود اثار
تلك الحروف ولما حذف ومانع ظهور نصبها المحلي عادت منصوبات على المفعولية وقال مولانا حسن الفناري
في حواشي التلويح الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التي يتعدى بها
الفعل القاصر كما صرح به في اللب فكانه يتعدى بعد اسقاط الجار لتضمن معناه انتهى فاسناد النصب
الى نزع الخافض اسناد الى الشرط يعني يشترط وجوده لوجوده المحلي ونزعه لظهوره قوله عبارات
الكوفيين اي المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة الحمراء وبها سميت الكوفة قال النووي
في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودار الفضل واهله مصرها عمر بن الخطاب رضي
الله عنه وتسمى كوفة الجند لان جند [illegible] كسرى كانوا فيها قوله عبارات البصريين اي المنسوبين الى
البصرة وهي في الاصل حجارة رخوة الى البياض ما هي وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء افصحها
الاذهن وغيرها افصحها الفتح والبصرتان البصرة والكوفة بناها عتبة بن غزوان في خلافة
عمر رضي الله عنه لسنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها
وهو اقدم البلاد قبل ذكره في النجم الوهاج قوله والغرض من الادغام الى قوله في غاية الثقل حسا
عاقبة من ~~تبيين الحرف~~ العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد المفرط يحوج
الى الخفي يجعل اللفظ بها بمنزلة الوثبة فلذلك احتيج الى الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ

تقييد صح

مطلب النصب على نزع الخافض

حرف صح

حرف صح

مطلب ما يتعلق بحث الادغام

مطلب لفظ الكوفة والبصرة

حصرها صح

حملات صح

~~جهة منزلة اللونية فذلك اجرى الثقيل والتقارب الفوقاني يجعل [redacted]ـهما بمنزلة مما المقيد وشبهه~~
بعضهم بوضع القدم ورفعها في موضع وبعضهم بالاعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره
بل اذا اكرر طعام واحد لتلذذ النفس مللته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل اذا ارجع اليه بعينه ولذلك
صارت الحروف المتباعدة المخارج احسن في التاليف واسهل مما قربت مخارجه **قوله** لا يقال ان قوله اذا تحرك
ولو جعل لتشكل ثلاثة معلوما وتدرج رجاحا مجهولا لا يرد شيء لان المعنى في الادغام سكون الحرف
الاول اعم من ان يكون ساكنا باسكانه او ساكنا في نفسه وادراجه في الثاني **قوله** بالطريق الاولى قال
علاء الدين البسطامي في حكمه المطول والاعتذار بالاولوية غير معتبر في التعريف قطعا كما قال الشارح
في المطول والاعتذار بانه ترك التقييد بقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا اعتمادا على
انه يفهم مما ذكره في تعريف المجاز اولا مما لا يلتفت اليه في التعريفات **قوله** اعني مصدرا اشارة الى
نصب مصدرا بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالحالية على قول من اجاز وقوعها [redacted] المضاف الم — وقوع الحال صح
معطوف **قوله** الضابط انه يجب في كل فعل اه فان قيل ينتقض هذا الضابط بنحو قوول وحيي واقتتل و
تتنزل وتتباعد فان كلا منها فعل اجتمع فيه حرفان مثليان ثانيهما لم يقع بينهما فاصل والثاني متحرك
واجيب عن الاول بانه لو ادغم لالتبس بمجهول فوعل وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الياء في مضارعه وهو
مرفوض وعن غيرهما بانه لو نقل حركة التاء الى القاف وادغم التاء في التاء سقطت همزة الوصل ويقال
قتل فيلتبس بالماضي من التفعيل ولو اسكنت التاء الاولى من تتنزل وادغم في الثانية احتيج الى همزة الوصل
ويقال اتنزل فيلتبس بمضارع تنزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام وكذا لو ادغم في تتباعد
وقيل اجيب عن التباس المضارع بالماضي لاحتمال الهمزة للاستفهام فان قيل جواز الادغام فيها يستلزم — ان لا يجوز كما صح
جواز الالتباس فينبغي ان لا يجب قلنا جوازه لا يستلزم الا جواز الالتباس ووجوبه يستلزم
وجوبه وهو قبيح وفيه نظر لانهم صرحوا بان اللبس في الفعل لا يمنع من الادغام لانه يرتفع في بعض
الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض المضارع وفي البعض بصيغة الامر مع انه لم يتحقق
اللبس في تتنزل وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على قولهما في المفصل وغيره لا بالي حيل يجب

الادغام

ادغام في اقتتل لان التاء الاولى من الثانية في حكم الانفصال لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء
بعدها نحو احتزم فهي شبيهة بقوله تحت تلك ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة
الوصل ولا يجوز ادخالها على المضارع نص عليه في شرح الشافية **قوله** اذا كثر ضبابها الضباب جمع ضبابة
وهي سحابة تغشى الارض كالدخان **قوله** اجود لا اقوام ولن صنوا اوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقي
في المختصر المهمل بفتحتين التؤدة وفي المغرب بالسكون التؤدة والرفق وبالتحريك التقدم وقطعه — التقدم صح
مهلا بارجل وكذا الاثنين والجمع والمؤنث بمعنى امهل او قيل انه منصوب على المصدرية والهمزة
حرف نداء وعاذل اسم امراة اصلها عاذلة رخمت والتجربة الاختبار في المختصر المجرب بفتح الراء الذي
قد جربته الامور واحكمته فان كسرت الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السعيد المجرب — تغيير صح
الذي اختبر ما عنده والخلق بضم الخاء وسكون اللام وضمها الطبيعة السجية واختلف في الخلق — مطلب بيان الخلق وجواز تغييره
قال بعضهم لا يمكن لاحد تغييره ان خيرا وان شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روي ان النبي عليه السلام قال حسنوا — فقد يمكن صح
اخلاقكم فلو لم يمكن لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره واما نوشجه واكماله فممكن ذكره
في شرح البردة والجود السخاء والاقوام جمع الجمع اقوم والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة لا — جمع القوم صح
للفظ مفرد بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العايد اليه ذكر في التلويح ولا يرد الصواحبات — مطلب تفصيل لفظة القوم على وجه لم يحو عليه كتب القوم
لا الدليل مجموع كونه مثنى ومجموعا ولا رماح رماحان رماحات لانه شاذ او الدليل مجموع الامور
الثلاثة ويذكر ويؤنث لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت للادميين يذكر ويؤنث
وربما دخل فيه النساء بالتبع ذكره في المختصر وفي المجمل القوم جماعة الرجال خاصة وواحد القوم امرء
وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لانهم القوام بامور النساء وهو في الاصل
جمع قايم كصوم وزور في جمع صايم وزاير وتسميته بالمصدر والتلويح لغفوله عن هذا التفصيل قال في
التلويح والتحقيق ان القوم في الاصل مصدر قام فوصف به ثم غلب على الرجال خاصة لقيامهم بامور
النساء وذكر في الفايق وينبغي ان يكون هذا تاويل ما يقال انه قوم جمع قائم كصوم جمع صائم لا فعل
ليس من ابنية الجمع تقول ضننت بالشيء بضنة ضن بالكسر وضنانة بالفتح اذا بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة

من باب حسب قوله وممتنع قد ذكرنا في اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة التصحيح والوجوب قوله الادغام جائز فان قيل ان حرك الثاني وجب الادغام والا امتنع فلا يتصور الجواز قلنا التحريك جائز وكذا الادغام المتفرع عليه قوله لغة الحجاز اي المنسوب الى الحجاز فهو مكة والمدينة واليمامة وقراها والطائف مع واديها ومما هو حجاز في مكة وخيبر من قرى مدينة وفي الكرسطو للشافعية في بعض الكتب تصحيف اليمامة بالتهامة قال ابن الصلاح وهو غلط لان تهامة لا يدخلها الالف واللام واليمامة يلزمها الالف واللام وسمي الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه بالحرار الخمس حرة واقم وحرة راجل وحرة ليلى وحرة بني سليم وحرة النار والحرة ارض ذات حجارة سود نخرة كانها احترقت بالنار وجمعها حرار بالكسر وحرات وحرون جمعوها بالواو والنون واليمامة مدينة بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف قيل سميت باسم جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها ذكره في النجم الوهاج قوله ولم يك فحذف نون يك تشبيها بحروف العلة قال بعضهم تشبيها في امتداد الصوت وقال بعضهم منهم الرضي النون مشابه للواو في الغنة وقيل تشبيها بالتنوين وقال اخرون حذفوه تخفيفا لكثرة الاستعمال كما ذكره الشارح في بحث اللفيف المقرون حتى الجوزا انه يحذف من نظايره مثل لم يبن ولم يحض ولم يص ونحوها ومعنى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكان ويكون عن كل الافعال فيقولون كان زيد يقوم وكان زيد يجلس ذكره في شرح المنظومة فان وصلت نونا ساكنا رجعت ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملاقاة ساكن واجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقد مر في بحث المضارع والفضل الزيادة وكل عطية لا يلزم من يعطي ان فضل ويجيء بالضم وبالفتح ويعني بين صنف الجود ويجيء كما من باب فهم وطرب ويجيء ايضا بالضم فهو فاضل ويجيء ويجيء منه يكن صاحب فضل ويجيء بعضل على قومه ومتنى ان يستغني عنه وينبغي ان يلزم بنفي فهمها فائدة وجه ان جماعة منهم المبرد وابو علي الفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر ولذلك سمي ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يتعلق بالظرف والجار والمجرور ولا يصلح صلة الحرف المصدري ولا يجيء منه الحال ولا يدخل على خبره لام كي لم لانه على

المفعول له

قال المصنف

مطلب باب الحجاز

كانه الاصمعي

وقال الرضي صح

ولم يحض صح

مطلب سبب حذف النون يكن

فان وصلت ساكن زدت النون صح

يقال صح

مطلب فضل ويجيء ... عنه ويبتغي على قومه ... يستغني عنه

مطلب ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث ولا يكون له مصدر

يصح

الشلوبين ... والام ... الواو ... الموحدة ... المثناة ... ضبط ... قال ابو جعفر ... المفعول له

المفعول له خلافا للكوفيين وفي قوله تعالى ما كان الله ليذر المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن هشام في المغني الصحيح ان الافعال الناقصة كلها دالة على الحدث الا ليس فتثبت له الاحكام المذكورة فتسميتها ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع وقد نص الشارح واشار صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فذوقوا بما كنتم تكفرون حيث قال اي وبال كونكم كافرين الى ان كان الناقصة يصلح صلة لما المصدرية وان الكون يصلح ان يكون مصدرا لها الا كما وقع في بعض كتب النحو انه لا كون الا اللازمة فلا وجه لما قاله ابن التمجيد في تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين الاية يكون من لا فعال ان ناقصة لا يتعلق بها الجار وكما قال ابو البقاء في قوله تعالى بما كانوا يكذبون فقد استدل المثبتي المتعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا لان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان واعترض عليه بان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلة لا يمتنع التقديم عليه وبانه يتوسع في غيره وبانه يجوز تعلقه بمحذوف وهو حال من عجبا على حمل قوله لعزة موحشا طلل قوله بني تميم الابن من البناء لانه مبني ابيه ولذلك نسب المصنوع الى الصانع ابو الحرب وبنت فكر قوله فيه نظر والجواب ان المراد بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك شايع فالمعنى ان الادغام اي الاسكان الاول موقوف على تحرك الثاني لا التقاء الساكنين وهذا مطوي وهو اي تحرك الثاني موقوف على الادغام اي على اسكان الاول لئلا تتوالى الحركات فيلزم الدور في صله نفي الملزوم وهو الادغام ينفي اللازم وهو الاسكان قوله اذ لا يندرج في الواحد الواحد فيه انه يندرج فيه الواحد بطريق التغليب او بطريق الدلالة لان علة جواز الادغام في الواحد عند دخول الجازم سكون اخره فالواحدة الغائبة كذلك ولك ان تقول المراد من فعل الواحد لفظه فيكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهرة مسماه بها كما عرف في رب حاتم ولكل فرعون موسى فالمراد جواد ولكل جبار عادل قاهر فيكون المعنى والادغام جائز في ... بسكون اخره اذا دخل الجازم قوله لانه يندرج فيه فعل الواحدة المخاطبة فيه ان اللام فيه للعهد والمعهود المفردة الخمس قوله اللهم الا ان يقال اصله عند البصريين يا الله حذف الياء لكثرة احدهما انه لا يكون

فيثبت صح

ان ما مصدرية وصلتها يكذبون صح

في الظرف ما لا يتوسع صح

فيقال صح

الواحد صح

حيث صح

فيما صح

مطلب لفظة اللهم على المفصل

في محل الغفلة والله تعالى متعال عن ذلك وثانيها ان حقيقة النداء طلب الاقبال وهو في حقه تعالى
محال والثالث تشديد الميم مع انه عوض عن حرف خفيف او فيه تعرية الحرف بالكلية اذ الاول من حروف المعاني (تعريف م)
والثالث من المباني واخرت الميم تبركا بالابتداء باسم الله تعالى وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير
اي اقصدنا فحذفت الهمزة بعد الضمير وحرف النداء فاتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى فامتزجا
وصار الكلمة واحدة ولا يجوز الجمع بينهما الا لضرورة الشعر كقوله غفرت او عذبت يا اللهما و
ربما يجوز ان يوصل بها كقول الاعشى وما عليك ان تقولي كلما سبحت او صليت يا اللهما ويجوز ان
يكون الالف فيه للاطلاق وزاد حرفا من جنس ما في اخر الكلمة وجمع الميم لضرورة الشعر واختلف في
جواز وصفه فعند سيبويه لا يجوز لان الميم كلمة برأسها فلو وصف يكون الميم فاصلة فقوله اللهم
مالك الملك تقديره في جوابه عنده يا مالك الملك قال المطرزي يستعمل في الدعاء وقد يجيء في جواب
الاستفهام قيل لا ونعم كثيرا من ذلك ما قرأت من حديث عمر بن سعيد وقد اتاه رسول عمر وقال له كيف
تركت امير المؤمنين فقال صالحا وهو يقرؤك السلام فقال ويحك لعلك اتيتني نفسه قال اللهم
لا فقال لعله قال كذا قال اللهم لا في حديث طويل وكان المتكلم قصد اثبات الجواب مستشعرا بذكر الله تعالى
ليكون ابلغ واوقع في نفس السامع وانجح وليعلم انه على يقين مما اراده وبصيرة في الجنب فقد جعل نفسه (اثباته صح)
في معرض من اقبل على الله تعالى يجيب فيما تكلم مثلا ولا شك انه كان حاله هذا لا يتكلم الا بما هو صدق او
يقين وحق مبين وقد يؤتى بها قبل الا اذا كان المستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك الاستظهار
بمشية الله تعالى في اثبات كونه ووجوده ايذانا بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا كثير في كلام الفصحاء
او نفي اللام والخطأ الى الاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه نحو ما جاءني او جاءني القوم اللهم الا زيدا
فمعناه لا تؤاخذني يا رب فان كلامي في الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتاكيد كلام عند المستمع
فكانه قال ايها المستمع اعلم اني ادعو الله ليشهد على كلامي انه حق واستشهد صدقي قوله لا تخلو عن التعسف
العسف والتعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق قوله بعض النسخ وفي نسخة المختصر عصته وبه وعلم فصرح
فيهما ليس على ما ينبغي دخول المفتاح ولا يعض فيه بعض قاطعة قبل يجيء في اخر فيها فصلي بمعنى ترك المتعدي

مطلب تنزيل المتعدي منزلة اللازم

منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدي كما يعدى اللازم والفعل كما ينزل
منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول بلا واسطة كذلك ينزل منزلة بقطع النظر عن المفعول
بواسطة ذكره في شرح المفتاح للشريف قوله الساكن اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون
بالمعنى المشهور مختصان بالاجسام وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ به
باحدى المدات الثلث وبسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك ذكره الشريف في شرح الكشاف
قوله لما بين الكسر والسكون من التاخي يقال تاخى زيد وعمرو اذا اتخذ كل منهما صاحبه اخا له
وفي لب اللباب التفاعل والاخوة تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة في الشيء ووجه التاخي ان
الكسر لقلته يشابه العدم وهو السكون وقال الشريف في شرح الكشاف الكسر اخت السكون في المخرج
بمعنى ان الحرف الساكن والمتحرك بالكسر قريبان في المخرج قوله ولذلك ان تقول الكسر في الم بعد
لمتابعة العين قال صاحب القواعد والفوائد العربية يتبع الحرف الحرف في الكلمة الكلمة اما ما قبله
لما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله تعالى فلامه الثلث بكسر الهمزة اتباعا باللام المكسورة
قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ ايضا الحمد لله شاذا بكسر الدال اتباعا لكسر اللام في لله
والحمد لله بضم اللام اتباعا لضمة الدال في الحمد ومن قبيل الاتباع الجر على الجوار كقول الشاعر
جحر ضب خرب بخفض خرب ابن هشام في مغني اللبيب القاعدة الثانية ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا
جاوره ثم قال وانكر عليه المحققون لان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا
ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور ثم قال انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار
وتأولا البيت المذكور وذكر ابن مالك في شرح عمدته ان الواو تنفرد بجواز العطف على الجوار في الجر
خاصة وجوزه صاحب الكشاف وصاحب الغرائب والقاضي البيضاوي ثم قال صاحب القواعد والفوائد
وشرط الخفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه يقال جاءني غلام امرأة عاقل بالجر على
جوار امرأة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل لان اثبات التاء وحذفها ينفي الالتباس ولو قيل
جاء غلام رجل عاقل بالجر لكون عاقل بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه وما قيل في

مطلب الحركة والسكون

في الاداء صح

مطلب اتباع الحرف الحرف والكلمة الكلمة

مطلب الجر على الجوار بالتفصيل

مطلب معنى الصلوة على التفصيل

في أرجلكم بالجر مع أنه عطف على أيديكم خفض للمجاورة رؤوسكم ردّه أبو عبيدة لوقوعه في محل الكتابة
وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة و ورسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور وهو
من المشركين ورد عليه بأنه قد علم من قوله في قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم وفي مواضع من
كتابه الآتي ذكره أن العطف على الجوار أكسب المعطوف من المعطوف عليه بعض معناه ولا يجوز ذلك
ههنا ثم قال أبو عبيدة المسح هو المس والغسل جميعا فبالنسبة إلى الرأس مس وإلى الرجل غسل كقوله
تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي الآية فالصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار
ودليل تعالى المسح بمعنى المس في الرأس وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عليه السلام والصحابة والتابعين
وقال صاحب مغني اللبيب الصواب عندي أن الصلوة لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة
إلى الله تعالى رحمة وإلى الملائكة استغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض وأما ما قيل من أن ضمير
قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون في قراءة الرفع محمول عند البصريين على الحذف من الأول
لدلالة الثاني عليه والصلوة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوف بمعنى الرحمة فبعيد من جهات
الأولى اقتضاؤه الاشتراك والأصل عدمه حتى إن قوما نفوه ثم المشترك لم يقولوا إنه يعني
عارضه بغيرهما يخالف الأصل كالمجاز قدم عليه والثانية أنا لا نعرف في العربية فعلا واحدا
يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيا والثالثة أن الرحمة فعلها
لازم ولا يحسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة أنه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس
المعنى وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واعترض عليه الدماميني بأن ذلك معروف يقال
أرض الرجل وأرض الجذع فالإسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف
المسند إليه لأن معناه عند إسناده إلى الرجل أرعد وزكم وعند إسناده إلى الجذع معنى أكلته الأرضة
وهي دويبة تأكل الخشب ومنه كتاب بالمثلثة وبالهمزة إن أسند إلى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وسقا
للأمر نحوه وإن أسند إلى النبت كان معناه طلع وغلظ وطال والتف وإن أسند إلى شيء من الماشية
كان معناه سمن ومثله كثير ثم قال هل يجب صحة إقامة كل من المترادفين مكان الآخر فيه نزاع

فصل … والصلوة تتعدى

أرعد وزكم

مطلب
بيان حق المترادفين مخالف هنا

غير

غير واجب قال الإمام وهو الحق وواجب بمعنى أنه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب والثالث
التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي فإن كانا من لغة واحدة صح وإلا فلا قوله قولهم
ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي يدل عليه ارعوى عن القبيح إذا كف عنه وتقديره افعل لوزن
افعلّ وإنما لم يدغم لسكون الياء ولئلا يلزم ضم الواو في المضارع أو نقول إنه أعل قبل النظر
إلى الإدغام فانقلبت لامه ياء لوقوعها خامسة في الماضي ولانكسار ما قبلها في المضارع
فزال مقتضى الإدغام وكذا في احواوى وهو من الحوة وهي حمرة تضرب إلى السواد وأصل احواوى
احواوو وكما أن أصل ارعوى ارعوو وتطرفت الواو وما قبلها غير مضموم فانقلبت ياء ثم
قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وجاز الإدغام والإظهار في مصدر احواوى فمن
قال احويواء ولم يدغم قلب لا فعله ومن قال احوياء وادغم فلأنه اجتمعت الواو والياء
وسبقت إحداهما بالسكون ففيه الإدغام قوله لأنه الأصل في حركة الساكن وذلك لأنك إذا
خليت نفسك وطبعها وجدت منها أنها لا تتوصل إلى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين
إلا بكسرة خفية خفيفة على الحرف الأول يحس بها عند الامتحان والتفطن كما في بكر
بشرط الوقف وإذا كان الكسر من سجيتها حركت بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع فإن حرك
بغير الكسر فذلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر أو اختياره أو جوازه كوجوب الضم في ميم الجمع
إذا لم يكن بعد الهاء التي تكون بعد ياء أو بعد كسرة مثل لهم المنصور لهم وإن كان بعد الهاء التي
يكون بعد ياء نحو عليهم اليوم أو بعد كسرة نحو بهم اليوم فمنهم من يضم ومنهم من يكسر في هذا لأن أصله
متحرك عند الاحتياج بالحركة الأصلية وكاختيار الفتح في نحو الم الله وهو مذهب سيبويه
والمسموع من كلامهم وأجاز الأخفش الكسر قياسا وقرأ عمرو بن عبيد الله لكن القراء لم يقبله
وكجواز الضم إذا كان بعد الثاني من الساكنين ضمة أصلية في كلمة الساكن الثاني نحو وقالت اخرج
وقالت اغزي فإن بعد الساكن الثاني وهو الغين من اغزي ضمة أصلية لأن الأصل اغزوي بخلاف
إن امرؤ لأن ضمة الراء غير أصلية لأنها تابعة لضمة الإعراب وكذا قالت ارموا لأن ضمة الميم غير أصلية وبخلاف

عُبيد ٣

ان الحكم لان ضمة الحاء وان كانت اصلية لكنها ليست فى كلمة الساكن الثانى فهو لام التعريف وكاختيار الضم نحو اخشوا القوم ومصطفوا [redacted] الله مما كان الساكن الاول واو الجمع المفتوح ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا مما لم يكن الواو واو الجمع فان المختار فيه الكسر وكوجوب الفتح فى نحو من مع اللام نحو من الرجل ويكسر على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكون الجمع الرجل ويضم فيه على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاء فى التقاء الساكنين الجائز التقاؤهما التقريب بتحريك الساكن الاول بحركة الساكن الثانى الذى سكن للوقف من غير نقل حركته فى حالتى الرفع والجر ولم يجئ فى النصب الا على الشذوذ الهرب من التقاء الساكنين وان كان مغتفرا وجاء اضربه بتحريك الباء بضمة وجاء دأبة وشابة بقلب الالف همزة مفتوحة هربا منه وان كان على حده بخلاف تأمرونى فانه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة عنها ونقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها قوله يعنى امر المخاطب لان لفظ الامر عند الاطلاق ينصرف عندهم الى الحاضر قوله ذم المنازل من امر من الذم ضد المدح والمنازل جمع منزل وهو المنهل بمعنى الموضع الذى فى المفاوز على طرق السفار لانه ينزل فيه والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت وصحن مسقف ومطبخ يسكنه الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على بيوت ومنازل وصحن غير مسقف واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين واولئك من كثيرا ما يجيء لغير العقلاء كما اشار اليه القاضى فى تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك حيث قال اجراها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة عن احوالها شاهدة على صاحبها واولى واولاء وان غلب فى العقلاء لكنه جمع اسم جمع لذا وهو يعم القبيلين جاء لغيرهم واستشهد بهذا البيت وقال الكواشى اولاء لما غلب لمن يعقل والايام جمع يوم وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها عرفا ومن طلوع الفجر الثانى الى غروبها شرعا والوقت لغة ليلا كان او نهارا طويلا كان او قصيرا ذكره فى تفسير الكواشى وقد يعبر عن الشدة باليوم فى الاساس ومن المجاز ذكرنى ايام العرب كذا اى فى وقائعها وفى الحديث لا يحضر معنا الا من حضر يومنا بالاحسان اراد وقعة احد ومعنى البيت لا منزلة بعد منزلة اللوى ولا عيش بعد عيشنا فى تلك الايام التى مضين فيه قوله اعدد من الرحمن الفضل الزيادة وكل عطية لا تلزم من يعطى يقال له فضل والنعمة

البد

مطلب مرتبة المنزل من الدار

مطلب بيان لفظ اولئك

مطلب تعريف اليوم

مطلب معنى الفضل والنعمة

سفرقا ٢

طريق ٢

الحياة ٢

الحبيب منزلة ٢

اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم مثله يقال فلان واسع النعمة اى المال كذا فى المختصر وذكر فى شرح المشكاة النعمة الحالة الحسنة والنعمة بناء الحالة التى يكون عليها الانسان كالجلسة قال الامام الرازى النعمة عبارة عن المنفعة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وفى حواشى شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى الانعام الذى هو ايصاله الى المنعم عليه وفى تفسير الكواشى الانعام ايصال الاحسان الى سواك بشرط ان يكون ناطقا فلا يقال انعم فلان على فرسه والغباس اذا ما جاءك لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ضربان مطلق وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا لواحد وشرا لواحد آخر كالمال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال الله تعالى وانه لحب الخير لشديد كذا فى شرح المفتاح الخير حصول الشيء لما من شانه ان يكون حاصلا له اى يناسبه ويليق به والفرق بينه وبين الكمال ان الكمال امر فان اخص المناسب من حيث انه خارج من القوة الى الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفى شرح المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل وانفع الا انه لا يستعمل على وزن افعل وفى شرح المشارق فى حديث انهم لا خير منهم اى بصيغة افعل مشتقة من خير مبالغة لان خير ما بالغه كان مصدرا مفيد التفضيل والبيت من الطويل وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع الثانى فاعلن الوزن قوله هاء الضمير لزم وجه واحد يعنى اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة نحو ردها وجب الفتح لان الهاء خفيفة فكان الالف وليت المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون مفتوحا او ضمير الغائب نحو رده وجب الضم لان الهاء خفيفة قوله على الافصح انما قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما قوله وروى رده بالكسر سمع الاخفش ناسا من بنى عقيل يقولون رده بالكسر فتنقلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراه لان حكم الهاء ان تكسر وتنقلب الواو ياء اذا كان ما قبل الهاء مكسورا كما به وعلامه وغلط ثعلب بجواز الفتح فى رده لكونه ضعيفا لا اسماع به واذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ساكن غير ضمير نحو رد الفتح نحو رد القوم اختيار الكسر قال على ازد القوم

المفصل ٢

مطلب بيان الخير

الخير فى ... التنافع والاجر ... ضد ... شئ ... والعدل والنصر

التبيان وذكره شرح ٢

ضمة ٢

ضمة ٢

نحو ٢

واضرب القوم وانما قلنا على الاكثر لان بني اسد جوزوا الفتح كما روى عن يونس قوله فغض الطرف
انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا بفتح الضاد كانه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام
فلما اتصل به ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان الساكن ضمير الغائب مع الالف
الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو ردها وردوه وردي للمخاطبة قوله لان تشمير الذيل للتحقيق الخ بنون
العظمة لاظهار ملزومها الذي هو نعمة من تعظيم الله تعالى اياه بتأهيله للعلم امتثالا لقوله
تعالى واما بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم مع غيره تواضعا لان فيما ينبئ عن القول من اسناد
الفعل اليه مع غيره اشارة الى احتقاره نفسه عن الاستقلال بالقيام [illegible] بحق تشمير الذيل للتحقيق
وتشمير الذيل رفعه وهو كناية عن التهيؤ وهي ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة
اللازم او لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادة معناه او شبه التحقيق بالطريق الذي
يسلك فيه استعارة مكنية واثبات التشمير المناسب للطريق المشبه به استعارة تخييلية قوله لتجنب بعض
لان من شأنه و قيل لان العليل لا يتلفظ الا بها عند الانين فاضيف هذه الحروف الى الا شيء صح
العلة لتلفظ العليل بها لان من عادتهم اضافة شيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف
تزول في جميع انواع الكلمة كالعلة تزول في جميع الحيوانات قوله اذ لا يجري فيها التغييرات المطردة يجري صح
اللازمة كالحذف والقلب والاسكان وعدم البقاء على حالة عند مجاورتها لما يضادها
من الحركة وقوله في كثير يتعلق بيجري التغيير قوله حرف مد ابدا اكتفى به عن ذكر اللين لاستلزامه اياه
قوله يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلق قال الجاربردي فمنها هاهنا محمول على
هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه الضغطة ضغطه زحمه الى حائط وكونه مضغوطة
المعبر بالفتح وجهه بالضم البشرة والمشقة قوله ولانه لما امتنع قال الشريف الجرجاني في بحث
الالتفات من شرح المفتاح المتعارف في جواب لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء
ثم قال لكنه وقد وجدنا في الحديث دخول الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل وفي
الفصل الذي عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاسد من شرح للمواقف ان جواب لما بالفاء قليل

مطلب بيان المتعارف في جواب لما
٢

وهو

هو مشعر بالجواز وقال ابو المكارم الحسيني في شرح ديباجة مختصر الوقاية والمتعارف في جواب
لما الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وقد يدخل الفاء على قلة كما في لفظ لما من معنى الشرط صرح
به الرضي وعليه ورد بعض الاحاديث وذهب بعض الى الجواب لما في قوله تعالى ولما جاءكم كتاب
من عند الله مصدق قوله تعالى ولما جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجيء
في فصيح الكلام الا فعلا ماضيا بدون الفاء وقال في الفناري لا يجوز دخول الفاء في جواب
لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جوابا لما وفي شرح اللباب
للمشهدي جواب لما فعل ماض او جملة اسمية مع اذا المفاجأة او مع الفاء وربما كان ماضيا
مقرونا بالفاء ويكون مضارعا قوله وفي الاسماء المتمكنة هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية فاذا
انصرف مع ذلك فهو المتمكن الامكن لان معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشبه بالفعل و
الحرف والمبني يسمى غير متمكن وقولهم في الظرف انه متمكن معناه يستعمل تارة اسما وتارة ظرفا
لا يستعمل صح وغير متمكن معناه في موضع يصلح ان يكون ظرفا لا اسما كقولك لقيته صباحا وموعدك صباح
اما الاسماء صح بالنصب فيهما لا غير اذا اردت صباح يوم بعينه والعلة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذا قوله فيها
والاسماء الغير المتمكنة المبنية كمتى ومهما وكذلك الاسماء الاعجمية كجالوت وداود فلعدم اشتقاقها
واما الحروف كبلى وعلى فلانها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر
فلا يعدل عنه من غير دليل قوله لكثرة ابحاثه واستعماله ولان الواحد قبل المتعدد قوله لما ثلثه الصحيح
قيل المثال في اللغة المشابهة فسمي به لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزنه وقيل لانه
من المثول وهو الانتصاب وسمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي هو به لانتصاب
حرف العلة في الاول قوله في احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كونه عد بفتح الواو ووجد
بضمها ووجهه بكسرها وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل الفتحة وعدم
الاعلال كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف قوله ما وقع بين الياء والكسرة فانه قيل لم يحذف
في نحو يضع او يوهب مع وجود العلة قلنا لانه وجودها لان اصله يوضع فالواو بين فتحة وكسرة

مطلب بيان التمكن وغيره من الاسم والظرف
٢

ولان الضمة قبل الواو اخف من الفتحة قبلها لانها بعضها قوله ثم حملت عليه اخواته وان لم يوجد
علة الحذف فلئلا يختلف بناء المضارع ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف
من التخفيف قوله اعني التاء والنون والهمزة الاولى ان يقول اعني التاء والهمزة والنون اذ الهمزة قوله
الى باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي وقد يجيء بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح
وشرح المفصل لابن الحاجب وقال صاحب الفائق استعماله بمعنى الجميع من غلط العامة ومنهم من قال
انه بمعنى الجميع واستعماله بمعنى الباقي غلط وقع في لغة العرب فهو غلط في كل محقق في كلامهم وقيل انه
يوافق بعضها اخذ من السائر بمعنى البقية وتركت سائره لان المتروك بمنزلة البقية ونفار قوله
من حيث ان السائر لما كثر والبقية لما قل ولذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت سائره او
قوله قال والصحيح ان سائر بمعنى الباقي قل او كثر لا شاهد لانه يستعمل للاكثر والبقية
للاقل كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل فيه قوله لما مر اشارة الى قوله لانه المخوف قوله الاصل وعدة
فالتاء للوحدة لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه فنقلت كسرة الواو وانما قال نقلت كسرة
الواو لانها لو حذفت متحركة يزيد اعلال الاسم على اعلال الفعل لانها حذفت في الفعل ساكنة
قوله وقيل الاصل وعد فيرد على قوله المصدر من مصدره الذي على فعلة حذف الواو من وعد
مع انه ليس على فعلة ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء لا يرد شيء قوله لما مر اكتفى بما في
المثل اي حذف وعدة او للتعليل اي لما مر في قوله لثقلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني
اثبت كون الكاف للتعليل قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بكون الكاف مكفوفة
بما والحق جوازه في المجردة من ما وفي المقرونة بما الكافة والمصدر قوله الا في المضارع لم
على يفعل يرد عليه وجهة على قولهم يقول انها مصدر قوله والوجهة اسم المصدر جواب سؤال مقدر
تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف من الوجهة فاجاب
بقوله والوجهة اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة اسم المصدر قال في الصحاح
الوجه والجهة والوجهة بمعنى والهاء عوض من الواو والاسم الوجهة بكسر الواو وضمها وكتبه

اسم

لفظ السائر

والنون والتاء ص

والمعوض ص

مثل ص

فيما بني فه ص

اسم الجهة المتوجه اليها والواو لا تحذف من فعلة اذا كانت اسما نحو ولدة جمع ولد وهو الصبي
والعبد ونحو جابانها وان كانت مصدرا لكن ما حذفت الواو تنبيها على الاصل المفقود واستحوذ على ما
قال المازني وحكاه في اللباب فيه وبعضهم الحق النفي بالقبول ففيها للوحدة لئلا
يجتمع العوض والمعوض عنه قوله ويجوز ان يكون جواب ثان من عدم الحذف في الوجهة لان مضارعه
ليس على فعل يفعل بكسر العين قوله والاصل يوضع ويسع فحذفت الواو كما في وعد وقيل كسرت العين
في المصدر وجوبا اذا لم يفتح العين في المضارع لاجل حرف الحلق الساكن اذا حرك حركه ويكون عين
المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف اما اذا فتح العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان
يفتح العين في المصدر حملا على الفعل نحو سعة وان تبقى على الكسرة نحو يهب هبة قوله ففتحوا
الدال اتباعا للحركة اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الباء ولانهم لو كسروا لزم منه ما فروا منه من التقاء الساكنين
الاول فهو الاكثر قوله عجبت لمولود وليس له اب البيت في المختصر عجب منه من باب طرب وتعجب واستعجب
بمعنى فاللام في المولود بمعنى من كما في سمعت له صراخا او بمعناه فقد استعمل بهما
يستعمل بهما بكون مبتدأ الشيء عليه كما يقال دعاه واليه وندبه له واليه وناداه له واليه وهداه
للطريق واليه لان معنى انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان جميعا لان من انتهى الى الشيء اختص
به في شرح الحماسة الكتبي شيبة التعجب وقال الراغب التعجب حيرة تعرض الانسان بجهله بسبب
التعجب وحقيقة المعنى كما ظهر للفظ هو اذا لم يعرف سببه فقيل لما لم يعهد مثله عجب وللشيء الذي يتعجب
منه عجب وعجيب وعجاب بالضم وعجاب بالتشديد والاعجوبة بالضم مع كسرة فيرها ولا يجمع عجب ولا عجيب
وقيل جمع عجيب عجائب والاعجوبة اعاجيب والولد يكون واحدا وجمعا كولد بالضم والكسر عجبت فعل وفاعل
لمولود متعلق بعجبت حال مولود لانه اراد به عيسى ام له خبر ليس اسمه اب وذي ولد عطف على مولود اراد
آدم ام ضمير لم يلده راجع الى ذي ولد وابوان فاعل يلده والجملة حال من ذي ولد وفي بعض النسخ لعز
كبير منها وذي شامة سوداء في حر وجهه مجللة لا تنجلي بزمان ويكمل في خمس وتسع شبابه ويهرم في سبع
معا وثمان اثنى مع الخال وجمعها تمام اراد بذي شامة الى القمر سواد ثابت الموجود جاوه

آخر البيت

مطلب

الوجنة ما ارتفع من الخدين جوهري

عابدا من الوجنة مجلحة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفة ويروى مجلّلة بمعنى زائد عن وجل انجلاء الانكشاف والذهاب والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره والان في برهان بمعنى في كحين قوله تعالى ولقد نصركم الله ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة والزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبداها الى منتهاها والزمان مدة مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر ذكره في التنزيل وقد يقال الوقت اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف بعد تمام الاصل والشبيبة خلاف الشيب يعني ان القمر في اربعة عشر ليلا يصير بدرا كاملا والهرم كبر السن يعني انه بعد ما مضى خمس عشرة ليلا يصير ناقصا وذي شامة عطف على ذي ولم سواد صفة شامة وفي خد وجهه حال من شامة على قول من يجوز الحال من المضاف اليه مطلق او صفة او مجلحة حال او بدل او فاعل ظرف لاتي او صفة مجلحة او شامة بزمان ظرف لا تنجلي ويكمل مع فاعله وهو شيبا حال من ذي شامة بتقدير مبتدا فدخول الواو جائز مسموع كثيرا كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه وقول ابن الحاجب واصحابهم مالكا في خمس ظرف يكمل وتسع عطف عليه ويهرم عطف على يكمل وفي سبع ظرفه وثمان عطف عليه ومعنت صفتها ولطائفها للمنظم قوله ويمكن ان يدفع بالعناية اي بارادة ان الفتحة في نحو يعطى والسكون في نحو لم يلده عارضان والمراد ان الكسرة ما بعد الواو وحركة او سكون اصليين والقوم يتسامحون في اطلاقاتهم باستعمال الدفع في مقام الرفع اذا تعلق به نكتة مع المبالغة في ضعف الاشكال كانه لم يثبت ذكره علاء الدين في حاشية المطول والعناية تخليص الشخص من محنة توجهت اليه ذكره في المرآة شرح المرقاة قوله اي خاف الخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور الدينية والدنيوية ذكره في تفسير الكواشي قوله وهو الاصل والفصيح قوله لانها اخف من الواو والياء وظ كلام السيد في يدل على ان قلب واو نحو يوجل الفا قياس وان قد ذكره في شرح الشافية قوله وليست هذه من لغة

بني

بني

مطلب الفرق بين الوقت والمدة والزمان

بني اسد اي ليست اللغة الرابعة من لغة بني اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة فيما كان ماضيه مكسور العين ليدل على كسرة الماضي الا انه مختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان قيل بنو اسد يكسرون الياء في نحو ييشى كما قال في شرح المراح وفي نحو ييجل كما صرح به في الصحاح حيث قال بنو اسد يقولون انا ايجل وانت تيجل كلها بالكسرة قلنا كسرهم الياء فيما ذكر ليس لان كرههم الياء مطلق لغتهم بل لتقوى احدى الياءين بالاخرى وقلب الواو ياء قوله واهل هذه اللغة وهم قوم من بني كلب قوله قال الشاعر فعيدك الا اسمعيني ملامة اه قولهم فعيدك لاتبك وقعيدك لاتبك وقعيدك الله لاتبك وخصه بالله لاتبك يمين للعرب من المصادر التي استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب كل نجوى ذكره في الصحاح والا اصله ان لا ادغم النون في اللام كما ثبت يدل عليها قولهم المذكور على انه قد اختلف في لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية والاكثرون وان كانوا على جواز ذلك قيل وجهه كون المصدر بمعنى الفعل في تقدير المصدر لا طلب فيه واعترض عليه بان الامر والنهي الموصوليين بان المصدرية انما يؤولان بمصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه وانما فاتت الدلالة بالصيغة فقط على ان فوات المعنى المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصول بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور وان مصدرية ان المخففة من المثقلة متفق عليها مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا والاسماع من السمع يطلق على القوة السامعة وعلى محلها وعلى الادراك كالبصر قال في المختصر ويكون واحدا وجمعا كقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم لانه في الاصل مصدر قولك سمعت الشيء بالكسر سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع وجمع الاسماع اسامع قال صاحب الكشاف في تفسير هذه الاية الكريمة وانما قيل من ان مدركات السمع واحدة وهو الصوت ومدركات البصر

[illegible]

مطلب بيان الاختلاف في لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية

مع وصدة صح

مطلب

انواع وكذا مدركات القلب ففيه الدلالة وحدة متعلقة لا انعلم من اى الدلالات هي ورده الشريف
بانها من الدلالة الالتزامية التي يكتفي فيها باى لزوم كان ولو يجب لا اعتقاد في اعتبارات البلغاء
والشهباء اعتبارات البلغاء دلالة رابعة كما ان الدلالة طبيعية خاصة وقال ابن كمال
پاشا وعند البلغاء دلالة رابعة يبتنى عليها كثير من اعتباراتهم مبنى تلك الدلالة عرفهم والعزوب
الى ذلك العرف من الاعتبارات على وجهين احدهما ما يظهر وجهه باعتبار التاكيد في دفع الشك
ورد الانكار والثاني ما لا يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات المرسلة وادعاء
واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة التي عليها مدار اعتبارات
البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة في سائر العلوم لانها لفظية لا تنفك عن التباين
اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد تكون معنوية بكون الدال والمدلول كلاهما من قبيل المعنى
قيل بالفتح الجناح وبالضم الم الجراح والفؤاد بضم الفاء وفتح الهمزة وقرئ بفتح الفاء ونون القلب
على ما في المختصر وباطن القلب على ما في شرح المشارق والظاهر من الكتاب والسنة ان محل الادراك
هو القلب وكيفية ادراكه مجهولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس
الناطقة على ما في التلويح لم تقم عليه شبهة فضلا عن الحجة ذكر في التوضيح وقد يطلق القلب على المضغة
التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض قال الجوهري وبنو اسد يقولون ييجع بكسر الياء ولا يقولون
بعلم استثقالا للكسرة على الياء فلما اجتمعت الياء قويتا واحتملت ما لم تحتمله المفردة فا
في بعض شروح المراح من ان بني اسد على الفتح فيما كان الفاء واوا في غير ييجل ففيه نظر وقوله لا انكافى
فهي معطوفة على لا انسمعني وهو جواب اليمين وقوله فيجيء جواب النهي عطف لا انكافى والالف للاطلاق
قوله فليس مثلث اسم فاعل من الاوب الامر ابتشابا اي اشتغل والاوب الطريق امتد واستوى
قوله لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها وهذا
اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب والراجح والدليل ولاجل هذا الاصل كتب نحو ره زيد وقه زيدا
احرين مقرر وقى بالهاء في حال الوصل لانه اذا وقف بانها او كتب مثل منه انت ومه جئت بالهاء ايضا مما اتصل

بها وذي ما الاستفهامية

مطلب الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها

المعاذ والملامة واللوم واللائمة العذل والعتاب يقال نكات القرحة صح اذا قشرتها والنكع بالضم والفتح صح

ك

المصحح صح

بجميع وبخ وفيها صح

ما الاستفهامية بجميع جار لانه اذا وقف بالهاء بخلاف ما اذا اتصل ما الاستفهامية بحرف الجر نحو حتام والام
وعلام فانها لا تكتب بالهاء لانه لا يجب الوقف عليها بالهاء لشدة الاتصال بينهما وصارا كشئ
واحد ولكونها كشئ واحد كتبت هذه الحروف معها بالالف مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع
الالف في وسط الكلمة وكتب مم وعم في ممه بغير نون وكتب مما وعما بالنون فان قصدت
في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر الى الهاء كتبت بالهاء ورجعت الياء في حتى مه وعلى مه والنون في ممه وعمه ولاجل
الاصل المذكور كتب انا زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك ومنه لكنا هو الله لان اصله
لكن انا وكتب تاء التانيث في نحو رحمة وقحمة بالهاء لمن وقف بالتاء كتب تاء بخلاف التاء في اخت وبنت
وبات فانها تتاء وباتا في مثل هند فانها لا تكتب هاء بل تاء اذا لا توقف عليها بالهاء وكتب المنون المنصوب بالالف
نحو رايت زيدا لان الوقف عليه بالالف بدلا من التنوين والمنون الغير المنصوب بحذف التنوين نحو جاني
زيد ومررت بزيد وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون
توهما بانها نون الوقف وفي شرح الهادي لا يبدل من نون اذن الالف لانها من نفس الكلمة فهي كنون انى
وعن ولو لا [illegible] يوقف عليها بالالف تشبيها بالنون الخفيفة فمن لا يبعد ان يكتب بالالف لكن الاولى ان
يكتب بالنون ايضا فرقا بينها وبين اذا التي هي ظرف وكتب اضربا بالالف عوضا عن النون الخفيفة
الملحقة بالامر للواحد المذكر على الاكثر ومنهم من يكتب بالنون حملا على اضربن في امر الجمع مذكره
وكان قياس اضربن للجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد
وعاد المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه سقطت
نون التاكيد فترد الياء وقياس هل تضربن ان يكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه سقطت
نون التاكيد ورجعت الواو والنون المحذوفتان وقياس هل تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء
ونون لانه اذا وقف عليه سقط نون التاكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون ولكنهم كتبوها
على لفظها لعسر تبين هذا الاصل او هو عند الوقف بحذف نون التاكيد ويرد ما حذف لاجلها او
لعدم تبين قصد نون التاكيد لان [illegible] هذه الالفاظ بغير نون التاكيد ايضا كذلك وقد يجر اضربن للامر

وعن صح

جل

للواحدة المخاطبة مجرى حمل تغزين لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبه بالالف نظرا
الامرين المذكورين وكتب باب قاض بغير ياء وباب القاضي بالياء لان الافصح الوقف على قاض بغير ياء
وعلى القاضي بالياء وكتب حرف الجر نحو بزيد ولزيد وكزيد منفصلا لانه لا يوقف عليه مع كونه على
حرف واحد وكتب نحو منك ومنكم وضربك وضربكم متصلا لانه لا يبتدأ به وبقي هنا بحث وهو ان
صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل حرف الجر على ما الاستفهامية يلزم الالف الحذف عن الوصل
نحو عم ومم وفيم وتقلب هاء عند الوقف كقول ابي ذؤيب قدمت الى المدينة ولاهلها ضجيج
بالبكاء كضجيج الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه فقيل هلك رسول
الله عم وجوز صاحب الكشاف في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى بما غفر لي ربي ان يكون ما استفهامية
وقال الا ان قولك بم غفر لي بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا مع تصريحه في سورة الاعراف
حيث تكلم في قوله تعالى فبما اغويتني باثبات الالف ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر قليل شاذ
قوله في الكتب التعليقية التعليمية صحفة كالنسخة للتعليقية قوله فلا بأس به معناه العبارة اكثر
استعمالها في المباح وتركه اولى وقد تستعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا قوله كوجه اي صار
شريفا يقال وجه الرجل صار وجيها اي ذا جاه وقدر ووجوه البلد اشرافه قال الامام الرازي
معنى الوجيه ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهة وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة
عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الانسان وجهه
فجعل الوجه استعارة عن الكريم والكمال قوله لكن يرد على المص جوابه ان المراد بازالة الكسرة ازالتها
بحركة او السكون اصليين لا عارضين يدل عليه كلام صاحب الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ
المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو مقبول على ان بعضهم من شراح الكشاف منع اقتضاء القلة
الشذوذ قوله واما انت ماضي بيع قال علاء الدين البسطامي وما زعمت النحوية من ان العرب اماتوا ماضيه
ومصدره محمول على قلة الاستعمال والا فالنبي عم افصح العرب وقد روي عنه عليه السلام ابن عباس
رضي الله عنه انه عليه السلام قال لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قرآ ما ودعك

عمه
هل
مطلب موقع استعمال الكلمة لا بأس
لتزيلها
مطلب بيان المعنى من قولهم اما انت ماضي بيع

ما ودعك بالتخفيف ولان نقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن النادر لم يعد مستعملا
فان قيل قرئ ما ودعك بالتشديد يدل على ان مجرده مستعمل قلنا استعمال المزيد لا يستلزم استعمال
المجرد كاعطى واحوجت لا يستعمل عطو ولا حوج قوله ولا وادع وكذا لا يستعمل الزمان والمكان والآلة
والمصدر قوله ليت شعري عن خليلي اه ليت للتمني وهو حصول شيء على سبيل المحبة المجردة وقيل ميل النفس
الى حصول المتمنى فلا يكون طلبا ولا مستلزما له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته وقيل الا انه لا يكثر
ما يتمنى المحال ويطلبه ويستعمل في المحال العقلي والمحال العادي والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه
فان المتوقع يستعمل فيه لعل والمطموع فيه يستعمل فيه عسى في الصحاح شعر بالشيء بالفتح يشعر شعرا اي
فطن له ومنه ليت شعري وقوله قال في شرح قول المفتاح فما فطن لمقتضى الحال او فطن منعه
بنفسه فنزل منزلة اللازم ثم عدي باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة فطن والخليل الصديق
والانثى خليلة غالم الشيء واغتاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب بالضم والكسر المحبة مثل
القلب من الحب بالفتح استعير للمحبة القلب ثم اشتق منه الحب لانه اصابها ورسخ فيها وقيل ميل النفس
الى الشيء لكمال ادرك فيه بحيث يحملها على ما يقربها اليه وضعف الرازي قول المتكلمين في معنى المحبة
وبنيت المحبة الذاتية بان كل شيء لو كان محبوبا لاجل امر اخر لتسلسل وهو محال لانا نعلم ان الكمال
محبوب لذاته كما ان اللذة كذلك قال في شرح المشارق اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم الود ثم الهوى ثم الوله
فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة للفؤاد وهو باطن القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة
الهوى وقوله شعري اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرط وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما قال
ابن حاجب والتقدير ليت علمي حاصل وجواب هذا السؤال وعن خليلي متعلق بمضمر تقديره ليت علمي حاصل
بكذا باحث او مستخبر عن خليلي قوله اذا ما التحت اي صلت نسمان الجيم العرق وقد سخم اي عرق والمراد
بالارض الحوافر وبالسماء ما علاها ويقال للفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الحملة
والجري كانه ذو صدق فيما يعدك والبيت لخفاف بن ندبة فرسا يقول اذا ابتلت حوافره من عرق
اعاليه جرى وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدقك فيما يعدك البلوغ الى الغاية قوله وفي جعل

مطلب استعمال المزيد يستلزم استعمال المجرد فيه
لعل صح
مطلب بيان كلمة ليت
لمحبة صح
صحيح صح
ثم المحبة صح
يصفه

مودوع من ضرورة الشعر بحث هذا مبني على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية
عبارة عما لا مندوحة لكن عنه ورده الكرماني في شرح المغني بانه يقتضي عدم تحقق الضرورة
دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق
تركيب مفيد لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا
في الشعر سواء كان لكن عنه مندوحة ام لا قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال مظنة الشيء
موضعه الذي يظن كونه فيه واطلاق لفظ السؤال على الاعتراض في العرف باعتبار ان فيه معنى الاستفهام
قوله وهو البركة هي النماء والزيادة قال الراغب البرك صدر البعير وبرك البعير القى بركه واعتبر
منه اللزوم وسمي محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير الالهي في الشيء وسمي بذلك لثبوت الخير فيه
ثبوت الماء في البركة ولما كان الخير الالهي يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد
منه زيادة غير محسوسة هو مبارك وفيه بركة قوله يقال يمن الرجل مبني للمفعول قوله ميمون
اي مباركا قوله من اليسر يعني انه مصدر يسر يقال يسرته اذا قمرته والتحقيق انه من اليسر لانه
اخذ مال الغير بيسر وسهولة او هو ماخوذ من اليسار لانه سبب يسار الغير ويحصل اليسار
نفسه وقيل يكنى عن القمار بالميسر واصل الميسر هو ضرب قداح الجزور والناس الجازر كان للعرب عشرة
اقداح سموها ازلاما واقلاما ثلثة منها لا انصباء لها وهي المنيح والسفيح والوغد وسبعة
لها انصباء اولها الفذ وله نصيب واحد والثاني التوأم وله نصيبان ثم الرقيب وله ثلثة انصباء
ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان اهل
الجود في الجاهلية عند شدة الزمان ينحرون جزورا ويجزؤنها ويجعلون هذه الاقداح
العشرة في خريطة ويضعون تلك الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويدخل يده في الخريطة
ويخرج باسم رجل قدحا منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح
ومن خرج له قدح مما لا نصيب له لم ياخذ شيئا بل غرم ثمن الجزور كله وكانوا يدفعون تلك الانصباء الى
الفقراء ولا ياكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم قوله وهو قمار

المسبل

العرب بالازلام القمار المقامرة ويقال تقامروا والعموا القمار وقامره فقمره من باب ضرب غلبه في
القمار ومن باب نصر فاخره في القمار فغلبه والازلام جمع زلم بفتحتين وزلم بضم الزاي وفتح اللام وهو
سهم لا ريش له ولا نصل اي الحديد قوله اجحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال اجحف به اذا ذهب به وتفسير
الاجحاف بالاضرار تفسير باللازم قوله لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل لم كانت الهمزة المحذوفة
الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء واوا قلنا لانه على
تقدير سقوط الواو يلزم النقل بالخروج من الضمة الى الكسرة قوله غير مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه
بعضا وجرى واطرد الامر اي استقام قوله انعد اي قبل الوعد ووعد بالشر فالمصدر مقصور
قوله وفيه نظر الجواب ان الياء المنقلبة عن الواو وان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف
همزة الوصل في الدرج بل تقلب تاء نحو اتعد بخلاف الياء المنقلبة عن الواو والهمزة لانها تعارض
غير مستمرة لحذفها عند حذف همزة الوصل في الدرج قوله اصح رواية ودراية لانه يعلم من قوله في المتصل
منها انعدال الواو والياء تقلبان تاء وتدغم التاء في المنقلبتين فلا احتاج الى التطويل
لان الاختصار الغير المخل مطلوب قوله لغة اخر هي لغة اهل الحجاز قوله ولذا حمل جار الله قول
الشاعر وانتصلت بمثل ضوء الفرقد اولا قامت بها تنشد كل منشد تنشد الضالة بالفتح تنشدها
بالضم نشدة ونشدانا بكسر النون ولكون الشين فيهما اي طلبها والمنشد اسم مكان منه
والضوء بفتح الضاد وضمها الضياء والفرقد بفتح الفاء كوكب معروف قيل يصف بقرة وحشية تطلب
ولدها تقول قامت بارض تطلب كل مطلب وانصلت الام بالولد كاتصال الكوكبين وقامت
فعل مع فاعل تنشد حال من فاعل قامت كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد وانتصلت عطف على قامت
وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافي في محل مفعول انتصلت قوله في اسم المفعول ويحتمل ان يكون اسم المكان
والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظة فيه قوله لانه منتف من المثال الواوي وقطعا منصوب على المصدر
اي انتفاء قطعا بمعنى ذا قطع او قطعيا او قطع قطعا او الحال من ضمير منتف اي مقطوعا او على
التمييز اي بحسب القطع قوله من وجد يجد بالضم فحذف الواو في يجد خلاف قياس لغتهم لثقل الواو مع

او صرف على طريق الاتباع لبعدية الحذف لا على طريق القياس وسادة وجر مثل الماضي والمضارع مختلف
المصادر بحسب المعاني يقال في الغضب موجدة بكسر الجيم وفي المطلوب وجدا بضم الواو وفي الضالة وجدانا بكسر
الواو وبسكون الجيم وفي الحب وجدا بفتح الواو وفي المال وجدا بضم الواو وفي الغنى جدة بكسر الجيم وتخفيف
الدال المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك وقال الويف في المكتوب وجادة وجه مولد ذكره ابن الحجي في فتح
الباري في شرح البخاري **قوله** وهو ضعيف لخروجه عن القياس واستعمال الفصحى **قوله** لئلا ينحرف بالجيم
والزاء المعجمة او الى المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عموم الاطراد والجلية **قوله** تعبير
الكلم ثم وضع جدا بمعنى قطعا فاعرابه كاعرابه قطعا على ما ذكر وقد يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد
كقولهم فلان محسن جدا فانتصابه على المصدر الحال ناجزا بمعنى اجتهادا على الحال
بمعنى جادا ولا يقال يرد عليه قوله لتعبيره جدا الا انا نقول تعبيره ليس باعلا انه **قوله** على ثلثة احرف اذا
اخبرت عن نفسك في الثلاثي المجرد وسمي غيره بذي الثلثة تبعا له او لانه على ثلثة احرف بالنظر الى
الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره اعتبر في صيرورته على ثلثة احرف وان كان المخاطب كذلك
او الحرف واجلي من المخاطب لانه مفيد والمخاطب مستفيد ومرتبة المفيد اولى والحرف وبهذا سقط ما
قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه
على ثلثة احرف بالمتكلم بل المخاطب كذلك **قوله** الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع
بالفعل خصوصا المعتل فكانه حرف من حروفه **قوله** رباع البيع في اللغة تمليك الشيء بالشيء كالشراء
تملك الشيء بالشيء وهي من الاضداد ومن خص البدلين بالمال وبدل التمليك بالمبادلة ثم قال
وهو من الاضداد فقد اخطأ اما في التخصيص فلانه لا يناسب التحرير اللغوي فان مبادلة
البدلين غير لازم في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط والتحرير الشرعي لا لانها
غير كافية في تحقيق مفهومه الشرعي كما عرف في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة تصدق
على الشراء صدق العام على الخاص فلا يتحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال
باشا وذكر في شرح المختصر لابي المكارم البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب في اخراج المبيع عن الملك

والشراء

والشراء في اخراج الثمن عنه وبه خص الابتياع ويتعدى البيع الى المفعول الثاني بنفسه وبمن يقال باعه اياه ومنه
وانما عدي بمن حملا له على الشراء كما عدي الرضا بعلى حملا له على السخط والتكرير بالى حملا له على التحبب
المتضمن معنى الامالة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر واليه اشار الرضي وكلا نوعيه
القرب من هذا القبيل ان حمل على معنى العقد ذكره في النجم الوهاج قيل سمي البيع بيعا لان البائع يمد
باعه الى المشتري حال العقد وضعف بان البيع من ذوات الياء والباع واوي تقول بعته ابوعه
بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتأخرين حكى جواز الاشتقاق من الواوي من اليائي وبالعكس
قوله وعلمنا به بالاستقراء اي بالباء في به لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى الم يعلم بان الله يرى
او لتضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف لا يكون الا باعتبار
معنيين اما بان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخر بالتضمين
فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له وبالباء باعتبار تضمين معنى
الاحاطة وههنا فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة اولى واذا دار
بين كونه منقولا وكونه باقيا على الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك
فالمجاز اولى على الاصح كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض
المجاز والاضمار ففيها مذاهب تقديم المجاز لكثرته قاله [illegible] في المعالم وتقديم الاضمار وتساويهما
قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى كلام المصرح بان
الخلاف فيه والمعروف تقديم الاضمار والتخصيص اولى من المجاز والنقل مما يخل بالفهم اليقيني
دون الظني التخصيص والمجاز والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع **قوله** صيد البعير
وانما صحت الياء فيه لصحتها في اصله الذي بني عليه وهو صيد بالتشديد وكذا اعور لانه بمعنى عور واعور معناهما
واحد وانما حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقلت صاد وعاد والدليل على ان افعل يجيء
اخواته هذا في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر وانما قالوا اعور [illegible] للتخفيف وكذا قياس يجيء
وان لم يسمع ذكره في الصحاح **قوله** والصيد بالتحريك مصدر الاصيد بفتح الهمزة والياء وهو الذي رفع راسه

مطلب

مطلب

مطلب

ع الصحيح

الرازي

اي الالف و التشديد

نسخة مصر

[illegible]

كبرائهم ومنه قيل للملك واصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه ويقال انما قيل للملك اصيد لانه
لا يلتفت يمينا وشمالا وكذا الذي لا يستطيع الالتفات من داء قوله لبيان الضم والكسر يشير الى ان دلالتهم
مفعول له فان قلت قد شرط النحاة لنصبه المقارنة في الوجود بان لا يتقدم المفعول عليه ولا تاخر
او لا كما ذكره صدر الافاضل الشيخ نجم الدين السجاوندي في شرح المفصل او بان يكون او زمان الفعل
اخر زمانه او بالعكس على ما ذكره القاضي في شرح الضوء وكونه فعلا لفاعل الفعل المعلل وههنا وجد
الشرط الاول لا الثاني لان الدلالة للضمة والكسرة كما صرح به لا لفاعل الفعل المعلل الذي هو نقل
قلت في مثل هذا يأول الفعل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا بجعلكم ترون او يرون او ارادة
خوف وطمع او الاخافة والاطماع على ان الرضي قال والذي يقوى في ظني انه لا يشترط كونه فعلا لفاعل
الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم وقال لم ينص على الكثير الاهم من المتقدمين فسقط ما قيل من انه
يجب لنصبه شرط اخر وهو ان يكون من افعال القلوب لا من افعال الجوارح كالاكل والقتل فلا يقال
طلبة قتلا ولا جئته اكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد نصب دلالة لعدم شرطه قوله لم يغيرا
عن حالهما اصلا مصدر مؤكد لانتفاء التغيير او حال اي نفي التغيير انتفاء كلية او انتفاء
ملتبسا بالكلية ووجه المناسبة ان الشي اذا اخذ مع اصله كان الكل وكذا كلمة رأسا قوله وفساده
يظهر بادنى تأمل في سياق الكلام لان قوله ولم يغير فعل جعل مقابلا لقوله نقل فعل فعلم ان
المراد بقوله ولم يغير لم ينقل اللام رجع الى الاصل حتى يخرج به عن غير الاصليين لانهما يرجعان
الى اصلهما عند زوال الضمير المذكور والسياق بالباء الموحدة ما قبل الشي وبالمثناة التحتية اعم
وقيل قرينة السياق ما يتوقف صحة الكلام للمسوق لبيانه الموحد سواء كان سابقا على اللفظ على
خصوص المعنى او متاخرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق ايضا وقيل استعمال السياق بالمثناة في معنى
الكثير واما دلالة السياق بالموحدة فهي دلالة التركيب على معنى يسبق الى الفهم منه مع احتمال ارادة
غيره ذكره في حاشية جمع الجوامع قوله فليس بشي لان الترديد الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم
التغيير عدم النقل الى باب اخر وارد عليه قوله وقد سمع لي يقال سمح له رأي في كذا اذا عرض
من باب

من باب خضع قوله فليتأمل امر بالتأمل لان ما سنح له لا يخرج عن شي لان الاصل في التغيير الادغام
او الاخراج قوله في سلك السلك هو اخص من الخيط واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينظم
فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على ما يخاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه في
المجمل والسمط خيط ما دام فيه الجوهر كذا في حاشية الكشاف فقوله المختص السلك بالكسر
الخيط كذا قوله الخيط السلك ليس بذلك قوله واعلم ان مذاهب النقل اي نقل في الواو الى
فعل ومن الياء الى فعل وهو مذهب الاكثرين وعند بعض المتأخرين ان الضم والكسر مخترع فيه بالا
وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلت قولت فقلبت الواو الفا ثم حذفت لاجتماع الساكنين
فصار قلت ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس ايضا قال اما قال ثم قال
وما قيل من انه نقل الواو الى فعل المضموم والياء الى فعل المكسور فلا صورة له لعدم الدليل
اذ الدلالة على الواو المحذوفة تحصل بما ذكر اتفاقا ومعنى لاختلاف معنى البابين قوله
هذا الاشمام اي نحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة اشتقاق الاشمام من الشم كانك اشممت
الكسرة رائحة الضمة ومعنى ان تنحو ان تقصد ومعنى نحو الضمة جانب الضمة قوله تميل الباقي
من املت الشي امالة اذا عدلت الى غير الجهة التي هو فيها من مال يميل ميلا اذا انحرف عن القصد
اي العدل وعرف هذا الاشمام بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه
الا الاعمى البصير وفيه نظر لان الاشمام الذي لا يدركه البصير هو الاشمام في الوقف الذي هو ضم الشفتين
بعد اسكان الحرف من غير صوت وههنا ضم الشفتين في حالة التصويت قوله قليل منصوب على المصدر
اي امالة قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوي في قليل وكثير وقريب وبعيد المذكر والمؤنث
لورودها على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق ذكره صاحب الكشاف في سورة هود
في قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر امالة على ما ذهب اليه سيبويه من جواز حذف
الفاء في سلوا ان لم يضف قوله وهذا مراد النحاة والقراء بالقاف يعني فيما وقع الاشمام في اخر الكلمة
قوله لا الضم الشفتين فقط فاء فقط وكذا في فحسب عاطفة لا زائدة لتحسين اللفظ كما زعمه ابن هشام

كبيرهم (margin: اصيد)

والسخاوي ح

او المفعول كما قيل ص

حكم ص

الدال ص

ح

مطلب بيان السلك والسمط والخيط

فعل ص

ل

لم

فعل ص

مطلب جواز استواء التذكير والتانيث في قليل وكثير وقريب وبعيد

تفسير ص

مطلب بيان فاء فقط وفاء فحسب

على ما صرح به في حواشيه على شرح التسهيل قال لم يسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء ويجوز زائدة
لازمة ولا تزيينية كما اختاره الشيخ حيث قال في شرح قول التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط بعد انه قال
اذا وصفت بها الاخيرين فائدته على وصف الاول بها وانما قدرنا الشرط تصحيحا للفاء ذكره ابن كمال
باشا في حاشية شرح المفتاح والمذكور في شرح قوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا
ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط
اي فائدته على وصف الاول بها قوله مع كسر الفاء كسرا خالصا وكسر الميم مصدر المعروف على نحو اعجبني ضربك
ضربا شديدا قوله كما في الوقف الاشمام في الوقف على اخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف
عليه هو ان تضم الشفتين فقط مثل اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم
شفتيك بعد اسكانها من غير حركة ما قوله كتاء التانيث في الفعل مثال لما وضعت على السكون
وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في الاسم قوله فليتأمل امر بالتأمل لان منهم من يقول يعطي
ويعطي حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون قوله الزيادة جاءت متعدية
الى المفعولين نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناه الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين
ذكره في شرح الكشاف للشريف قوله وما وقع في الاصطلاح غير متعداه فهو اصطلاحهم عليه
لقولهم الحرف الزائد دون المزيد وتكلف في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه قوله والا
فيحتمل اي وان لم يكن كذلك فهو يحتمل فيصير جملة اسمية فيؤتى بالفاء على انهم قالوا الجزاء
اذا كان مضارعا مثبتا غير مقترن باحد الاربعة اي السين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه
اما جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تأثيرا ظاهرا
كما في فعلت ولم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما تركه فلتأثير الاداة فيه
لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفته الاداة الى الاستقبال قوله على تقدير حذف الجار اي
المزيد فيه نص الامام المرزوقي في ان حذف الجار والمجرور في الصلة تصحيحا للعائد خطأ وكذا لا
يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة وذهب السكاكي وجمع من النحاة الى ان الحذف [redacted] لا يجوز الا انه يعتبر
هذا سهو

الترجيح

اذا وصف بها الاخيران صح

مطلب بيان تعدية الزيادة الى المفعولين

لا يكن صح

مطلب بيان جواز الفاء وتركه في الواقع جزاء المضارع

التدريج صح

الترجيح في الحذف حتى مرجوا انه يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم
الى لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهور منهم كل
سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه يجوز الامران ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي
قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى واقام الصلوة تمثيل يشير الى ان الحذف في حال الاضافة كما
ذهب اليه الفراء ومذهب سيبويه جوازه مطلقا لان التعويض من الامور الجائزة غيره قوله
وهذا عكس سائر الابواب فانه في سائر الابواب يتبع المزيد المجرد وههنا تبع المجرد المزيد قوله
ومنهم من لا يلمح الاصل يقال لمحه ولمحه اذا ابصره بنظر خفيف والمراد لا يلتفت الى الاصل
بل يجعل كل بناء [redacted] اصلا في نفسه فما وجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل و
الاولى في مثل هذا التركيب ان يجعل الجار والمجرور مبتدا على معنى وبعض العرب من يتصف بكذا
ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدا وقد يقع الظرف [redacted] موقع مبتدا كقوله
تعالى ومنا دون ذلك وقد اختار الشيخ جعل المقدم مبتدا والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام
واعترض عليه وهذا ادخل في القبول على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين
قوله نحو اعاذ واساد قيل هما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعدم اعلاله حيث قال
فتحت الواو في اعور لسكون ما قبلها وفيه نظر لان الاستقرار على النفي وقول الجوهري على اللغة المشهورة
قوله قال اعاذت عنه ام لم تغاره البيت لابي احمر وليس تسائل يا بن احمر من رآه تسائل فعل
فاعله ضمير الجنسية والباء في يا بن احمر بمعنى عن كما في قوله تعالى سأل سائل بعذاب متعلق بتسائل
ومن رآه مفعول تسائل والضمير المنصوب راجع الى ابن احمر والهمزة في اعاذت للاستفهام
وهو فعل فاعله عينه وام منقطعة عاطفة جملة لم تغار وهو مجزوم الفه مبدلة في الوقف من
النون الخفيفة وقيل لما تحركت الراء للشعر عادت الالف المحذوفة لالتقاء الساكنين و
الف للاطلاق وفيه تعسف وقال في الاقليد ولقوله اعاذت عنه روجهة وهو ان اسند الفعل
الى العين بخلاف قولهم عود الرجل حيث اسند الى الرجل لا الى الجزء منه والعيب المضاف الى الكل على

انه صح

ام صح

رتبة العيب المضاف الى الجزء كانه نزل النقص منزلة العدم حتى كانه عار ليس من افعال
العيوب فلذا اعل قوله ونحو اغيلت واغيمت اه اغيلت المرأة اذا سقت ولدها الغيل وهو
بالفتح اللبن الذي يكون للمراة حالة الحمل فهي مغيل واغالت ايضا ولدها فهي مغيل واغال
فلان ولده اذا غشي امه وهي ترضعه واغيمت السماء واغامت وغامت وتغيمت كلها
بمعنى اي صارت ذات سحاب واغيم القوم اصابهم عطش وحر الجوف وغيم واطيبته جعلته
طيبا واحوشت الصيد واحوشته اذا جئته من حواليه لتصرفه الى الحبالة وهي التي يصاد بها
قال في الصحاح وانما ظهرت فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا اي صار بعضهم جار بعض وانما
صحت في اجتوروا لانه في معنى ما لا بد له من ان يخرج على الاصل لسكون ما قبلها وهو تجاوروا
فبني عليه ولو لم يكن معناهما واحدا لاعلت واطولت الشيء اذا جعلته طويلا واحولت الدار اذا اتى
عليها حول وكذا الحالت فهو محول ومحيل قوله وكذا انسائر تصاريفه يعني اذا جعل فعلها لم
يتغير فاته من المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان قوله وعليه
قول امرئ القيس فمثلك حبلى اه مثل كلمة التسوية وام الالفاظ الموضوعة للمشابهة وقد مر
تفصيله حبلى جمعها حبالى وحبليات وحبلة بفتح الحاء والباء واللام فيهم طرقت من باب دخل
فهي طارق اذا جاء ليلا ارضع الصبي امه بالكسر رضاعا بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعته
امه والمراة مرضع اي لها ولد ترضعه فان وصفتها بارضاع الولد قلت مرضعة والهيتها
اشغلتها من كذا عن الشيء لهيا بالضم والتشديد ولهيانا بضم اللام وكسرها سلا عنه وترك
ذكره واضرب عنه والتمائم جمع تميمة وهي عوذة تعلق على الانسان للحفظ عن العين دارا
اذا كتب فيها القران واسماء الله تعالى فلا باس بها ومحول اسم فاعل من احول الصبي اي
اتى عليه الحول الف بمعنى رب فمثلك مجرور به متعلق بطرقت وقيل طرقت صفته مثل بحرف
الضمير اي طرقتها وحبلى صفة مثل لعدم تعرفه بالاضافة وقيل عطف بيان للكاف الخطاب
في فمثلك ومرضع عطف على حبلى وقالهيتها ومحول صفة ذي وفي وصف تلك النساء بالحبلى

والارضاع

والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمائم وذي حول وفي جمع تمائم اشارة الى كمال الميل
النساء اليه قوله وروى الاصمعي مغيل اسم مفعول من اغيلت المراة ولدها اذا اسقته الغيل
قوله ونحو استحوذ اي استولى وغلب واستصوب اي وجده صوابا وصار صوابا واستجوب
اي طلب جوابا واستنوق الجمل اي صار ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة شيء
ثم يخلط بغيره وينتقل واصل ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس
ينشد شعرا في وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة قد استنوق الجمل قوله وفيه نظر لانه
اسم المصدر كما مر يعني في بحث التحويل وقد مر جوابه هناك قوله اي جمع تصاريفه اشارة الى ان
سائر بمعنى الجميع وقد مر تفصيله قوله وغير ذلك من الزمان والمكان والالة قوله وبعض العرب بالهمزة
يقول القفها بائع بغير همزة لكن قوله ويكتب الهمزة بصورة الياء وتنقط هذه الهمزة كما نقطها
الحريري في رسالة الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة
في نحو نائل حيث قال نائل يديه فايض خطأ وحكي ان ابا علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد من
المشهورين بمعرفة العلوم العربية زائرا فاذا بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوط بنقطتين
من تحت فقال له ابو علي هذا خطأ فقال خطي فالتفت الى صاحبه كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا
في زيارته وخرج من ساعته المترتب المطلوب هذا اي كون النقط تحت الهمزة المكسورة المقلوبة
من الواو لا من الياء فرقا بين الواوي واليائي قوله لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف
حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة الالف في كل الاحوال وفي الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها كرأس ولؤم وذئب واذا كانت متحركة وسكن ما قبلها على وفق حركة
نفسها نحو يسأل ويلؤم ويسئم وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل
كمسألة والادغام كسوءة وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف
كساءل وقيل تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة او لا وسواء كانت المفتوحة بعد الالف او لا واذا تحرك
ما قبلها ايضا فتكتب على ما يخفف به كمؤجل بالواو ومئة بالياء لان تخفيفها كذلك وسال بالالف

واحوشته سح

مطلب بيان كيفية كتابة الهمزة الواقعة في الاول والاوسط والاخر على التفصيل

دلوٍ بالواو ويئس ومن مقرئك بالياء ورؤس بالواو لان تخفيفها بين بين المشهور وجاء في نحو
سُئل ومقرئك مما كانت الهمزة مكسورة وما قبلها مضموم او بالعكس كتبتها بحرف حركتها
او بحرف حركة ما قبلها لان في تخفيفها خلافا في لا بجعلها بين بين المشهور او غير المشهور
وفي الآخر اذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب على صورة شيء نحو خبْء بالفتح ودفء بالكسر وبُرْء
بالضم وشكل الهمزة بشكل احدى حروف اللين والمكتوب في خبء ودفء وبرء علامة الهمزة
ليعلم ان هناك همزة في اللفظ فتلفظ به وكتابة نحو النشوء والوطيء والجيء بالواو والياء
ليست على قانون علم الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط واذا كان متحركا يكتب بحرف حركة
ما قبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقرأ ويقرئ
وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ واذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف عليها لاتصالها
بغيرها بان ضمير متصل او تاء تأنيث صارت كالوسط فتكتب كتبتها في الوسط بصورة كتبتها هناك
كذلك ومن اسقط نحو قرأك وقرؤك وقرئك مما كان الاول منه مضموما ونحو يقرأك مما كان ردؤك
الاول منه مكسورا ونحو يقرؤه ويقرئك مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح او مكسور
الاتي نحو مقروءة وبريئة فانهم كثيرا يحذفونها في الاول المتصل به غيره لا يكون كالوسط فتكتب
بالالف نحو واحد ولاحد وكاحد بخلاف لئلا لكثرة استعماله او كراهة صورته وبخلاف لئن لكثرته
وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطأ في النصب فانه يكتب بالف واحدة فيه
ومستهزؤن يكتب بواو واحدة ومستهزئين بياء واحدة وقد يكتب بياءين بخلاف قرءآ ويقرءآن
حيث يكتب بالفين للبس وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى لعدم المد لفتح ما قبل الياء وبخلاف نحو
رداءي حيث يكتب بياءين في الاكثر لان الياء الاولى مغايرة للثانية في الصورة او لان الاصل
ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف نحو حناءي حيث يكتب بياءين
في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرئي للواحدة المخاطبة من
قرأ حيث يكتب بياءين للمغايرة واللبس بتقرين من مضارع قرى قوله لان حرف العلة كثيرا ما يحذف

نصيب

نصيب كثيرا على الظرف لانه صفة الحين او على المصدر لانه صفة ومعنى التاكيد معنى الكثرة
والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى فقليلا ما تشكرون اي حينا كثيرا او عددا كثيرا
نحوفا قوله على شفا جرف هار قال الراغب شفا البئر والنهر شفيره وطرفه ويضرب به
المثل في القرب من الهلكة واشفى على الهلاك اي حصل على جرف ولتشبيه شفوانه والشفاء
من المرض موافاة شفا السلامة وصار اسما للبُرء والجرف بضم الجيم والراء وسكون الراء ما جرفه
السيل من جرف الوادي وهذا اصله فبقي واهار الهار الهائر والفصيح الذي اشفى والجرف
على الهدم والسقوط قوله وزنه فعل بفتح الفاء وكسر العين ومن سكن العين وقال قلبت الالف
على مذهب يونس كقال في قول فقد اخطأ قوله شاك في شوك من الشوكة وهي شدة البأس
والحدة في السلاح ومنه الشوكة لحد مستعمل من واحدة الشوك وشاك الرجل شاكة
ظهر شوكته وحدته قوله وقال في المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك فهنا
المخالفة بين كلامي صاحب الكشاف في شاك وقد خالف كلامه هنا ايضا حيث ذكرها
في بحث التصغير من المفصل فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب في
شرحه ولا يجوز ان يكون هار اصلا لان الاخفش اثبته محذوفا منه حرف اصلي ولا يمكن ان
يكون معلوما لان حكم مثل قاض ان يكون الياء فيه كالثابتة اذا حذفها عارض كقولك رأيت
قويضيا فوجب ان يكون فاعلا حذفت عينه فما ذكره في بعض حواشي الكشاف من انه مقلوب
ليس كذلك كما ذكره الجاربردي في شرح الشافية قوله اي بوضع العين موضع اللام هذا
هو القلب المكاني وهو نقل حرف عن مكانه بما عارضه من الحركة والسكون مكان حرف آخر كل
واحد منهما معروض للعارض الاخر قوله لم نفسرهم مفصلا في كلامهم الامكان ما ومعونا على
الافصح لانه جاء من هلك بضم اللام مصدر هلك وضيق بضم السين بمعنى السعة والطينة
وقرأ بعضهم فنظرة الى ميسرة بضم السين والاضافة وذكر ابن القطاع انه جاء مالك
بضم اللام بمعنى الرسالة على ان الفراء جعلها جمعين لمكرمة ومعونة على حذف التاء ومرة الا

وانما لم يجعل مفعولا على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر كالميسور لئلا يلزمه كثرة التغيير
من حذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة قوله
تذكر بيضات وهيجه اي تذكر الشيء واذكره غيره وذكره بمعنى ذكره بلسانه وبقلبه ذكرا وذكرة
وذكرى ويقال اجعله منك على ذكر بضم الذال وكسرها بمعنى وقيل بالضم ما بالقلب وصح
وهو ضد النسيان وبالكسر بمعنى ما باللسان او بالقلب جميعا والبيضات جمع بيضة وهيجه
حركه شوقه وكذا هايجه والرذاذ بفتح الراء المهملة والذال المعجمة المطر الضعيف
والدجن بفتح الدال المهملة وسكون الجيم الباس الغيم السماء والسحاب والمطر الكثير يقال يوم دجن
بالوصف والاضافة ومغيوم اسم مفعول بمعنى ذي غيم فاعل تذكر ضمير الظليم وهو الذكر من النعام
جنس النعامة بيضات مفعوله وفاعل هيجه والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لاعتماده
الدجن مبتدأ والظرف خبره والجملة صفة يوم رذاذ ومغيوم صفة اخرى له الا ان الاولى
تقديم المفرد على الجملة وقد جاء تاخيره كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف
بالجملة الفعلية اولى من الوصف بالجملة الاسمية وبالفعل الماضي اولى من المستقبل وفي وصف
صفة خلاف نحو مررت برجل بعيد عندا ذكره في الشرح الكبير للكافية قوله قد كان قومك
يحسبونك سيدا اساد قومه سيادة اردت الاستقبال قلت سائد قومه وسيد قومه
بالتسويد وخال الشيء ظنه خيلا وخيلة ومخيلة وخيلولة وتقول في مستقبله اخال بكسر
الهمزة وهو الافصح وبنو اسد يقولون اخال بفتح الهمزة وهو القياس وعانه اصابه
بعينه فهو عائن وذاك معين على النقص ومعيون على التمام اي معاب بالعين وفي الحديث
الشريف العين حق اي اصابتها حق قيل وجه اصابة العين ان الناظر الى شيء ويستحسنه ولم
يرجع الى الله تعالى في رؤية صنعه فقد يحدث الله في المنظور علة بجناية نظره على غفلة
ابتلاء للعباد ليقول المحق انه من الله تعالى وغيره من غيره فيؤخذ الناظر لكونه سببها
ووجهها بعض بان العائن ينبعث من عينه قوة سمية عند تتصل بالمعيون فيهلك او

او يفسد

بيان لفظ الذكر بالضم والكسر

والدال المعجمة نسخة

ضمير التذكير ويوم رذاذ مفعول فيه لتذكر او فاعل هيجه صح

بيان كون بعض الوصف اولى من البعض الاخر

وسود كالقوم وسيدودة بالفتح فهو سيدهم اي كبيرهم وزنه فيعل وقال اهل البصرة فيعل والجمع سادة واذا صح

اذا نظر صح

او يفسد كما قيل مثل ذلك في بعض الحياة كذا في شرح المشارق وذكر في فتح المنان قال
الزمخشري يؤتى الرجل العاين بقدح فيدخل كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه في القدح ثم يغسل
وجهه في القدح ثم يغسل يده اليسرى فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده
اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ثم داخل ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب
على رأس المعيون من خلفه صبة واحدة وقيل العين الى الصغار اسرع من الكبار وقد
يعين الرجل نفسه وبغير ارادته بل بطبعه ومما تدفع به العين قول العائن اللهم
بارك فيه وقوله ما شاء الله لا قوة الا بالله ورقية جبرائيل عليه السلام من النبي عليه السلام
التي رواها مسلم في صحيحه بسم الله ارقيك من كل شيء يؤذيك من شر كل نفس او عين حاسد
الله يشفيك بسم الله ارقيك وتدسيم النون كما ذكر في شرح السنة ان عثمان رضي الله
رأى صبيا مليحا فقال دسموا نونته لئلا تصيبه العين يعني سودوا الحفرة في ذقن الصبي والاكثار
من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وذكر القاضي حسين ان نبيا من الانبياء
استكثر قومه ذات يوم فامات الله تعالى منهم مائة الف في ليلة واحدة فلما اصبح
شكا الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى لما استكثرتهم عنتهم ولولا حصنتهم بان تقول
حصنتكم بالحي القيوم الذي لا يموت ابدا ودفعت عنكم السوء بلا حول ولا قوة الا بالله
قال القاضي وهكذا السنة في الرجل اذا رأى نفسه سليما واحواله معتدلة تقول
في نفسه ذلك وكان القاضي يحصن تلامذته بذلك اذا استكثرهم وذكر الامام الرازي
في بعض كتبه ان العين لا تؤثر ممن له نفس شريفة لانها استعظام الشيء وما ذكره القاضي
يرد ذلك كذا في النجم الوهاج وههنا نفي بزاره ورقى كثيرة تطلب من فتح المنان
في تفسير سورة يوسف قوله ومسك بكسر الميم من الطيب فارسي معرب وكانت العرب
تسميه المشموم قوله وضعفه لقول مفعول قال الجوهري في الصحاح وابن الانباري
في الزاهر ليس يأتي مفعول من ذوات الثلاثة من بنات الواو بالتمام الا حرفان

الزهري صح

يغسل صح

كل صح

الكتاب صح

الله

ثوب مصوف ومسك مدووف ثم قال الجوهري وفي النحويين من يقيس على ذلك فيقول قود
مقوود وفرس مقوود فيما كان مطردا **قوله** وقد لا يكون ذكر في مغني اللبيب ان قد الحرفية مختصة
بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الجازم والناصب وحرف التنفيس وهي معه كالجزء
فلا يفصل منه بشيء [redacted] اللهم الا بالقسم **قوله** اذا اخبرت نفسك فان قيل ليس التخصيص
كونها ضميرا على اربعة بالاخبار وجه قلنا قد ذكر وجهه في الاجوف **قوله** رجي وقيل اصله
رجي ارجو لقولهم رجوت فيكتب بالالف **قوله** الالف والتنوين لان التنوين نون ساكنة تتبع
حركة الاخر اي تاتي بعد الحركة لا كنون من فانها قبل الحركة فان صار الى اخر اتبع حركته وتاتي
بعدها وليست بعارضة للحرف كالحركة بل هي حرف مستقل زيدت علامة للتمكن والعلامة
لا تحذف ويما ذكرنا سقط ما قيل هي نون ساكنة عارضة للحرف فاذا حذف المعروض فكيف
يبقى العارض لكن التزم بمثل هذا المصنف ليسلم كلامهم **قوله** والمنقلبة من اليا تكتب بصورة
اليا هذا في الاخر وفي غيره يكتب بصورة الالف منقلبة من الواو واليا نحو باع واعلم ان ما في
اخره الف ان كان حروفا يكتب الجميع بالالف الا بلى وعلى والى وحتى وان كان اسما مبنية
فكذا يكتب الجميع بالالف الا الى ومتى ولدى وان كان اسما معربة زائدا على الثلثة فصاعدا فلا تعجز
الى اصلها ويكتب جميعها باليا لا غير لان الواو تنقلب الرابعة فيها الا فيما قبل الالف يا نحو العليا
والدنيا كراهة الجمع بين اليائين الا في نحو يحيى وشبه علما للفرق وان كان الاسما المعربة ثلثية
نظر الى اصلها الذي انقلبت منه الالف فان كانت يا كتبت باليا كما قال الشيخ تنبيها على اصلها
وليدل على جوازها لفتها [redacted] وان كان واوا كعصا كتب بالالف والفعل الثلاثي
ينظر الى اصله وما زاد فباليا لا غير كالاسم وجوزوا ان يكتب الجميع بالالف على اللفظ وكتبه باليا
فان كان منونا فالمختار انه يكتب باليا ايضا وهو قول المبرد وحكي المازني انه يكتب
بالالف وقال سيبويه المنصوب يكتب بالالف وما سواه بيا وتعرف اليا من الواو بالتثنية
نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية

ومرة

بيان الاختصاص في قد الحرفية
المضيف
بيان كيفية كتابة الالف الواقعة في اخر الحرف والاسم والفعل
وربي
على
بيان فرع الكلمة الواوي من اليائي

وغزوة ويرد الفعل الى نفسك نحو رميت وغزوت وبالمضارع نحو يرمي ويغزو ويكون
الفا واوا نحو وحي لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو الا على وجه ويكون العين واوا
نحو شوى فانه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو الا ما شذ نحو القوى والصوى وان
جهل كون الالف من الواو او اليا بان لم يكن فيه شيء مما ذكر فان امليت فاليا نحو والا فالالف
وكتبوا لدى باليا لقولهم لديك وكلا بالياء والالف لاحتمالهما **قوله** ولو في صورة وجه
غزوا فانه اذا حذف الالف المنقلبة عن الواو لاجتماع الساكنين يلتبس غزا بالمجرد **قوله**
والمشتري الاشترا والشرا بالقصر والمد القصر اشهر كالابتياع والبيع من الاضداد
لغة يقع على فعل المشتري والبائع الا ان في عرف الفقها اختص الاول والاخير
بالبائع قال في شرح المنظومة من ان البيع والشرا اذا استعمل ثلاثيين يكون بمعنى البيع
واذا استعملا خماسيين يكونان بمعنى الشرا ليس على ما ينبغي وذكر في تفسير القاضي
اصل الاشترا بذل الثمن لتحصيل ما يطلب من الاعيان فان كان احد العوضين
نقدا تعين من حيث انه لا يطلب لعينه ان يكون ثمنا وبذله اشترا والا فاي العوضين
تصورته بصورة الثمن فباذله مشتر واخذه بائع ولذا عدت الكلمتان من الاضداد ثم
استعير للاعراض عن الشيء طمعا في غيره وحكي ان الرشيد سال اليزيدي والكسائي
عن قصر الشرا ومده فقال الكسائي مقصور لا غير وقال اليزيدي يقصر ويمد وقال له الكسائي من اين لك هذا فقال
من المثل السائر لا يغتر بالحرة عام هدائها ولا بالامة عام شرائها فقال الكسائي ما
ظننت احدا يجهل مثل هذا فقال اليزيدي ما ظننت احدا يفتري بين يدي امير المؤمنين
ذكره في عقد اللالئ وقال ابن الانباري في النزهة اليزيدي هو ابو محمد يحيى بن المغيرة
المقرئ صاحب ابي عمرو بن العلاء البصري وانما قيل له اليزيدي لانه صاحب يزيد بن منصور
خال المهدي يؤدب ولده فنسب اليه ثم اتصل بالرشيد فجعله مؤدب المامون وكان الكسائي
مؤدب الامين وحكي انه تكلم اليزيدي مع الكسائي بين يدي الرشيد فظهر على كلام الكسائي
الكلام

الواو
متى
بيان موارد لفظ الشراء والاشتراء والبيع والابتياع
المشتري
عن قصر الشراء ومده فقال الكسائي

بيان لفظ الرضوان

ثم رمى بقلنسوته فرحا بالغلبة فقال الرشيد لادب الكسائي مع انقطاع صاحب البنا من
غلبتك مع سوء ادبك قوله واذا القى بهذا فقد اشارة الى ان فقد جواب شرط
محذوف لكن في دخول الفاء بحث جوابه يعرف مما ذكرنا سابقا قوله رضي وطي لغة رضا
بقلب الكسرة فتحة والياء الفا [redacted] الكسرة قبل الياء
قوله اصله رضو لانه من الرضوان بكسر الراء وضمها بمعنى الرضا والرضيت مثله كذا في الصحاح
وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضا الكثير ولما كان اعظم الرضا رضا الله تعالى
خص لفظ الرضوان في القرآن العظيم بما كان من الله تبارك وتعالى يقال رضي به وعنه
وعليه بمعنى قوله سروا اي صار سيدا في المختصر اي صار سريا وجمع السري سراة وهو جمع
عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره وفي الصحاح مثله سادة لان تقدير سيد فعيل
يدل على ذلك انه يجمع على سيائد بالهمزة مثل تبيع وتبائع وقال اهل البصرة تقدير
سيد فيعل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سائدا مثل قائد وقادة وقالوا جمعت العرب
الجيد والسيد على جيائد وسيائد بالهمزة على غير قياس لان جمع فيعل فياعل بلا همزة قوله
لانه من حرارة يجدونه في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما يرد غرغ القلب ويتنفر منه
الطبع قوله فانه ان ضم فكيف يضم والجواب ان جواب هذا الشرط محذوف وهو يقتضي
له لانه ابقى الاول قوله قوله يدل على انه لم ينقل ضم الياء والجواب ان معنى قوله نقل
الى الضمة بقرينة قوله فنقلت حركة الياء قوله لان معمول الشرط لا يتقدم عليه
والجواب انه من قبيل الاتساعات في الظرف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد
ما النافية اذا كان ظرفا مع حكمهم بامتناعه فان في الظرف يجري توسعات كثيرة لا تجري
في غيره او من قبيل الاضمار والتفسير قوله وكذا اما يعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في
الضوء وحاشية للقاضي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف ولا تا تحته
ولانه جعل صحة هذا التوجيه بسبب الانقطاع الاعتراض وليس كذلك بل

قبلها فوجه التوجيه ان يقال تقدير
اذا اتصل به اتصالا لاه هذه لا تنجح
عن ضرورة لا لفظا اتصالا ان لم
يكن سهوا منه

اندفاعهما بقوله المراد بقوله ان انكسره وبقوله انه لم يقل وان انضم او لعل الى هذا اشار
بقوله وهذا موضع تامل قوله والالف فيه ان الالف ساكنة ابدا ولا تقبل الحركة
فاسكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال انه من عطف الجملة على الجملة بتقدير بقي قوله
فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف الفاء في كما للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن العمل
في المفرد فسقط ما قاله صاحب المستوفى من ان الكاف لا يكف بما واصل الكلام ان يقال
فتحذف هذه الحروف كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار مقارنا لفاء التفريع
وكرر كذا للتاكيد وقد يكرر لطول الكلام كما ذكره الشريف في شرح الكشاف
وزيد الفاء في كذا لان المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذفت هذه فقد حذفت
تلك وقال الشيخ في شرح الكشاف الفاء زائدة وهذا التكرير والزيادة في التركيب شائع
والحكم بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة ولذا دخلت الفاء في
الخبر ربط بل لفظ كما في موضع المصدر لتحذف الثاني المقدر ويجوز ان يكون الكاف مرفوع المحل
على الابتداء وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير المضاف قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع الهجاء هذا المدح في الاساس ومن المجاز فلان يهجو فلانا هجوا
او هجاء بكسر الهاء وتهجاء بفتح التاء بعد سعاية فهو مهجي ولا تقل هجيته زبان اسم
رجل معتذرا اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة عن محو اثر الذنب من قولهم اعتذرت
المنازل درست او من القطع من قولهم اعتذرت المياه انقطعت كانه يجعل العذر
سبب القطع الذنب ذكره الشيخ في شرح الكشاف تدع من الودع بمعنى الترك هجوت فعل
فاعل ونا الخطاب ومفعوله غير منصرف وجئت مع فاعله الثاني عطف عليه ومعتذرا حال
من تا جئت من هجو زبان كلام اضافي متعلق بالمعتذر لم تهجو جملة فعلية خبر كانك
المقدر اي كانك لم تهجو حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تهجو
ومفعول الفعلين محذوف اي لم تهجوه ولم تدعه اي انك تهجو اذ قد هجوت في الواقع وعلى

زبان صح

لم تهج سم

بيان زيادة الالف في ماه والواو
وفي اولئك واولي حال

ويجوز ان يكتب نحو الالف ويحذف فالاول على الاصل التنبيه عليها والثاني على الاختصار وهو الاصح

هذه اللغة كتب الالف بعد واو الجمع فيما لم يتصل به الضمير فرقا بين واو الجمع وواو الواحد في
مثل لم يدعو ولم يغزوا وقيل للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل حضروا وتكلم زيد ومنهم — كتبت صح
من يكتب الالف في نحو شاربوا الخمر وزاموا زيد كما في الفصل ومنهم من يحذف الالف في الجمع
وان لزم الالتباس لقلة وقوع الالتباس وزواله بالقرائن وكذا زادوا في مائة الفا فرقا بينها وبين — والمحو المتنى صح
منه [redacted] بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين اليك وحرك
اولاء عليه وزادوا في اولى حال الرفع واوا فرقا بينه وبين الى جارا او لوجود علم قوله الم ياتيك
والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد الهمزة للاستفهام وحقيقته طلب الفهم للمتكلم — بيان الهمزة الاستفهامية على التفصيل
بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي — على حقيقته فقول بهاء السبكي باستحالة الاستفهام منه تعالى صح
واما اذا كان مصروفا الى غيره بمعنى يطلب فهمه كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني — فلا صح
وامي الهين الاية فهو التفهيم حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك المشهد العظيم
بانه لم يقله ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم على ما ينبغي على ان المصرح — على حقيقته فقول بهاء الدين السبكي باستحالة الاستفهام منه تعالى
في المطول بان الهمزة في الاية الكريمة للتقرير وقد تستعمل للتهكم نحو اصلوتك تامرك ان نترك
ما يعبد اباؤنا وللامر نحو ءأسلمتم اي اسلموا وللتعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء
نحو الم يان للذين امنوا وللتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون وللوعيد كقولك لمن يسيء
الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك وللتسوية بعد سواء وما ابالي وما ادري وليت شعري — نحو صح
وللانكار التوبيخي على معنى لم كان هذا الشيء في الماضي او على معنى لم يكون في الحال و
الاستقبال او الابطالي على معنى لم يكن في الماضي او على معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال
فاحفظ هذا والانباء جمع نبأ بمعنى الخبر يقال نبأ ونبّأ بالتشديد وانبأ اي اخبر
ومنه النبي لانبائه عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى الفاعل ترك همزه كالذرية والبرية والخابية
الا ان اهل مكة يهمزون الاربعة والنمي الزيادة يقال نمى المال وغيره ينمي بالكسر نماء بالفتح
والمد ونمو بالضم والتشديد والملاقاة المصادفة يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته

والمقبلة

والمقبلة قريبا منه واللبون من الشاة والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية
والغزيرة لبنه بفتح اللام وكسر الباء وبنو زياد هم الربيع ابن زياد العبسي و
واخوانه فاعل ياتيك لبون بني زياد على حذف المضاف اي خبرها والانباء تنمي
جملة وقعت حالا من فاعل ياتيك وفاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف فهو ضمير
راجع الى ما اي لاقته ويجوز ان يكون فاعل ياتيك ما والباء زائدة في المرفوع ويكون لبون فاعل
لاقت والمفعول محذوف قوله وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم تري قبلي اسيرا
يمانيا قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان من سرور النفس ولظهور
الاسنان عنده سميت مقدمات الاسنان الضواحك وتستعمل في السرور المجرد نحو
مسفرة ضاحكة وفي السخرية نحو [redacted] منهم يضحكون وفي التعجب المجرد
نحو وامراته قائمة فضحكت وتضحكها كان التعجب انتهى وقد يقال القهقهة ما
كان مسموعا له ولجيرانه بدت اسنانه اولا والتبسم ما لا يكن مسموعا والضحك
ما كان مسموعا له دون جيرانه يقال ضحك به ومنه بمعنى والشيخة ام قبيلة والعبشمية
نسبة الى عبد شمس وهو من باب النحت في النسب فانهم يأخذون اسمين فيجعلون
منهما لفظا واحدا فينسبون اليه وقد مر امثاله كان لم تر اصله بالتشديد وترى من
رؤية البصر وقيل ضد بعد والاسير من الاسار وهو القد بالكسر فيهما سمي الاخيذ بذلك
لانهم كانوا يشدونه بالقد فسمي كل اخيذ اسيرا وان لم يكن يشد به يقال اسرت اسرا
واسارا بالكسر فهو اسير ومأسور والجمع اسرى واسارى ويقال هذا الشيء بأسره
اي بقده ثم استعمل في معنى بكله لظهور المناسبة كما يقال برمته واصله ان رجلا دفع
الى رجل بعيرا بحبل في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيئا بجملته ويمانيا اصله يمني
حذفت احدى ياءي النسبة وعوضت بالالف فلا يجتمعان قال سيبويه وبعضهم
يقول يماني بالتشديد فاعل تضحك شيخة ومني متعلق بتضحك وعبشمية صفة شيخة

واسم كان ضمير شبهة خبره جملة لم تزل فاعله ضمير شبيهة فيا ظرف تزل اسيرا مفعوله
بها انا صفته والاستشهاد في الابيات الثلثة هو ان الشاعر اثبت الواو في تهجو والياء
في يأتيك والالف في لم ترى اثباتا شاذا او يمكن ان يقال هذه الحروف كانت متحركة
حذفت حركتها للجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال الحروف حذفت للجزم والحروف
الموجودة الآن للاشباع والضرورة قوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب
سودتني من السيادة عامر اسم قبيلة وفاعله وعن في عن وراثة كما في قوله تعالى وما
كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة متعلق بسودتني ابى فعل بمعنى منع فاعله الله اسمو
فعل متكلم من السمو وهو العلو والارتفاع مفعول ابى بام متعلق باسمو ولا اب
عطف عليه لا في معنى النفي كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
يعني ما جعلتني قبيلة عامر سيدا لاجل كوني وارثا للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا في
الاستحقاق وخصال تصلح للسيادة قوله ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها
بما المصدرية كما تكون ما عاملة حملا لها على ان ويسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك
امثلة احدها هذا والثاني اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الا حكم غير في الوصف
بها والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو حكمها في الجزم والرابع اعطاء
اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملا على اذا والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب
واعطاء لن حكم لم في الجزم والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل
الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا وهو لغة بني تميم
والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان
والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن
الوجه حكم الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر
والعاشر منها افعل التفضيل انه يرفع الظاهر تشبيها له بافعل التعجب وزنا واصلا وافادة
للمبالغة

للمبالغة واجازتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه الظاهر تشبيها له بافعل التفضيل فيما ذكرنا
والامثلة في اخر مغني اللبيب قوله وفي نوادر ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام
وان لا تشعرا احدا وصدره يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيث ما كنتما لقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا قال الاخفش الشاعر مثل
لابي تمام اي صاحب شعر ونسميه شاعر الفطنة والصاحب كما يطلق على الموافق
يطلق على المالك ايضا كما وقع فيما كتب معاوية الى ملك الروم نقله في الفائق
يا صاحبي خطاب لخليليه او من قبيل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد مر تفصيله
وفدت من الفداء نفسي فاعله ونفوسكما مفعوله من قبيل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما
والعرب تجعل الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا في المنفصلين
افراسهما ولا غلمانهما وقد جاء وصفاه حالهما وحيث للمكان وقد يستعمل للزمان
والغالب كونه في محل نصب على الظرفية او جر بمن وقد يجر بغيرها وقد يقع مفعولا به
وتمييزا ويلزم اضافته الى الجملة ويندر الى المفرد واندر منها اضافته الى جملة محذوفة
قال ابو الفتح في كتاب التمام ومن اضافته الى المفرد اعرابه وقال ابو سعيد يبنى على الضم
وهو الاشهر واذا اتصل به ما الكافة صار للمجازاة وجزم الفعلين كما هنا
واللقاء المصادفة والرشد بمعنى الحق والصواب وضد الغي مفعول لقيتما وان تحملا مفعول
فعل مقدر وهو اسئل او بتقدير اللام مفعول له للقيتما او فدت وحاجة مفعوله
ولي بسكون الياء وجاز فتحها ان لم يوجد مانع صفة حاجة وخف الشيء يخف بالكسر
خفة صار خفيفا والمحمل بوزن المجلس بمعنى الحمل او واحد محامل الحاج فاعل خف
والجملة صفة حاجة يقال صنع اليه معروفا وصنع به صنيعا قبيحا اي فعل والتصنع
تكلف حسن السمت وقولهم الفاعل الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق و
الزاني الا ان صاحب المفتاح كنى به عن الصفات المحمودة استعمالا له على الاصل

فان اختصاصه بالزمن طار والنعمة اليد والصنيعة والمنة وما انعم به عليك مفعول نصبنا
والجملة عطف على تحملا وتنوين صفة لنعمة وضمير بها للحاجة واليد بمعنى النعمة عطف
على نعمة من قبيل عطف احد المترادفين على الاخر ان كانت حقيقة فيها كما قيل كقوله (تقرير ح)
والفى قولها كذبا ومينا وفائدته تقرر المعنى في الذهن كما لا يخفى وما وقع لبعضهم من
ان ذلك تطويل لا فائدة فيه غير مسلم وقيل انما يكون كذلك في مقام يقتضي التقرير و
قيل انها في الجارحة المخصوصة تستعمل في النعمة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق اسم ما هو (وقيل مشترك بينهما صح حلبي)
بمنزلة العلة الفاعلية والصورية على المعلول وجمعها الايدي وجمع الايدي الايادي وما قيل
ان اليد بمعنى الجارحة تجمع على الايدي وبمعنى النعمة على الايادي يرد عليه ان اصل يد يدي
وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض العرب يقول في الجمع الايدي بحذف الياء
فما ذهب اليه الجوهري من ان الايد في قوله تعالى والسماء بنيناها بايد جمع يد ليس على ما ينبغي اذ لا
امر احد من ائمة اللغة والتفسير ذهب اليه بل هو مصدر بمعنى القوة من آد يئيد ايدا
اذا قوي ثم الشايع استعمال الايادي في النعم والايدي في الاعضاء نقله صدر الافاضل
في ضرام السقط عن ابي عمرو بن العلاء ثم قال وقد يقع الجمع للحقيقة وجمع الجمع للمجاز
ونظيره بيوت وبيوتات وقال الاخفش قد ينعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي
حقيقة عرفية في النعم وان كانت في الاصل مجازا فيها وقوله ان تقصر ان في محل النصب بدل
من نعمة او حاجة او الرفع خبر مبتدأ محذوف هو ضمير النعمة او الحاجة والجملة صفة
احديهما وعلى اسماء وقع جنسه متعلق بتقصر ان وتحكما بمعنى تقضيا عطف عليه
[illegible] كما ان حذف النون بان مقدرة وسنى متعلق بكلا الفعلين على طريق التنازع (التنازع صح)
وكذا السلام مفعولهما على تلك الطريقة وان لا تسترام الاستعار بمعنى الاعلام
عطف على احد الفعلين واحد مفعوليه قوله فاكتب لا ارى لهم كلاما واحمي
حتى في محمد اليت فعل متكلم من الالية بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني وقول

الفقرة

الفقرة الى من ان انه غلط او فهم فيه عدم فهم التعلق في قوله تعالى للذين يؤلون
من نسائهم وقال القاضي في الاية تعديته بعلى ولكن لما ضمن هذا القسم معنى
البعد عدي بمن لا يقال البعد ليس بمعنى من بل معنى من لان معنى ابتداء الغاية
لا يخرج بعد الشيء المبتدأ منه عن المبتدأ منه ولك ان تقول تعديته بمن في قولهم الينا
باعتبار ما فيه من الامتناع من الوطئ فالمحلوف عليه محذوف والمقسم به محذوف كانه قال
اليت بالله وارثى فعل متكلم من رثى له اي رق ورحم جواب القسم ولهم
متعلق بارثى ضمير للناقة وفي قوله من كلالة للتعليل كما في قوله تعالى مما خطيئاتهم
اغرقوا متعلق بارثى والكلالة التعب والاعياء ومن حفى عطف على من كلالة تقال
حفي من كثرة المشي على وزن علم اي رقت وجرحت قدمه او حافره والمصدر حفى بالقصر
وبحاية لا ارثى تلاقي من الملاقاة بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمدا
والمراد به رسولنا صلى الله عليه وسلم وهو اسم مفعول من التحميد اي كل الانبياء حمدوه و (بحمده صح)
قيل ان الله تبارك وتعالى سماه محمدا واحمد فاراد ان الله تعالى يحمده كثيرا وسماه احمد
كانه قال [illegible] كل الانبياء حمدوني وانت احمد حمدا لي قال ابن العربي لله تعالى
الف اسم وللنبي محمد عليه السلام الف اسم قوله سوى ثوب جاء في الغنية ان سوى اذا كان بمعنى
غير او ظرف مكان على خلاف في ذلك يمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان
مع الكسر ويقع صفة واستثناء كغير وهو عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى
والتصرف تقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على
المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب والرفع وهو الراجح عند سيبويه والجمهور (بيان ... المعرب عند ... الى المبني)
على انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج من ذلك الا في الضرورة وعند الكوفيين
وجماعة انها ترد بالوجهين ورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك
واجيب بتقدير سوى خبرا لهو محذوفا او حالا لثبت مضمرا ولا يمتنع الخبرية قولهم

سواك بالمد والفتح لجواز ان يقال انه بنيت لاضافتها الى المبني كما في غيره كذا في المغني
اعلم انه اذا اضيف اسم معرب الى مبني بني على الفتح عند قوم وترك معربا عند قوم كقوله
تعالى ومن خزي يومئذ قرئ بفتح الميم وكسره وقوله لحق مثل ما قرئ بالفتح والضم وقوله ام
كيوم ولدته امه نقل بالفتح والضم وكذا اذا اضيف مثل او نحو الى شيء في طريق المثال كقول
النحاة الكلمة اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف مثل من وكقول الفقهاء في الربويات الادوية
المطعومة مثل السقمونيا فان الاضافة فيهما غير مقصودة كذا في الكتاب المسمى بالقواعد
والفوائد في النحو قوله لا طائر تحته لانه ذكر الجازم والناصب قبل هذا ولكنه يقول
اعادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم بالصحيح يقال هذا الامر لا طائل فيه اذا لم يكن فيه
غناء ومزية يقال ذلك في التذكير والتأنيث ولا يتكلم به الا في الجحد قوله لا دين الى الالتباس
اي التباس المثنى بالمفرد لان المثنى لما حذف نونه بالناصب بقي لن يرضيا قوله كما في انف يقال
فلان كذا انفا وسالفا وفي القاموس قال انفا كصاحب وكتف وقرئ بهما اي [illegible] ساعة اي
[illegible] اول وقت يقرب منا قوله كيهدين من الاهداء يقال اهدى كلامه يهدي يوجي
من المناجاة وهي المكالمة على سبيل الخفية ويرجى من الارتجاء وهو ضد اليأس يقال رجاه
وترجاه وارتجاه ورجاه ترجية كله بمعنى ويستدعي من الاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه
واستدعاه صاح به ودعوة الله تعالى له وعليه قوله لئلا يلزم اجتماع الاعلالين قال ابن
الحاجب الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف ويجمعه القلب والحذف والاسكان اي
لا يخرج الاعلال عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بممتنع مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان
والابدال كيقال وبين الاسكان والحذف وبين الابدالين كيدعى فان الالف فيه مبدلة من الياء وهي
من الواو وبين [illegible] والحذف كقل وبين الحذفين كم فانه حذفت الفاء واللام وانما لا يجوز
الجمع بينهما بخصوص وهو الجمع بين الابدالين والحذفين وابدال وحذف وبعد ان يكون احدهما
في موضع والاخرى في موضع اخر على سبيل التعاقب كما في ماء اصله موه قلبت الواو الفا ثم قلبت

للهاء همزة كذا في شرح المراح وفيه ان حذف الياء في قه ليس للاعلال بل لبناء الامر وان
قلبت الهاء همزة ليس باعلال قوله وما اشبه ذلك مما قلبت الواو ياء والياء همزة والحرف
في نحو يقوين اصله يوقيون حذفت الواو والياء كما مر قوله فان امتناع اجتماع الاعلالين
قيل اجتماع الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا من نوعين يجب ان لا يكون
بينهما فاصل ولم يكونا في محل واحد فخرج بالقيد الاول مثل يقال وبالثاني نحو قه وبالثالث
نحو رمي واعتمد واني ترك هذه القيود على لفظ الاجتماع ولفظ الاعلالين
فان حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما غير روية فيكون كلاما
بالروية وقال السيد في الاعلال الذي منعناه جمعه هو ان يسكن العين واللام جميعا
من جهة الاعلال وقال ابو علي المكروه منه ان يكون الاعلالان على التوالي كما تقول
في ايمن الله م الله بحذف الف ثم تقول بعد استعمال من الله م الله فليس بمكروه كذا
في شرح الشافية وفيه نظر قوله مصدر التمطي في المختار التمطي التبختر ومد اليدين في المشي
وقيل اصله التمطط قلبت احدى الطاءات ياء كما قالوا التظني والتقضي التظنن والتقضض ومنه
قوله ثم ذهب الى اهله يتمطى قوله من الصبوة بمعنى الميل وسمي الصبي صبيا لميله الى ما لا يعنيه
قوله ويتقلسي يقال قلسا فتقلسى وتقلنس اي البسه القلنسوة فلبسها قوله ولا يعتد بحمل
جماعة الذكور والواحدة المخاطبة اي لا يقال ارضيون ولا ارضيين بل يقال ارضوا وار
لعروض حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين قوله جعل ارضي بضم الياء على
حكاية ارضوا ولذا لم يقل ارضيا وانه كان مفعول جعل وكان قدمه في البيان مع تأخره
في الذكر اهتماما به لكونه ذا الاصلين قوله فان قائلهم يستوقد النبل بالحضيض
ونصطاد نفوسا بنت على الكرم البيت من الحماسة وهو لبعض من طيء واوله نحن حبسنا
بني جديلة في نار من الحرب جمة الضرم حبسنا من الحبس ضد التخلية جرجح دبني جديلة حي
من طيء مفعوله وجديلة بنت سبيع ابن عمرو وجمعهم في نار متعلق بحبسنا في الكشاف

بفتح الميم وخفضه والاصل في الفعل البناء وحاله يوم يقع الصادقين قرئ صح

بيان لا طائر تحته

بيان لفظ انفا

بيان ما يتعلق بامتناع اجتماع الاعلالين وامكانه

لم قول وبين الابدال والحذف صح

منه صح

اما اذا لم يلحظ التوالي

لان المذكورات ابتداء بمعنى ثانيهم

فتقلسه وتقلنس البس

ضيق

تعريف الجار ومأخذ اشتقاقه

قوله ودفع قولهم حرف [illegible] والقلب [illegible] اصل واو [illegible]

النار جوهر لطيف مضيء حار محرق من نار ينور اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا و
النور مشتق منها وقال الراغب النار والنور احدهما مشتق من الاخر من حيث انه
قلما ينفك احدهما عن الاخر واعترض على تعريف النار بان الاضاءة لا تعتبر في حقيقتها وكذا الا حراق
وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كرة ~~الشمس~~ الاثير لانها شفافة لا لون لها
والضوء ملون فانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى عنه وان الجوهر المأخوذ
في التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي والشريف بانه لا شك في ان مجموع ما ذكر
معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة ورد اكمل الدين بان اعتبار هذا المجموع
عند الوضع غير محقق ثم قال والحق ان النار لا تحتاج الى التعريف فما ذكر بيان ما يطلق
عليه لفظ النار في متعارف اللغة لا تعريف النار وقوله الحرب وهي مؤنثة صفة نار وجمة
الحزم بمعنى كثير الاشتعال صفة الحرب والحزم جمع الحزمة وهي السعفة والشيحة
في طرفها نار وتشبه قد من الوقود وهو سطوع النار وارتفاع لهيبها والسلم للطراد و
للتاكيد حال من فاعل جئنا والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها وجمعها
على نبال وانبال مفعول نستوقد والحضيض هي القرار من الارض عند منقطع الجبل
متعلق به ونصطاد فعل متكلم من الاصطياد عطف عليه نفوسا مفعوله وبنت فعل مجهول
من البناء والقائم مقام الفاعل ضمير نفوسا صفة لها وعلى الكرم متعلق ببنت وهو ضد
اللوم والقدر تفصيل حمل خروج النار من الحجر عند صدمة النبل استيقاد اي نقدح منها
في الرمي حتى تصل الى حضيض الجبل واسفله فيخرج النار منه لشدة رمينا ونصيد بها
نفوسا بنت على الكرم اي نقتل الرؤساء قوله كقيس يقول رجل ورجلة يعني ان الفرق
بين المذكر والمؤنث في الصفة وهو الكثير الشايع وقد يكون الفرق بينهما في الاسم
وهو قليل قوله في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازي توجيهه ان الرضا صفة الراضي حقيقة الكلام رضي
الرجل عيشته فاسند الفعل الى المفعول به من غير ان يبنى له فحصلت رضيت عيشته

بيان توجيه عيشة راضية

وهو

وهو يسمى مجازا ثم سبك من الفعل المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية
فقد جعل المفعول فاعلا قوله كما في المصادر كقيام وعياذ وقيم واختيار وانقياد
وحال حولا كالقود وشذ بخلاف لاوذ لواذا وقاوم قواما مما لا يعل فعله باعلال اما
قوله كما في المجموع كجياد جمع جيد اصله جيود وديار جمع دار اصله دور ونيار جمع المجموع
نار اصله نور وديم جمع ديمة اصله دومة وشذ طيال جمع طويل وصح رواء
جمع ريان كراهة اعلالين وتواء جمع ناو وهو السمين من الابل لصحة عينه مفرده
وقلبت في رياض وثياب لوقوعها عينا الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها الف
لانه حرف صحيح بخلاف عودة جمع عود وهو المسن من الابل وكوزة جمع كوز لعدم الالف
بعدها بخلاف حواء لانه مفرد وبخلاف طوال جمع طويل لتحرك عينه في الواحد وثيرة جمع ثور
شاذ لعدم الالف بعدها قوله والقمحدوة بفتح القاف والميم وسكون الحاء المهملة
وضم الدال المهملة وفتح الواو ما خلف الرأس قوله لا يكون الواو كالمتطرفة وقبلها
وان لم يكن كذلك لكنها وقعت خامسة فالقياس قلبها ياء كما قال الشيخ بعد هذا
ولا يبعد عندي قوله وليس علينا الا ان نقول الاصل عوارى بالتنوين اي عند
سيبويه في وجه فلما ~~خفف~~ حذفت الضمة التقى ساكنان فحذفت الياء وجعلت التنوين
الذي كان للصرف عوضا او حذف التنوين للصرف ثم عوض تنوين اخر وفي وجه اخر اصله
عوارى بغير تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء اكتفاء بالكسرة
لانهم حذفوها في المفرد مع خفته اكتفاء بالكسرة كالكبير المتعال ففي الجمع اولى فجيء بالتنوين
فهو عند سيبويه تنوين عوض من الياء او من حركتها وعند المبرد من الحركة وعند القائل
بالصرف وهو الاخفش وتوابعه للتمكن قوله واعلم ان هذا الاعلال انما هو حال الرفع
والجر وقال الكسائي وابو زيد في حال الجر بفتح الياء لكونه غير منصرف وجر بالفتح
لخفته وعليه ورد بيت الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى

[illegible]

هو اول قوله قياس مطرد قال في حاشية شرح المطالع المفتاح لابن كمال باشا علم من كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز ان المطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع قوله كما تقدم اي في الاجوف
وفي شرح قول المص ويصح نحو قول وقاول قوله وتقضي وطرا وحصول الحاجة ولا يبنى منه فعل
قوله يوم ايوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال يوم ايوم كما يقال ليل اليل قوله ولا في
الاعلام نحو حيوة وهو اسم رجل ولم يدغم كما ادغم حيي وميت لانه اسم موضوع لا على
الفعل كذا في الصحاح قوله ديوان بكسر الدال وقد يفتح فارسي معرب وسبب تسميته ديوانا
وجهان احدهما ان كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع انفسهم فقال
ديوانة اي مجانين ثم حذفت الهاء لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم الشياطين
سمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الجلي والخفي وتسمي به الخرائط التي فيها
الصكوك والجريدة والسجلات ويقال لها الدفتر ويروى ان عمر رضه اول من دون الدواوين
للولاة والقضاة قوله اسيود وجديول فانه لا يجب القلب يجوز وهو الاكثر نظرا
الى مجرد الاجتماع وجاز تركه لعروضه لانه حصل بسبب ياء التصغير وهو غير لازم
مع انها في محل التغيير ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف عجيز في تصغير عجوز
فانه يجب القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف لان الواو قبل الاجتماع
ساكنة ضعيفة وبخلاف عرية في تصغير عروة فان الاجتماع وان كان عارضا الا
انه ليس في محل التغيير قوله قوله اذا اجتمع اجتمعت مهملة اي شيئا اي اذا كان ولو
في الشرطية المتصلة للاهمال كاما واذا في المنفصلة وقد يقال اذا اقتصد الدلالة على
بعض التقادير المقيدة بجزئية الحكم في بعض الصور على قياس لفظ قد قلت ما
سور الكلية والجزئية فيهما قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى
وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية
فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبادخال حرف السلب على سور

الايجاب

مطلب لفظ الديوان

هذا اسم الكلمة اسم الشياطين بمعنى الجمع ٢٣

عبارة ... اذا وان ولو في الشرطية المتصلة للاهمال وكذا اما في المنفصل

مطلب سور الكلية والجزئية في المتصل والمنفصل

ان يكون على وجه تصدق كلية

الايجاب الكلي قوله قواعد العلوم يجب هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم
العربية لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما يشير اليه قوله لقد علمت عرسي مليكة
اني انا الليث معديا عليه وعاديا فاعل علمت عرسي وهي الزوجة وربما يسمى الذكر
والانثى عرسين ومليكة اسم زوجته بدل او عطف بيان لعرسي اتني حواء مع اسمها
وانا ضمير الفصل لا موضع له على الاصح ويسميه البصرية لكونه فصلا بين كونه ما بعده
خبرا او صفة ويسميه الكوفية عمادا للسقف من السقوط فالغرض منه في الاصل فصل الخبر
عن الصفة فالقياس ان لا يجيء الا حيث التبس الخبر بالصفة لكنه اتسع فيه فجاء
لا للالتباس بدونه ايضا اطراد الباب على ما ذكره السيد عبد الله والتأكيد والفصل
ثم جاء لمجرد التأكيد والفصل ثم جاء لمجرد التأكيد فيما لا لبس فيه كاللام للحال و
التأكيد وقد جاء لمجرد التوكيد في قوله تعالى ولسوف يعطيك على ما ذكره شارح الهادي
وقد اشترط فيما قبله امران كونه مبتدا في الحال او في الاصل واجاز الاخفش
والكسائي وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جائني زيد هو ضاحكا وكونه معرفة
واشترط فيما بعده ايضا امران كونه خبرا في الحال او في الاصل وكونه
كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما قاله القاضي
في تفسير سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى واولئك اصحاب
النار هم فيها خالدون وتوسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار
لعدم شرطه اللهم الا ان يقال ان قوله خالدون خبر بعد خبر لاولئك وان كونه كالمعرفة
ليس بشرط على ما اشار اليه الشريف الجرجاني في حاشية التفصيل حيث قال لفظ هو في زيد هو
عالم لا يكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه اليه بل هو ضمير فصل وعماد مع ان ما
بعده وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل وشرط له في نفسه ان يكون [redacted] مرفوع
منفصل وان يكون على وفق ما يجري فصلا له وقول الليث خبراه وهو عديا من عدا عليه

عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ

بمعنى ظالم حال من الليث والعامل ما في ان من معنى الفعل ونحو قائم مقام فاعل معد با ضمير
راجع الى الليث وعاديا عطف عليه وان مع جملتها في موضع مفعولي علمت على مذهب
سيبويه **قوله** عدو وهو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين والعداء
بالفتح والمد وهو تجاوز الحد في الظلم وانما ادخلوا الى في قولهم هذا عدو لله تشبيها
بصديقه لان الشيء قد يبنى على ضده ويقال القوم اعداء وعدى بكسر العين وعدى وعداة
بضمها بمعنى وقال ثعلب العدى الاعداء الذين يقاتلهم والعدى الاعداء الذين لا تقاتلهم ذكره
في شرح ديوان المتنبي **قوله** اي فاجرة تبغي الرجال **قوله** ابن جني هو بسكون الياء وتخفيفها
كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه انه معرب كني وليس لياء فيه النسبة ذكره
الدماميني **قوله** من مثل الامام لفظ مثل مقحمة للتعظيم كما في قول المفتاح مثلك بشيء وقولك
مثلك لا يبخل **قوله** لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية وجوز القاضي كونه فعيلا حيث قال او
فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة وللنسب كطالق ورد الفطب كونه للمبالغة
بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا ~~نفي المطلق~~ واجيب بانه من باب نفي المقيد وفيه وقال
الطيبي عن محيي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن اخواته كقوله
تعالى وما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف في
لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدر او بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى من
يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر **قوله** كما في قوله تعالى ان رحمة الله
قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى وما قوم لوط منكم
ببعيد ويجوز ان يسوى في بعيد وقريب وقليل وكثير بين المذكر والمؤنث لورودها
على زنة المصادر التي هي الصهيل والنهيق وقد مر في هذا وجه من التاويل **قوله** ولان
اخف للمعترض عليه اذا علم وكان افعل خبرا جاز استعماله بلا احد الاشياء الثلاثة نحو
الله اكبر وقول الشاعر دعائم اعز واطول **قوله** وهو من الصبوة وهو الميل الى الجهل
اي الصبي
والفتوة

مطلب بناء الشيء على ضده

مطلب ما يتعلق بلفظ بغي وقوله تعالى وما كانت امك بغيا

وكما قال في قوله تعالى اخلصوا نجيا وحده لانه مصدر او بزنته

مطلب مما وجد مقطعة

والفتوة ويسمى الصبي به لميله اليهما لانعدام العقل او من الصبى بكسر الصاد وفتح الباء والقصر
وهو الفتوة ومنه يقال تصابى ويقال صبي صباء كسمع سماعا اي لعب مع الصبيان
قوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز عن نحو يغزو وقوله انهم قلبوا ياء التعطي من
الواو لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها الا ان يقال ما ذكر في الفعل **قوله**
والاصل اعطو من العطو وهو الاخذ وقيل لم يسمع ماضيه من الثلاثي المجرد
وقيل المفعول الاول عاط اي آخذ لان معنى اعطيت زيدا درهما اخذ درهما مني
قوله والاصل اشترشوا من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال اشترشى في حكمه اي طلب
الرشوة عليه ارشاه ● اعطاه الرشوة والراشي هو المعطي والمرتشي هو الآخذ و
المترشي هو الواسطة **قوله** لا محالة بفتح الميم اي لابد **قوله** لا وقع في النقل على
بناء المجهول والقائم مقام الفاعل ضمير اللفظ والمتلفظ والنقل كالصغر
ضد الخفة وبكسر الثاء وسكون القاف واحد الاثقال وبالفتحتين متاع المسافر **قوله**
وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض بنحو مقوم
واسود واعشوشب واجتود وتجاور اوعلى انه لا اعتداد بالمد فسقط نحو
مدعو وعدو **قوله** فللتشريع الفاء فصيحة واللام يحتمل لام الابتداء ولام الامر
وقد مر وجه دخولها على صيغة المتكلم **قوله** فلاجتماع حرف العلة فيه وقد يقال
هو مأخوذ من اللف بمعنى الخلط فسمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة
من طعام لفيف اذا كان مخلوطا من جنسين **قوله** من قبائل واحدة في اثر العرب وهم
بنو اب واحد وسميت بها لان العمائر تقابلت عليها وشتى جمع شتيت بمعنى المتفرقة
وقد فسر الشارح في المطول بالمختلف **قوله** والقسمة تقتضي ان يكون هذا
النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام واوين كقوة وثانيها ان يكونا يائين كحيي
وثالثها ان يكون العين واوا واللام ياء ورابعها ان يكون العين ياء واللام واوا

شتى جمع شتيت ... قال الازهري ... [illegible]

وهذا القسم لم يجئ في الكلام قال الاندلسي في المحصل علم ذلك باستقراء ابنية العين صح
الفعل والاسم **قوله** وانما جاء في هذا النوع اي معتل اللام يفعل بكسر العين حال كون
العين واوا نظرا لانه يعلم منه ان مجئ يفعل بالكسر ينحصر فيما اذا كان العين واوا واما وضبه صح
اذا كان يفعل بالفتح فقد يكون العين واوا بالعكس وليس كذلك لما مر من انه لم يجئ
ما يكون العين ياء واللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واو واذا
كان في هذا النوع من الاعتدال لان الياء اخف والنطق باخر الكلمة اشق من النطق قبدؤا صح
باولها لكون المتكلم فيها جاما في الابتداء ويعيا في الانتهاء بالاثقل وعقبوا
بالاخف الضعيف نظرا على حالتي المتكلم ولا يخفى ما فيه من الاعتدال وقال ابن الحاجب
ويتعرف الياء الواو يكون العين واوا نحو شوى لانه لم يجئ عينه ولام واو الا ما شذ
من نحو القوى والصوى ولا يخفى ما فيه من المخالفة لما نقلناه اولا وفي بعض شروح
المفصل ما يشير الى هذا حيث قال ولو ثبت مما عينه ولامه واو كالقوة والحوة
لقلت قوي وحوي بقلب الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها ويمكن ان يراد
النظر بان مراد الشيخ ان انما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كونها العين واوا
فقط واما اذا كان اللام ايضا واوا كما اجاز ابن الحاجب فلا يجئ من يفعل بالكسر
بل من يفعل بالفتح نحو قوي يقوى **قوله** فجميع ما عرفته في بحثي فاعرفه ههنا فان فجميع رمى صح
فصيحة داخلة في عامل جميع في الحقيقة وهو عرف واعرفه المذكور بالفاء تفسير بيان تكرير الفاء للتاكيد
وتكرير الفاء للتاكيد كما في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي لان فاجزعي جواب
اذا فهذا معمول فاجزعي فيكون التقدير فاجزعي وقوله تعالى فبذلك فليفرحوا
ونظيره الجو والجو بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد من عشق او حزن تقول
منه جوي الرجل بالكسر فهو جوي والجو الهواء وهو ما بين السماء والارض ويحتمل
ان يكون بالحاء المهملة المفتوحة جمع الاحوى وهو الاسود والنو جلال الطال

يقال

يقال توي المال بالكسر يتوي توى وتجمع ان يكون بالباء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير
المملو تبنا فاعتبر اجتماع الواوين في الجو والتو بالادغام ورما للخفة فلم يعل كما اعتبر في القوى العين صح
والصوى وهو لعلائم الطريق **قوله** ولان فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح لان الاصل
في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة معانيه لانه لا يجئ غير فعل لمعنى من المعاني الا وقد يجئ
فعل لهذا المعنى **قوله** ولما لم يكن اسم الفاعل من روي مثله في شيء النفي في الكلام كثيرا ما بيان ان النفي يتوجه تارة الى القيد وتارة الى المقيد وتارة الى القيد والمقيد معا
يتوجه الى القيد نحو لم يترك القوم اجمعون بمعناه نفي الاجتماع لا المجيء وقد يتوجه
الى الفعل فقط بلا اعتبار لنفي القيد واثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون
اي لم يصروا عالمين يعني ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم
وعدمه وقد يتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا
شفيع يطاع اي لا شفاعة ولا طاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثاني
والاخير فلا يرد ان اول الكلام يدل على عدم المثل وقوله بل تبنى على عدم اسم الفاعل
وقد يقال اذا كان في الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفي اليه ويكون هناك
اثبات القيد او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد الاثبات او النفي وقد ذكر
الشيخ في مواضع من كتبه ان في الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفي وفي الثاني بعكس
ولا ريب في اطراده وكليته وقد يجعل القيد متأخرا على كل حال من جهة المعنى كما
انه متأخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفي او المنفي وكذا الاثبات **قوله** الصفة
المشبهة باسم الفاعل معنى لانه لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
كاسم الفاعل **قوله** لان المعنى لا يستقيم الا عليها فان قيل هذا يقتضي كون نحو مؤمن
وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم وخالق
وثابت وراسخ ومستمر وحائض وطامث مما يدل على الدوام والثبات ان لا
يكون اسم فاعل اجيب بان ما ذكر بمعنى الحدوث بحسب الوضع والدوام والثبات بها

والثبوت صح

بر ض

مطلب بيان الصفة دلالة صيغة فاعل على الحدوث

قوله لان صيغة فاعل تدل على الحدوث ففيه بحث لانه صرح في بحث الحمد واوائل المقدمة من
حاشية المطول لحسن الفناري وعلاء الدين البسطامي ان اسم الفاعل المقدر في الظرف
بمعنى الثبوت ورائحة الفعل تكفي للعمل في الظرف وصرح الشارح في اواخر الباب الثالث من
المطول ان اسم الفاعل المقدر كحاصل في زيد في الدار للثبوت وقال في بعض شروح الشافية
والصفة المشبهة من فعل المتعدي مكسور العين يجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد وحجه
فهو حاجب وركبه فهو راكب قال الشريف في شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا يدل حكم
على ثبوت العلم لمن يحكم به عليه وليس فيه تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه وزاد في حاشية
المطول قوله الصلا سواء كان على سبيل التجدد والتقضي اولا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا
على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في قوله تعالى وضائق به صدرك
بمعنى ضيق ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا في مقام المدح والمبالغة ثم قال على وفق
المفتاح الاصل في الاسم [redacted] صفة كعالم او غير صفة كغلام الدلالة على الثبوت
واما الدلالة على التجدد فامر عارض في الصفة وقال في حاشية المطول فان قلت
قد ذكر ابن الحاجب ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح
في المفتاح بان نحو عالم لا يستفاد منه الثبوت صريحا لكن ان اصل الاسم صفة او غيرها
الدلالة على الثبوت وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميداني الصفة المشبهة مندرجة في اسم الفاعل
واما فرقهم بين حاسن وحسن وضائق وضيق فقد يوجه بان اسم الفاعل لما كان جاريا في
اللفظ على الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا
يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام وقد يتكلف للجمع بين الكلامين بان من
قال يدل على الحدوث اراد بثبوته مطلقة ومن قال يدل على الثبوت اراد به نفي التجدد التقضي
بقرينة ايراده مقابلا له وهو اخص منه ونفي الاخص لا ينافي ثبوت الاعم قوله والصفة المشبهة

حكم هو

معه باقتضاء المقام هو

على

على الثبوت على ما ذكره الشريف في شرحه للمفتاح وحاشيته للمطول حيث قال الصفة
المشبهة لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام وقال صاحب الكشاف
في المفصل وهي تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وكارم
وطائل ومنه قوله تعالى وضائق به صدرك وفي بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق
لا الحدوث ولا الاستمرار وعدم عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل
قوله والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث ولا يخفى عليك ان نقل صفة الثبوت يوجد
في كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا الشيء الى ان صيغة الصفة المشبهة مقتضى
للمعنى في قولهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن او غدا وقولهم اذا
اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة الفعل الغريزي فينقل الى
فعل بضم العين ثم تشتق منه على ما ذكره صاحب الكشاف في الفائق في نحو رحيم
ورفيع بنقض خلافه قوله فاني لو اشتغل بتفصيل ذلك لطال الكلام فان قيل قد صرحوا
بان لو للشرط في الماضي فيلزم المضي في جملتيها قلنا قد تدخل على المضارع لقصد استمرار
الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او لتنزيل المضارع منزلة الماضي
لصدوره عمن لا خلاف في اخباره او لاستحضار الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا
على النار وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او للتنزيل على ما
ذكره حسن الفناري وقد تدخل على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يجزم ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول
لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما يبقى مني اثر وقد يستعمل كان في المستقبل
وهو مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وقد تستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله
تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد للتعدد الالهة

قيل هو

لعكان هو

مطلب بيان كان ولو على وجه فظاعته بحسب العموم

وعلى ان الفرض منتف فيعلم من ذلك انتفاء المقدم ومن هذا توهم ابن الحاجب ان لو
لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ علمه المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد
في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان لسببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال
فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء
الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند
الى انتفاء المجيء ولكنها استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء
بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا
استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم لا الاكرام الاكرام وقد تستعمل لمطلق الربط
كان ولقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه ربط فتقطعه انت
لاعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الدماميني وقد تكون للتمني والعرض نحو لو تنزل
عندنا فتصيب خيرا وللتعليل وحرفا مصدريا كان لكن لا تنصب وزعم بعضهم
ان الجزم بلو مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر وجوابه مضارع منفي بلم او ماض
مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه اما التي للقول
بعد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء وبعضهم حمل هذا [illegible] على
التشبيه او على تقدير الجواب قوله مما فاؤه ياء اه الجيني فيه اشارة الى رد من
قال ان عينه ياء ولامه واو وقلبت ياء لتطرفها والكسائي صرح بانه لم يوجد في
كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو ورد [illegible] بانه شهادة نفي لا تسمع قوله
على لغة من يميل الالف الى الواو وقال صاحب غاية الاماني وانما كتب بالواو
وللاشعار بان اصلهما واو وبسر بالياء مر ما قاله صاحب الكشاف والقاضي كتب
بالواو على لفظ المفخم ليس بشيء اذ لم يقرا به احد فكيف يوضع الرسم باتفاق الصحابة

على شيء

بيان سبب كتابة الالف بصورة الواو في لفظ الصلوة والزكوة والحيوة والربوا

قوله من اهل الحيرة من اهل الانبار موضع قريب من بغداد وجدت في بعض كتب المحاضرات ان اول من استخرج الخط
العربي ثلاثة رجال من اهل مسلان وهي قرية من اعمال الانبار يقال لاحدهم مرامر بن مرة وللاخر اسلم بن ١٢٨
سدرة والثالث عامر بن جدرة نظروا رملا في شاطئ الفرات فيه آثار ارجل البط فشبهوها بالخطوط فقالوا اهلموا
نستخرج منها خطا غير الخطوط القديمة ثم نظروا في كلام الخلق فوجدوا سائر الكلام يدور على ثمانية وعشرين حرفا وتصوروا
على ابجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت حروفا ووجدوا هذه اثنين وعشرين حرفا ففاتهم ستة احرف الثاء والخاء
والذال والضاد والظاء والغين فصوروها ثخذ ضظغ فتم بذلك الكلام ثم حرفوا الالفاظ والغوا بعضها الى بعض واصطلحوا
على ما يصلونه من الكلام ويقطعونه بالحروف المذكورة فكان منه هذا الخط العربي والله اعلم بصحته

شرف الدين الطيبي على الكشاف

على شيء لا وجود له وتغلظ ورش لانه ليس لامالة الالف نحو مخرج الواو بل لان الهاء
من حروف المستعلية فتغلظ اللام لتقارب الصاد كما فخمه في ظلموا وطال وذكر
مما لا كتب المصحف بالواو قبل الهمزة على لفظ من يفخم الالف قبل الهمزة فيميلها
الى الواو ونظيره علموا بني اسرائيل ليس شيء لما ذكر بل رسمت فيهما وفي نظائرهما بالالف قال
ابو عمرو الداني صاحب التيسير والمقنع وهو كتاب في علم الرسم ان ذلك على مراد
الاتصال والتسهيل يعني ان قياس تخفيفه في الوصل بالتسهيل والوقف بالروم
والتسهيل والجمع في فار الحقت بها وفيه نظر لان التفخيم يطلق على ضد الترقيق
وهو التغليظ وعلى ما يقابل الامالة وان الالف نحو مخرج الواو وهو المراد ههنا قوله والربوا
قال الكرماني الربا مقصور من ربى يربو اذا زاد فيكتب بالالف واجاز الكوفيون
كتبه بالياء بسبب الكسرة في اوله وقد كتب في المصحف بالواو وقال الفراء انما كتبوه
بالواو لان اهل الحجاز تعلموا الخط من اهل الحيرة ولغتهم الربو فعلموهم صورة الخط
على لغتهم قال ويجوز كتبه بالثلاثة وزيدت الالف بعد الواو تشبيها بواو الجمع
ذكره في الكشاف في سورة البقرة في قوله تعالى الذين ياكلون الربوا ويحتمل ان يكون من
هذا القبيل كتب الالف بعد الواو في الافعال المضارعة المفردة مرفوعة كانت او
منصوبة في كل القرآن العظيم نحو نتلوا او تبلوا او تتلوا او يدعوا ولتبلوا وان تتلوا
القراء او بعض الذي قوله والحق ان يكون اعلم ان كتابة المصحف مثبتة بخط واحد
على الاحرف السبعة وهي تنقسم الى ما يوافق القياس والى ما لا يوافقه بل يتلقى بالقبول
لانها سنة واجبة الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه امين رسول الله
وكاتب وحيه علم من هذا العلم ما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالف لحكمة
بليغة ومعرفة خفية وقد حكم مالك بحرمة المخالفة وهكذا نقل عن كثير من
السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف فاما ما لا يقصد به الا التفهيم كالواح

الصبيان

بيان ثبوت كتابة المصحف بخط واحد والحكمة لا غيرها

ومايجري مجريها فيجوز ان يكتب على قانون علم الخط وقد اتفقت في خط المصحف
اشياء خارجة من القياسات التي بني عليها علم الخط والهجاء قال ابن درستويه في كتاب
الكتاب خطان لا يقاسان خط المصحف لانه سنة وخط العروض لانه يثبت فيه ما اثبته
اللفظ ويسقط ما اسقطه وقال الكسائي وغيره انهم قالوا في رؤس الآي وخط المصاحف
عجائب وغرائب تحيرت فيها عقول العلماء وعجزت عنه اراء البلغاء وقال صاحب الايضاح الملقب
بالاندرابي ومن طعن في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن المشايخ لي رجحه عن قياس الخط
كتب ولا اوضعوا بزيادة الالف ووجهه الزمخشري بان الفتحة كانت تكتب الفا قبل الخط العربي
والخط العربي اخترع قريبا من نزول القران الكريم وقد بقي من ذلك الالف اثر في الطباع فكتبوا
صورة الهمزة الفا اخرى ونحو اولا اذبحنه ثم اختلف في وجوب التواتر في محل القراءة ووضعه وفتحها الفاص
وترتيبه فمنهم من قال بكفاية نقل الاحاد فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة
وجوبه وتوهم في امكان ان يقع في خط القران لحن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة
والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا متواتر وما روي عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما انهما قالا
ان في المصحف لحنا وستقيمه العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية ~~[illegible]~~
~~[illegible] الرواية~~ يحمل على لحن في الخط لكن [illegible] رد الرواية كذلك
يعني صح الى نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر في ثبت التواتر قوله الا في يحيى وربي على
ونقاس على يحيى كل علم مثله وكتب لا الف ياء فيهما للفرق بين يحيى وربي علي وبينهما فعلا
وصفة ولم يعكس لاشتغال الصفة والفعل وكون الالف اخف قوله قال عشوا بامرهم ~~[illegible]~~
كما غنيت ببعضها الحمامة واخر جعلت لها عودين من نشم واخر من ثمامة عشوا بامرهم
اي لم يهتدوا لوجهه وتحيروا فيه كما لم تهتد الحمامة لامر بعضها وهو وصف الحمام يقع
على الذكر والانثى والها للوحدة لا للتانيث عند العامة هي الدواجن فقط وعند العرب فان
الاطواق نحو الفواخت والقماري وساق حر والقطا والوراشين واشباه ذلك وقوله

جعلت

فشم صح جعلت لسنبك لبيان عي الحمامة وضمير لهما للحمامة او حال من الحمامة بحذف قد عند
غير سيبويه وعودين مفعول جعلت ومن نشم بالتحريك شجر يتخذ منه القسي صفة
عودين واخر عطف على عودين ومن ثمامة صفة واحد الثمام بضم الثاء نبت
بيان كون انواع الموت بحسب انواع الحيوة ضعيف له خوص او شبيه بالخوص وربما حشي به وسد به خصائص البيوت يصف
الشاعر قومه بني اسد عند ملك من ملوك العرب ويابى تحيرهم في امرهم لينعم عليهم
ويعينهم على اعدائهم بقول انهم تحيروا كما تحيرت الحمامة في امر عشها يعني ان
مطلب بندهما يتعلق بلفظ الدهر وقد مر تفصيله غير مرة الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في ان تطلب موضعا قويا تضع بيضها فيه بل تضع على اشياء
ضعيفة تلقيها الريح قوله وكنا فسناهم فوارس كهمس حيوا بعد ما ماتوا من الدهر
اعصر فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن وتامر من الجموع الشاذة كهوالك
فقد جاء في مثل هالك في الهوالك صح ونواكس لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفة من يعقل قال ابن الحاجب في شرح المفصل
اما فوارس فالذي حسن فيه انه لم يجيء امرأة فارسة واما هوالك فانما جاء في المثل
والامثال كثيرا ما يخرج عن القياس واما نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت
~~هالك في الهوالك صح~~ اذا كان الرجل على ذي حافر برذونا كان او فرسا او بغلا او حمارا قلت مر بنا فارس
على حمار ومر بنا فارس على بغل وقال عمارة صاحب البغل بغال لا فارس وصاحب الحمار
حمار لا فارس وكهمس ابو حي من العرب قال الراغب انواع الموت بحسب انواع الحيوة
ما بازاء القوة النامية الموجودة في الانسان والحيوان والنبات نحو اعلموا ان الله يحيي
الارض بعد موتها وما بازاء القوة الحساسية نحو يا ليتني مت قبل هذا والثالث زوال
القوة العاقلة وهي الجهالة نحو او من كان ميتا فاحييناه الرابع الحزن المكدر للحيوة
نحو ويأتيه الموت من كل مكان الخامس المنام فقد قيل المنام موت خفيف والموت نوم ثقيل
بيان الابد نحو الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها والدهر الزمان وقيل الابد
وقيل في الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة

ذكر الراغب وذكر صاحب الكشف في الفائق ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر
هو الله تعالى ان الجالب للحوادث هو الله تعالى لا غيره ومعنى ان الله تعالى هو الدهر انه هو
الجالب للحوادث لا غير الى لب وهذا اخلاف ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما يفيد قصر الانطلاق على زيد وقيل الدهر الثاني مصدر بمعنى الفاعل
ومعناه ان الله فاعل ما يضاف الى الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا سببتم
الذي تعتقدونه فاعل فقد سببتموه تعالى وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى لان الطعن
المسبب غير المسبب ذكره في شرح التبيان والاعصر وهو الدهر بمعنى الزمان والمعنى كما
ظننا نعم من بني كرهمس اعطوا حياة بعد مماتهم زمانا كثيرا قوله على سبيل الانبساط
وهو ان نجد البعيد وغيره من غير علة قوله ونظيره حذف النون من يكن وقيل حذفها للخفة
حرف العلة في امتداد الصوت او في الغنة وبالتنوين وقد مر تفصيله قوله قال سيبويه
في استحيى حذف الياء لالتقاء الساكنين توضيح علاله ان استحيى اصله استحيي قلبت الياء
الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار استحياء ثم نقلت فتحة الياء الاولى الى
الحاء وقلبت الفا لانها متحركة في الاصل وما قبلها مفتوحة في الحال فالتقى الساكنان فحذف
العين فصار استحى قوله قلت فيه نظر اي في قوله لالتقاء الساكنين لان الياء في استحيى حذفت لالتقاء
ولم تحذف ~~...~~ لالتقاء الساكنين لان الاصل يستحيي استثقلت الضمة
على الياء الثانية فحذفت ونقلت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقى ياءان ساكنان فحذف
الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم لا يجوز ان تقلب الياء الاولى قبل الياء الثانية وتحذف
للتخفيف لا لالتقاء الساكنين بان ينقل كسرة الياء الاولى الى الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف
ضمة الثانية فيصير يستحي وكذا في استحى تنقل حركة الياء الاولى الى الحاء وتحذف ~~تخفيفا~~
ثم تقلب الف للعلة المذكورة فيصير استحايا ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير استحى ثم تقلب
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار استحى فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين
فيصير ثم

فان قيل

هو الدهر اي المصرف المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب الاظهر ان معناه ان الله صح

جمع العصر صح

فالتقى الساكنان

الساكنين

لالتقاء الساكنين والاولى وهو ما اذا قالوا هو يستحي قلنا وكذلك حذف من يستحي صح

فان قيل كلامه مبني على تقدير توهم حذف الياء الثانية قلنا وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين
فتامل قوله وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه توهم وانما قال لانه يحتمل ان يكون المراد
بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وح ينبغي ان يقول لانهم قلبوا
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعادها ووضع الظاهر موضع المضمر توضيحا
قوله الا لفظة واو يعني عند المبرد فان الواو عنده من واو وياء وواو وعند سيبويه
والاخفش من ثلث واوات واو حال الثاني في لفظة الوحدة قوله واما حال الوصل
فتقول قه وتكتب في الاصل ايضا بالهاء لان الوقف عليه بالهاء وقد عرفت ان الاصل في
كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها قوله كيف بلا تنوين
لانه غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي قوله وويل مثله ويح وويس كما يوبه
ويح كلمة لمن اشرف على الهلكة وويل لمن وقع فيها وقال الجوهري ويح يقال لمن وقع في هلكة
لا يستحقها فيترحم بها عليه ويرثى له وويل لمن يستحقها وقال بعضهم ويح كلمة ترحم وويس
تصغيرها اي اقل منها وقال الفراء ويح وويس بمعنى ويل وروي عن علي رضي الله ويح باب رحمة
وويل باب عذاب وقيل الويل والويلة العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء منه عليه
وزعم بعضهم انه دعاء منها له في معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك حرصا على
الكمال عن المدعو عليه ومنه قولهم قاتله الله ما افصحه قوله وويل ايضا كلمة عذاب
واسم لصوت من اصابته المصيبة قوله ولا يبنى منه او من هذا النوع وفي بعض النسخ
وفعل منها اي من هذه الامثلة وما جاء في الشعر كقوله فاول ولا واح ولا واس ابو هند
شاذ وقول القاضي في تفسير المرسلات وويل في الاصل مصدر منصوب بفعله يدل على بناء الفعل منه
ايضا في قوله تعالى فويل للذين يكتبون الكتاب انه في اصله مصدر لا فعل له يدل على عدم البناء
قوله والقسمة تقتضي ان تكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام واوا
والثاني ان يكون ياء والثالث ان يكون الفا والرابع ان يكون الفاء واوا والعين واللام ياء

والوقوف صح

باب التفصيل ويل وويح وويس

في ذلك صح

قاتله صح

الكمال صح

منصوب صح

وقوله صح

والخامس ان يكون الفا باء والعين واللام واوا والسادس ان يكون الفاء واللام ياء والعين
واوا والسابع ان يكون الفاء واللام واوا والعين ياء والثامن ان يكون الفاء والعين واوا
واللام ياء والتاسع ان يكون الفاء والعين ياء واللام واوا هكذا ووو ويى ياا
ويى يوو يوى ووى يى و والظاهر انه ان اعتبرت الالف يزيد الاقسام
على التسعة وان لم تعتبر لا تزيد على الثمانية وكان حكمه بالتسعة لاجل نظره الى ضرب
الثلثة في الثلثة قوله وهما وه وبه بغير افصاح الهاء في التلفظ وانما كتب الهاء
على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط قوله ويجعلون لامه همزة على غير القياس
لعدم نظيرها [redacted] بعد الف زائدة قوله والاولى ان يقال حكم المهموز وانما كان جعلوا
اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز حكم الصحيح في التصريف واحتمال الحركات
لا حكم المضاعف والمثال والاجوف اه وعبارته تشمل الجميع فلذا قال والاولى
قوله حرف شديد وهو ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجري صوته
ولذا سميت مجهورة لانه لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد [redacted] وامتنع عن قبول
اللين والشدة القوة قوله بالقلب والحذف وغيرهما وهو بين بين وهو قسمان
مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركته كما تقول سئل بين الهمزة والياء
او غير مشهور وهو ما يكون بينه وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سؤل بين الهمزة والواو
وهمزة بين بين عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة خفيفة ضعيفة
ينحى بها نحو الساكن ولذا لا يقع الا حيث يجوز فيه وقوع الساكن غالبا فلا يقع في اول
الكلام قوله واستقصاء وذلك اي انهاؤه وابلاغه الى الغاية والنهاية قوله فانه باب
الباب ما يتوصل [redacted] منه الى الشيء والنوع قال صاحب الكشاف انما بوب المصنفون
في كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الصدور بالتراجم لان القارئ اذا ختم بابا من الكتاب
ثم اخذ في آخر كان انشط له واهز في عطفه وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف

ما لو استمر

وي او و

بيان يعلم بان المشهور وغيره

هو و

حقيقة هم

اجابا

ما لو استمر على الكتاب بطوله ومثله المسافر اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا او انتهى
الى رأس بريد نفس ذلك عنه ونشط للمسير ومثل كون القرآن سورا وجزأه القراءة
اسباعا وعشورا واخماسا واحزابا قوله طويل الذيل ممتد السبيل الطريق يذكر
ويؤنث وهما كنايتان عن كثرة الابحاث وفيها استعارة مكنية وتخييلية وترشيح
قوله وما ان طلب قوله شانيها ساكنة جملة حالية وللنحاة خلاف في الجملة الاسمية الواقعة
حالا اختلافا فجوز بعضهم ترك الواو مطلقا في الاسمية وبعضهم اذا كان
في تأويل مفرد بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها نحو
فوه الى في اي مشافها بعضكم لبعض عدوا اي متعادين وبعضهم اذا كان
ضمير ذي الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة
كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه نحو
كانه وبعضهم اوجب في نحو جائني وهو يسرع قوله والله يبقيك لنا سالما قال
الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة وهي
التعري من الآفات الظاهرة والباطنة والبرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل هو
التعظيم والمعنى مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه
او حال كون التبجيل والتعظيم برديك لك ملابسين لك والحالان يجوز ان يكونا
الاحوال المترادفة وهي ان يكون الاحوال متعددة وصاحبها واحدا كالكاف في يبقيك وههنا
او من الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي اشتمل عليه الحال
السابقة مثل ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما ولك ان تقول
يحتمل ان يكون قوله في كلمة جملة ظرفية معدودة بالفعل على ما هو الاصح وترك
الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير ذي الحال يكون بغير واو البتة لانخراطه
في سلك المفرد كما ذكره في الضوء وقال الشريف في شرح المفتاح بجهات العراقة

٧ وقع ثم كان القرآن سورا وجزأه اه سمـ

بيان الاختلاف الواقع في ترك الواو من الجملة الاسمية الواقعة حالا

بل لكونها من قبيل قوله لاقي حلي

اظهر فترك الواو لا لكونها عقيب حال غير جملة بل لكونها من قبيل قوله الحي
لبعض ما قدمناه قبيل هذا **قوله** ودريهم حوظبي ابيض خالص البياض لبكي الرمل
قوله يا حادي العيز ربهمزتين اولهما لام اسم الفاعل من حدى بمعنى نصر وثانيهما
فاء الامر من تأزر بزاء معجمة ثم راء مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل فيه لسقطت
في الدرج **قوله** فله احكام اخر لا تليق بهذا الكتاب اذا التقى الهمزتان في كلمة واحدة وتحركت
الثانية مع سكون الاولى ولم يكن في موضع اللام كسئال على فعال من سأل ثبتت الثانية
وان كانت في موضع اللام قلبت ياء وان تحركتا فقد قال النحاة وجب قلب الثانية ياء
ان انكسر ما قبلها او انكسرت كجاء اصله على مذهب الخليل جائئ وائمة اصلها القريب
ائممة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية ولا التي قبلها وجب قلب الثانية واوا نحو اويدم
في تصغير آدم اصله أُأَيْدِم وأوادم اصله أآدم وقد صح التسهيل عن القراء بجعل الثانية
بين بين وتخفيف الهمزتين في نحو ائمة والتزم في نحو اكرم حذف الثانية وحمل
اخواته عليه **قوله** بل نقلت حركة الميم اليها لوقوع المثلين وهي الميمان بعدهما
وارادة الادغام **قوله** وقلبت ياء فقيل ايمة وفي الكواشي زعم بعضهم ان النحاة
لا يجوزون اجتماع همزتين في ائمة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن النبي عليه السلام
بل التواتر فيجب لك ان تجعل لغة العرب استعملت على الاصل وهو اقيس وان ثقل وزعم
ابعضهم ان من قرأ بهمزتين محققتين يلزمه ان يقرأ أأدم بهمزتين محققتين وهذا
لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا تعلل الا ما نقل وزعم الزمخشري ان التصريح بالياء
ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن محرف وفيه نظر لان اكثر القراء يقرؤن بعدها ياء
مكسورة كسرة خفيفة وقال الزجاج كلمة ائمة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء و
القراء يقرون بهمزة وياء وبهمزتين واعترض عليه الطيبي بان معنى قوله ليس بقراءة ان
احدا من القراء السبعة لم يقرأ بها وهو ليس كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال

الخ

الخ في شرح الكشاف ماذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في مفصله
وقال ابو شامة رحمه الله ابدال الهمزة ياء في ائمة نص عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق
الزمخشري النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة
قوله بل هو لحن محض والجواب ان قول المص لعود الثانية همزة عند الوصل اذا انفتح
ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غايته انه بين عود الثانية همزة
الفتح وترك الصورتين الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله اذا انفتح قيدا احترازيا
قوله يا فطام املي سل بهذا الان فطام اسم امراة مبنية على الكسرة عند اهل الحجاز
قوله لا يكون مفتوحة الا في مواضع معدودة معينة فيه ان معدودة وان استعملت في
القلة وفتح همزة الوصل ليس الا في لام التعريف وايمن فالقلة تصدق على الواحد
والاثنين الا ان لفظة مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة الا ان
يقال هذا على ما قبل من ان الاثنين اقل ما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم
صاحب الكشاف عند بعضهم **قوله** وامر اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته عند
الامام الاعظم لقوله تعالى وسار باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الاية الزوجة
لانه تبارك وتعالى قال فلما قضى موسى الاجل الى قوله لاهله امكثوا الاية فانه خاطبهم
بخطاب الجمع وفيه نظر لان ترى خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة المذكورة
تقول الرجل لاهله فعلوا كذا وهذا لغة في سترها فيعدل عن الافراد والتأنيث
الى الجمع والتذكير فيعدل عن الضمير لها من ثم ومنه هذه الاية الكريمة ذكره
في شرح المغني **قوله** وفي الحديث بتر اس التمثال اي يمحو راسه في المغرب التمثال
ما تصنعه وتصوره مشبها بخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة عام وكان
التمثال في شريعة من قبلنا مباحا وجدنا ثم دانيال عليه السلام في عهد بخت
وكان على خشبة اسدان وبينهما صنع بالحسانه وذلك ان بخت نصر عليه ما يجي

اصل صورة الخط ايمة فقلبت الثانية ياء لصورة الالفات او الهمزتين و العدم صورتها و واحد متعدد

باب ما يتعلق بالخطابة

بيان لفظ الاهل وفي ضمنه بحر فخطاب المراة الواحدة بخطاب الجماعة المذكور

مطلب اباحة التمثال في شريعة من قبلنا

مطلب اطلاق الراس وارادة النفس

لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وقد ولد هو القته امه في غيضة رجاء ان ينجو منه
فقيض الله تعالى اسدا يحفظه ولبوة ترضعه وحيا يلحسانه فلما كبر صور ذلك
في خاتمه حتى لا ينسى نعمة الله تعالى عليه **قوله** ومن بالشر يسبق عتيق المسلمين ومعنى
برأس الكلب بقتل الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا وكذا رأسا او غلاما
ويقال امر حسن ما دام رأسك سالما وذكر الرأس لمثل كلمة رأس الجعال او

مطلب بيان الحديث ومن براس الجعال ومن بالشر ومن براس الكلب

المراد القتل بضرب رأسه لكونه به اسهل **قوله** وفي قراءة السبعة سال سائل بالالف
قال ابن مالك ليس بسال في قراءة من قرأ سال سائل مخففا من سأل وانما هو مثل
هاب وسال بمعنى الفعل مرادف سئل من مهموز العين لانهم يقولون سلت تسال
نحو هبت تهاب وقال ابو البقاء سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره المسالة
وهو واوي **قوله** قلت لا تسل اكثر استعمالا من اجرني واجارني من الجوار بمعنى الجار
يقال جار الثغر اي صاح وارف في رؤف من الرأفة وهي الرحمة على ما في المجمل
واشد الرحمة على ما في الصحاح واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن

بيان معنى الرؤف واجتماعه مع الرحيم في القرآن العظيم

العظيم مع اطراد تقديم الاول على الثاني بعدها فالانسب لنظم القرآن العظيم
ما نقله الرازي عن القفال ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه
وازالة الضر فذكر الرحمة بعدها لتكون اعم واشمل فقول القاضي في سورة البقرة
تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الاول ابلغ محافظة على الفواصل لا يخلو من قصور الا برد
الى قوله تعالى في سورة النحل فان ربكم لرؤف رحيم مع ان الفواصل هناك نونية على
ان رعاية جانب المعنى اهم وفي بعض الكتب حكى الاخفش عن بعض العرب اسل فالمراد
السؤال **قوله** وساء يسوء لازم ومتعد يقال سؤته فسيء مثل سررته فسر ويقال

بيان فرق السوء والسوء

هو رجل سوء بالاضافة كاضافة حمار سوء ورجل صدق في افادة المبالغة حيث
اريد ان الصدق احاطه فصار الرجل منسوبا اليه كانه اصله ولا يقال رجل السوء

بالضم

الضُعف

بالضم في الكشف هي كالكره والكره والضعف والضعف من ساء الا ان المفتوح غلب في
ان يضاف اليه ما يراد ذمه من كل شيء والسوء بالضم جار مجرى الشر الذي هو
هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك
وقيل بالضم اسم مصدر **قوله** الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع زناد

مطلب لفظ القدح على التفضيل

وفي بعض شروح المقامات ان زنادا مثل حمار في الكشاف وهي التي تورى بها الاعراب و
اكثرها من المرخ والعفار وفي امثالهم في كل شجر نار واستمجد المرخ والعفار يقطع الرجل
منهما غصنين العفار وهي انثى والمرخ وهو ذكر فيقدح النار باذن الله تعالى قوله وهو
ذكر يخالف لقول الجوهري والعفار الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل
ويوافقه قول الميداني في مجمع الامثال والزند الاعلى يكون من العفار والاسفل من
المرخ ولفظة كل في قوله كل شجر نار للتكثير لا للتسوية يراد لا نار في شجر العناب قال
في الكشاف وعن ابن عباس رضي الله عنهما ليس من شجرة الا وفيها النار الا العناب قالوا ولذلك
يتخذ منه مدقة القصارين **قوله** كما في اثم التنبيه في قلب الهمزة ياء مع قطع النظر
عن كسر ما قبلها او كسرها ورجح قول الخليل قيل المرجح ابو علي الفارسي هو ان

بيان اسم الفارسي ابو علي

بشيراز من قرية يقال له ابو علي الفسوي احد كبار المشهورين في العربية سبق
في صنعة الاعراب وهو امام في العربية وكلامه حجة به يتمسك صاحب الكشاف
وغيره دخل بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز والحلب وغيرها من البلاد
وله مصنفات كثيرة الشيرازيات والبغداديات والحلبيات والاهوازيات وكتاب
الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والاغفال والايضاح **قوله** وفي الوقوف كذا ان كان
الى الاية وحق امران يكتب بالهاء وان كان في الوصل لان مبنى الكتابة على الوقف
ولكن الافصح الهاء **قوله** واوى ياوي اويا واويا على فعول واواء على فعال بكسرالكذا
اذا انضم اليه واوى له رحمه وحقيقته رجع اليه بقلبه ذكره الطيبي اياوى كل مكان اوى

ومثلها الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي معناها
الان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في
العمل فتتعدى بحرف عادة ايصال اللازم الى المفعول شيخ زاده

مطلب
بيان عليك والفرق بين
التدبر والتفكر

اليه شيئ لبلا او نهارا **قوله** وعليك بالتدبر هو اسم فعل اذا تعدى بنفسه كان بمعنى
الزم واذا تعدى بالباء كان بمعنى استمسك لان الباء في المفعول لتقوية العمل كما
ظنه الرضي وكان القياس ان لا يقال للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما
قط بخلاف رويد فانه اسم في اصله لكنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول الى
معنى الفعل اشار اليه الرضي والتدبر تصرف القلب بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه
بالنظر في الدلائل **قوله** كقولهم الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرء اي ما كان لم يره
اي كان لم يسمع
ويستعمل لفظ الم تر لتقرير ان حمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وللتعجب

بيان استعمال لفظة الم تر
فيما تقدم الروية وفيما لم تتقدم

ان حمل المخاطب على التعجب يستعمل فيما تقدم الرؤية وفيما لم يتقدم لانه جرى مجرى
المثل في معنى التعجب والرؤية يحتمل البصرية ذكره صاحب الكشاف وما موصولة
وتاء لقيت خطاب لاعصر والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه
مفعول معه واعصر منادى حذف حرف ندائه ومن شرطية ويتمل بمعنى يستمتع ويعش
طويلا مجزوم بعن تعال ملاك الله حبيبك تمليته اي [illegible] به واعاشك معه طويلا
ويرء جزاء الشرط مجزوم به والمقلب ويستعمل ايضا مجزوم بالعطف عليه والكشاهد
انه حذف يرء **قوله** وكقوله اي عيني مالم يراه كلانا عالم بالترهات الترهات
بالضم الطرق الصغار غير الجادة تتشعب عنها والواحد ترهة بتشديد الراء
وفتحها فارسي معرب ثم استعير في الباطل ارى مضارع المتكلم واحد من الرؤية
عيني مفعوله الاول ما لم تراه مفعوله الثاني كلانا مبتدا خبره عالم بالترهات
متعلق به والجملة استئناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى الى مفعولين وما
اشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال القلوب على احد المفعولين فهو قيل
المراد به الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه واجاز الاخفش
وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان الفاعل والمفعول كلاهما

واحدا

وكلاهما صر

بيان المراد من امتناع الاقتصار
مفعول افعال القلوب

واحدا في المعنى اعلم ان كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا
ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو احدهما او الحقيقة
والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر
وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا فانه ضرورة نادرة

بيان كلا وكلتا على التفصيل

واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان
واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان ويجوز مراعاة
لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل

قائم وكلاهما صر

وقد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم او قائمان ايهما الصواب
فكتب ان قدر كلاهما تاكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان
والمختار الافراد **قوله** وقد حذف الشاعر الهمزة من صاحبيه فقال صاح هل ريت او سمعت
براع رد في الضرع ما قري في الحلاب الضرع لكل ذات ظلف او خف وقري بمعنى جمع والعوزة
للمكان الذي يجمع الخلوج والحلاب بالكسر قيل جمع محلبة وهو ما يحلب فيه ويرد في العلاة

الضم صر

جمع علبة وهو محلب من جلد وصاح منادى رخم حذف حرف ندائه ورخم على سبيل الشذوذ لان
اصله يا صاحبي وقد قالوا المضاف لا يرخم وتاء رايت خطاب لصاح وسمعت عطف عليه
براع مفعول لهما على سبيل التنازع لكن في عمل سمعت يحتاج الى التقدير بمضاف اي خبر براع

بيان عدم جواز دخول الفاء
في المعنى الواقع جزاء الخبر فقد على وجه
وجيه

والباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحاطة ورد صفة راع في الضرع متعلق برد وما
في مفعول رد في الحلاب متعلق بقري **قوله** وفي عبارته حزازة الى قوله لا بد من تقدير قد نحو
قال ابن هشام في المغني جوز الزمخشري ومن تبعه كون فانفجرت جواب الشرط اي فان ضربت
فقد انفجرت ورده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل الا ان قيل المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث لان ما ذكر في

في الكشاف لا يفيد في دفع الاعتراض من جهة ان مبنى كلامه ان الماضي بعد صحة قد
معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان
حرف الشرط في ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وفائدة
قد فيه هو تحقق ترتب الانتفاء على الضرب نعم يحتاج الى التأويل في قوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل لا بمجرد وقوع الجزاء ماضيا بقد بل لان السرقة المنسوبة الى
اخ يوسف عليهم كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى اخ يوسف عليهم كما يدل
عليه لفظة من قبل على ان للتأويل ان يقول حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد تحقق
فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بقد ذكره حسن الفناري وفيه بحث قال الشريف
في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع قد واضمارها ضعيف
وقال الشيخ في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى فانفجرت في حذف قد بعض نقصان وهم
النقصان والضعف في حذفها واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وفاء الفصيحة
لا تصلح قرينة لها لان امرها ينتظم بالعطف كما بالشرط فلا نقصان ولا ضعف في حذفها
واضمارها عند قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في
قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفي قوله تعالى ان كان قميصه قد من دبر فكذبت
ولعل قول ابن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقض بما في الاية بعد ما قاله [illegible] قوله
وذلك فرقا بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء لكون اصل الالف المحذوفة ياء وهو
قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف
في النصب وبالياء في الرفع والجر قوله وقوله فالتزرة اي التزر خطأ في فتح الباري
في شرح البخاري انكر النحاة الادغام حتى قال صاحب المفصل انه خطأ لكن نقل غيره انه
مذهب الكوفيين وحكاه الصغاني في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على
السماع ومنه قراءة ابن محيصن فليؤد الذي اتمن بالتشديد قوله واما اتخذ فليس من اخذ قال

الجوهري الاتخاذ افتعال توهموا ان التاء اصلية فبنوا منه تخذ يتخذ قوله فصل في بيان
اسمي الزمان والمكان اعلم ان الفصول والابواب والمقدمات المذكورة في الكتب
يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ ظروف لها
وهذا تولع مشايخ ولا ثاني فيها ما اشتهر بينهم من كون الالفاظ اوعية وقوالب لانفس المعاني
لما كانت مأخوذة من الالفاظ مستفادة منها كما يؤخذ المظروف من الظرف جعل الالفاظ
ظروفا لانفس المعاني ثم ان بيان المعاني قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فصار بيان
المعاني كظرف محيط بالالفاظ فظروف الالفاظ انفس المعاني وظرفها بيان المعاني فلا منافاة
قوله باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد بعين شخص او زمان فاذا قلت مخرج
فمعناه موضع الخروج المطلق وزمان الخروج المطلق ومن ثم لم يعملوا اسم الزمان والمكان في مفعول
ولا ظرف فلا تقول المقتل زيدا ولا المخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد كذا في شرح الشافية
للجاربردي هذا عند المتقدمين والمتأخرون من النحاة قد جوزوا اعمال اسم الزمان والمكان في الظرف
وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة من الفعل ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث
لان تعليله بالاطلاق منقوض بالصفة الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفة موضوعة
لذات مبهمة باعتبار معنى معين يقوم بها فيتركب مدلولها من ذات مبهمة لم يلاحظ معها خصوصية
اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصحح
الاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها لفظا او تقديرا لتعيين الذات التي قام بها المعنى قوله اي
الزمان والمكان الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتهما قوله لا نفهم مفعلا في الكلام الا مكرها
ومعناه وقد ذكرنا انه جاء منها كثير وما لك بضم العين قوله ونحو المسجد وهو البيت الذي
يسجد فيه واما الموضع فالمسجد بالفتح لا غير ومنه المنخر بكسر الخاء ويجوز بكسر
الميم والخاء فرع على منخر بفتح الميم والخاء وهو ثقب الانف ومنه المنخر وهو الصورة بالانف ومنتن
بكسر الميم والتاء فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما

بيان كون المراد من الابواب والفصول والمقدمات المذكورة في الكتب الالفاظ والعبارات وبيان كون المعاني ظروفا للالفاظ باعتبار

بيان تجويز اعمال اسم الزمان والمكان في الظروف

قوله ومنه مفرق الرأس لوسط الرأس لانه مكان فرق الشعر قوله ومنه مسقط الرأس
اى موضع سقوط الولد من الام قوله من يجوز مفتوح العين موضع سجم وفى الصحاح بالضم والخط
اللحن قوله والمنسك وهو لغة اهل الحجاز وحكى الفتح فى المنسك ايضا فى المختصر قوله
قال ابن السكيت اسم ليعقوب ومتى اطلق يعقوب فى كتب اللغة يراد به ابن السكيت
قال ابن الانبارى هو من اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رأيت للبغداديين كتابا
فى اللغة خيرا من اصلاح المنطق ليعقوب بن اسحاق السكيت وههنا فائدة ذكرها
فى تهذيب النووى قال قتيبة يحذف الالف من الاسماء الاعجمية كابرهيم واسمعيل واسحق
والرحمن وسليمن وهرون وسائر الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال وما لا يكثر استعماله منها
كهاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون فلا يحذف الالف فى شئ منها ولا
يحذف من داود وان كان كثير الاستعمال الحذف فاحد الواوين منه وما كان على فاعل كصالح
ومالك وخالد يجوز اثبات الفها ان كثر استعماله والاولى يحذف كسالم وجابر وحاتم
وحامد وما كثر استعماله [illegible] ونحو الالف واللام يكتب بغير الالف مع الالف
واللام فان حذفتها اثبت الالف نقول قال الحرث وقال حارث ولا تحذف الالف من عمران
ويجوز حذفها واثباتها فى مروان ومعاوية وعثمان ولغيرها قوله ومن المعتل الفاء مكسور عينه
ابدا وقيده فى بعض شروح الشافية بالواوى الذى حذف واوه فى المضارع ولم يكن لامه حرف
علة ثم قال لانه لو كان يائيا بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ما ذكره ابن عصفور فى المقرب
ثم قال لانه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالوجل وينبغى فيما ذكره فى مطلوب
المقصود من كون الموجل والموسم بالفتح من علم وحسب فائدة قوله ولم يكن لامه حرف علة
الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كان ناقصا كما ذكره صاحب المقصود وقال صاحب المقرب
المعتل الفاء الواو المضاعف فحكمه حكم المضاعف قوله قال الشاعر على ما رواه الكسائى
فاصبح العين ركودا على الاوشاز ان يرسخن فى الموحل العين جمع العيناء وهو الحديد كثير

جاء ابن السكيت

بابه فاعل مصلح يحذف الالف من مثل ابراهيم واسماعيل وعدم حذفها فى مثل خالد وصالح

وصحه فاصر

ويكون ثابت فى مكانه فهو ذكر

فى الغداة اى البقر التوارى للحرث او البقر التى تحرث وهو فعل فقلبوا الالف الباء اخت
من الواو وركودا من ركد الماء ركودا سكن والاوشاز جمع وشز بالتحريك وهو المكان
المرتفع وجمع الجمع اوشاز وزون رسخ الشئ رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل بالحاء
المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام مقدرة فى ان ولا مقدرة بعدها اى
اصبح الحدايد ثابتة على المواضع المرتفعة لان لا يرسخن فى الموضع ذى الطين الرقيق
فى الصحاح ومختصره وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر المكان ولا
دليل فى البيت على انه يجئ موحلا بالفتح للموضع وكلام الجوهرى فى هذا البيت محتمل قال
صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينا لسعة الكلام فيقال كان ذلك مقدم
الحاج اى وقت قدومه فالاستشهاد به على ان الموحل اسم مكان ليس بجيد لو اعتبر فيه
نعسف لا يخفى ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا فى المصادر وعند ابى الفارسى
ان المصادر تقع فى الازمان فيجعل لسعة الكلام زمانا على طريق حذف المضاف قوله
واو ما كان اوبائيا واو بما خبر كان والمراد التسوية بين الواوى واليائى وتقديم خبر
كان فى مثل هذا الموضع واجب لانه لو لم يقدم الخبر لم يعلم منه التسوية بل لابد من التصريح
بلفظ سواء ذكره الزيفى فى شرح المفتاح قوله ورد مأوى الابل ومأقى العين بالكسر فيهما
قال السيرافى وذلك غلط عندى لان الميم اصلية وفى الصحاح موق العين طرفها مما يلى
الانف واللحاظ طرفها الذى يلى الاذن والجمع آماق مثل آبار وامارومأق فى العين لغة
فى موق العين وهو فعلى وليس بمفعل لان الميم اصلية وانما زيد فى آخره الياء للالحاق فلما كان فعلى بكسر اللام لم يجمع كما يجمع مفعل
جمعوه على مآقى على التوهم وقال ابن السكيت ليس فى ذوات الاربعة مفعل بكسر
الا حرفان مأقى العين ومأوى الابل فان الفراء سمعهما والكلام كله مفعل بالفتح نحو رميته
مرمى ودعوته مدعى وغزوته مغزى وظاهر هذا ايراد انه لم يثبت اوردوا على ما ذكرنا وهو الحق
بمفعل غلط لان الميم اصلية على ما عرفت انتهى قوله فلم يعلم ان المعتل يقتضى العدم وردع تصحيح

وكل ثابت فى مكانه فهو راكد

مطلب كون كتاب المقصود تصنيف الامام الاعظم

أعلم [illegible] العلماء أبي حنيفة رحمه الله في كتابه المسمى بالمقصود ان اللفيف
المقرون كالمعتل الفاء وقيل ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام
صدر الائمة بلغت مسائل ابي حنيفة رضي الله عنه الف الف مسئلة ما اودع [illegible] في كتبه
من المسائل الغامضة المبنية على خفيات النحو واسرار العربية ودقائق الحساب وذكر [illegible]
الخطيب الخوارزمي انه وضع ثلثة آلاف وثمانين الف مسئلة وقيل ستين الف مسئلة
ذكره في الانتصار وذكر في الغاية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من المسائل الفقهية
هو الف الف ومائة الف وسبعون الف ونيف مسئلة وذكر في شرح البزدوي للامام
الارزنجاني ان الامام صنف كتاب العالم والمتعلم وكتاب الرسالة وهو كتاب
بعثه الى عثمان البتي من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر وكتاب المقصود في الصرف **قوله**
وفي كلام المفتاح ايضا اي ايماء الى ذلك حيث قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد
على مفعل بسكون الفاء وفتح العين في المنقوص البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره
ايضا ان كان من باب يضرب والا فتح ثم كلامه اراد بباب يضرب باب الصحيح
وكذا لم يقل من يفعل بكسر العين والا لكان شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورة
ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب المطهر
المعتل الفاء مفعل بفتح الميم وكسر العين ابدا والمعتل اللام بفتح الميم والعين ابدا
واللفيف المقرون كالمعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام وقال صاحب
الاساس اسم الزمان والمكان من المقرون قيل هو كالناقص **قوله** اما للمبالغة لبيان على
ان الهاء ليس للتأنيث قال بعض الفضلاء وتحقيق كون التاء في الوصف مثل علامة للمبالغة
ما اشار اليه صاحب الكشف من ان التاء يقتضي ان يقدر موصوف جماعة وحمل على الواحد
تقدير الموصوف جماعة مبني على [illegible] عدهم الواحد جماعة مبالغة كانه لكثرة [illegible] جماعة
فسموا التاء مبالغة تسمية بالاثر قطعا للتسامح وتفريعا بالمقصود ونظيره استعمال الجمع للواحد

للتعظيم

وكل ما زاد على القصد فهو ينقص حتى يبلغ القصد الثاني منه الصحاح

مفعل صح

كالمثال وقيل هو صح

علومه صح

باب تحقيق كون التاء مثل علامة للمبالغة

للتعظيم فان في التحقيق لتأنيث الموصوف **قوله** بمنزلة قارورة وشبههما
اي في كونها غير جارية على الفعل فان القارورة في اللغة المقر اي بعمان لكنها خصت
بالزجاجة المخصوصة والدبران خص من بين ما يصف بالدبور بالمنزل الرابع
للقمر **قوله** وبنحو ذلك لم ينصب به مو هذا الفعل اي لم يجعلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل
ويشتق منه لثبوت مفهومها بل انها موضوعة هكذا ولا يراد بها حدوث الفعل
في زمان ومكان **قوله** وجعل خروج صيغتها عن صيغة الجاري على الفعل دليلا على
اختلاف معناه اي على ان المراد من صيغة المصدر الدوام والثبوت دون
التجدد والحدوث كما انهما مرادان من صيغة الجاري عليه فتأمل **قوله** نحو نجم الجاثل
والنون وهو للعجاج واول هذا القصيدة اطربا وانت قنسري والدهر بالانسان
دواري الهمزة للاستفهام وطربا مصدر طرب بالكسر وهو خفة تصيب الانسان
لشدة حزن او سرور يعني اتطرب طربا وانت قنسري وهو الشيخ الفاني والدهر
الزمان والابد والالف اللام الانس عند البصريين ومن النسيان عند الكوفيين وفي
سبب تسمية الانسان به ثلثة اقوال الاول قول ابن عباس رضي الله عنه انما سمي به لانه
عهد الله فنسي والثاني قول بعضهم انه انما سمي به لظهوره وادراكه البصر اياه من آنست
كذا اي ابصرته الثالث قول قوم سمي لانه يستأنس به وتعالى لما خلق الله تعالى آدم
عم آنسه بزوجته فسمي انسانا والدوار الدهر مدور بالانسان احوالا وفيه مبالغة
من جهة التشديد بالواو والاتيان بياء النسبة ولا فعل له الا الدوران وهذه النسبة الى فعله
فقوله والدهر دوار يحتاج الى التجديد الثاني والمحجم المجتمع والجاثل بالجيم القطيعة
من الابل مع رعاتها والنون حفيرة حول الخيام لئلا يدخل ماء المطر والجمع نون على
فعول واصله نؤور يعني انظر الفرح حال كونك شيخا وحال رؤيتك دوران الزمان
وانت ترى ديار الاحباء خربة خالية بحيث خلا مجمع الابل وموضع خيام الاحباء

الخباء

مطلب ما اخذ لفظ الانسان وسبب تسمية هذا الاسم

باب كون صيغة مفعال اصلا في اسم الآلة

ومي لسهم من اصلها قوله قيل فيه مفعلة اه قال الش للدلالة على الكثرة اوارادة
البقعة قوله لكن توجيهها هذا التوجيه لو صح لم يجب الحكم بالسهو بمخرج قوله
قولها عائشة رضي الله عنها بالهمزة كجيش وعنقوط الجيش العجوز الكبيرة ولا يقال
عجوزة والعامة تقول والجمع عجايز والعنقوط العظاية الذكر وهي دويبة اكبر
من الوزغة يقال لها بالفارسية كرباسو قوله محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلوان
كما في الحقيقة اسم ما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس به الثلج وغيره ومفتاح
اسم لما يفتح به قال صاحب المفتاح وعندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص
منه نقص مكسحة او بغير عوض كمنقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة
تشهدان ان الاصل مفعل وما عداه متفرع منها بزيادة ومصفاة اسم لما يصفى به اللبن
وغيره وقيل هي اناء متخذة من الخشب يطرح بها الثلج قوله مطهرة وهي الاداوة في الصحاح
والفتح اولى قوله ومسقاة وهي بالفتح موضع الشرب ومن كسرها جعلها كالآلة
لسقي الديك قوله فجعله اي جعل اسم الموضع من الحاق الاسم الآلة قوله ولما قال الى قوله
فاشار دخول الفاء جواب لما عند جار او قيل وقد مر تفصيله قوله جعل فيه السعوط
وهو دواء يصب في الانف قوله ومجرضة في الصحاح وهي بكسر الميم وفتح الراء
وفي شرح الهادي انه المشهور قال ابن درستويه هذه الكلمة لو كسرت على الاصل
جاز قوله وفيه نظر والجواب ان الشذوذ عند غير سيبويه قوله وقال سيبويه لم يذهبوا
بها مذهب الفعل يعني لم يجعلوا هذه الاسماء منفصلة بالفعل ومشتقة منه كمضروب بمعنى
من اسمي الزمان والمكان لان الاسم المشتق من الفعل لم يجئ على مفعل بضم الميم والعين
بل هي اسماء موضوعة لهذه الاشياء كسائر الاسماء الجامدة فلا يقال مدهن الآلة التي يجعل
للدهن ولو جعل الدهن في وعاء غيره لم يسم مدهنا وكذا غيره وهذا مثل الكلمة
التي على وزن المفعول وليس المراد به المفعول وهي اربع كلمات المغفور والمغثور والملاص

بالغين

بالغين المعجمة وهي مثل الصمغ يقع على الشجر فيه حلاوة والثالثة المغرود وهي ايضا
بالغين المعجمة نوع من الكمأة والرابع المعلوق بالعين المهملة وهو مثل المعلاق وهو
ما يعلق به شيء قال ابو عبيد لا نظير لهذه الاربعة قوله على فعلة بالفتح قال في شرح
المفصل وقد يكون بناء [illegible] المرة من الثلاثي المجرد لا على فعلة ولا على المصدر المعرف
بل على بناء اخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة لان مصدرهما الغزو والقضاء والفعلة
منهما الغزوة والقضية وقد يظن لجواز ان يكون اصلهما غزوة وقضية على وزن فعلة
بفتح الفاء وسكون العين نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فقلبتا الفا لتحركهما
في الاصل وانفتاح ما قبلهما في الحال الا انها بلا اعلال لان الاوزان المختصة
بالمعتلات نحو قبل في قضاة وامثالها كبغاة وحفاة وزناة ودعاة وعراة وغزاة
قوله المرة مما زاد على الثلاثة رباعيا كان او ثلاثيا مزيدا فيه اه اذا كان للفعل مصدران
احدهما المشهور في الاستعمال من الاخر فالمرة انما تبنى من الاشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول
كذابة قوله تاء التأنيث الموقوف عليها هاء يعني اذا كانت في اخر [illegible] الكلم المفرد
تاء ولم تكن عوضا توقف عليها بالهاء على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التأنيث للفعل
وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز ولم تقلب حرفا اخر دون الهاء لانها
اشبه شيء بالالف لمجيئها للتأنيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس لانه لو قيل ضربه
التبس بضمير المفعول وقيدنا بالمفرد لان في الجمع يوقف عليها بالتاء وما روي عن قطرب
عن [illegible] طي انهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الاخوة والاخواه بابدال تاء
الجمع هاء في الوقف فضعيف ويقولون ولم تكن عوضا لانها لو كانت عوضا كتاء
بنت واخت يوقف عليها بالتاء ويقولون على الاكثر لان بعض العرب تقف عليها بالتاء منه
قولهم عليه السلام والرحمة والوقف بالهاء في نحو الضاربات وهيهات ان جعل مفردا ضعيف صح
وقف عليها بالهاء والاولى التاء ومثله في احتمال الوجهين استأصل الله عرقاتهم وعرقاتهم صح

بفتح التاء وكسرها قوله من الطعم هو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبضمها الطعام
ذكره في المختصر وقال في شرح البزدوي ذكر في المغرب وغيره
ان الطعم بالفتح والضم مصدر طعم الشيء اذا اكل
وذاق الا ان المفتوح هو المشهور
بين الجمهور الفقهاء
رحمهم الله
تمت
م

القاعدة الحادية عشر من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة احدها ان
يعطى غير حكم الا في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين
غير اولي الضرر فيمن نصب غير او اعطا الا حكم غير في الوصف بها نحو
لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا الثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما
المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا
تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة بدليل
ان المعطوفة عليها واعمال ما حملا على ان كما روي من قوله عليه السلام كما تكونوا
يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونون والثالث
اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تراه فانه يراك
لو حكم ان في الجزم كقوله لو يشاء به طار به ذو ميعة ذكر ذلك ابن الشجري وخرجه
غيره على انه جاء على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة

على

على حد قولهم في بعضهم العالم والخاتم بالهمزة ويؤيده انه لا يجوز ان يأتي ان
الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يقدح ايضا
في تخريج الحديث السابق على ما ذكره وهو تخريج ابن مالك والظاهر انه يخرج
على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الكلام باثبات
ياء يتقي وجزم يصبر الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا
تصبك خصاصة فتجمل واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضي الله
عنها وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس والخامس اعطاء لم حكم لن في
عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وفيه
نظر اذ لا تحل لن هنا وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمناه
وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وابقي الفتح دليلا عليها وفي هذا
شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغير
مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم في الجزم لن
يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة الرواية بكسر الباء
والسادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز نحو
ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم
ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل
كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان
ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض والثامن اعطاء
الفاعل اعراب المفعول وعكسه وذلك عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ذكر الزجاج

تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد
وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح

وكنت أرى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم
من الطويل

فياليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب
من الوافر

بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
من الطويل

فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
من الطويل

خوالي ما قارفتكم قابلا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون

جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار
من البسيط

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوائح
من الطويل

فلو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال
من الطويل

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما يظنان كل الظن ان لا تلاقيا

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
من البسيط

علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت همالة عيناها

ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
من الهزج

فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا
من المتقارب

وكنت ولا ينهنهني الوعيد
من الوافر

كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
من الطويل

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
من الطويل

فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الحميم
من الوافر

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
من المتقارب

ان الذي سمك السماء بنى لنا بيتا دعائمه اعز واطول
من الكامل

انا ابن التارك البكري بشر
من الوافر

يا ابنة عما لا تلومي واهجعي
من الرجز

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
من الطويل

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل
من الطويل

بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
من البسيط

ولست بنحوي يلوك لسانه ولكن سليقي اقول فاعرب

يبنى على انه جار على لغة من يقول ... بالالف ثم ابدلت الالف همزة

على

نفة الذات وكرها قوله والطرهو بفتح الطاء ما يؤديه الذوق وبعضها الطعام

علی حدة قوله بعضهم العالم والحائم بالهمزة وبؤيده انه لايجوز بجيء ان

قال اسمع اليس الله بقادر على ان يحيي الموتى   قال اسمع ان الله لا يستحيي   ويستحيون نساوكم

١٠٠

والله يبقيك لنا سالما بورداك تبجيل وتعظيم   في السرىل الهدى الكا ائتنا وامراهلك بالصلوة

١٣٢ ١٠١ ١٠١ ١٣١

في الحديث نهى عن لبس القتال ومن البستر ومن بيع الكلب   في قراءة السبعة سال سائل

١٣٢ ١٠١

الم تر ما لاقيت والدهر اعصرا ومن يتمل العيش يرى ويسمع   ارى عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات

١٣٣ ١٠٢ ١٣٣ ١٠٢

صاح هل رأيت او سمعت براع ردة في الضرع ما قرى في الحلاب   فاصبح العين عن الاوشاز ان يسخن في الموصل ركودا

١٣٥ ١٠٤ ١٣٤ ١٠٢

صحن الطعير

ونهم مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه   اذا جاوز الاثنين سر فانه ببث وافشاء الحديث قمين

وفي التنزيل فظلتم تفكهون ٨٧ | خلان العتاق من المطايا ٨٧ | احسن به فهن اليه شوس ٩٧

ان اجود الاقوام وان ظننوا ٨٨ ١٠٠ | ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله ٨٨ | على قومه يستغن عنه ويذمم ١٠٠

وفي الشعر ولا تمنن تستكثر ٨٨ | ذم المنازل بعد منزلة اللوى ٨٩ | والعيش بعد اولئك الايام ١٠٣

اعد دمي الرحمن فضلا ونعمة ٨٩ | اذا ما جاء الخير طالب ١١٤ | عجبت لمولود وليس له اب ٩٠ | وذي ولد لم يلده ابوان ١٠٦

فعيناك الا تسعفني لامه ٩٠ | ولا تشكي قرح الفؤاد فييجعا ١٠٧ | ليت شعري ما الذي غاله في الحب حتى ودع ٩١ ١٠٩

اذا ما تحجرت من سماء جرة وهو مودع وواعد مصدق ٩١ ١٠٩ | وايتصلت بمثل ضوء الفرقد ٩١ ١١٠

اقام الصلوة ٩٢ ١١٢ | اعارت عينه ام لم تعار ٩٣ ١١٢ | من الطويل: فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول ٩٢ ١١٣

من البسيط: فلاح على شفا جرف هار | تذكر بيضات وهيجه يوم الرذاذ على الدجن مغيم ٩٥ ١١٥

من الكامل: قد كان قومك يحسبونك سيدا واخال انك سيد معيون ٩٥ ١١٥ | الم يأتيك والانباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد ٩٦ ١١٨

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع ٩٦ ١١٨

وتضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ٩٦ ١١٩ | فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو باب ولا ام ٩٦ ١١٩

من البسيط: ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا ٩٦ ١٢٠ | فاليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا ٩٦ ١٢٠

نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد نفوسا بنت على الكرم ٩٨ ١٢٢ | في الشعر في عيشة راضية ٩٨ ١٢٢

من الكامل: لقد علمت عرس مليكة انني انا الليث معديا عليه وعاديا ٩٨ ١٢٤ | في الشعر وما كانت امك بغيا ولم اك بغيا ان رحمة الله قريب ٩٨ ١٢٤

في التنزيل المحمود ٩٩ | عيوا بامرهم كما عيت ببيضتها الحمامة ٩٩ ١٢٨ | ولكن من جسامهم ... عيوا بعدما ... ٩٩ ١٢٩

بنى على انجاز على لغة من يقول ابتدأ ... بالالف ثم ابدلت الالف همزة

على

١٣٩

قال انه لا يبغون عنها حولا ٧٠ ٢١ — فظن كان يظن ان لن ينصره الله ٧٥ ٢٦ — قال ادع ربي ابه الا ان نيتم نورن ٦٦ ٣٩

عنوان الاطلال كان حوله ٧٨ ٦٢ (من الوافر) — نحن نعتق ٦٥ ٧٩ — في التنزيل الى ليحزنني ٨٠ ٧١ — ولسوف يعطيك ربك فترضى ٨٠ ٧١

ولسوف اضحى حيا ٨٠ ٧١ — ان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ٨٠ ٧١ — فان ترضى ابا ابن عفان ٨٠ ٧٧ — فقلت لصاحبي لا تحبسا ٨٠ ٧٢

جئته لا يكن له حاجة ٧٤ ٨١ (من الطويل) — لم تهجو ولم تدعو ٧٥ (من البسيط) — الم يأتيك ٧٥ — كان لم ترى ٧٥ (من الكامل)

فاصبحت مغانيها قفارا رسومها — كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ٧٥ — واحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الاعاز ان وصلت وان لم ٧٥

قال ادع فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا ٨١ ٧٦ — وقال ثم ليقضوا تفثهم ٨١ ٧٦ — وقد ظلتم صوا ٨١ ٧٦ — في الحديث قوموا فلاصلي عنكم ٨١ ٧٦

وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم ٨١ ٧٦ — لتحمل عرم لتأخذوا مصافكم ٨١ ٧٦ — محمد تفد نفسك كل ٨١ — اذا ما خفت من امر تبالا ٧٧

وفي التنزيل قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة ٨١ ٧٧ — الافارحم يا ال محمد ٨٢ ٨٢ — فانه اهل لان يكرما ٨٢

فانت لم تصدي ٨٣ ٨٢ — نارا تلظى ٨٢ — تنزل الملائكة ٨٢ ٨ — وقرى في بعض ٨٢ ٨١ — ونخسفهم ٨٢ ٨١ — ويغفر لكم ٨١ ٨٢

وذي الوحش سبيلا ٨١ — هو الجواد الذي يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظلم ٨٢ ٨١ (من البسيط)

يحيى على الشوك جرارا مقتضبا ٨٣ ٨١ — والهرم تذريه اذراء عجبا ٨١ — في التنزيل واذكر بعبادنا ٨٢ — في الغزل ٨٢

فقلت لا تحبسانا بنزع اصوله واجدز شيحا ٨٢ (لصاحبي) — يحبه الجاهل ما انعلم شيخا على كرسيه معمما ٨٢ — قال ادع لنسفعا ٨٣

ربما اوفيت في علم يرفعن ثوبي شمالات ٨٢ ٨٢ (من الرمل) — قوله تع ولا تتبعان ٨٤ ٨٣ — لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه ٨٤ ٨٢ (من الخفيف)

في التنزيل الان ٨٤ — في بعض القراءات من بعد ذلك ٨٤ — وفي بعض شانهم وذي الوحش سبيلا — والاني وحياي ومماتي ٨٥ — الثلوه

فاما ترين ٨٥ — قوله تع اولئك كان عنه مسئولا ٨٦ ٨٨ — تقضي البازي ٨٧ ٩٦ — سنا السماء فعلناها ٨٧ — والناخي بني ادم ابشي و تهلانا ٩٧

والجو وقال قد بلغت بجدا او بلغت سواهم هجر وسمع بعضهم نصبهما كقوله
قد سالم الحيات منه القدما فى رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت
نونها للضرورة كقوله هى خطتا اما اسار ومنه فيمن رواه برفع اسار ومنهم
وسمع البعض رفعهما كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان
يوم التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل فى النصب واعطاء
الضارب الرجل حكم الحسن الوجه فى الجر العاشر اعطاء افعل فى التعجب حكم
افعل التفضيل فى جواز التصغير واعطاء افعل التفضيل حكم
افعل التعجب فى انه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك مغنى اللبيب
هذا ما قال المحشى والامثلة فى اخرى
مغنى اللبيب
تمت
١١٧٧
م

بلغ مقابلة بنسخة المصنف صح

